

کتاب سیاست
مجموعہ عربیہ ۱۰۰٪



السیاسة بین الأمم

الصراع من أجل السلطان والهدام



الجزء الأول

تأليف: هانز. جی. مورجنتاؤ

ترجمة: خيرى حماد



كتب سياسية

السياسة بين الأئم
الصراع من أهل السلطان والسلا

بقلم: هاتز. جى . مورجنثاو
تعميد ونيلس : خيرى حماد

الجزء الأول..

Politics Among Nations
The Struggle For Power and Peace

BY : HANS . J . MORGENTHAU

تقدمة المُعَرَّب

ما أكثر المراجع الرئيسية في كل ميدان من ميادين الفكر والعلم والثقافة التي تحتاج مكتبتنا العربية الى تعريبها لتصبح جزءا منها . فمثل هذه المراجع بالاضافة الى اهميتها كمصادر اساسية لكل بحث خلاق ، تحدد للباحثين معالم الطريق التي يجب ان يسلكوها في بحوثهم ملقية الكثير من الاضواء على مختلف القضايا والمشاكل التي تواجههم ، والتي يتطلب بحثها منهم الكثير من الوقت الثمين ، الذي يستطيعون توفيره عن طريق هذه المراجع ، للافادة منه في مجالات الخلق والابتكار ، فليس من العار في شيء ، أن نعتمد - ونحن نقيم صروح ثورتنا الثقافية الفتية ، ونحن نخطو خطوات سريعة جبارة في مضمار الفكر والثقافة ، للحاق بقافلة الحضارة العالمية - على المراجع الرئيسية في كل مجال فكري نستمد منها ما يتفق مع أسس تفكيرنا النابع من واقعنا الثوري الاشتراكي ، ومع مقومات رسالتنا الحضارية ، فلقد دأبت الثقافات على الافادة من بعضها ، والاقتباس والنقل عن طريق الترجمة منذ وعى الانسان تاريخه ، ومنذ ظهرت التباشير الاولى للحضارة الانسانية . وهكذا كانت الحضارة البشرية عن طريق هذا النقل حضارة واحدة ، تسهم كل أمة من الأمم بدورها فيها ، ثم تنقلها الى غيرها ، لتقيم الدليل ، على ان عالمنا الذي نعيش فيه عالم واحد .

وهذا الكتاب الذي اقدمه الى قراء العربية اليوم ، هو من هذه المراجع الضخمة في الفكر السياسي . وعندما لفت السيد كمال رفعت ، نائب رئيس الوزراء ، نظري اليه ، مقترحا على تعريبه ، لم اتردد لحظة واحدة في الاقبال على هذه المهمة العسيرة الشاقة ، نظرا لأهمية الكتاب من ناحية الفكر السياسي ، ونظرا لأنه يعتبر من المراجع الرئيسية التي لا غنى عنها لكل باحث في السياسة ، بل ولكل عامل في مجالاتها ،

لما فيه من مواضيع هامة ، يفوص في بحثها ، متعمقا فيها تعمق العالم ، الوافر الاطلاع ، والفزير المعرفة ، والكثير التجربة في مجالات السياسة وافاقها . ولم يكن اختلافا مع المؤلف في كثير من النواحي ، ليحول بيننا وبين تعريب كتابه ، الذي كانت المكتبة العربية مفتقرة اليه .

ولقد صدرت من هذا الكتاب باللغة الانجليزية حتى اليوم طبعتان، كانت أولاهما في عام ١٩٤٧ ، في حين كانت الثانية في عام ١٩٥٦ . وبين الطبعتين اختلاف كبير ، فرضته الاحداث العالمية الكبيرة الخطورة ، التي وقعت بين هذين التاريخين . فعندما صدرت طبعته الأولى ، وكانت هذه الطبعة خلاصة لتفكير عميق وتجارب عشرين عاما ، تجمعت لدى المؤلف كانت محتوياتها ، ترجيعا لانعكاسات وافكار فردية ، صورت لمؤلفها الأخطاء التي اتبعت في مفاهيم السياسة الدولية ، والتي أسفرت ، كما رأها ، عن الحرب العالمية الثانية بين الفاشية من ناحية ، وبين ما تسمى نفسها بالديمقراطيات الغربية ، متحالفة في مرحلة لاحقة ، مع الاتحاد السوفياتي ، ومع كثير من الشعوب التي هبت للدفاع عن حريتها ضد العدوان الفاشي من ناحية أخرى .

وكان من الحتمي ، ان يتجه المؤلف ، وقد عاش تجربة هذه السنوات القاسية والمريرة ، واكتوى بنارها ، اتجاها متطرفا في فلسفته التحليلية ، للعلاقات الدولية ووقائعها ، عاكسا بذلك ، ادراك الكثيرين من المفكرين للأخطاء السياسية الفادحة التي ارتكبت في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية والتي أدت الى وقوعها ، لكنه رأى في طبعته الثانية ، وقد بعد به الزمن عن تلك التجارب القاسية ، واتضحت دلالاتها ، ومقوماتها أمامه تمام الاتضاح . بعد أن غدت من شئون الماضي ، أن يعدل اتجاهه هذا ، وان يتحول من الهجوم على الأخطاء التي اثمرت الحرب العالمية الثانية ، الى الدفاع عن نتائجها وآثارها ، مكيفا دفاعه هذا ، مع التجارب الجديدة التي شهدتها العالم ، بعد انحسار الحرب عن أرجائه القريبة والبعيدة .

وتبرز من بين هذه التجارب الحديثة التي اشرت اليها ، والتي فرضت على المؤلف تلك التبدلات التي ادخلها على الطبعة الثانية من كتابه ، أربع تجارب ، تحتل مكانها في الفكر السياسي الحديث ، وتمضي به الى اتجاهات جديدة ، تختلف كل الاختلاف عن تلك التي كانت تقوم قبل وقوعها .

فهناك أولا ، ذلك العدد العديد من الثورات الوطنية التي اشتعلت في جميع اطراف العالم ، ولا سيما في القارتين الافريقية والاسيوية ،

للتحرر من ربة الاستعمار ، والآثار المترتبة عليه ، والتي أدى نجاحها الى كثير من التغيرات في خارطة العالم من ناحية ، وفي أوضاع السلطان وتوزع القوى بين مختلف الدول الصغيرة والكبيرة من الناحية الأخرى .

وهناك ثانيسا ، ظهور اتجاهات جديدة كل الجدة ، في بنيان السياسات الدولية وتركيبها ، فرضها التقدم التقنى الذى حققه العالم ، فى الأسلحة النووية والصاروخية ، كما فرضها ظهور البون الكبير بين الدول المتخلفة التى تحررت حديثا من ربة الاستغلال الاستعماري والامبريالى ، وبين الدول المتقدمة من رأسمالية واشتراكية ، وهو بون لابد من زواله اذا أريد للعالم الجديد أن يعيش فى سلام واستقرار .

وهناك ثالثا ، التنافس الذى جرى فى أواخر أربعينات القرن ومستهل خمسيناته ، على اقامة أحلاف اقليمية تتفوق فى سلطانها على سلطان الدول القومية ، وتكون فى مجموعها الكتلتين الدوليتين اللتين تتصارعان فى الحرب الباردة . لكن هذه الاحلاف ، وذلك التنافس ، ما لبثا ، بعد صدور الطبعة الثانية من الكتاب ايضا ، أن فقداهما أهميتهما السوقية الضخمة ، نتيجة حقيقتين أساسيتين ، أولاهما : تطورات السلاح النووى الذى أفقد القواعد العسكرية قيمتها التقليدية ، وثانيتهما : ظهور عدد كبير من الدول الحديثة التى أعلنت سياستها اللانحيازية . وأكدت تصميمها على البقاء بعيدة عن هذه الاحلاف الملزمة . ولا ريب فى أن المؤلف الذى فاته التأكيد على هاتين الحقيقتين ، لظهورهما بصورة جلية بعد اصدار الطبعة الثانية من كتابه . وان لم تفته الإشارة اليهما ، لأنهما كانتا فى مستهل عهدهما فى الظهور ، لن يفوته ذلك فى أية طبعة تالفة يصدرها من كتابه العلمى القيم .

وهناك رابعا وأخيرا ، الأمم المتحدة بنشاطاتها المختلفة ، وميثاقها وأسسها ، وهى المنظمة الدولية التى قصد منها أن تقر دعائم السلام فى العالم ، عن طريق استبدال نظامى التوازن الدولى ، والصراع على السلطان بنظام جديد من التعاون الدولى يقوم على أساس الحق والعدل وتقرير المصير . وبالرغم من أن هذه المنظمة كثيرا ما تنكبت جانب العدل فى بعض القضايا التى بحثت فيها ، كما فعلت بالنسبة الى قضية فلسطين مثلا حيث أعطت لمن لا يستحق أرضا لها أصحابها وأهلها دون أن تمكنهم من ممارسة حقهم فى تقرير مصيرهم ، إلا أنها عملت ، والحق يقال ، الكثير فى سبيل تحقيق الأهداف التى أقيمت من أجلها .

ويتناول الكتاب الذى وضعه مؤلفه ، وهو عالم المانى الاصل ، امريكى التجنس ، عددا كبيرا من الموضوعات التى بحث فيها المؤلف بوصفه من كبار اساتذة القانون وعلم السياسة ، فى المانيا وامريكا والتى الفت جزءا من تجاربه . فقد عمل فى المحاماة منذ عام ١٩٢٧ ، وكان رئيسا لمحكمة العمل فى فرانكفورت فى المانيا ، ثم أصبح مستشارا لوزارة الخارجية الامريكية فى عام ١٩٤٩ ، ومحاضرا فى كليتى الحربية والطيران فى امريكا واستاذا للاقتصاد السياسى فى جامعة شيكاغو . وله مؤلفات عدة فى هذا المجال لعل اهمها كتابه «رجل العلم وسياسات القوة» وكتاباه «دفاعا عن المصلحة القومية» .

ويضم الكتاب الذى يصدر فى ثلاثة أجزاء باللغة العربية عشرة أقسام تؤلف فى مجموعها اثنين وثلاثين فصلا يتناول فيها مختلف القضايا والمشاكل الدولية المتعلقة بالسلطان والصراع على القوة وعلى السلام . فهو فى القسم الأول . يتحدث عن السياسة الدولية نظرية وتطبيقا ، شارحا مختلف النظريات التى جاء بها علماء السياسة منذ أيام ارسطو ، وعبوراً بمكيافلى وروسو وماكس ويبر ولاسويل ، حتى يومنا هذا ، شرحا علميا مستوفيا يدل على غزارة اطلاع وتعمق فى العلم .

وهو يتناول فى القسم الثانى موضوع السياسات الدولية كصراع على السلطان ، محددًا مفاهيم هذا الصراع ، وعلاقاتها بالامبريالية وسياسات الوضع القائم ، ومتعمقا فى بحث الامبريالية على ضوء التفكير الماركسى والليبرالى والنظريات الاخرى ، وأسبابها ومقوماتها وأهدافها وطرائقها ، ومنتھيا من ذلك كله الى بحث عميق فى العناصر المذهبية التى تؤلف السياسات الدولية وطبيعتها واتجاهاتها المختلفة .

ويتحدث المؤلف فى القسم الثالث عن السلطان القومى ، تعريفه وجوهره ، وجذوره وعناصره ، باحثا بحثا مستفيضا فى القومية الحديثة والشخصية القومية ، والمعنوية القومية ، واتجاهات الحكم ، وتقويم السلطان القومى .

اما فى القسم الرابع ، فيعرض المؤلف توازن القوى كالكابح الأول للسلطان القومى ، متحدثا عن طرائقه المختلفة التى تتمثل فى مبدأ «فرق تسد» وفى سياسات التعويض والتسلح والاحلاف ، منتھيا من ذلك كله الى تقويم هذا التوازن وما فيه من افتقار الى اليقين والواقعية والكفاية والمذهبية .

ويتحدث فى القسم الخامس عن الاخلاق الدولية والرأى العام

العالمى ، كالكايح الثانى للسلطان القومى ، باحثا بعمق في الاخلاق الدولية وحماية الحياة الانسانية في اوقات السلم والحرب ، وفي الحرب الجماعية ، وانتصار القومية ، والوحدة النفسية للعالم وغير ذلك من الموضوعات المهمة .

اما في القسم السادس ، فهو يتحدث عن القانون الدولى كالكايح الثالث للسلطان القومى ، مفيضا في بحث المشاكل الدولية ، وطبيعة القانون الدولى ، وتطبيقه ومحكمة العدل الدولية ، وحق الفيتو ، ومبدأ « الاتحاد من اجل السلام » والسيادة ، ومعنى الاستقلال .

وفي القسم السابع، يتحدث المؤلف بتفصيل عن السياسات العالمية في منتصف القرن العشرين ، وما طرأ على القومية من تبدل ، وعلى التوازن الدولى من تغيرات، منتهيا منه الى البحث في الحرب الجماعية.

اما في القسم الثامن ، فهو يتحدث عن مشاكل السلام في منتصف القرن ، وتاريخ نزع السلاح ومشاكله ، والامن الجماعى والتسويات القضائية ، والتبدلات السلامية ، والحكومة العالمية ، والامم المتحدة .

ويتحدث في القسم التاسع عن السلام عن طريق التحول ، والدولة العالمية ومشاكلها ، والتيارات التى تدور حولها ، كما يتحدث عن المجتمع الدولى وميادينه الثقافية والفنية . وعن التعاون الدولى في مختلف الحقول والاتجاهات .

اما في القسم العاشر والآخر ، فيتحدث المؤلف عن التوافق الدولى والدبلوماسية وواجباتها ، وادواتها ومشاكلها ومستقبلها .

وقد ذيل المؤلف كتابه بملحق ضمنه ميثاق الامم المتحدة ، وآخر ضمنه المراجع الكثيرة للمواضيع الحيوية العديدة التى طرقتها .

وقد راعيت في تعريب هذا الكتاب الذى اعتبره من امهات الكتب في الفكر السياسى ، الرد على بعض النواحي التى نختلف فيها مع مؤلفه وذلك في الهوامش المديدة المنتشرة فيه ، مع ايضاح بعض الاسماء التاريخية التى قد يجد القارئ العربى صعوبة في معرفتها ، استيفاء منى للمهمة التى اخذتها على عاتقى في تعريبه .

وكلى امل ان اكون قد وققت في اداء هذه المهمة، والله ولى التوفيق.

القاهرة في ٥ من نوفمبر ١٩٦٤

خيري حماد

پوہدار
ایسے زکریے والیہ...

مقدمة

الطبعة الانجليزية الثانية :

نشأت التبدلات التي ظهرت في هذه الطبعة الثانية من الكتاب ، بالنسبة الى طبعته الاولى ، عن التطورات الحديثة التي وقعت في السنوات الست الأخيرة ، في الاجواء الفكرية في الولايات المتحدة ، وأوضاع السياسة العالمية ، وتفكير المؤلف .

وعندما تم وضع هذا الكتاب لأول مرة في عام ١٩٤٧ . كان القصد منه أن يكون تلخيصا للتجارب الفكرية التي مرت بالمؤلف طيلة عشرين عاما . أجل كان تصويرا لتجارب مر بها تفكير وحيد ومفتقر الى التأثير عن طبيعة السياسات الدولية ، وعن الطريقة التي أسفر فيها تطبيق الديمقراطية الغربية لمفهوم خاطيء من مفاهيم السياسة الخارجية ، عن التهديد الحتمي للجماعية والحرب، وتحوله الى واقع عملي . وعندما وضعت هذا الكتاب ، بادىء ذي بدء ، كان هذا المفهوم الخاطيء والضرر في السياسة الخارجية ، وما زال مسيطرا ومنتشرا ، ولذا فقد توخيت منه أن يكون في الحقيقة والواقع ، هجوما مباشرا على هذا المفهوم وكان لابد له أن يكون متطرفا في فلسفته كتطرف تلك الأخطاء السياسية من الجانب الآخر ، أما وقد انتهت المعركة بالفوز الى حد كبير ، فإن الهدف الجدلي ، من الكتاب يستطيع الآن أن يخلى مواقعه ، ليحل محله ترسيخ لوضع قد تحقق ، وبات في حاجة الى الدفاع عنه تجاه احتمالات المستقبل ، والى التكيف مع التجارب الجديدة .

ولقد مررنا بتجارب سياسية كثيرة ، في غضون السنوات الست الأخيرة ، تطلبت اجراء الكثير من التغيير في موضوع الكتاب ، لكن اربعا منها تحتل مكان الصدارة ، وهي ظهور اتجاهات جديدة في تركيب السياسات العالمية ، وتطور الثورات في المستعمرات ، واقامة منظمات اقليمية تتعدى النطاق القومي ، ونشاطات الأمم المتحدة . وفي حين كانت

الدلائل تشير في عام ١٩٤٧ ، الى تحول نظام القطبين في السياسات العالمية الى نظام الكتلتين ، ظهرت هناك اتجاهات جديدة في السنوات الأخيرة ، تسير في عكس هذا الاتجاه تماما . فلقد انتشرت الثورات ضد الاستعمار في كل من آسيا وافريقية ، وأخذت تزداد حدة يوما بعد آخر ، دافعة الى مسرح السياسات العالمية ، بقوة جديدة ، وخالقة مشاكل جديدة تتطلب سياسات جديدة أيضا . ولهذا فان هذه الطبعة الجديدة تعترف بالصراع من أجل السيطرة على عقول الناس ، كمجال جديد من مجالات السياسة الدولية ، يضاف الى المجالين التقليديين الممثلين في الدبلوماسية والحرب . وكان التأكيد في الطبعة الأولى على بطلان فكرة السيادة الكاملة للدولة القومية ، في حين تتناول الطبعة الثانية ملاحظة المحاولات الجارية لخلق منظمات دولية فوق القومية كمنظمة الفحم والصلب الأوروبية ومنظمة شمال الأطلسي ، اللتين تشترك فيهما عدة دول في مصالح مشتركة معينة . ولقد حذرت في الطبعة الأولى من الآمال الواهمة التي تعلق بها الناس عند ترحيبهم بالأمم المتحدة ، وبات في وسعي في هذه الطبعة الثانية أن اتحدث عما حققته المنظمة العالمية من منجزات ، وهي منجزات تختلف في الميدان السياسي ، اختلافا أساسيا عما كان يتوقع في الأمم المتحدة ويرجى أن تحققه . وقد تمكنت من أن أدخل في الإطار النظري لهذا الكتاب ، جميع التجارب التي حققتها الحرب الكورية .

وقد أثرت هذه التطورات في الأجواء الفكرية والأوضاع السياسية على تفكير المؤلف . ولكن لعل ما يفوق هذا الأثر أهمية ، هو ما طرأ على تفكير المؤلف في الفترة التي انقضت بين صدور الطبعتين الأولى والثانية من هذا الكتاب من تطورات مستقلة عن الأجواء العامة ، تبدو واضحة في الفلسفة السياسية التي تتضمنها صفحات هذا الكتاب ، بالإضافة الى ما أدخله عليها من توسع وإيضاح وتشذيب وتغيير . وقد أضاف فصلا استهلاليا يبرز الخصائص الأساسية للفلسفة الماثلة في كتابه . وقد أعاد تفكيره في مفاهيمه المتعلقة بالسلطان السياسي ، والاستعمار الثقافي ، والرأي العام العالمي ، ونزع السلاح ، والضمان الجماعي ، والتبديل السلمي ، وصاغ أفكاره الجديدة في صيغ جديدة بعد أن طبقها على ما وقع من تطورات جديدة في السنوات الأخيرة . وأدخل في الطبعة الثانية بعض المفاهيم الجديدة كسياسة الحصار العسكري والحرب الباردة والشعوب غير الملتزمة والنقطة الرابعة ، وبحثها من زواياها المختلفة . وأكد تأكيدا بالغا على الأثر الذي تخلفه السياسات الداخلية على السياسة الخارجية . وأدخل في الكتاب فصلا عن « ماهية » الحكم ،

كعنصر جديد في السلطان القومي اعترافا منه بأهميته ، مع الحديث عن الدور الجديد للدبلوماسية في علاقاتها بين السياستين الخارجية والداخلية . وقد وجدت العلاقة بين توازن القوى والقانون الدولي ، التي عرفها الكثيرون من الكتاب التقليديين في القانون الدولي ، والتي كانت لا تزال موضع التأكيد في الطبعة الأولى من كتاب « أوبنهايم » ، مكانها اللائق بها من جديد بين نظريات السياسة الدولية .

ولا ريب أن الطبعة الثانية مدينة بالكثير ، لما لقيته الطبعة الأولى من ترحيب زائد . وأرى لزاما على أن أبرز في هذه الصفحات ما تعرضت له تلك الطبعة من نقد بارز ، ولا سيما من هارولد سسبراوت وارنولد ولفرز . وقد لفت جورج بيتي نظري الى بعض الاخطاء البيانية في مناقشة تقنية الحرب . وقد قمت بتنظيم المراجع التاريخية وتنقيحها على ضوء ما تلقيته من اقتراحات كثيرة لأساعد المبتدئ في تفهم الموضوع . ولا ريب في أن الفهرست التاريخي يفي بنفس الغرض في إيضاح بعض الأمور المتعلقة بالأسماء والأحداث البارزة التي وردت في نص الكتاب . وقد أعدت رسم الخرائط السابقة ، كما أضفت إليها عددا من الخرائط والرسوم الجديدة .

وكثيرا ما يتعرض الكتاب الذين يعالجون موضوعات قابلة للجدل والنقاش للنقد على أفكار لم يحملوها ، ولم تصدر عنهم ، على الإطلاق وقد يجد المرء في النهاية عزاءه . في القول بأن الآخرين أساءوا فهمه ، لكنه على المدى القصير ، يألم أشد الألم ، إذا ما وجد اللوم يوجه إليه على آراء لم يكن قد أهملها ولم يذكرها في كتابه فحسب ، وإنما كان قد رفضها ، لأنه ينفر منها . وإلى أولئك الذين يميلون إلى النقد دون أن يقرءوا ما ينقدونه ، وإلى الحكم ، دون أن يعرفوا شيئا عن تفاصيل ما يحكمون فيه ، أود أن أقول ما قاله مونتسكيو (١)

Montesquieu لقراء كتابه ، «روح القوانين» ..

« أرجو من قرائي ، أن يتفضلوا على بجميل قد لا يمنحونني إياه ، وهو ألا يحكموا ، نتيجة قراءتهم بضع ساعات في كتابي ، على عمل ،

(١) شارل مونتسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥) - فيلسوف ومؤرخ فرنسي . درس علوم الطبيعة . وضع عدة كتب في التاريخ الطبيعي ، ومن أشهر مؤلفاته « روح القوانين » و « تاريخ العالم » الذي قدم فيه عرضا للأسباب التي أدت إلى عظمة رومه .

(الحرب)

استغرق منى عشرين عاما ، وأن يحكموا على الكتاب في مجموعه اما قبولا
أو رفضا ، لا على فقرات معينة منه . واذا قدر لهم ، أن يفعلوا ذلك ،
بدراسة ما رسمه المؤلف من مخطط ، فان خير ما يفعلونه هو أن
يتعمقوا في دراسة مخطط الكتاب نفسه ، .

وانه ليسعدنى حقا أن أعرب عن تقديرى لجميع الذين أعانونى في
اعداد هذه الطبعة وفي مقدمتهم الزملاء شارل هاردين وليو شتراوس
وكينيث طومسون ، على ما قدموه من اقتراحات تتعلق بالفصل الاول
الجديد. وقد أعاننى عدد من موظفى مركز الدراسات الامريكية للسياسة
الخارجية في جامعة شيكاغو ، اعانة قيمة ، وفي مقدمتهم لويز رودس
التي أعدت المسودة ، وساعدت في اعداد الفهارس ، وكذلك مرجريت
ديزكوكس وروبرت هاتيرى ، وميلتون راكوفى والدكتور روبرت اسجود
الذين ساعدوا في اعداد الفهارس التاريخية . وانى لاشكر جون هاوز
وجيرالد جوتليب من أعضاء هيئة الكلية على مساعدتهما القيمة .

وانى لاشكر بعض الجهات التى سمحت لنا باستخدام مصادرها،
وفي مقدمتها ، أكاديمية العلوم السياسية ، ومجلة العلوم السياسية
الامريكية ، والجمعية الامريكية للقانون الدولى ، ومجلة السياسة .

هانز مور جنتاو

شيكاغو - ايللينويس

نقد الطبعة الأولى

نشأت فكرة هذا الكتاب ، من سلسلة المحاضرات التي ألقيتها في موضوع السياسة الدولية في جامعة شيكاغو منذ عام ١٩٤٣ . وبالرغم من انه يشمل المادة التقليدية التي تعطى في دروس العلاقات الدولية ، الا انه يؤكد بصورة خاصة على المشاكل والقضايا الأساسية في القانون الدولي والمنظمة الدولية والتاريخ الدبلوماسي .

واني لمدين بالكثير لطلابي . فقد أدت المناقشات التي امتازت بالحياة ابان المحاضرات ، الى توضيح الأفكار التي أحملها تجاه المشاكل التي يناقشها هذا الكتاب . وأرى لزاما على أن أذكر من بين هؤلاء الطلاب عددا أدى خدمات خاصة ساعدت في اصدار هذا الكتاب . ومنهم الأنسة ماري جين بنيديتز التي قامت باختزال جميع المحاضرات التي ألقيتها في شتاء عام ١٩٤٦ ، ومادار فيها من مناقشات . ولا ريب في أن الجهود البارعة والقاسية التي بذلتها في عملية الاختزال والتسجيل ، هي التي مكنتني من تجميع مادة الكتاب . وقد أعانني المستر الفريد هوتز في البحوث المبدئية التي أجريناها في المراحل الأولى . أما العبء الرئيسي في العون فقد وقع على عاتق المستر كينيث طومسون ، الذي أبدى اخلاصا وكفاية ممتازين . وقد تولى المستر تشارلز جونز رسم جميع الخرائط والأشكال ، بعد أن ساعده فيها المستر جون هورتون .

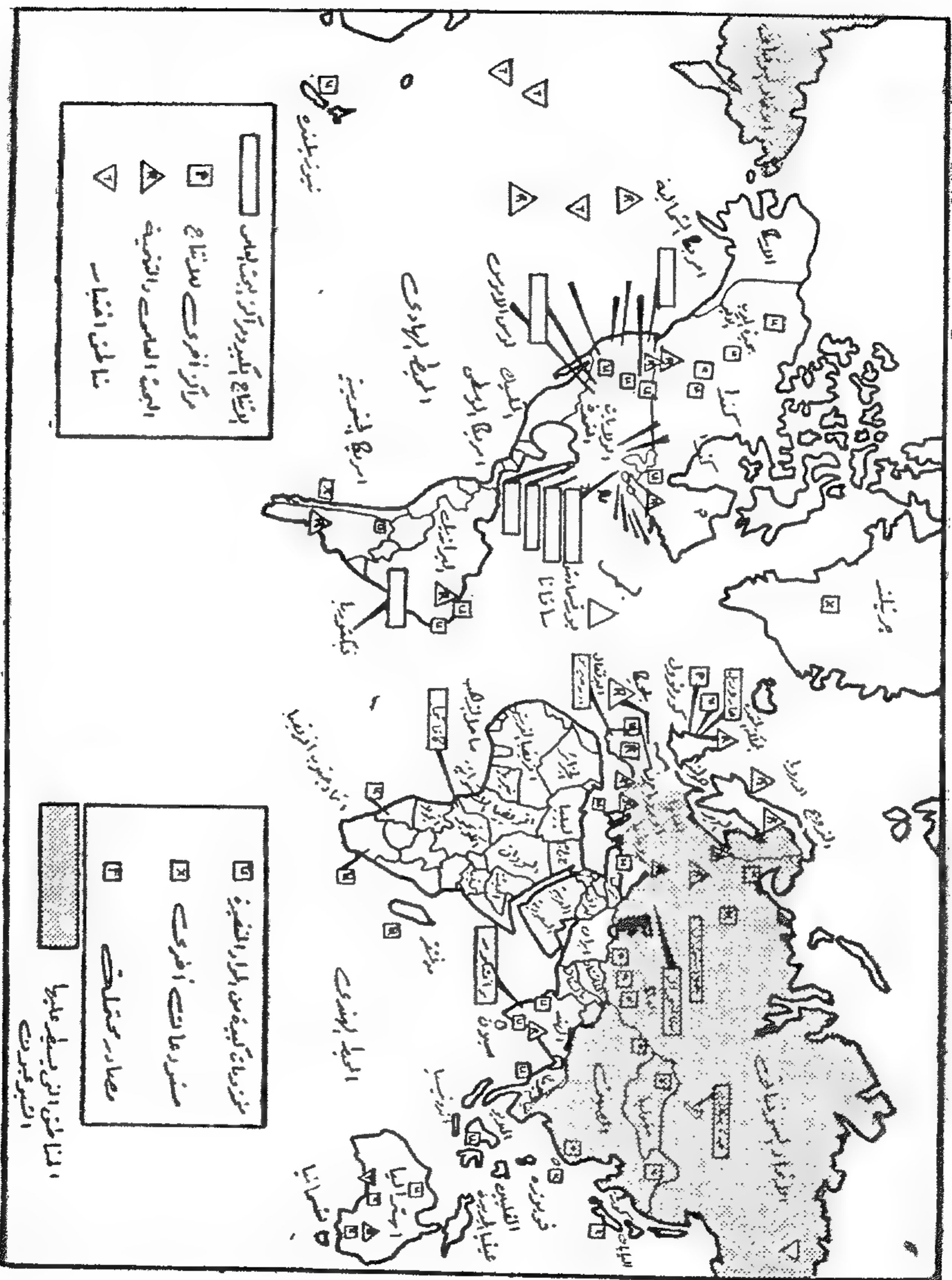
ولا ريب في أني مدين بالشكر الجزيل للأستاذ ليونارد وايت الرئيس الإداري لهيئة العلوم السياسية في جامعة شيكاغو ، الذي هون على تفهمه العظيم ، العمل في اعداد الكتاب ، كما أشكر الأستاذين والديمار جوريان من جامعة نوتردام وادوارد شيلز من جامعة شيكاغو ومعهد العلوم السياسية والاقتصادية في جامعة لندن ، لقراءتهما مسودة هذا الكتاب وتزويدي بملاحظاتهما ونصائحهما ونقاداتهما .

وأنا مدين بالشكر أيضا لعدد كبير من الزملاء منهم الأستاذ تشارلز هاردين الذي اختار عنوان الكتاب ، وللجنة البحوث العلمية الاجتماعية في جامعة شيكاغو لاسهامها ماليا ، في إصداره .

وقد استعنت في بعض مواد هذا الكتاب بمقالات كنت قد نشرتها في المجلة الامريكية للقانون الدولي ، والمجلة القانونية في جامعة كولومبيا، ومجلة السياسة لجامعة شيكاغو والمجلة القانونية لجامعة ييل .

شيكاغو - ايللينويز

هانز مورجنتاو



القسم الأول

السِّيَاسَةُ الدَّوْلِيَّةُ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالنَّطْبِيقِ

نظريّة واقعية في السياسة الدولية

يهدف هذا الكتاب الى عرض نظرية في السياسات الدولية . ولا يمكن اعتبار التجربة التي يحكم على هذه النظرية على ضوءها ، مطلقة أو بديهية ، بل اختبارية وذرائعية أيضا . ويعنى هذا ان من الواجب الحكم على النظرية لا على ضوء مبادئ اطلاقية مقررّة أو مفاهيم لا تتصل بالواقع ، بل على ضوء هدفها ، وهو تنظيم مجموعة من الظواهر الطبيعية واضفاء المعانى عليها ، اذ بدون ذلك تظل مفتقرة الى التماسك ، وعسيرة على الفهم . ويجب أن تخضع هذه النظرية لاختبار مزدوج ، أحدهما تجريبي ، والآخر منطقي . ترى هل تخضع الحقائق كما تخضع للتفسيرات التي تعرضها النظرية عنها ؟ وهل تكون النتائج التي تصل اليها النظرية متطابقة مع الحاجات المنطقية النابعة منها ؟ أو بعبارة أخرى هل تكون النظرية متفقة مع الحقائق، ومع مقولاتها ؟

وتتعلق النظرية التي تثيرها هذه القضية بطبيعة السياسة . وما قصة الفكر السياسي الحديث الا قصة الصراع بين مدرستين تختلفان اختلافا جوهريا في مفاهيمهما عن طبيعة الانسان والمجتمع والسياسة . ويعتقد المرء من أبناء المدرسة الأولى ان النظام السياسي الأخلاقي والعقلاني النابع من المبادئ المطلقة التي ثبتت صحتها ، قادر على الوجود الآن وفي كل مكان . فهذا الانسان يفترض وجود طيبة فطرية ومرونة لا حدود لها في الطبيعة الانسانية ، وهو ينحى باللائمة في فشل النسق الاجتماعي في التوافق مع المقاييس العقلانية الى الافتقار الى العلم والفهم ، والى النظم الاجتماعية المنسوخة ، والى ما تحس به بعض الجماعات والأفراد من حرمان وفقر ، وهو يثق بالتعليم والاصلاح ، وباستخدام القوة عرضا في اصلاح هذه العيوب .

وتؤمن المدرسة الثانية بأن العالم وهو يفتقر الى الكمال من وجهة النظر العقلانية ، وهو الثمرة الطبيعية للقوى الكامنة فى الطبيعة الانسانية وعلى الانسان اذا اراد اصلاح العالم، ان يتعاون مع هذه القوى لا أن يحاربها ولما كان هذا العالم ، تجسيدا لمصالح فطرية متعارضة وتناقضات بين هذه المصالح ، فان من العسير ادراك المبادئ الأخلاقية ادراكا كاملا ، وان كان فى الامكان تفهمها بصورة تقريبية عن طريق التوازن المؤقت فى المصالح ، والتسوية المؤدية لعناصر المنازعات . وهكذا ترى هذه المدرسة فى نظام الكواكب والموازنات مبدأ عالمي الشمول ، يجوز تطبيقه على كافة المجتمعات . وهى ترجع الى السوابق التاريخية لا الى المبادئ الاطلاقية ، فى سعيها لتحقيق الحد الأدنى من الشر اذا عجزت عن تحقيق الخير المطلق .

وقد جاز بالنسبة الى هذه العناية النظرية بالطبيعة الانسانية ، كما هى ، وبالعمليات التاريخية كما تتحقق فعلا ، اطلاق صفة الواقعية على هذه النظرية . فما هى خصائص الواقعية السياسية واتجاهاتها ؟ ليس فى وسعنا ان نحاول عرض فلسفة الواقعية السياسية ، عرضا منظما هنا ، ويكفى أن نبرز هنا ستة مبادئ جوهرية كثيرا ما أسيء فهمها .

١ - المبادئ الستة للواقعية السياسية :

١ - تعتقد الواقعية السياسية أن السياسة - شأنها فى ذلك شأن المجتمع عامة- خاضعة لتحكم عدد من القوانين الموضوعية التى تمتد جذورها فى الطبيعة الانسانية . ومن الضروري لتحسين المجتمع ، تفهم القوانين التى يعيش المجتمع فى ظلها أولا . ولما كان عمل هذه القوانين لا يخضع لاثاراتنا ورغباتنا ، فان الناس لايتحدونها عادة الا وهم يدركون ان احتمال الفشل فى تحديهم أكبر من احتمال النجاح .

ولما كانت الواقعية تؤمن بموضوعية قوانين السياسة ، فانها ترى من الضروري أن تؤمن باحتمال تطوير نظرية عقلانية تعكس هذه القوانين الموضوعية مهما كان عكسها من جانب واحد ومفتقر الى الكمال . وهى تؤمن ايضا باحتمال التمييز فى السياسة بين الحقيقة والرأى ، أى بين ماهو صحيح موضوعيا وعقلانيا . اذ تقوم الدولة التى يلتقى العقل بأضوائه عليها على صحتها ، وبين ما لا يتعدى أن يكون حكما شخصيا . لا صلة له البتة بالحقائق ، وانما يستوحى وجوده من الاهواء ومن السراب الواهم . ولم تتبدل الطبيعة الانسانية التى تجد قوانين السياسة جذورها فيها . عما كانت عليه منذ أيام فلاسفة الصين والاغريق التقليديين عندما

حاولوا اكتشاف هذه القوانين . وهكذا فان الجدة لا تعتبر في حكم الضرورة فضيلة في النظرية السياسية ، كما أن القدم لا يعتبر عيبا من العيوب .
فهناك حقيقة واقعة ، وهي ان عدم السماع من قبل ، بنظرية سياسية ، ان وجدت هذه النظرية ، لا يكون في الواقع ميزة لهذه النظرية ، وانما مصدر ضعف لها . وهناك حقيقة أخرى من الناحية الثانية وهي أن وجود أية نظرية سياسية منذ مئات السنين بل ألفا ، كنظرية توازن القوى مثلا ، لا يدعو الى الافتراض بأن هذه النظرية قد باتت منسوخة أو باطلة . فمن الواجب اخضاع أية نظرية سياسية لاختبار مزدوج من العقل والتجربة .
وتجاهل هذه النظرية لأنها ظهرت قبل قرون طويلة ، لا يعنى التمسك بحجة معقولة ، وانما يعنى التمسك بغرض وهوى للعصرية يسلم بصحة تفوق الحاضر على الماضى . ولا يعنى التخلص من بعث مثل هذه النظرية على انها « موضة » شائعة ، أو « نزوة » من النزوات ، الا الافتراض بأن القضايا السياسية تخلو من الحقائق ، وتحفل بالآراء ليس الا .

فالنظرية في عالم الواقع ، تتألف من التثبت من الحقائق واضفاء معنى عليها عن طريق العقل . وهي تفترض أنه لا يمكن التثبت من طبيعة أية سياسة خارجية ، الا عن طريق تفحص ما يتم تحقيقه من أعمال سياسية ، والنتائج المتوقعة لهذه الأعمال . وهكذا نستطيع أن نكتشف ما فعله الساسة بالفعل ، ونستطيع أن نستخلص من النتائج المرئية لأعمالهم ، حقيقة الأهداف التي سعوا اليها .

لكن تحرى الحقائق لا يكفي بحال من الأحوال . وعلينا في سبيل اضفاء معنى على المواد الأولية الواقعية للسياسة الخارجية ، أن نبحث عن الواقع السياسى ، بشئ من التخطيط العقلانى ، الذى يوحى لنا بالمعاني المحتملة للسياسة الخارجية . ونحن نضع أنفسنا بعبارة أخرى ، فى مركز السياسى الذى يتحتم عليه أن يواجه مشكلة معينة من مشاكل السياسة الخارجية ، وفى ظروف معينة ، ونروح نسألها ، أى أنفسنا ، عن السبل العقلانية البديلة ، التى قد يختار منها هذا السياسى الذى يواجه تلك المشكلة فى مثل هذه الظروف ، مفترضين انه يتصرف دائما بطريقة عقلانية ، وعن أى هذه السبل قد يختارها فى ظروفه . ولا ريب فى أن اختبار هذه الفرضيات العقلانية على ضوء الحقائق العقلية ونتائجها ، هو الذى يضيف أى معنى على حقائق السياسات الدولية ، ويجعل فى الامكان الوصول الى نظرية فى السياسة .

٢ - تتمثل الالفة الرئيسية التى تساعد الواقعية السياسية فى

العثور على طريقها عبر الصورة الأمامية للسياسات الدولية ، فى مفهوم المصلحة ، الذى تعرفه تعابير السلطان • ويؤمن هذا المفهوم الصلة بين العقل الذى يحاول فهم السياسات الدولية وبين الحقائق التى يجب فهمها. وهو يصور السياسة على انها مجال مستقل عن غيره من المجالات الأخرى كالاقتصاد والأخلاق والجمالية والدين فى العمل والتفهم • وقد يستحيل بدون هذا المفهوم العثور على نظرية فى السياسة على الصعيدين الدولى والداخلى ، اذ بدونها لا نستطيع التمييز بين الحقائق السياسية وغير السياسية ، كما لا نستطيع ، تحقيق أى معيار للنسق المنظم فى المجال السياسى •

ونحن نفترض ان الساسة من رجال الدول ، يفكرون ويعملون فى حدود المصلحة التى تعرف كسلطان ، ولا ريب فى أن الأدلة التاريخية تدلل على صحة هذه الفرضية • ويتيح لنا هذا الافتراض ، أن نتابع وأن نتصور خطوات الساسة ، الغابرين والحاضرين والمقبلين فى الميدان السياسى • وهو يمكننا من معرفة مايكتبه عندما يوجه رسالة ، ومايتحدث به عندما يخاطب غيره من رجال السياسة ، ومن قرارة أفكاره وتصورها • واذا ما فكرنا فى حدود المصلحة التى تعرف كسلطان ، فنحن نستطيع تصور ما يفعله هذا السياسى ، ونستطيع بصفة كوننا من المراقبين الذين يتجردون عن الهوى والغرض ، أن نفهم أفكاره وأعماله ، أحسن مما يفهمها هو ، العامل على المسرح السياسى نفسه •

ويفرض مفهوم المصلحة كسلطان نوعا من الانضباط الفكرى على المراقب ، كما يدخل شيئا من النسق العقلانى فى مادة السياسة ، ويمكن الناس من تفهم السياسة على أسسها النظرية • وهى تؤمن من ناحية العامل فى الميدان السياسى طرازا من الانضباط العقلانى فى العمل ، وتخلق ذلك الاستمرار المدهش فى السياسة الخارجية ، الذى يجعل السياسة الخارجية الامريكية أو البريطانية أو الروسية تظهر كحلقة متصلة عقلانية ومفهومة ، تتفق الى حد كبير مع نفسها دون أى اعتبار للدوافع والايثار والمزايا الفكرية والحلقة للسياسة المتعاقبين • وتقوم النظرية الواقعية للسياسة الدولية آنذاك بالحذر والحيلة من الوقوع فى خطئين شائعين ، العناية بالحوافز والعناية بالايثار العقائدية •

فالبحث عن التوجيه فى السياسة الخارجية عن طريق الحوافز التى تدفع السياسة ليس الا ، أمرا مضللا ، ولا طائل منه • ويقوم عدم جدواه من جراء الحقيقة الواقعة وهى أن الحوافز أكثر من الحقائق النفسية خداعا

وتضليلا ، اذ انها تتعرض للتشويه الذى يبعدها عن الحقيقة نتيجة مصالح العاملين فى المجال السياسى ومراقبتهم على حد سواء وعواطفهم . فهل نعرف بصورة مؤكدة حقيقة حوافزنا يا ترى ؟ وما الذى نعرفه عن حوافز الآخرين ؟

وحتى لو فرضنا القدرة على معرفة الحوافز الحقيقية للسياسة ، فان هذه المعرفة لا تساعدنا كثيرا فى فهم السياسات الخارجية وقد تقودنا الى الضلال . وقد تكون معرفة حوافز السياسى ، موجهها واحدا من الموجهات الكثيرة التى ترشدنا الى الاتجاه الذى تسير فيه سياسته الخارجية ، لكنها لاتستطيع أن تؤمن لنا على أى حال ، الدليل الوحيد الذى يمكننا من معرفة سياساته الخارجية . ولا تظهر الأدلة التاريخية أى ترابط حتمى ووثيق بين طبيعة الحوافز وطبيعة السياسة الخارجية ، وينطبق هذا القول على الطبائع السياسية والحلقية فى وقت واحد .

ونحن لا نستطيع أن نستخلص من النوايا الطيبة لاي سياسى بأن سياساته الخارجية ستكون ناجحة من الناحية السياسية ، وممدوحة من الناحية الأخلاقية . واذا ما حكمنا على دوافعه ، فان فى وسعنا القول ، بأنه لن يسير عامدا على سياسات تعتبر خاطئة من الناحية الأخلاقية ، وان لم يكن فى وسعنا أن نتحدث بشئ عن احتمال نجاحها . واذا أردنا أن نعرف الخصائص السياسية والحلقية لأعماله ، فان علينا أن نتعرف الى هذه الأعمال ، لا الى دوافعه . ترى كم عدد السياسة الذين كانت دوافعهم فى البداية الرغبة فى تحسين أوضاع العالم ، ثم انتهت الى ترديتها وتحويلها الى الأسوأ ؟ وكم مرة حاولوا الوصول الى هدف معين ، ثم انتهوا الى تحقيق شئ آخر لم يكونوا يتوقعونه أو يرغبون فيه ؟

وكانت سياسات التهدة التى اتبعها نيفيل تشمبرلين(١) ، صادرة كما نعتقد عن حوافز خيرة . وكان كما يبدو لنا أقل تأثرا بحوافز السلطان الشخصى واعتبارات من كثيرين غيره من رؤساء وزراء بريطانيا ، اذ أراد أن يحفظ السلام ، وأن يضمن السعادة لجميع المعنيين . لكن سياساته ، أدت الى حتمية الحرب العالمية الثانية ، والى انزال الشقاء الذى لا مثيل له بملايين الناس . وكانت حوافز السير ونستون تشرشل على الغالب من

(١) نيفيل تشمبرلين (١٨٦٩ - ١٩٤٠) - سياسى انجليزى . كان والده جسوزيف تشمبرلين من السياسة البريطانيين . تولى رئاسة الوزارة بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٠ وكان المدافع البارز عن سياسة ترضية المحور . اضطر الى الاستقالة من الوزارة بعد هزيمة الانجليز فى الترويج فى ابريل عام ١٩٤٠ . (الحرب)

الناحية الأخرى ، أقل عالمية في مجالاتها ، وأضيق حدودا في اتجاهاتها ، بحيث هدفت الى تحقيق السلطان الشخصى والقومى ، ومع ذلك ، كانت السياسات الخارجية التى اتبعتها والتى نبعت من هذه الحوافز الأقل نبلا ، متفوقة في مزاياها السياسية والحلقية على تلك التى اتبعتها أسلافه . وإذا ما حكمنا على روبسبير (١) من ناحية أهدافه ، كان فى وسعنا أن نقول ، انه كان من أكثر الناس الذين وجدوا فضيلة . لكن ذلك التطرف الطوبىائى الذى نبع عن تلك الفضيلة هو الذى دفعه الى قتل من هم أقل منه فضيلة ، والى وصوله الى المقصلة ، وتحطيم الثورة التى كان يتولى قيادتها .

وتؤمن الحوافز الحرة ، الضمانات من السياسات السيئة المتعمدة ، وان كانت لا تضمن ان تكون السياسات التى توحى بها ناجحة من الناحية السياسية ، وخيرة من الناحية الحلقية . ولعل ما يحتاج الانسان لمعرفته كشيء له أهمية اذا أراد تفهم السياسة الخارجية ، ليست حوافز السياسى بل قدرته الادراكية على تفهم أسس السياسة الخارجية ، وقدرته السياسية على تحويل ما تفهمه الى عمل سياسى ناجح . وينشأ عن هذا ، انه فى الوقت الذى يقرر فيه علم الأخلاق فى اطلاقته ، المزايا الحلقية للحوافز ، فان على النظرية السياسية ، ان تحكم على المزايا السياسية للادراك والارادة والعمل .

وتتجنب النظرية الواقعية فى السياسة الدولية أيضا الخطأ الشائع الآخر فى معادلة السياسات الخارجية لأى سياسى بعواطفه الفلسفية والسياسية ، ومحاولة استخلاص تلك السياسات واستنتاجها من العواطف . وقد يلجأ الساسة ولا سيما فى الظروف الراهنة الى عادة تعرض سياساتهم الخارجية فى اطرار عواطفهم السياسية والفلسفية ، رغبة منهم فى كسب التأييد الشعبى لهذه السياسات . ولكنهم مع ذلك يميزون كما ميز لينكولن (٢) ، بين « واجبهم الرسمى » فى أن يفكروا

(١) مكسيمليان روبسبير (١٧٥٨ - ١٧٩٤ - كان زعيم اليعاقة وهو الحزب الثورى المتطرف . فرض عهد الارهاب أبان الثورة الفرنسية وأصبح الحاكم المطلق فى فرنسا قبل أن يتدحرج رأسه على المقصلة .

(٢) ابراهام لينكولن (١٨٠٩ - ١٨٦٥) - رئيس جمهورية أمريكا . ومن أبطالها البارزين فى تاريخها القصير ، ولد فى ماشوسيتس . ثم انتقل مع والده بعد وفاة أمه الى انديانا . لم يتلق العلم فى صباه . زار نيو أورليان ، فثارت نفسه على معاملة العبيد . درس القانون بعد الخامسة والعشرين ، وأصبح عضوا فى الكونجرس عام ١٨٤٦ . دافع عن حرية العبيد ، وخاض بسببهم الحرب الأهلية التى انتصر فيها .

(العرب)

ويعملوا طبقا للمصلحة العامة ، وبين « رغباتهم الشخصية » ، فى أن يروا قيمهم الاخلاقية ومبادئهم السياسية متحققة فى العالم كله ولا تتطلب الواقعية السياسية ، كما لا تتسامح بتجاهل المثل السياسية والمبادئ الاخلاقية ، ولكنها تتطلب حقا ، التمييز تمييزا واضحا بين الممكن والمستحب ، أى بين ما يكون مستحبا فى كل آن ومكان ، وبين ما يكون ممكنا فى ظروف زمانية ومكانية ، معينة ومحددة .

ومن المعقول ألا تتبع جميع السياسات الخارجية السبل العقلانية والموضوعية واللاعاطفية . لكن العناصر العارضة التى تؤلف الشخصية والأهواء والايثارات الشخصية ، وجميع مظاهر الضعف فى الإدراك والارادة التى يتعرض لها الانسان ، لا بد وأن تحول السياسات الخارجية عن وجهتها العقلانية . وعندما توجه السياسة الخارجية بصورة خاصة تحت تأثير ظروف الاشراف الديمقراطى ، لا بد وأن تؤدى الحاجة الى حشد العواطف الجماهيرية فى تأييد السياسة الخارجية الى التأثير على عقلانية السياسة الخارجية نفسها . ومع هذا فان أية نظرية فى السياسة الخارجية تهدف الى العقلانية ، لا بد وأن تمتنع فى الوقت الحاضر عن تلك العناصر اللاعقلانية ، وأن تحاول رسم صورة للسياسة الخارجية ، تعرض الأساس العقلانى الذى يمكن العثور عليه فى التجربة ، دون أن تتعرض لتلك الانحرافات العارضة عن العقلانية التى لا بد من وجودها فى ميدان التجربة .

والفرق بين السياسة الدولية كما هى فى الواقع وبين النظرية العقلانية المستمدة منها ، كالفرق بين الصورة الشمسية والرسم الزيتى . فالصورة الشمسية تعرض كل ما تراه العين المجردة . بينما لا يعرض الرسم الزيتى كل ما تراه العين المجردة . وانما يعرض أو يحاول أن يعرض شيئا لا تستطيع أن تراه ، وهو الجوهر الانسانى فى الشخص موضوع الرسم .

ولا تنطوى الواقعية السياسية على النظرية فحسب وانما تنطوى أيضا على العنصر المعيارى . فهى تعرف ان الواقع السياسى حافل بالعوارض . وهى تبرز التأثيرات النموذجية التى تخلفها هذه العوارض فى السياسة الخارجية . ومع ذلك فهى تشترك مع جميع النظريات الاجتماعية ، فى الحاجة من أجل تحقيق الفهم النظرى ، الى التأكيد على العنصر العقلانى للواقع السياسى ، وذلك لأن هذه العناصر العقلانية هى التى تجعل الواقع مفهوما للجانب النظرى . فالواقعية السياسية تعرض

التركيب النظري للسياسة الخارجية العقلانية ، التي لا تستطيع التجربة تحقيقها على الاطلاق .

وتعتبر الواقعية السياسية ، السياسة الخارجية العقلانية في الوقت نفسه سياسة رشيدة . وذلك لأن هذه السياسة العقلانية وحدها هي التي تستطيع التقليل من المخاطر ، والبلوغ بالمنافع الى أقصى الحدود ، وهي لهذا وحدها القادرة على الانسجام مع المراتب الخلقية للروية والالانة والمتطلبات السياسية للنجاح . وتود الواقعية السياسية من الصورة الشمسية للعالم السياسي أن تكون مطابقة قدر الامكان للرسم الزيتي له . ولما كانت تعي وعيا تاما الفجوة الحتمية القائمة بين السياسة الخارجية الصالحة أي العقلانية ، وبين السياسة الخارجية القائمة ، فانها لا ترى وجوب تركيز النظرية على العناصر العقلانية للواقع السياسي فحسب ، وانما ترى أيضا ، وجوب كون السياسة الخارجية عقلانية بالنسبة الى أهدافها الخلقية والعملية .

واذا كانت السياسة الخارجية الفعلية لا تتفق مع النظرية فان هذا لا يقلل من شأن النظرية أو يعتبر نتيجة ضعفها . فمثل هذا القول يعتبر سوء فهم لحقيقة نيات هذا الكتاب ، التي لا ترمى الى عرض وصف كيفما اتفق للواقع السياسي ، وانما ترمى الى عرض نظرية عقلانية للسياسة الدولية . وعلى هذا الأساس فليس في وسعها الا أن تستند الى الاختيار والانتقاء . وبدلا من أن تؤدي الحقيقة الواقعة مثلا وهي أن التوازن الكامل في سياسة القوة شيء لا وجود له في عالم الواقع إلى إضعاف هذه النظرية ، فانها تبدأ أول ما تبدأ ، بالافتراض بأن الواقع ، عاجز في هذا الصدد .

٢ - ولا تضيف الواقعية على مفهومها الأساسي عن المصلحة المسماة بالسلطان ، معنى محددا في جميع الحالات . ففكرة المصلحة هي في الواقع جوهر السياسة ولبابها ، وهي لا تتأثر بظروف الزمان والمكان . فلقد حمل اللورد سالسبوري (١) في القرن التاسع عشر القول الذي أورده ثوسيديدس (٢) ، والذي انبعث من تجاربه في بلاد الاغريق القديمة ،

(١) اللورد روبرت آرثر تالبوت سيسيل سالسبوري (١٨٣٠ - ١٩٠٣) . وزير خارجية بريطانيا في عهد دزرائيلي (١٨٧٨ - ١٨٨٠) . أصبح رئيسا للوزراء في أعوام ١٨٨٥ و ١٨٨٦ - ١٨٩٢ ، و ١٨٩٥ - ١٩٠٢ . يعتبر من أبرز الساسة البريطانيين في عهد الملكة فيكتوريا بعد دزرائيلي وجلادستون .

(٢) ثوسيديدس (٤٦٠ - ٤٠٠ ق.م) من أشهر المؤرخين الاغريق (المغرب) :

بأن « وحدة المصلحة هي أوثق صلة بين الدول والأفراد » ، وراح يردده في قوله بأن « الوشيجة الوحيدة للوحدة بين الدول ، والتي يقدر لها البقاء ، هي عدم وجود المصالح المتضاربة بينها » . ولقد عاد ماكس ويبر (١) ، في قرننا الحالي فردد هذه الفكرة وتوسع فيها عندما قال :

« تسيطر المصالح المادية والمعنوية ، لا الأفكار ، سيطرة مباشرة على أعمال الناس ، وتتحكم فيها » . ومع ذلك فإن « صور العالم » التي تخلقها هذه الأفكار ، كثيرا ما تعمل كمحولات ، تقرر الطرق التي تعمل فيها دينامية المصالح على ابقاء أعمال الناس هذه ، ماضية في حركتها ، (٢) لكن شكل المصلحة التي تقرر العمل السياسي في أية فترة معينة من فترات التاريخ ، يعتمد على المحتوى السياسي والثقافي الذي تصاغ فيه السياسة الخارجية . وفي وسع الأهداف التي تتبعها الأمم في سياستها الخارجية أن تصعد السلم الموسيقي للغايات التي نشدتها في الماضي أو تنشدتها في المستقبل .

وتنطبق هذه الملاحظات ذاتها على مفهوم السلطان . فالجو السياسي والثقافي هو الذي يقرر محتوى هذا المفهوم ، وطريقة استخدامه . فقد ينطوي السلطان على أي شيء يقيم سيادة الانسان على الانسان ويضمن الحفاظ عليها ، ويكون بذلك شاملا لكافة العلاقات الاجتماعية التي تهدف الى تلك الغاية ابتداء من العنف البدني ، وانتهاء بأكثر الروابط النفسية التي يسيطر بها عقل على عقل آخر ، دقة ودهاء . فالسلطان يشمل كل أشكال السيطرة من انسان على آخر ، سواء أكان هذا الانسان منضبطا بالغايات الخلقية وواقعا تحت اشراف الكوابح الدستورية كما هو الوضع في الديمقراطيات الغربية ، أم كان واقعا تحت سيطرة تلك القوة البربرية التي لا كايح لها ولا زاجر ، والتي تستمد قوانينها من قوتها نفسها ، ومن مبرراتها الذاتية لتمجيد نفسها (٣) .

(١) ماكس ويبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠) - أبرز علماء الاجتماع الألمان المحدثين .

(٢) كتاب « ماكس ويبر » لماريان ، بير (طباعة توبنيجين ١٩٢٦) . ص ٢٤٧ - ٣٤٨ .

(٣) نحن لا نتفق مع المؤلف في قوله بأن الديمقراطيات الغربية تتبع غايات خلقية ، وتسير وفق كوابح دستورية ، لأن الواقع ينفي هذا القول . فالدول الغربية هي التي ترفع لواء الاستعمار وتطبقه ، ومعظم الدول الغربية كانت وما زالت ذات امبراطوريات استعمارية . أو تلك التي تطبق التفرقة العنصرية كما هي الحالة بالنسبة الى السود في الولايات المتحدة ، والتي ينعدم فيها التكافؤ بين الناس ، على أساس التقسيم الطبقي ، لا يصح عليها قول المؤلف أبدا . (المغرب)

ولا تفترض الواقعية السياسية أن الأوضاع المعاصرة التي تعمل السياسة الخارجية ضمن إطارها ، بكل ما فيها من اغراق في عدم الاستقرار ، وما تتعرض له من تهديد دائم بالعنف على أوسع نطاق . ثابتة ولا تقبل التبدل . وبالرغم من أن توازن القوى ، عنصر كان موجودا طيلة العصور وفي مختلف المجتمعات ، كما يعرف واضعو كتاب « الاتحادى » (١) ، إلا أن هذا التوازن قادر على العمل ، كما يعمل في الولايات المتحدة فعلا ، في ظل ظروف الاستقرار النسبى والصراعات السلمية أيضا . وإذا كان فى الامكان ، طبع صورة ثانية من العوامل التي ولدت تلك الأوضاع، فى المسرح الدولى، فإن أوضاعا مماثلة من الاستقرار والسلام ، لا بد وأن تسود المسرح الدولى ، كما سادته فى فترات طويلة من التاريخ لدى بعض الأمم .

وما يقال عن الطبيعة العامة للعلاقات الدولية ، ينطبق أيضا على الدولة القومية ، كالمراجع النهائى للسياسة الخارجية فى الوقت الحاضر . وفى الوقت الذى يؤمن فيه الواقعى حقا بأن المصلحة هى المعيار السرمدى ، الذى يقاس به العمل السياسى ويوجهه ، فإن العلاقة المعاصرة بين المصلحة والدولة القومية ، ثمرة من ثمار التاريخ ، ولا بد أن تختفى أثناء سيره . وليس فى الموقف الواقعى ما يناقض الافتراض بأن التجزئة الراهنة للعالم السياسى الى دول قومية ، ستستبدل بوحدة أضخم ، ذات طبيعة مختلفة ، ومنسجمة مع الظروف التقنية والمتطلبات المعنوية للعالم المعاصر .

ويفترق الواقعى عن الاتجاهات الفكرية الأخرى ، فى رده على السؤال عن الطريقة التى يجب أن تتبع فى تحويل العالم المعاصر . وهو يعتقد ان هذا التحول ، يمكن أن يتحقق عن طريق استخدام القوى السرمدية التى صاغت الماضى كما ستصوغ المستقبل استقبالا فعلا . ولا يقتنع الواقعى بأن هذا التحول يمكن أن ينشأ عن مواجهة الواقع السياسى ذى القوانين الخاصة به ، بمثل اخلاقية ، ترفض أخذ هذه القوانين بعين اعتبارها .

٤ - وتعى الواقعية السياسية الأهمية المعنوية للعمل السياسى

(١) مجموعة من المقالات السياسية نشرت فى كتاب واحد ، وقد كتبها عدد من سياسة أمريكا الأول وفى مقدمتهم هاملتون فى الدعوة الى الاتحاد التعاونى (الفيدرالى) .
(العرب)

وعيا كاملا . وهي تعي أيضا التوتر العنيف الذي لا يقهر بين الفروض الاخلاقية ، وبين متطلبات العمل السياسى الناجح . وهي لا ترغب فى التسامح مع ذلك التوتر وتجاهله ، مخافة أن تعقد الناحية السياسية والحلقية عن طريق اظهارها وكان الحقائق الصارخة للسياسة أكثر ارضاء من واقعها ، وكان القانون الاخلاقى أقل تزمنا من حقيقته .

وترى الواقعية ان المبادئ الحلقية العامة والشاملة لا يمكن أن تطبق على أعمال الدول ، فى أشكالها العامة المطلقة ، وانها لا بد من تنقيتها وترشيحها لتكون صالحة لظروف الزمان والمكان المحددة . وقد يقول الانسان لنفسه . . . « دع العدالة تأخذ مجراها حتى ولو فنى العالم » ، ولكن ليس من حق الدولة أن تقول ذلك نيابة عن مواطنيها الذين ترعاهم . وعلى الفرد كما على الدولة ، ان يحكمها على العمل السياسى فى ضوء المبادئ الحلقية المقررة والشاملة ، كمبدأ الحرية مثلا . ولكن بينما يكون من حق الفرد من الناحية الحلقية أن يضحى بنفسه دفاعا عن مبادئه الحلقية ، فليس من حق الدولة أن تسمح لاعتراضها الحلقى على انتهاك الحرية ، بأن يقف فى طريق أعمالها السياسية الناجحة، المستوحاة من المبادئ الحلقية للوجود القومى . فليس ثمة من خلق سياسى دون روية ، أى دون اعتبار للنتائج السياسية المتوقعة من العمل الحلقى . وعلى هذا فان الواقعية تعتبر الروية أى وزن نتائج كل سبيل من سبل العمل السياسى ، القضية الكبرى فى السياسة . وتحكم الاخلاق من ناحية المطلق على العمل ، على ضوء انسجامه مع القانون الاخلاقى ، أما الاخلاق السياسية فتحكم على العمل على ضوء نتائجه السياسية . وقد وعت الفلسفات الكلاسيكية القديمة وفلسفات القرون الوسطى هذه الحقيقة كما وعها لينكولن عندما قال . . .

« أنا أعمل خير ما أعرف عمله ، وأقصى ما أستطيع ، وأنا عازم على أن أواصل ذلك حتى النهاية . فاذا كانت النتيجة طيبة ، فان كل ما يقال عني ، يغدو أمرا لا قيمة له . أما اذا أثبتت النتيجة خطئى ، فاننى مهما أقسمت بأننى كنت على حق ، لن يجدى ذلك ولن يفيد » .

هـ - وترفض الواقعية السياسية الربط بين التطلعات الحلقية لأى شعب وبين القوانين الحلقية التى تسود الكون . وهي كما تميز بين الحقيقة والرأى ، تميز أيضا بين الحقيقة والعبادة . وتميل بعض الأمم ، وهي لا تستطيع مقاومة فعلها هذا طويلا ، الى الباس تطلعاتها الخاصة ، وأعمالها لبوس الأهداف الحلقية للكون . فهناك فرق بين معرفة ان الأمم

تخضع للقوانين الخلقية ، وبين ادعاء القدرة الثابتة على التمييز بين الخير والشر فى العلاقات بين الأمم • وهناك بون شاسع للغاية بين الاعتقاد ، بأن جميع الأمم تخضع لقضاء الله وأحكامه التى يعجز العقل البشرى عن ادراكها ، وبين الاعتقاد الكافى بأن الله يقف دائما الى جانب أمة واحدة • وأن ما تريده هذه الأمة لا بد وأن يكون من مشيئة الله •

ولا ريب فى ان المعادلة التافهة بين قومية معينة وبين مشيئة العناية الالهية ، شئ لا يمكن الدفاع عنه من الناحية الخلقية ، اذ انها تمثل نفس خطيئة الغرور التى طالما حذر المسرحيون الاغريق وأنبياء التوراة الحكام والمحكومين منها • وهذه المعادلة ضارة جدا من الناحية السياسية أيضا ، اذ أنها تولد الترفع فى الحكم ، وهو زين قد يحطم - متأثرا بالحماس المتعصب الأمم والحضارات تحت ستار المبدأ الخلقى ، أو المثل الأعلى ، أو الارادة الالهية •

ولا ريب فى أن مفهوم المصلحة المسماة بالسلطان ، هو الذى ينقذنا من الناحية الأخرى ، من ذلك التطرف الخلقى ، والحق السياسى • فلو تطلعنا الى جميع الأمم ، وبينها أمتنا بالطبع • ونظرنا اليها ككيانات سياسية تنشد مصالحها الخاصة المعرفة فى حدود السلطان ، فاننا نستطيع آنذاك أن نقضى بالعدل بينها جميعا • ويكون عدلنا هذا مزدوجا فى الواقع ، فنحن نستطيع أن نحكم على الأمم الأخرى كما نحكم على أمتنا • واذا ما تحقق لنا ذلك ، أصبحنا قادرين على نشدان سياسات تحترم مصالح الأمم الأخرى ، فى الوقت الذى نحمل فيه مصالحنا ونعمل على ترويجها • ولا ريب فى أن الاعتدال فى السياسة يعكس الاعتدال فى الأحكام الخلقية •

٦ - ومن هنا يكون الفرق بين الواقعية السياسية وبين المدارس الفكرية الأخرى ، واقعيًا ، وعميقًا • ومهما تعرضت نظرية الواقعية السياسية لسوء الفهم وسوء التفسير ، فليس ثمة انكار للمواقف الخلقية والادراكية المميزة التى تقفها من القضايا السياسية •

ويؤكد السياسى الواقعى من الناحية الادراكية ، استقلال المجال السياسى ، كما يؤكد كل من عالم الاقتصاد والقانونى وعالم الاخلاق استقلال مجاله الخاص به • فهو يفكر على صعيد المصلحة المسماة بالسلطان كما يفكر الاقتصادى على صعيد المنفعة ، والقانونى على صعيد التطابق بين العمل والقانون ، والاخلاقى على صعيد التوفيق بين العمل

والمبادئ الخلقية . . ويتساءل الاقتصادي . . . كيف يمكن لهذه السياسة أن تؤثر على رفاه المجتمع كله أو جزء منه ؟ ، ، ويتساءل القانوني « هل تتفق هذه السياسة مع نصوص القانون ؟ ، ، كما يتساءل عالم الأخلاق . . « هل تتفق هذه السياسة مع المبادئ الخلقية ، ، أما الواقعي السياسي فيتساءل . . . « كيف يمكن لهذه السياسة أن تؤثر على سلطان الأمة ؟ ، أو على سلطان الحكومة الاتحادية أو البرلمان أو الهيئات الزراعية أو ما شابه ذلك من منظمات ؟

ويعني السياسي الواقعي وجود معايير فكرية أخرى غير المعيار السياسي وصلتها بموضوعه ، ولكنه كواقعي سياسي لا يستطيع إلا أن يخضع جميع هذه المعايير لمعياره السياسي . وهو يفترق عن المدارس الفكرية الأخرى ، عندما تحاول هذه أن تفرض على المجال السياسي ، معايير فكرية أخرى تصلح لمجالات ثانية . وهو عند هذه النقطة بالذات يتفق مع « الطريقة - الخلقية - القانونية » في معالجة السياسات الدولية . ويمكن التدليل على ان هذه القضية ليست مجرد شطحة من شطحات الخيال ، بل لباب المشكلة كلها ، بعدد من الأمثلة التاريخية ، التي نكتفي منها هنا بمثلين ليس الا (١) .

هاجم الاتحاد السوفياتي فنلندا في عام ١٩٣٩ . وأصبحت فرنسا وبريطانيا العظمى تواجهان نتيجة هذا العمل ، قضيتين ، احدهما قانونية والأخرى سياسية . ترى هل كان العمل انتهاكا لميثاق عصبة الأمم ، واذا كان يعتبر انتهاكا ، فما الذي يتحتم على بريطانيا العظمى وفرنسا أن تعملاه لمواجهةته ؟ ويمكن الرد بالإيجاب على الناحية القانونية بسهولة ، اذ من الواضح ان الاتحاد السوفياتي ، قد خالف بعمله هذا ما نص عليه ميثاق العصبة . أما الرد على الناحية السياسية فيعتمد أولا ، على الطريقة التي يؤثر فيها العمل الروسي على مصالح فرنسا وبريطانيا العظمى ، ويعتمد ثانيا على التوزيع القائم للقوة بين فرنسا وبريطانيا من ناحية ، وبين الاتحاد السوفياتي والدول المحتملة العداء الأخرى كالمانيا خاصة من الناحية الثانية . ويعتمد هذا الرد ثالثا على ما قد تخلفه الاجراءات المضادة من أثر على مصالح فرنسا وبريطانيا العظمى وعلى التوزيع المقبل للقوة . وقد رأت الدولتان بوصفهما العضوين البارزين في عصبة الأمم،

(١) لمعرفة الأمثلة الأخرى راجع المقال الذي كتبه المؤلف نفسه في العدد السادس والاربعين من مجلة العلوم السياسية الأمريكية الصادر في عام ١٩٥٢ ص ٩٧٩ عن « حوار عظيم آخر » - المصلحة القومية للولايات المتحدة .

وجوب طرد الاتحاد السوفياتى من عضوية العصبة ، كما حال رفض السويد السماح لقواتهما بالمرور من أراضيها فى طريقها الى فنلنده ، دون اشتراكهما فى الحرب الى جانب فنلنده ضد الاتحاد السوفياتى . ولا ريب فى ان رفض السويد هذا ، هو الذى انقذهما من أن تجدا نفسيهما بعد وقت قصير ، فى حالة حرب مع الاتحاد السوفياتى والمانيا فى آن واحد .

وكانت سياسة فرنسا وبريطانيا العظمى مثلا تقليديا للشرعية، من حيث انهما سمحتا للرد على الناحية الشرعية ، وهو رد مشروع فى مجاله ، بأن يقرر عملهما السياسى . وبدلا من توجيه السؤالين اللذين يتعلق أولهما بالقانون والآخر بالسلطان ، وجها سؤالا واحدا ، وهو سؤال القانون ، ولم يكن فى وسع الرد الذى تلقياه ، أن يؤثر على القضية التى قد يعتمد وجودهما كله عليها .

ويشرح المثل الثانى « الطريقة الخلقية » فى السياسات الدولية . فهو يتعلق بالوضع الدولى لحكومة الصين الشيوعية . وقد واجه ظهور هذه الحكومة العالم الغربى بقضيتين ، احدهما خلقية أو معنوية ، والاخرى سياسية . وهنا يبرز التساؤل ، هل تنطبق طبيعة تلك الحكومة وسياساتها على المبادئ الخلقية للعالم الغربى ؟ وهل يمكن للعالم الغربى أن يتعامل مع تلك الحكومة ؟ وكان الرد على السؤال الاول بالنفى . لكن هذا لم يعن حتمية الرد بالنفى أيضا على السؤال الثانى . وكان المعيار الفكرى الذى طبق فى الرد على السؤال الاول ، أى الخلقى فى منتهى البساطة ، وهو اختبار طبيعة الحكومة الشيوعية فى الصين وسياساتها ، على مبادئ الاخلاقية الغربية . لكن الرد على السؤال الثانى ، وهو السياسى ، تطلب من الناحية الاخرى ، اخضاع المعيار لاختبار المصالح المعقد ، والسلطان المتوافر لدى الجانبين ، وتأثير هذا السبيل أو ذاك من سبل العمل على معيارى المصالح والسلطان . ومن المحتمل أن يكون هذا الاختبار قد أدى أيضا الى الاستنتاج بأن من الأكثر صوابا وحكمة ، عدم التعامل مع حكومة الصين الشيوعية . ولا ريب فى ان الوصول الى هذه النتيجة عن طريق تجاهل هذا الاختبار تجاهلا كاملا ، والاكتفاء بالرد على السؤال السياسى على صعيد القضية الاخلاقية ، يعتبر مثلا كلاسيكيا من أمثلة تطبيق « الطريقة الخلقية » على السياسات الدولية .

ولا يعنى هذا الدفاع الواقعى عن تحرر المجال السياسى عن التأثير بطرائق التفكير الأخرى ، تجاهل وجود هذه الطرائق وأهميتها . وهو يعنى ان لكل طريقة من هذه الطرائق مجالها الصالح وعملها الخاص بها . وتعتمد

الواقعية السياسية على مفهوم مجموعى للطبيعة الانسانية . فالانسان
الواقعى مركب من الانسان الاقتصادى والانسان السياسى والانسان
الاخلاقى والانسان الدينى وهلم جرا . والانسان الذى لا يعدو أن يكون
« انسانا سياسيا » ليس الا ، هو أقرب الى الحيوان من أى شىء آخر ، اذ
انه يكون مفتقرا الى الكوابح الخلقية . أما الانسان الذى لا يعدو أن يكون
« انسانا اخلاقيا » ليس الا ، فهو أحق ، اذ أنه يكون مفتقرا كل
الافتقار الى الروية . أما الانسان الدينى ليس الا ، فهو قديس ، اذ أنه
يكون مفتقرا كل الافتقار الى الرغبات الدنيوية .

واذا ما أدركنا ان جميع هذه الصور المختلفة للطبيعة الانسانية
قائمة وموجودة ، فان الواقعية السياسية ترى انه اذا أراد الانسان
تفهم أى من هذه الصور ، فان عليه أن يعالجها على ضوء خصائصها
وصعيدها . وبعبارة أخرى ، اذا أردت أن أفهم « الرجل الدينى » فان
على أن ابتعد لفترة معينة عن النواحي الأخرى للطبيعة الانسانية ، وأن
أعالج الناحية الدينية وكأنها الناحية الوحيدة الموجودة . وعلى أيضا
أن أطبق على المجال الدينى نفس معايير الفكر الخاصة به ، داعيا دائما
لوجود معايير أخرى ، ولتأثير هذه المعايير على الخصائص الدينية للانسان .
وما ينطبق على هذه الصورة من الطبيعة الانسانية ينطبق على الصور
الأخرى . وليس ثمة من اقتصادى معاصر مثلا ، يرى فى علمه وفى
علاقاته مع العلوم الأخرى عن الانسان ، نظرة تختلف عن هذه النظرة .
ولا ريب فى ان هذه العملية من التحرر من المعايير الأخرى للفكر ،
وتطوير عملية منها بشكل يتفق مع الموضوع ، هى التى طورها
الاقتصاديون كنظرية مستقلة عن النشاط الاقتصادى للانسان . ولا ريب
أبضا فى ان الاسهام فى خلق نظرية مماثلة فى ميدان السياسة هو هدف
الواقعية السياسية .

ولعل من طبائع الأمور الا تلقى نظرية فى علم السياسة كهذه
تستند الى نفس المبادئ ، تأييدا اجماعيا ، كما لا تلقى أية سياسة
خارجية تقوم عليها مثل هذا التأييد . فالنظرية والسياسة تسيران
جنباً الى جنب فى مواجهة اتجاهين فى ثقافتنا ، لا يمكن أن ينسجما مع
نتائج وافتراضات أية نظرية موضوعية وعقلانية فى السياسة . ويستهن
أحد هذين الاتجاهين بدور السلطان فى المجتمع على أسس فلسفية ، تنبع
من تجارب القرن التاسع عشر وفلسفته ، وسنتحدث بشىء من التفصيل
عن هذا الاتجاه فيما بعد . أما الاتجاه الثانى ، فينبع على النقيض من

النظرية الواقعية للسياسة وطبيعتها من العلاقة القائمة فعلا ، والتي يجب أن تقوم بين العقل الانساني والمجال السياسى . ولا يستطيع العقل البشرى للأسباب التى سنتولى شرحها فيما بعد ، ابان عملياته اليومية ، ان ينظر الى حقيقة السياسة وجهها لوجه فعليه أن يتنكر وأن يعرض الحقيقة للتشويه والامتهان والتنميق ، وكلما ازداد هذا التنكر وما يرافقه ، ازداد تورط الانسان فى العملية السياسية ولا سيما فى السياسات الدولية . ولا يستطيع الانسان أن يعيش راضيا كمخلوق سياسى مع نفسه ومع غيره من الناس الا اذا خادع نفسه فى موضوع طبيعة السياسة والدور الذى يؤديه على المسرح السياسى .

وهكذا يكون من الحتمى ، ان النظرية التى تحاول فهم السياسة الدولية على حقيقتها ، وكما يجب أن تكون ، على ضوء طبيعتها الفطرية الأصيلة ، لا على ضوء ما يود الناس أن يروها فيه ، لابد وان نتغلب على المقاومة النفسية ، التى لا تحتاج فروع العلم الأخرى الى مواجهتها . ولهذا يتطلب الكتاب المخصص لفهم السياسات الدولية ايضاحا وتبريرا خاصين .

علم السياسة الدولية

١ - فهم السياسة الدولية

(أ) سبل مختلفة :

يهدف هذا الكتاب الى غايتين ، أولاها البحث عن القوى التى تقرر العلاقات السياسية بين الأمم وتفهمها ، وثانيتهما تفهم الطرق التى تتداخل فيها هذه القوى مؤثرة بعضها فى بعض وفى العلاقات والنظم السياسية الدولية . ويعتبر هذا الهدف فى معظم الفروع الأخرى للعلوم الاجتماعية من الحقائق المسلم بها ، اذ ان الهدف الطبيعى لجميع المشاريع العلمية الكشف عن القوى التى تقوم وراء الظواهر الاجتماعية ، وطريقة عملها . ولا ريب فى ان التأكيد بصورة خاصة على هذا الهدف فى دراسة السياسات الدولية ، يكون فى موضعه تماما . ولقد كتب الدكتور جرايون كيرك فى هذا الموضوع يقول . . .

« ظلت دراسة العلاقات الدولية فى الولايات المتحدة حتى عهد قريب ، خاضعة الى حد كبير ، لسيطرة اناس ، اختاروا احد سبل ثلاثة . فلقد كان هناك أولا المؤرخون ، الذين اعتبروا العلاقات الدولية ، مجرد تاريخ حديث ، يجد فيه الدارس صعوبة من جراء الافتقار الى القدر الكافى من المعلومات المتوافرة . أما المجموعة الثانية ، فيمثلها رجال القانون الدولى ، الذين عنوا كل العناية بالنواحي القانونية للعلاقات بين الدول ، وان لم يقوموا بأية محاولة جدية ، للبحث فى الاسباب الرئيسية التى جعلت هذا الرباط القانونى مفتقرا دائما وباستمرار للكمال والكفاية . وكان ثمة أخيرا أولئك الذين كانوا أقل اهتماما بالعلاقات الدولية على حقيقتها منهم . بالنسبة الأكثر كمالا ، الذى يود هؤلاء المثاليون لو اقاموه . ولم يقدّم الباحثون بدراسة القوى الجوهرية والمستمرة فى السياسات الدولية الا منذ أمد قصير . وبعد ان تأخروا طويلا ، اذ قبلوا

عل دراسة النظم التى تتضمن هذه السياسات لا يقصد اطرائها او ادانتها ، بل كمحاولة ، لتأمين التفهم الأفضل لهذه الحوافز الاساسية التى تقرر سياسات الدول الخارجية ، وهكذا بات فى وسع العالم السياسى ان يقتحم الميدان الدولى فى النهاية (١) .

وقد تبنى الأستاذ شارل اى . مارتن ، نظرية الدكتور كيرك . مشيرا الى المشكلة التى تواجه طلاب العلاقات الدولية واساتذتها ، أكثر من أية مشكلة أخرى ، وهى الازدواجية التى يتحتم علينا أن نواجهها فى الحركة فى منطقتين مختلفتين ومتضاربتين ، وأعنى بهما منطقة منظمات السلام التى ترتبط بتسوية الخلافات والمنازعات ، ومنطقة سياسات القوة والحرب . لكن هذه الحقيقة حتمية ولا بد منها ، اذ لا مفر منها وانى لأعتقد أن من أكثر التهم التى توجه الى موقفنا التعليمى فى العشرين سنة الأخيرة ، هى تجاهلنا بشئ من عدم الاكتراث ، لوجود الحرب ، وللكتب التى تتحدث عن نفوذ سياسات القوة . وانى أعتقد أن علماء السياسة يخطئون كل الخطأ وهم يفعلون هذا . فنحن فى رأى ملزمون بدراسة سياسات القوة ومغازيها والأوضاع الناجمة عنها ، كما أن علينا أن ندرس كذلك وجود الحرب كنظام ، (٢) .

واذا ما عرفنا السياسات الدولية على هذا الصعيد كنظام اكاديمى فانها تغدو مختلفة عن التاريخ الحديث والأحداث الجارية والقانون الدولى والاصلاح السياسى .

ولا ريب فى ان السياسات الدولية تشتمل على شئ أكثر من التاريخ الحديث ، والأحداث السائرة . فالمراقب يجد نفسه محاطا بمناظر عصرية ، تتعرض للتبدل فى المراتب ، والتغير فى التأكيد عليها . وليس فى وسعه أن يجد الأرض الصلدة التى يقف عليها أو المعايير الموضوعية للتقويم ، دون أن تتوافر له الجوهريات التى تتكشف عن طريق السلسلة المتعاقبة من الاحداث الجديدة ، وترباطها مع الماضى السحيق والمزايا الدائمة للطبيعة الانسانية ، التى توجد فى حالتى الحاضر والماضى .

وليس فى مكنتنا أن نهبط بالسياسات الدولية الى مستوى القواعد والنظم القانونية . فالسياسات الدولية تعمل ضمن اطار هذه القواعد ،

(١) المجلة الامريكية للقانون الدولى - العدد ٣٩ (١٩٤٥) . ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .
(٢) « وقائع جلسات المؤتمر الثامن لأساتذة القانون والمواضيع المرتبطة به » (واشنطن مؤسسة كارتيجى للسلام العالمى (١٩٤٦) . ص ٦٦ .

وعبر ما فى هذه النظم من تذرع وتوسل . لكن هذه السياسات لا ترتبط بهذه القواعد أكثر من ارتباط السياسة الأمريكية على الصعيد القومى بالدستور الأمريكى ، والقوانين الاتحادية ، ووكالات الحكومة المركزية الاتحادية .

ولا شك فى أننا نتفق فى موضوع المحاولات الجارية لاصلاح السياسات الدولية قبل السعى لتفهم حقيقتها ، مع ويليام جراهام سمنر فى قوله ...

« لعل اسوا نقيصة فى المناقشات السياسية ذلك التزمت العقائدى ، الذى يحدد مواقفه على اساس مبادئ او افتراضات عظيمة ، بدلا من الوقوف عند التمهيص الدقيق للأمور على النحو الذى هو فيه ، وللطبيعة الانسانية على الصورة التى توجد فيها وكثيرا ما يصاغ الهدف المثالى على اساس اوضاع اسمى وافضل من الأوضاع القائمة فعلا ، وسرعان ما يصبح هذا الهدف المثالى ، وكأنه موجود فعلا ، ويفقد بصورة لا واعية ، اساس تكهنات ، لا اصل لها ولا وجود . ولا ريب فى ان طريقة اقامة تكهنات مطلقة على اساس سياسية ، طريقة شريرة ومؤذية للغاية . فهى تكتسب الشعبية والشيوع لسهولة تسهيلها ، ومن الأهلون على المرء ان يتصور عالما جديدا ، من ان يحاول معرفة العالم الذى يعيش فيه . ومن السهل على المرء ان يفرض فى تكهنات تركز على فرضيات قليلة واسعة ، اذ ان هذا أهون عليه من دراسة تاريخ الدول والنظم . وقد يكون من الأسهل على المرء ان يمسك بعقيدة شائعة ، من ان يحاول تحليلها ليرى مدى صحتها من خطئها . وتؤدى جميع هذه الأمور الى البلبلة والحييرة ، والى تبني تعابير ومواقف ، تثير النقاش حولها ، دون ان تؤدى الى رخاء الأمم وازدهارها» (١)

(ب) القيود على الفهم :

لعل غموض المادة التى يضطر الملاحظ الى التعامل بها، هى أهم صعوبة تواجه التحقيق العلمى فى طبيعة السياسات الدولية وطرائقها . ولا ريب فى ان الاحداث التى يتحتم عليه ان يتفهمها هى من الناحية الاولى عوارض فريدة فى نوعها . ولقد حدثت على الشكل الذى وقعت فيه مرة واحدة . لم يسبق لها ان حدثت فيه كما لا يتوقع لها ان تتكرر فيه . وهى فى الوقت نفسه متشابهة لانها مظاهر لقوى اجتماعية ليست فى واقعها الا ثمرة الطبيعة الانسانية وهى فى اوضاع العمل . وينتظر منها ان

(١) مقال عن « الديمقراطية والحكم المستنول » من مجموعة « تحرى الحقائق وغيره من المقالات » نيومان - مطبعة جامعة ييل ١٩١٤ . ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(المؤلف)

تعرض نفسها فى ذات الصورة اذا حدثت فى اوضاع مماثلة . ولكن أين الخط الفاصل الذى يكمن رسمه بين التشابه والتفرد للتفريق بينهما .

ونحن نعرف مبادئ السياسات الدولية من المقارنة بين هذه الأحداث . فكل وضع سياسى معين لا بد وأن يصوغ سياسة خارجية معينة وينفذها . واذا ما تناولنا بالمعالجة وضعاً سياسياً مغايراً ، جاز لنا أن نسأل أنفسنا . . ترى كيف يختلف هذا الوضع عن سابقه وكيف يشابهه ؟ وهل تؤكد أوجه الشبه السياسة التى تم الوصول إليها سابقاً ؟ أو هل يسمح اختلاط أوجه الشبه والخلاف بالحفاظ على جوهر تلك السياسة ، بينما يجرى تعديلها من نواح أخرى ؟ وهل تبطل الفروق أوجه الشبه كلها مرة واحدة ، وتجعل السياسة السابقة عسيرة على التطبيق ؟ وعلى الانسان الذى يريد تفهم السياسات الدولية ، وإدراك معنى الأحداث المعاصرة ، والتكهن بالمستقبل والتأثير فيه ان يتمكن من أداء المهمة الفكرية المزدوجة التى تتضح فى هذه الأسئلة . وعليه أيضاً أن يميز بين أوجه الشبه والخلاف بين وضعين سياسيين مختلفين . وعليه كذلك أن يتمكن من تقدير أهمية هذه الأوجه ، لمختلف السياسات الخارجية البديلة . ولا ريب فى ان ثلاث سلاسل من الأحداث ، نستذكرها بصورة عارضة تمكنا من ايضاح المشكلة وكل ما فيها من مصاعب ومتاعب .

١ - فقد ألقى جورج واشنطن فى السابع عشر من سبتمبر عام ١٧٩٦ ، خطاباً ودع فيه البلاد وحدد مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية فى الامتناع عن التدخل فى الشئون الأوروبية . وعاد الرئيس مونرو ، فبعث برسالة الى الكونجرس فى الثانى من ديسمبر عام ١٨٢٣ ، حدد فيه سياسة امريكا الخارجية بصورة مماثلة . وانضمت الولايات المتحدة الى فرنسا وبريطانيا العظمى فى عام ١٩١٧ ، فى حربهما مع المانيا التى كانت تهدد استقلالهما . وعادت الولايات المتحدة فاتبعت نفس السبيل فى عام ١٩٤١ . وراح الرئيس ترومان فى الثانى عشر من مارس يعيد فى رسالة بعث بها الى الكونجرس صياغة مبادئ السياسة الأمريكية الخارجية ويعرضها فى اطار الحصر على نطاق عالمى للتمدد الشيوعى .

٢ - وتحالف هنرى الثامن ملك انجلترا فى عام ١٥١٢ مع ملوك

آل هابسبرج (١) ضد فرنسا . وعاد في عام ١٥١٥ فتحالف مع فرنسا ضد آل هابسبرج . وانضم الى هؤلاء في عامي ١٥٢٢ و ١٥٤٢ ضد فرنسا . وتحالفت بريطانيا العظمى في عام ١٧٥٦ مع بروسيا ضد آل هابسبرج وفرنسا معا . وفي عام ١٧٩٣ تحالفت بريطانيا العظمى وبروسيا وآل هابسبرج ضد نابليون . وتحالفت بريطانيا في عام ١٩١٤ مع فرنسا وبروسيا ضد النمسا والمانيا كما تحالفت في عام ١٩٣٩ مع فرنسا وبولنده ضد المانيا .

٣ - حاول كل من نابليون وغليوم وهتلر الاستيلاء على القارة الأوروبية فكان نصيبهم الفشل .

تري أهنالك بين هذه السلاسل الثلاث من الأحداث أوجه شبه تسمح لنا بتكوين مبدأ للسياسة الخارجية ينطبق على كل سلسلة منها ؟ أو هل تختلف كل حادثة منها عن الحوادث الأخرى في السلسلة نفسها ، بحيث تتطلب كل منها سياسة خارجية خاصة لها ؟ ولعل الصعوبة في اتخاذ هذا القرار ، هو مدى الصعوبة التي يواجهها المرء في إصدار الأحكام المتعلقة بالشئون الخارجية ، وفي رسم المستقبل بصورة حكيمة ، وفي عمل الأشياء الصحيحة بالطرق الصحيحة وفي الوقت المناسب .

فهل يمكن اعتبار السياسة الخارجية التي تضمنها خطاب واشنطن الوداعي ، مبدأ عاما للسياسة الخارجية الأمريكية أو هل كانت نابعة عن أوضاع مؤقتة ، وكان لا بد من اختفائها مع زوال هذه الأوضاع ، وهل تتفق سياسات واشنطن ومونرو في رسالتيهما مع ما يسمى بعقيدة ترومان ؟ وفي وسعنا أن نصوغ السؤال في شكل آخر ، ونقول هل كانت عقيدة ترومان مجرد تعديل للمبدأ العام القائم وراء مفهومي واشنطن ومونرو في السياسة الخارجية ؟ أو هل كانت عقيدة ترومان خروجاً جذرياً على تقاليد السياسة الأمريكية ؟ فإذا صح أنها خرجت عليها فهل يبرر تبدل الأوضاع هذا الخروج ؟ وهل تكون الفروق في مواقف الولايات المتحدة على الصعيد الدولي في أعوام ١٧٩٦ و ١٨٢٣ و ١٩٤١ و ١٩٤٧ ، مبررة للتباينات في السياسة الخارجية التي صيغت وطبقت بالنسبة الى هذه الأوضاع السياسية المختلفة ؟ وما هي أوجه الشبه والخلاف بين الأوضاع

(١) أسرة أوربية مالكة حكمت الامبراطورية النمساوية منذ القرون الوسطى حتى عام ١٩١٨ عندما انهارت امبراطورية النمسا والمجر في أعقاب الحرب العالمية الاولى .
(المغرب)

التي واجهت أوروبا فيهما الولايات المتحدة في أعوام ١٩١٧ و ١٩٤١ و ١٩٤٧ وإلى أي مدى • تطلبت من الولايات المتحدة الأمريكية سياسات خارجية متماثلة أو متباينة ؟

وما معنى هذه التبدلات في سياسة بريطانيا الخارجية ؟ ترى هل كانت وليدة الإفراط في نزعات ونزوات لدى الأمراء والسياسة ؟ أو هل كانت مستوحاة من الحكمة المتجمعة لدى شعب يعي تمام الوعي القوى الدائمة التي تقرر العلاقات مع دول القارة الأوروبية ؟

وهل كانت الكوارث التي حلت في أعقاب المحاولات الثلاث للسيطرة على أوروبا ، مجرد عوارض ناجمة عن أسباب مختلفة ؟ أو هل كان التشابه في النتائج مشيرا إلى أوجه شبه في الوضع السياسي الشامل ، وهي أوجه شبه تعرض للعبارة للذين يفكرون في محاولة ثانية من هذا الطراز تحملهم على التفكير فيها ؟ وهل تكون سياسات الاتحاد السوفياتي الأوروبية بصورة خاصة مماثلة لسياسات نابوليون وغلبيوم وهتلر ؟ وإذا افترضنا انها كانت مماثلة لها ، فهل يتطلب تماثلها سياسات في الولايات المتحدة تشبه تلك التي اتبعتها في عامي ١٩١٧ و ١٩٤١ ؟

وقد يبدو الرد أحيانا كما هو الحال بالنسبة إلى تحليل السياسة الخارجية البريطانية في منتهى الوضوح ، إذ إن تلك السياسة انبثقت عن الحكمة لا عن النزوات • لكن هذا الرد يظل في معظم الحالات ولا سيما إذا كنا نعالج الحاضر والمستقبل من النوع التجريبي الخاضع للتعديل • وتكون الحقائق التي ينبثق منها الرد ، غامضة كل الغموض وعرضة للتبدل المستمر • ولا ريب في أن التاريخ لم يلحق الآخرين الذين لا يريدون ذلك ، شيئا سوى المشابهات الخاطئة • وعندما يصبح هؤلاء مسئولين عن سياسة بلادهم الخارجية ، فإن الكارثة هي النتيجة الحتمية لسياستهم • فلم يتلق غلبيوم وهتلر عبرة من مصير نابوليون ، إذ أنهما اعتقدا أن هذه العبرة لن تعلمهما شيئا • ولا ريب في أن خطأ أولئك الذين جعلوا من نصيحة واشنطن عقيدة يؤمنون بها ويطيعونها طاعة عمياء لا يقل عن خطأ أولئك الذين يرفضون هذه النصيحة رفضا مطلقا •

وأول درس يتحتم على طلبة السياسة الدولية تعلمه وعدم نسيانه ، هو أن ما في الشئون الدولية من تعقيد ، يجعل الحلول البسيطة والنبوءات الصادقة تبدو متعذرة • وهنا يفترق العالم البعثة عن المشعوذ الدجال • وتكشف معرفة القوى التي تقرر السياسات بين الأمم ، والطرائق التي تبدو فيها العلاقات السياسية بينها ، عن غموض الحقائق المتعلقة

بالسياسات الدولية • وتبدو الاتجاهات المتعارضة والمتناقضة فى كل وضع من الأوضاع السياسية ، ولكن أحد هذه الاتجاهات لابد وان يكون هو المتغلب فى ظل أوضاع معينة ، ولكن يستحيل على المرء أن يتكهن بأى هذه الاتجاهات سيكون هو المتغلب فعلا • ولعل خير ما يفعله العالم المحقق فى مثل هذا الوضع ، هو أن يتابع الاتجاهات المختلفة ، التى تكمن كاحتمالات فى ظل وضع سياسى معين وفى وسعه أن يبرز الأوضاع المختلفة ، التى تجعل أحد هذه الاتجاهات أكثر قدرة على التغلب من غيره ، وان يقدر بالتالى الاحتمالات للأوضاع والاتجاهات التى لابد وأن تسود فى الواقع •

ولما كانت حقائق السياسة الدولية خاضعة للتبدل المستمر ، فان شئون العالم كثيرا ما تخفى فى طياتها مفاجآت لكل من يحاول قراءة المستقبل على ضوء معرفته للماضى ، وعلى ضوء ما يحمله الحاضر من أدلة وعلامات • ولقد سبق لواشنطن ان اعلن فى عام ١٧٧٦ ، « ان مستقبل بلادنا يعتمد فى جميع الاحتمالات البشرية على جهد بضعة أسابيع » • لكن حرب الاستقلال لم تنته الا بعد سبع سنوات • وقد برز رئيس وزراء بريطانيا ويليام بيت (١) فى عام ١٧٩٢ ، قراره بتخفيض النفقات العسكرية ، ولا سيما فى عدد رجال الاسطول الملكى ، معربا عن الأمل فى اجراء تخفيضات جديدة بقوله « • • • ليس ثمة من شك فى ان هذه البلاد لم تمر فى تاريخها بمرحلة كانت الأوضاع فيها فى أوروبا على هذا النحو الذى يدل بوضوح على ان خمسة عشر عاما أخرى ستنقضى فى سلام » • ولكن لم يمض شهران على قوله هذا حتى كانت الحرب تجتاح أوروبا • ولم تمض سنة واحدة ، حتى كانت بريطانيا تجد نفسها متورطة فى هذه الحرب • وبدأت بذلك فترة من الحروب المستمرة دامت زهاء ربع قرن • وعندما أصبح اللورد جرانفيل وزيرا للخارجية بريطانيا فى عام ١٨٧٠ ، أبلغه وكيل وزارته الدائم ، أنه « لم يسبق له طيلة مدة خدمته الطويلة ، ان خبر عهدا طويلا من الهدوء فى الشئون الخارجية كهذا العهد ، وانه لايعرف أن هناك قضية مهمة واحدة ، تستحق من الوزير أن يوليها اهتمامه » ، وقد قبل الأمير الألماني ليوبولد هوهينزولرن سيجمارينجين فى نفس اليوم عرش أسبانيا ، وهو الحادث الذى أدى بعد ثلاثة أسابيع الى وقوع الحرب الفرنسية - البروسية •

(١) ويليام بيت الصغير (١٧٥٩ - ١٨٠٦) - من كبار مناصرة بريطانيا • تولى رئاسة الوزراء مرتين أولاها بين ١٧٨٣ و ١٨٠١ والثانية بين ١٨٠٤ و ١٨٠٦ •

وعندما تلقى نبوءات كبار الساسة مثل هذا المصير السيء ، فما الذى نستطيع توقعه فى تنبؤات من هم أقل منهم شأنًا وتفكيرًا ؟ ترى كم عدد الكتب التى عالجت موضوعات الشئون الدولية قبل الحرب العالمية الاولى ، عند ما كان الرأى العام يرى ان الحروب الكبرى باتت مستحيلة أو انها ستكون قصيرة الأمد ، والتى استطاعت أن تلمح شيئًا مما وقع بالفعل ؟ وهل صدر كتاب فى فترة بين الحربين العالميتين ، استطاع معاونة القارئ فى أن يتصور النحو الذى ستكون عليه السياسات الدولية فى ستينيات قرننا الحالى ؟ ومن كان فى وسعه أن يخمن فى بداية الحرب العالمية الثانية بشكل العالم السياسى فى نهايتها ؟ ومن كان يستطيع أن يعرف فى عام ١٩٤٥ ، ماذا ستكون عليه صورة العالم فى عام ١٩٥٤ ؟ واخيرا كيف يمكن لنا الوثوق اليوم بأولئك الذين يحاولون ان يصوروا بشئ من القطع والحسم البات ، ماذا سيكون عليه الغد ، وما الذى سيحمله لنا ؟ (١)

٢ - تفهم مشكلة السلام العالمى

تصل بنا هذه الاسئلة الى الهدف الثانى من هذا الكتاب فليس ثمة من دراسة للسياسة ، ولا دراسة للسياسات الدولية فى أواسط القرن العشرين ، يمكن لها أن تكون غير متحيزة . أى تفصل بين المعرفة والعمل ، وتسعى وراء المعرفة من أجلها وحدها ، ولم تعد السياسات الدولية عند الولايات المتحدة كما كانت طيلة القسم الاكبر من تاريخها ، مجرد سلسلة من الأحداث المجزية أو المفرمة ، دون أن تتعرض لقضية وجود البلاد ومصيرها . ولا ريب فى أن وجود الولايات المتحدة ومصيرها ، كان أكثر تأثراً بالأحداث الداخلية للحرب الاهلية مثلا ، منه بالسياسات الدولية

(١) يبدو خطل التكهّنات فى الشئون الدولية بصورة واضحة فى الأخطاء المذهلة التى ارتكبها الخبراء ، الذين حاولوا التنبؤ بطبيعة الحرب التى تلى تكهّناتهم . ولا ريب فى أن قصة هذه النبؤات ابتداء بميكافيلى ، وانتهاء بالجنرال جى . اف . سى . فولر ، هى قصة استنتاجات منطقية مقبولة فى حد ذاتها ، ولا علاقة لها باحتمالات التطور التاريخى الفعلى . فلقد توقع الجنرال فولر على سبيل المثال فى عام ١٩٢٣ ان تكون الغازات السامة هى السلاح الحاسم فى الحرب العالمية الثانية . راجع كتاب « اصلاح الحروب » (نيويورك . داتون وشركاه - ١٩٢٣) .

التي أدت الى الحرب المكسيكية والحرب الاسبانية الامريكية والى استنتاجات روزفلت من عقيدة مونرو . (١)

نكن حقيقتين من حقائق العصر الذي نعيش فيه ، قد عكستا الأهمية النسبية للسياسات الداخلية والدولية للولايات المتحدة عكسا تاما . والحقيقة الاولى هي ان الولايات المتحدة هي فى الوقت الذى أكتب فيه هذا الكتاب ، أقوى دولة فى العالم بأسره (٢) . ولكن لو قارنا قوتها بالقوة الفعلية والمحتملة للدولة المنافسة لها ، فاننا لانجد انها من القوة بحيث تستطيع تجاهل ماتتركه سياساتها على وضعها الدولى، ولم تكن السياسات التى تتبعها الولايات المتحدة فى المدة المنصرمة بين نهاية الحرب الاهلية وبداية الحرب العالمية الثانية ، تجاه جاراتها من الدول الامريكية اللاتينية والصين واسبانيا ، بالامر المهم . ولقد كان اكتفاؤها الذاتى بقوتها ، بالإضافة الى عمليات توازن القوى ، كافيين ليجعلا منها بلدا منيعا على المطامع التى لا حدود لها ، والتى يولوها النجاح ، أو على الخوف وخيبة الامل اللذين يرافقان الفشل . وفى وسع الولايات المتحدة أن تتقبل النجاح والفشل ، دون أن يدفعها نجاحها الى الافراط فى الطموح ، أو خوفها الى الافراط فى الخوف . وها هي ذى تقف الآن خارج أسوار قلعتها الامريكية ، موزعة العالم السياسى بأسره بين دول صديقة أو عدوة . وهكذا باتت خطرة ومعرضة للخطر ، تبعث الفزع فى الآخرين وتخشاهم بدورها .

ولا ريب فى أن الخطورة التى تنشأ عن قوة الدولة ، دون أن تكون من الطراز المسيطر بقوته على كل من عداه ، تشتد على ضوء الحقيقة الثانية ، وهى وجود ثورة ثلاثية الواجه فى التركيب السياسى للعالم . فهناك أولا نظام الدول المتعددة . الذى عرف فى الماضى فى أوروبا ، والذى استعاض عنه بنظام الاستقطاب العالمى فى قطبين ، يقع مركزهما خارج أوروبا . يضاف الى هذا أن الوحدة المعنوية للعالم السياسى ، التى ميزت

-
- (١) كان الرئيس مونرو وهو من رؤساء الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر قد وضع عقيدة نادى بموجبها بأمريكا للأمريكين ، وقد جاء استنتاج الرئيس ثيودور روزفلت فى الرسالة التى بعث بها الى الكونجرس فى السادس من ديسمبر عام ١٩٠٤ والتى أعلن فيها حق الولايات المتحدة فى التدخل فى الشؤون الداخلية لبلاد أمريكا اللاتينية . لمعرفة هذه الرسالة راجع كتاب « سجل الدبلوماسية الامريكية - وثائق وقراءات فى تاريخ العلاقات الامريكية الخارجية » اعداد بارتليت طبعة نيويورك (١٩٤٧) ص ٥٣٩
- (٢) لو قال المؤلف ان الولايات المتحدة هي احدى أكبر دولتين قوة فى العالم لكان أكثر موضوعية . ولكنه كما يبدو قد كتب هذا الفصل فى موعد مبكر ، ولم يحاول اصلاحه فى طبعته الجديدة .

(المغرب)

الحضارة الغربية ابان الشطر الاكبر من تاريخها ، كانت قد تجزأت الى نظامين متضاربين فى الفكر والعمل ، يتنافسان فى كل مكان على ولاء الناس .
واخيرا أصبحت الحرب الجماعية الشاملة أمرا ممكنا بفضل التقنية الجديدة .
ولم يؤد تفسوق هذه العناصر الثلاثة الجديدة فى السياسات الدولية المعاصرة ، الى تعقيد مشكلة الحفاظ على السلام العالمى فحسب بل وأدى ايضا الى زيادة الاخطار الكامنة فى الحروب زيادة هائلة . ولما كانت الولايات المتحدة تحتل فى هذه الاوضاع العالمية مركزا متفوقا فى القوة ، وكذلك فى المسئولية ، فقد أصبح تفهم القوى التى تصوغ السياسات الدولية ، والعوامل التى تقرر سيرها ، تمثل للولايات المتحدة أمرا يفوق مجرد التلهية الفكرية ، ويتحول الى ضرورة أساسية .

وباتت دراسة السياسة الدولية من وجهة نظر الفائدة للولايات المتحدة المعاصرة ، تعنى الامعان فى التفكير فى المشاكل الحيوية التى تواجه السياسة الخارجية الامريكية فى عصرنا هذا . وبينما كان دعم المصالح القومية للولايات المتحدة الامريكية الشغل الشاغل للسياسة الخارجية الامريكية كدولة عظمى بين الدول ، فقد باتت الحفاظ على السلام الشغل الشاغل لجميع الامم فى هذا العصر الذى شهد حربين عالميتين ، واذنى تعلم فيه كيفية شن الحرب الجماعية الشاملة . ولا ريب فى أن هذه المهمة لاتفوقها فى الاهمية الا الاعتبارات الأولية والحيوية للوجود والامن القوميين .

ولعل هذا السبب هو الذى دفعنى الى تخصيص هذا الكتاب للبحث فى مفهومى القوة والسلام ، اللذين باتا يؤلفان محور النقاش فى السياسات الدولية فى أواسط القرن العشرين ، لاسيما وان وجود قوة ضخمة لم يشهد التاريخ لها مثيلا من قبل فى الضخامة والسلطان ، قد اكسب مشكلة السلام أهمية بالغة تتطلب السرعة فى مجالات الاهتمام .
فلا يمكن الحفاظ على السلام فى عالم باتت تطلعات الامم ذات السيادة فيه للسلطان والقوة ، الحافز المحرك لها . الا بوسيلتين لا ثالثة لهما ، أولاهما ، الجهاز المنضبط ذاتيا للقوى الاجتماعية ، الذى يعرض وجوده فى الصراع على السلطان فى المسرح الدولى ، أى توازن القوى . أما الوسيلة

الثانية فتتألف من القيود المعيارية التي تفرض على الصراع في شكل قوانين دولية ، وأخسلاق دولية ورأى عام عالمي . ولما كانت هاتان الوسيلتان كما تعملان اليوم ، عاجزتين عن الإبقاء على الصراع من أجل السلطان ضمن اطرار سلمية ، فان ثلاثة اسئلة أخرى لا بد وان تثار ، وأن تتطلب الرد عليها وهي أهمية الاقتراحات الشائعة الرئيسية في الحفاظ على السلام العالمي ؟ وماقيمة الاقتراح الرامي بوجه خاص ،للخلاص من بنيان للمجتمع العالمي يضم الامم ذات السيادة واستبداله بدولة عالمية واحدة ؟ وأخيرا ما برنامج العمل الذي يعنى بعبر الماضي ودروسه ويحاول تطبيقها على مشاكل الحاضر ؟

بقسم الثاني

السياسة الدولية كصراع على السلطان

- ٣ -

السلطان السياسى

١ - ما هو السلطان السياسى ؟ (١)

(١) علاقته بالامة كمجموع : -

ليست السياسة الدولية كغيرها من السياسات الا صراعا على السلطان . فالسلطان هو هدفها الآلى والفورى ، مهما كانت أهدافها النهائية البعيدة وقد ينشد الساسة والشعوب الحرية فى النهاية والأمن والازدهار والسلطان ، وقد يحددون أهدافهم على صعدان وفى مثل دينية وفلسفية واقتصادية واجتماعية . وقد يأملون فى تحقيق هذه المثل ، عن طريق قواها الذاتية أو تدخل السماء ، أو التطور الطبيعى للشئون الانسانية .

وقد يحاولون أيضا تحقيق هذه الاهداف بوسائل لا سياسية كالتعاون التقنى مثلا مع الامم الاخرى أو مع المنظمات الدولية . ولكنهم

(١) - يمثل مفهوم السلطان السياسى مشكلة من أعقد مشاكل علم السياسة وأكثرها تعرضا للحوار والنقاش . ولا ريب فى أن قدرة أى مفهوم من مفاهيم علم السياسة على ايضاح الحد الأعلى من الظواهر الطبيعية التى تعتبر عادة ذات صلة بمجال معين من مجالات النشاط السياسى هى التى تؤلف قيمة هذا المفهوم . وهكذا فإن دراسة أى مفهوم من مفاهيم السلطان السياسى ، لتفهم السياسات الدولية ، يجب أن تكون أكثر شمولاً من الدراسة التى تجرى لأى مفهوم يتناول عمل السياسات المحلية . فالوسائل السياسية التى تستخدم فى السياسات المحلية ، هى أضيق نطاقا بكثير من تلك التى تستخدم فى السياسات الدولية .

(المؤلف)

فى محاولتهم تحقيق أهدافهم عن طريق السياسات الدولية ، انما يفعلون ذلك عن طريق الكفاح من أجل السلطان • فلقد أراد الصليبيون تحرير الاماكن المقدسة من سيطرة المسلمين (١) ، وأراد وودرو ويلسون ان يجعل العالم مكانا آمينا للديمقراطية ، كما أراد النازيون أن يجعلوا من أوروبا الشرقية مقرا للاستعمار الالمانى وأن يسيطروا على أوروبا كلها ويحتلوا العالم • ولما كانوا جميعا قد لجأوا الى استخدام القوة لتحقيق هذه الاهداف، فقد مثلوا أدوارهم على مسرح السياسات الدولية • (٢)

وتنبع عن مفهوم السياسات الدولية نتيجتان ، أولاهما أن جميع الاعمال التى تقوم بها أية أمة بالنسبة الى أمة أخرى ، لا تحمل الطابع السياسى مطلقا • فكثير من هذه الاعمال وما يصحبها من نشاطات تؤدي دون أى اعتبار للسلطان ، كما أنها لا تؤثر عادة على سلطان الدولة التى تؤديها ، ولا ريب فى أن كثيرا من النشاطات القانونية والاقتصادية والانسانية والثقافية هى من هذا الطراز • وهكذا فان الدولة التى تعقد معاهدة لتبادل تسليم المجرمين مع دولة أخرى أو لتبادل السلع والخدمات مع غيرها ، أو تتعاون مع الدول الأخرى فى تقديم الغوث لضحايا الكوارث الطبيعية ، أو تعمل على نشر الآثار الثقافية فى العالم ، لا تكون عادة منشغلة فى السياسات الدولية وهى تقوم بهذه الاعمال • وليس اقحام دولة نفسها فى السياسات الدولية بعبارة أخرى ، الا مجالا واحدا من مجالات النشاط المتعددة ، التى تسهم الدولة فيها فى المسرح الدولى •

ولا تتساوى جميع الدول عادة فى درجة انشغالها فى السياسات الدولية • وقد تتراوح درجة هذا الانشغال من الحد الاقصى الذى وصلت اليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى فى الوقت الحاضر الى الحد الأدنى فى الانشغال الذى تمتاز به عدة دول كسويسرا ولكسمبورج وفنزويلا ، الى عدم التدخل المطلق الذى تمارسه كل من أمارتى ليخينشتاين وموناكو • وفى مكنتنا ملاحظة حالات مماثلة من التطرف فى تاريخ بعض البلاد • فلقد كانت اسبانيا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر من

(١) تظهر هذه العبارة ولا ريب • لا سيما اذا عرفنا أن المؤلف استعمل عبارة «الكفرة» ليعنى بهم المسلمين ، مدى التعصب الذى يسود حتى العلماء فى الغرب ، تجاه الاسلام والمسلمين •

(٢) لمعرفة المزيد عن علاقة السلطان بالسياسات الدولية راجع كتاب «الاسباب الاقتصادية للحرب» من تأليف ليونيل روبينز (لندن - جوناثان كيب ١٩٣٩) ص ٦٣ •
(العرب)

أكثر الدول نشاطا واسهاما فى الصراع من أجل السلطان على المسرح السياسى ، ولكنها لا تؤدى الآن الا دورا هامشيا ثانويا فيه . ويصدق هذا القول أيضا على بعض الدول الأخرى كالنمسا وسويسرا والسويد . أما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى والصين ، فقد أصبحت اليوم أكثر انشغالا فى السياسات الدولية ، مما كانت عليه قبل خمسين عاما أو عشرين أيضا . ويعنى هذا ان علاقة الامم بالسياسات الدولية ، تحمل فى الواقع صفة دينامية . وهى تتبدل بتبدل السلطان وتعلقاته ، فقد تدفع دولة الى مقدمة الصفوف المتصارعة على السلطان ، بينما قد تحرم دولة أخرى من القدرة على الاسهام اسهاما فعلا فى هذا الصراع . وقد تتبدل هذه العلاقة أيضا تحت تأثير التحولات الثقافية ، التى قد تحمل دولة على ايثار وسائل أخرى ، كايثار التجارة مثلا على السلطان .

(ب) طبيعته : -

وعندما نتحدث عن السلطان على صعيد هذا الكتاب ، فاننا لا نعنى به سلطان الانسان على الطبيعة أو على أى وسط فنى كاللغة أو الحديث أو الصوت أو اللون ، أو على وسائل الانتاج أو التوزيع ، أو حتى على نفسه ، فيما يسمى بضبط النفس . ولكننا نعنى به ، سيطرة الانسان على عقول الآخرين وأفعالهم . ونحن نشير بتعبير السلطان السياسى الى علاقات الاشراف المتبادل بين حاملى أية سلطة عامة ، وبين هؤلاء وبين الشعب فى مجموعه .

ويجب التمييز على أى حال بين السلطان السياسى والقوة من ناحية ممارستهما الفعلية للعنف السياسى . ولا ريب فى أن التهديد باستخدام العنف البدنى ، فى شكل عمل بوليسى ، أو سجن أو عقوبة بالموت أو الحرب ، يعتبر عنصرا كامنا فى السياسة . وعندما يتحول العنف الى واقع يرمز تحوله ، الى التخلي عن السلطان السياسى ، فى خدمة السلطان العسكرى وشبه العسكرى . وتكون القوة المسلحة كتهديد أو كاحتمال بالتهديد العامل المادى الأكثر أهمية فى السياسات الدولية وذلك فى خلق السلطان السياسى للدولة . واذا ما تحول التهديد الى واقع ، أى الى حرب ، فانه يعنى استبدال السلطان السياسى بالعسكرى . وتحل الممارسة الفعلية للعنف البدنى محل العلاقة النفسية بين الجسدين ، ويكون أحدهما من القوة بحيث يستطيع السيطرة على حركات الآخر . ولهذا السبب وحده ، يضيع العنصر النفسى للعلاقة السياسية فى عمليات العنف المادى ، ويتحتم علينا التمييز بين السلطانتين العسكرى والسياسى .

والسلطان السياسى علاقة نفسية بين الذين يمارسونه وبين الذين يمارس بالنسبة اليهم . فهو يمنح الاولين سيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذى يملكونه على عقولهم . وقد يمارس هذا النفوذ عن طريق الأمر أو التهديد أو الاقناع أو مزيج من أى اثنين أو أكثر من هذه الوسائل . ف رئيس الجمهورية الامريكية مثلا ، يمارس سلطانه السياسى على الفرع التنفيذى من الحكومة طالما أن أعضاء هذا الفرع يطيعون أوامرهم . ولزعيم الحزب سلطان سياسى ، طالما أنه يستطيع أن يكيف أعمال أعضاء حزبه طبقا لمشيئته . وفى وسعنا أن نشير أيضا الى السلطان السياسى لرجل الصناعة أو الزعيم العمالى ، أو المناور وراء الكواليس طالما أن ما يحبه أى واحد منهم يؤثر على أعمال غيره من الناس . وتمارس الولايات المتحدة سلطانها السياسى على بورتوريكو ، طالما أن سكان هذه الجزيرة ينفذون القوانين الامريكية ويسيطرون بموجبها . وعندما نتحدث عن سلطان الولايات المتحدة السياسى فى أمريكا الوسطى ، فأننا نعنى بذلك انسجام ما تقوم به حكوماتها من أعمال مع رغبات الحكومة الامريكية . (١) وهكذا عند ما يقال بأن (أ) من الناس يمارس أو يرغب فى أن يمارس سلطانه السياسى على (ب) ، فإن هذا يعنى أن (أ) قادر أو يريد أن يكون قادرا على السيطرة على بعض ما يقوم به (ب) من أعمال عن طريق التأثير على عقله وتفكيره .

ومهما كانت الاهداف المادية لاية سياسة خارجية ، كالحصول على موارد المواد الأولية والسيطرة على الطرق البحرية والتبدلات الاقليمية، فإنها تنطوى دائما على السيطرة على أعمال الآخرين عن طريق التأثير على عقولهم . ويؤلف اعتبار خط الراين حدا لفرنسا ، كهدف طويل الامد من اهداف السياسة الفرنسية ، اشارة الى وجود هدف سياسى يرمى الى تحطيم رغبة المانيا فى مهاجمة فرنسا ، عن طريق جعل هذا الهجوم صعبا أو مستحيلا . ويرجع الفضل فى مركز بريطانيا المتفوق فى السياسات العالمية طيلة القرن التاسع عشر ، الى سياستها المدروسة ، فى حمل الآخرين على اعتبار معارضتها اما شديدة الخطورة نظرا لقوتها

(١) توضيح الأمثلة التى أوردناها أعلاه ، الفرق بين السلطان السياسى كحقبة اجتماعية مجردة ، كما هو الوضع بالنسبة الى المناور وراء الكواليس وبين السلطان السياسى كسلطة شرعية ، كما هو الوضع بالنسبة الى رئيس الجمهورية الامريكية . ف كلا الرجلين يمارس سلطانا سياسيا . وإن اختلفت طبيعة سلطانيهما ومصدرهما .

البالغة ، او لضرورة لها نظرا لاستخدام هذه السياسة بكثير من الاعتدال .

والهدف السياسى من الاستعدادات العسكرية مهما كان نوعها ، هو الحيلولة دون الدول الاخرى واستخدام قوتها العسكرية عن طريق اظهار مافي هذا الاستخدام من خطر عليها . وعلى هذا يكون الهدف السياسى للاعداد العسكرية ، اظهار الاستخدام العقلى للقوة الحربية بمظهر الشئ الذى لضرورة له ، عن طريق اقناع العدو المحتمل ، بالعدول عن استخدامهما . ولا يكون الهدف السياسى للحرب نفسها على هذا الاساس ، وبحكم الضرورة ، احتلال اراضي العدو أو ابادة جيوشه بل حمله على تغيير رايه ، والاذعان لارادة المنتصر .

ولذا يكون من الضرورى عند بحث موضوع السياسات الاقتصادية والاقليمية والعسكرية فى الشئون الدولية ، التمييز كل التمييز بين السياسات الاقتصادية التى تتبع لنفسها لا لهدف آخر وبين تلك التى تتبع كأدوات لسياسة معينة ، اذ تكون أهداف هذه السياسة الاقتصادية مجرد وسيلة لتحقيق غاية وهى السيطرة على سياسات دولة اخرى . وتقع سياسة التصدير السويسرية الى الولايات المتحدة ضمن الفئة الاولى ، فى حين تقع سياسات الاتحاد السوفياتى الاقتصادية تجاه دول أوروبا الشرقية ضمن المجموعة الثانية . وينطبق هذا أيضا على الكثير من سياسات الولايات المتحدة تجاه دول عدة فى امريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا . ولهذا التمييز أهمية عملية قصوى ، وكثيرا ما ادى الفشل فى وجوده ، الى مزيد من الاضطراب فى السياسات وفى الراى العام أيضا .

وتكون السياسة الاقتصادية او المالية او الاقليمية او العسكرية التى تتبع لنفسها ، عرضة للتقويم على ضوء معاييرها الخاصة بها . ترى هل تكون نافعة من الناحية الاقتصادية أو المالية ؟ وما أثر اكتساب الملكية لبعض الاراضى على السكان أو على اقتصاد الدولة التى تكتسبها ؟ وما نتائج التبدل فى السياسة العسكرية على التعليم والسكان والنظام السياسى المحلى ؟ ولا ريب فى ان القرارات التى تتخذ بصدد هذه السياسات انما تتخذ بصورة خاصة على صعيد مثل هذه الاعتبارات الذاتية .

ولكن عندما تهدف هذه السياسات الى زيادة سلطان الدولة التى تتبعها على غيرها من الدول ، يصبح من الواجب الحكم على هذه

السياسات وأهدافها بصورة أولية من وجهة نظر اسهامها فى السلطان القومى لتلك الدولة . وقد تتبع سياسة اقتصادية نتيجة ارتباطها بسياسة معينة ، بالرغم من عدم وجود ما يبررها على الصعيد الاقتصادى الخالص والمجرد . وقد تكون الطبيعة غير المربحة واللامضونة لقرض يقدم الى دولة اجنبية حجة سليمة ضد اعطاء هذا القرض على أسس مالية خالصة . ولكن هذه الحجة قد لا تكون مناسبة اذا كان القرض ، - مهما كان تقديمه - أمرا يفترق الى الحكمة من وجهة النظر المصرفية المجردة ، يخدم أغراض الدولة المقرضة السياسية وقد تكون الحسائر الاقتصادية والمالية الناشئة عن مثل هذه السياسة مضعفة للدولة المقرضة فى وضعها الدولى الى الحد الذى تصبح فيه النتائج السياسية المتوقعة منها ، على سبيل النفع ، تافهة ولا وزن لها . ويمكن رفض هذه السياسات على هذا الأساس . ولعل ما يقرر القضية فى مثل هذه الحالة ، لا يمثل فى الاعتبار الاقتصادية والمالية المجردة ، وإنما فى المقارنة بين التبدلات السياسية والاختار التى تنطوى عليها هذه القضية أى التأثير المحتمل لهذه السياسات على سلطان الدولة المقرضة نفسها .

٢ - الخط من السلطان السياسى :

لما كان التطلع الى السلطان هو العنصر المميز للسياسات الدولية وغيرها من السياسات ، فإن هذه السياسات الدولية تصبح فى حكم الواقع والضرورة ، من سياسات القوة والسلطان . وبالرغم من أن هذه الحقيقة تبدو واضحة فى ممارسة الشؤون الدولية ، فإن معظم الأساتذة ورجال الدعاية والسياسة ينكرونها فى تصريحاتهم . ومنذ انتهاء الحرب النابليونية اقتنعت جماعات كبيرة فى العالم الغربى بأن الصراع من أجل السلطان على المسرح الدولى ، ظاهرة مؤقتة بل عارض تاريخى لا بد وأن يختفى بزوال الأوضاع التاريخية المعنية التى أدت اليه . وهكذا نرى أن جيريمى بنتام *Jeremy Bentham* (١) آمن بأن التنافس فى الحصول على المستعمرات ، هو السبب فى جميع المشاكل الدولية . وراح ينصح الحكومات

(١) جيريمى بنتام (١٧٤٨ - ١٨٣٢) - من علماء الاقتصاد السياسى فى بريطانيا ، ولد فى لندن ودرس فى أوكسفورد ، وهو واضح المذهب الفلسفى المعروف بالبنتامية ، والذي يقول بوجود توفير أكثر ما يمكن من السعادة لأكبر عدد من الناس . وله عدة كتب فى القانون والاقتصاد السياسى ، أهمها مبادئ فى الاخلاق والتشريع ، ونظام السجون ، ومطارحات فى التشريع المدنى والجزائى . (العرب)

بأن تحرر مستعمراتها ، اذ أن تحريرها يؤدي بحكم الضرورة الى زوال الصراعات الدولية والحروب (١) . واقتنع دعاة حرية التجارة من أمثال كوبدن Cobden (٢) وبرودون Proudhon (٣) ، بأن ازالة الحواجز التجارية هي الشرط الوحيد لاقامة الانسجام الدائم بين الأمم ، وانها قد تؤدي الى اختفاء السياسات الدولية بصورة كلية . ولقد قال كوبدن : « وقد نرى في أية انتخابات قادمة ، تجربة بعدم تطبيق أية سياسات خارجية على أولئك الذين يعرضون أن يصبحوا ممثلي مناطق انتخابية حرة » (٤) ويرى ماركس وأتباعه أن الرأسمالية هي السبب في جميع الخلافات الدولية والحروب . وهم يقولون ان الاشتراكية الدولية ستقضي على الصراع من أجل السلطان على المسرح الدولي ، وستحقق السلام الدائم . واشترك الليبراليون في كل مكان في القرن التاسع عشر ، في الاعتقاد بأن سياسات القوة والحرب ، هي مخلفات لنظام منسوخ للحكم ، وأن انتصار الديمقراطية والحكم الدستوري على الحكم المطلق وحكم الفرد ، سيخلق الانسجام الدولي ، وأن السلام الدائم سينتصر على سياسات القوة والحرب . ولاريب في أن وودرو ويلسون كان من أبرز المدافعين عن هذه المدرسة الفكرية الليبرالية ، وأوسعهم نفوذا .

وقد ارتبط في العصور الحديثة ، الاعتقاد بأن في الامكان ازالة الصراع من أجل القوة من الميدان العالمي ، بالمحاولات العظيمة التي جرت لتنظيم العالم ، كانشاء عصبة الأمم والأمم المتحدة . وقد أعلن (كوردل هل)

-
- (١) كتاب « حرروا مستعمراتكم » طباعة روبرت هوارد - لندن ١٨٣٠ .
(٢) - ريشارد كوبدن (١٨٠٤ - ١٨٦٥) - سياسي انجليزي ، من قادة حركة التحرر الاصلاحى ، كان من دعاة حرية التجارة . وقد جاء في خطبه التي صدرت عن مؤسسة ماكميلان في عام ١٨٧٠ . قوله : « حرية التجارة ؟ ما هو معناها ؟ لماذا نحطم الحواجز التي تفصل بين الأمم ؟ ان هذه الحواجز تخلق وراءها مشاعر الكبرياء والثار والكراهية والحسد ، التي كثيرا ما تنفجر فتصبح بلادا كثيرة ملطخة بالدم » أو قوله . ان « حرية التجارة هي القانون الدولي لله جل شأنه » . راجع كتاب حياة ريشارد كوبدن لجون موربي (طباعة بوسطن لعام ١٨٨١) - ص ١٥٤ .
(٣) - برودون (١٨٠٩ - ١٨٦٥) - من المفكرين الاشتراكيين الفرنسيين أهم مؤلفاته نظام التناقضات الاقتصادية والفلسفية الذي وصف الملكية فيه بأنها سرقة . . . وهو يقول : « دعونا نزل التعريفات الجمركية ، وآنداك يتحقق التحالف بين الشعوب . ويعترف بالتضامن وتقوم المساواة » . كتاب « مؤلفات برودون الكاملة » - طباعة باريس لعام ١٨٧٨ - ص ٢٤٨ .

(المغرب)

- (٤) الفقرة مقتبسة من كتاب « التاريخ المختصر لليبرالية البريطانية » ص ١٩٥ .

وزير خارجية الولايات المتحدة في عام ١٩٤٣ عند عودته من مؤتمر موسكو حيث أرسيت أسس الأمم المتحدة . ان قيام المنظمة العالمية الجديدة سيعنى نهاية سياسات القوة ، وابتداء عصر جديد من التعاون الدولي (١) وأعلن المستر فيليب نويل بيكر وزير الدولة البريطاني في عام ١٩٤٦ في مجلس العموم البريطاني ، ان الحكومة البريطانية « مصممة على استخدام منظمات الأمم المتحدة للقضاء على سياسات القوة ، لتضمن عن طريق الأساليب الديمقراطية ، سيادة ارادة الشعب » (٢) .

ولما كنا سنتحدث طويلا فيما بعد عن هذه النظريات والتوقعات المنبثقة منها ، فسنكتفى هنا بالقول بأن الصراع من أجل القوة ظاهرة شاملة زمانا ومكانا ، وان التجربة أقامت الدليل على صحة وجودها كحقيقة . وليس ثمة من يستطيع أن ينكر ان جميع الدول ، على اختلاف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد التقت في جميع الأزمنة والأماكن على الصراع من أجل القوة . وبالرغم من أن علماء الأجناس البشرية ، قد أظهروا بأن ثمة بعض الشعوب البدائية تبدو متحررة من الرغبة في السلطان ، الا أن أيا منهم لم يبرهن لنا بعد : كيف يمكن نشر أوضاعهم العقلية والحياتية على صعيد عالمي ، بحيث يصبح في الامكان ازالة الصراع من أجل القوة من المسرح الدولي (٣) ؟ . وقد لا يكون من المجدي ، بل وقد يكون من المضر والمؤذي ، تحرير شعب أو أكثر من الشعوب في العالم من الرغبة في السلطان ، مع الإبقاء عليها قوية عند الآخرين . واذا لم يكن في الامكان ازالة هذه الرغبة في كل مكان في العالم ، فان أولئك الذين قد يبلون منها ، سيصبحون ضحايا لسلطان الآخرين .

وقد ينتقد بعضهم هذا الموقف الذي نقفه على اعتبار أن الاستنتاجات التي تستخلص من الماضي ، تكون غير مقنعة ، وان الوصول الى مثل هذه النتائج كان دائما السلعة الرائجة عند أعداء التقدم والاصلاح . وبالرغم من صحة القول بأن بعض الترتيبات والنظم الاجتماعية قد وجدت في الماضي ، الا أن هذا لا يعنى بحكم الضرورة ، انها يجب أن تقوم في المستقبل

(١) صحيفة النيويورك نايمز عدد ١٩ نوفمبر ١٩٤٣ الصفحة الاولى .

(٢) مناقشات مجلس العموم - السلسلة الخامسة - المجلد ٤١٩ ص ١٢٦٢ .

(٣) للمزيد من الاطلاع على مناقشة هذه المشكلة ، راجع مقال مالكولم شارب « العدوان -

دراسة للقانون والقيم » . المجلد ٥٧ من السلسلة الاخلاقية - العدد الرابع - القسم

الثاني (يوليو ١٩٤٧) .

بصورة دائمة . ولكن الوضع قد يختلف على أى حال ، عندما لا نعالج الترتيبات والنظم الاجتماعية التى أوجدها الانسان بل تلك الاندفاعات النفسية - الحياتية الأولية ، التى تخلق المجتمعات عن طريقها . فالاندفاع من أجل الحياة والانتشار والسيطرة ، شائعة عند الناس جميعا (١) وتعتمد قوتهم النسبية على الاوضاع الاجتماعية التى قد تكون فى صالح اندفاع واحد ، وتميل الى اضعاف اندفاع آخر ، أو التى قد تضمن بالاقرار الاجتماعى على بعض الظواهر المعينة لبعض هذه الاندفاعات، فى حين تشجع الظواهر الأخرى . وإذا ما أخذنا الأمثلة من مجالات السلطان وحدها ، فإن معظم المجتمعات تدين القتل كوسيلة للحصول على السلطان فى المجتمع ، مع ان جميع المجتمعات تشجع قتل الأعداء فى الصراع من أجل السلطان الذى يسمى الحرب . وينظر الديكتاتورون شزرا ، الى تطلعات مواطنيهم للسلطان السياسى ، فى حين تعتبر الدول الديمقراطية الاسهام الفعلى فى التنافس على السلطان السياسى واجبا ديمقراطيا . عندما يكون هناك تنظيم احتكارى للنشاطات الاقتصادية ، فإن التنافس على السلطان الاقتصادى يكون مفقودا ، وتعتبر بعض مظاهر الصراع من أجل السلطان الاقتصادى فى بعض النظم الاقتصادية التنافسية عملا غير مشروع ، فى حين تشجع هذه النظم نشاطات أخرى .

وإذا ما تجاهلنا بعض الأوضاع الاجتماعية المعينة، فإن الحجة الحاسمة التى تساق ضد الراى القائل بأن الصراع من أجل السلطان على الصعيد الدولى ، مجرد حادث تاريخى عارض ، يجب أن تنبثق من طبيعة السياسات الداخلية نفسها . ويكون جوهر السياسات الدولية هو الجانب المضاد للسياسات الداخلية . فالسياسات الدولية والداخلية هى فى الواقع صراع من أجل السلطان ، ولا تتعدل الا بالأوضاع المختلفة التى يقع الصراع بسببها فى المجالات الدولية والداخلية على حد سواء .

ويعتبر الميل للسيطرة بصورة خاصة عنصرا مائلا فى جميع الترابطات الانسانية ابتداء بالأسرة وعبروا بالترابطات الأخوية والمهنية

(١) حاول علماء الحيوان أن يظهروا ان الاندفاع من أجل السيطرة ، موجود حتى عند الحيوانات كصغار الدجاج والقرود ، التى تخلق تسلسلا اجتماعيا على أساس الرغبة والقدرة على السيطرة . راجع كتاب ووردالى « الحياة الحيوانية والنمو الاجتماعى » (ويليامز وويلكينيز بلتيمور - لعام ١٩٣٢) وكتاب « الحياة الاجتماعية عند الحيوان » (نورثون وشركاه - نيويورك لعام ١٩٣٨) .

والمنظمات السياسية المحلية وانتهاء بالدولة . ويكون الصراع النموذجي على صعيد الأسرة ، بين الحماة والصهر أو زوجة الابن في جوهره صراعا على السلطان ، اذ انه دفاع عن سلطان قائم ، ضد محاولة لاقامة سلطان جديد . وهو يرمز في شكله هذا الى الصراع على المسرح الدولي بين سياسات الوضع الراهن وسياسات الاستعمار . وتكون النوادي الاجتماعية، والرهبنات ، وهيئات الأساتذة ، والمنظمات العمالية . . مسارح للصراع المستمر على السلطان ، بين الجماعات التي تريد الاحتفاظ بما لديها من سلطان وتلك التي تنشده الحصول على المزيد منه . ولا تدور المنازعات التنافسية بين المشروعات العمالية ، أو الحلافات العمالية بين أصحاب الأعمال والعمال ، عادة في سبيل المنافع الاقتصادية وحدها ، أو في سبيلها كشيء أساسي ، وانما تقع دائما في سبيل فرض نفوذ بعضها على بعض أى من أجل السلطان . وأخيرا تكون الحياة السياسية للأمة كلها ولاسيما اذا كانت تسير على النظام الديمقراطي من الصعيد المحلي الى الصعيد القومي ، صراعا مستمرا من أجل السلطان . ويحاول الناس في جميع الانتخابات الدورية وفي عمليات الاقتراع في المجالس التشريعية ، وفي القضايا المعروضة أمام المحاكم ، وفي القرارات الادارية والاجراءات التنفيذية ، الحفاظ على سلطانهم على الآخرين أو فرضه . وتكون العمليات التي يتم فيها الوصول الى القرارات التشريعية والقضائية والتنفيذية والادارية ، معرضة للضغط والضغط المضغوط من جماعات النفوذ التي تحاول الدفاع عما لديها من سلطان أو توسيعه . ولقد كتب جون أوف ساليسبوري (١) في أيامه يقول :

« بالرغم من أنه لا يتاح لجميع الناس القبض على ناصية السلطان الملكي أو الحكومي ، فان الانسان الذي لا يستهويه الطغيان اما نادر أو غير موجود . ويعنى الطاغية في الحديث العادي ، ذلك الانسان الذي يظلم شعبا بكامله عن طريق حكمه الذي يستند الى القوة ، لكن الانسان لا يستطيع ان يمثل دور الطاغية على الشعب كله ، ولكنه يستطيع ان يفعل ذلك ان اراد ، حتى ولو كان في احط المنازل ، وحتى لو عجز المرء عن فرض سلطانه على الشعب بأسره ، فانه سيحاول ان يفرضه على اوسع نطاق ممكن من الناس (٢) » .

وبالنظر الى ما في الصراع من أجل السلطان من وجود كلي في جميع

(١) جون أوف ساليسبوري (١١١٥ - ١١٨٠) - فيلسوف وباحثة انجليزي .
(٢) كتاب السياسة لجون أوف ساليسبوري ترجمة جون ديكنسون (نيويورك - الفريد نويف ١٩٢٧) المجلد السابع ص ١٧ .

العلاقات الاجتماعية ، وعلى جميع مستويات المنظمات الاجتماعية ، أكون من المدهش أو المستغرب ، أن تصبح السياسات الدولية بحكم الضرورة والواقع ، من سياسات القوة ؟ أم لا يكون من المستغرب من الناحية الأخرى لو كان الصراع على السلطان ، صفة عارضة وسريعة الزوال من صفات السياسات الدولية ، أن يكون دائما وعنصرا حتميا فى جميع فروع السياسات المحلية ؟

٣ - سببان للحط من السلطان السياسى :

ينبع الحط من شأن الدور الذى يلعبه السلطان فى المسرح الدولى عن سببين جذريين أولهما فلسفة العلاقات الدولية التى سيطرت على الشطر الأكبر من القرن التاسع عشر ، والتى مازالت مهيمنة على الكثير من تفكيرنا فى الشئون الدولية حتى اليوم . أما السبب الثانى فهو الظروف السياسية والفكرية المعينة التى قررت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين بقية أرجاء العالم .

(أ) فلسفة القرن التاسع عشر :

نتج الحط من السلطان السياسى فى القرن التاسع عشر عن تجاربه الداخلية . وكانت سيطرة النبلاء على الطبقات الوسطى هى الظاهرة المميزة لهذه التجربة . ولما كانت الفلسفة السياسية لهذا القرن قد وهدت بين هذه السيطرة وبين جميع صور السيطرة الأخرى ، فانها أضحت توحد بين معارضة السياسات الارستقراطية وبين العداء لكل شكل من أشكال السياسة . وتمكنت الطبقات الوسطى بعد انتصارها على الحكم الارستقراطى ، من اقامة نظام للسيطرة اللامباشرة . فقد استعاضت عن التقسيم الطبيعى الى طبقات حاكمة وأخرى محكومة ، وعن الأسلوب العسكرى فى العنف المكشوف الذى عرف به الحكم الارستقراطى ، بقيود غير منظورة من التبعية الاقتصادية . وقد عمل هذا النظام الاقتصاى عن طريق شبكة من القواعد التكافؤىة المشروعة ، أخفت وجود علاقات السلطان كلها . ولم يكن فى وسع القرن التاسع عشر أن يرى الطبيعة السياسية لهذه العلاقات التى اكتسبت الشرعية . وبدا انها تختلف اختلافا أساسيا عن كل ما جرى تحت ستار السياسة . وهكذا فان السياسة فى شكلها الارستقراطى أى الصريح والعنيف ، أصبحت تعنى السياسة كلها . وهكذا أيضا بدا الصراع من أجل السلطان السياسى فى الشئون الداخلية والدولية ،

مجرد عارض تاريخي ، يقع مع ظهور الحكم الفردي (الاوتوقراطي) ولا بد أن يزول مع اختفاء هذا الشكل من الوجود .

(ب) التجربة الامريكية :

وجد الربط بين سياسات القوة وبين الحكم الارستقراطي ، تأييدا له في التجربة الامريكية . ويمكن تبين السبب في هذا الربط ، في ثلاثة من عناصر تلك التجربة ، أولها : تفرد التجربة الامريكية ، وثانيها : العزلة الفعلية للقارة الامريكية عن مراكز الصراع العالمي في القرن التاسع عشر ، وثالثها : ما تميزت به المذهبية الامريكية السياسية من ميل انساني الى السلام ومناهضة للاستعمار .

ولقد بين واشنطن في خطبته الوداعية ، ان فصم الروابط الدستورية بالتاج البريطاني ، انما كان يهدف الى بيان الشروع في سياسة خارجية امريكية مستقلة عما كان يدور في أوروبا باسم السياسة الخارجية . فهو الذي قال : « ان لأوروبا مجموعة من المصالح الأولية التي لا علاقة لنا بها على الاطلاق ، أو التي لنا بها علاقة تافهة وبعيدة » . ولعل هذا هو الذي يدفعها الى الاشتباك في خلافات متكررة ، لا علاقة لنا بأسبابها بصورة رئيسية . وقد يكون ، والحالة هذه ، مما يجفو الحكمة بالنسبة اليها ، أن نورط أنفسنا بروابط مصطنعة ، في الشروع العادية الناجمة عن سياساتها ، أو فيما تقيمه صداقاتها وعداواتها من مؤامرات واصطدامات » . ولقد كانت السياسات الأوروبية والسياسات الدولية تؤلفان شيئا واحدا في عام ١٧٩٦ ، اذ لم تكن هناك سياسات دولية سوى تلك التي يشترك فيها ملوك أوروبا . وكانت « متاعب المطامع والمنافسات والمصالح والأمزجة والنزوات الأوروبية » ، المظاهر الوحيدة للصراع الدولي على السلطان في عيون الأمريكيين . وكان انسحاب أمريكا من السياسات الأوروبية على النحو الذي أعلنه واشنطن ، لا يعنى في الواقع الا انسحابها من السياسات الدولية كلها .

لكن ترفع الأمريكيين عن التقليد الأوربي في السياسات الدولية كان أكثر من مجرد برنامج سياسي . وظلت هذه الحقيقة السياسية قائمة ، اذا ما استثنينا بعض الحالات الشاذة المعينة ، حتى نهاية القرن التاسع عشر . وكانت هذه الحقيقة ثمرة اختيار متعمد ، ونتيجة أوضاع جغرافية وضعية . وقد يجد الكتاب العاديون يد الله ، في هذا الوضع الجغرافي الفريد لأمريكا وهو الوضع الذي حدد لأمريكا توسعها وعزلتها . لكن المراقبين الأكثر

اتزاناً ومسئولية ، منذ أيام واشنطن ، كانوا حريصين على تأكيد الارتباط بين الأوضاع الجغرافية وبين السياسة الخارجية التي تحدد أهدافها على ضوء تلك الأوضاع ، متخذة منها الوسيلة لتحقيق الغاية التي تريدها . وقد أشار واشنطن الى « وضعنا المنفصل والنائي » ثم راح يتساءل قائلاً : « ترى لم نتجاهل ما فى مثل هذا الوضع الفريد من مزايا ؟ » وعندما اقتربت هذه الفترة من السياسة الخارجية الأمريكية من نهايتها ، كتب جون برايت (John Bright) (١) الى الفريد لوف (Glfred Love) (٢) يقول : « كلنا أمل فى أن هذه الملايين التي تتزايد باستمرار فى قارتكم ، لن تعرف الحرب بعد الآن . وليس فى وسع أحد أن يهاجمكم ، كما أنكم توافقون الى الابتعاد عن التدخل فى نزاعات الدول الأخرى » (٣) .

وراح مواطنو العالم الجديد يرقبون من شواطئ القارة الأمريكية الشمالية ، المنظر الغريب للصراع الدولى على السلطان وهو يتكشف على الشواطئ النائية فى أوروبا وأفريقيا وآسيا . ولما كانت سياستهم الخارجية هذه ، قد مكنتهم طيلة شطر كبير من القرن التاسع عشر ، من الاحتفاظ بدورهم كمنظارة ، فإن ما كان يحدث بالفعل كنتيجة لصورة تاريخية عابرة ، كان يبدو فى عيون الأمريكيين وضعاً « دائماً » ، تم بمحض الاختيار وفرضته الطبيعة . وكان أسوأ ما استطاعوا أن يفعلوه هو أن يواصلوا مراقبة لعبة سياسات القوة ، يقوم بها الآخرون . أما أحسن ما فعلوه ، فهو أن الوقت كان قد حان بعد أن استقرت الديمقراطية فى كل مكان لاسدال الستار ، واختفاء لعبة سياسة القوة فى كل مكان .

وبدا لأمريكا أن رسالتها تقوم فى تحقيق هذا الهدف . فلقد فهم المصير القومى للولايات المتحدة ، طيلة تاريخها فى إطار التحرر ومناهضة النزعة الحربية . وقد اعتبرت هذه الرسالة القومية حيثما وجدت تعبيراً لها لا عدوانياً وانعزالياً ، كما حدث فى الفلسفة السياسية لجون كالهون

(١) جون برايت (١٨١١ - ١٨٨٩) - عضو فى البرلمان البريطانى . كان من أبطال الليبرالية والمدافعين عن الحركات الإصلاحية للطبقة الوسطى فى إنجلترا .

(٢) الفريد لوف (١٨٣٠ - ١٩١٣) - من دعاة السلام فى أمريكا .

(٣) ميرل كيرتى فى كتابها « الحرب والسلام - الصراع الأمريكى (١٦٣٦ - ١٩٣٦) » (طباعة نيويورك . نورثون وشركاه لعام ١٩٣٦) ص ١٢٢ .

(الحرب)

(John Calboun) (١) تشجيعا للحرية الداخلية ونشراتها . وهكذا نستطيع أن نفعل الكثير لنشر الحرية عن طريق حمل الآخرين على الاقتداء بنا في القارات الأخرى بل وفي العالم بأسره ، مما يفوق ما نستطيع تحقيقه عن طريق ألف انتصار . وعندما بدت الولايات المتحدة في أعقاب الحرب الأسبانية - الأمريكية ، وكأنها على وشك التخلي عن هذا المثل الديمقراطي المناهض للاستعمار راح ويليام جراهام سمنر (William Graham Sumner) (٢) يعيد تأكيد جوهره بقوله : « لا ريب في أن التوسع والاستعمار ، يمثلان الهجوم الكاسح على الديمقراطية . . . فهما على نقيض مع أحسن تقاليد الشعب الأمريكي ومبادئه ومصالحه » (٣) وعندما قارن سمنر بين اتجاهات سياسات القوة في أوروبا وبين التقاليد الأمريكية المثالية ، اتفق مع واشنطن ، في أنهما ضدان لا يجتمعان . ولكنه كانسان يستطيع التكهن بالغيب ، رأى أن أمريكا لابد وأن تسير بعد انتهاء حربها مع أسبانيا في الطريق نفسه الذي سارت فيه أوروبا في الثورة والحرب .

وهكذا فإن المفهوم العام في القرن التاسع عشر ، كان قد خلق من الترابط بين طبيعة الشئون الحاجية وبعض العناصر المعينة في التجربة الأمريكية اعتقادا ، بأن التورط في سياسات القوة ليس بالأمر الحتمي ، وإنما هو عارض تاريخي ، وإن الأمم تستطيع الاختيار بين سياسات القوة وغيرها من أشكال السياسة الخارجية التي لم تلتجأ بالرغبة في السلطان .

(١) جون كالبون (١٧٨٢ - ١٨٥٠) - سياسى وفيلسوف أمريكى ، دافع عن مصالح المزارعين الارستقراطيين في الجنوب ، وهو صاحب النظرية الدستورية في ابطال القانون لما يسبقه . أصبح وزيرا للحرب بين عامى ١٨١٧ و ١٨٢٥ ونائبا لرئيس الجمهورية بين عامى ١٨٢٥ و ١٨٢٩ ووزيرا للخارجية فى عامى ١٨٤٤ - ١٨٤٥ .

(٢) ويليام جراهام سمنر (١٨٤٠ - ١٩١٠) - عالم اجتماعى واقتصادى أمريكى . كان أستاذا للسياسة والاجتماع فى جامعة ييل .

(٣) مقال عن « احتلال أسبانيا للولايات المتحدة » لويليام سمنر (نيوهافن . مطبعة جامعة ييل لعام ١٩٤٠) . الجزء الثانى ص ٢٩٥ .

الصراع على السلطان - سياسة الوضع القائم

ليست السياسات الداخلية والدولية الا مظهرين مختلفين لظاهرة واحدة ، هي الصراع من أجل السلطان . وتختلف ظواهرهما في مجالين مختلفين ، نتيجة اختلاف الأوضاع الخلقية والسياسية والاجتماعية التي توجد في كل منهما . وتعرض المجتمعات القومية درجة أكبر من التماسك الاجتماعي في داخلها منه فيما بينها . ويلتقى الانسجام الثقافي والوحدة التقنية ، والضغط الخارجي ، والتنظيم السياسي المتسلسل ، والآخر هو الأهم ، على العمل من أجل اظهار المجتمع القومي ككل متكامل ، منفصل عن المجتمعات القومية الأخرى . وعلى هذا فان النظام السياسي الداخلي ، أكثر استقرارا على سبيل المثال ، وأقل تعرضا للتبدلات العنيفة من النظام الدولي .

وتظهر جميع السجلات التاريخية أن الأمم ذات النشاط في السياسات الدولية . تستعد دائما وباستمرار ، للخوض في العنف المنظم الذي يتخذ صورة الحرب ، وهي لا تخلو منه اما في ماضيها أو في حاضرها ، أو في مستقبلها . ولقد أصبح العنف المنظم من الناحية الأخرى في السياسات الداخلية أداة نادرة من أدوات العمل السياسي على نطاق واسع . ولكن هذا العنف موجود دائما كاحتمال أيضا في هذا المجال ، وكثيرا ما أدى التخوف منه على شكل ثورة ، الى التأثير تأثيرا بالغيا على الفكر والعمل السياسيين (١) . ويكون الفرق بين السياسات الداخلية والدولية في هذا المجال في الكم لا في الكيف .

وتكشف جميع السياسات من داخلية ودولية النقاب عن وجود ثلاث

(١) يصدق هذا القول بصورة خاصة على القرن التاسع عشر كما بين جوجوييلمو فيريرد ، في كتابه « مبادئ السلطان » (نيويورك - بوتنام وأولاده ١٩٤٢) .

صور أساسية لها ، أى أن السياسة كسياسة تبحث دائما اما عن الاحتفاظ بالسلطان أو مضاعفته أو عرضه .

وهناك ثلاث سياسات دولية نموذجية تتصل وتتماثل مع هذه الأشكال الثلاثة النموذجية من السياسة . فالدولة التى تميل سياستها الخارجية الى الاحتفاظ بالسلطان دون أية رغبة فى إعادة توزيعه لمصلحتها ، تسير على سياسة الحفاظ على الوضع الراهن . والدولة التى تهدف سياستها الخارجية الى اكتساب المزيد من السلطان ، عن طريق احداث تبدل فى علاقات السلطان القائمة ، أى التى تنشدها سياستها الخارجية تبديلا لمصلحتها فى أوضاع القوة والسلطان ، تسير على سياسة استعمارية . أما الدولة التى تنشدها سياستها الخارجية عرض ماتملكه من قوة وسلطان اما بقصد الاحتفاظ به أو زيادته ، فتسير على سياسة اظهار المهابة (١) . ولكن علينا أن نلاحظ على أى حال ، بأن هذه الصور الثلاث ذات طبيعة مؤقتة ، وأنها عرضة للمزيد من الصقل والتشذيب (٢) .

(١) عندما تتخلى دولة فى بعض الحالات عن سلطانها ، دون أن تكون مرغبة على هذا التخلي تحت ضغط مادي ، كما فعلت بريطانيا عندما تخلت عن سلطانها فى الهند فى عام ١٩٤٧ ، أو كما فعلت الولايات المتحدة مرات عدة بالنسبة الى علاقاتها مع بعض دول أمريكا اللاتينية ، فإنها فى عملها هذا ، لا تكون قد خرجت على هذه القواعد الثلاث للسياسة الدولية . فالدولة فى عملها هذا انما تتصرف كالفائد العسكري الذى قد يتراجع فى بعض الظروف المعينة ، لأن جبهته قد افترطت فى التوسع ، أو لأن طرق مواصلاته باتت مهددة ، أو لأنه يريد أن يركز قواته استعدادا للهجوم . وقد تستبدل دولة سلطانها على دولة أخرى بشكل آخر من أشكال السلطان ، كاستبدال السلطان العسكري بالسياسي ، أو السياسي بالاقتصادي ، والعكس بالعكس . وقد يكون هذا العمل ناتجا عن تبدل فى أهداف سياستها الخارجية مما يتطلب تركيزا فى ناحية أخرى على المجهود العام . ولا يعنى تخلى أية دولة طوعية عن سلطانها ، أنها لم تعد تابه بالسلطان ، تماما كما لا يعنى تراجع قائد عسكري انه لم يعد يابه بالنصر ...

تعليق العرب - انا لا أعتقد ان بريطانيا قد خرجت من الهند طوعية ، كما يحاول المؤلف أن يوحي ، وانما خرجت مرغبة بعد نضال الشعب الهندي الطويل ، فى سبيل حريته واستقلاله ، ويصدق هذا على تحرر جميع المستعمرات السابقة الأخرى .

(٢) يجب أن نشير هنا بصورة خاصة الى أن هذه الصور المختلفة للسياسات الدولية =

وقد انبثق تعبير « الوضع الراهن » عن التعبير الدبلوماسي اللاتيني المعروف ، « الوضع القائم قبل الحرب » ، والذي يشير الى بعض البنود المعتادة في معاهدات الصلح ، التي تقضى بانسحاب قوات العدو من الاراضي التي احتلتها ، واعادتها الى السيادة السابقة التي كانت ماثلة فيها قبل الحرب . وهكذا فقد نصت معاهدتا الصلح مع ايطاليا (١) ومع بلغاريا (٢) في نهاية الحرب العالمية الثانية على « انسحاب جميع قوات الحلفاء والقوات المسلحة الأخرى المشتركة معها » من اراضي هاتين الدولتين « في أسرع وقت ممكن ، على ألا يتعدى ذلك مرور تسعين يوما على سريان المعاهدة الحالية » (٣) ويعنى هذا النص على أن الوضع الذي كان قائما في هذه المناطق قبل الحرب ، يجب أن يعود الى حاله في غضون الفترة المقررة (٤) .

وتهدف سياسة الوضع الراهن الى الحفاظ على التوزيع القائم للسلطان في لحظة معينة من لحظات التاريخ . وفي وسع المرء أن يقول ان سياسة الوضع الراهن ، تؤدي للسياسات الدولية ، المهمة نفسها التي

= لا تتطابق بحكم الضرورة مع الحوافز الواعية في عقول الساسة أو عقول مؤيدي سياساتهم الخارجية . فقد لا يشعر الساسة والمؤيدون بالطبيعة الفعلية للسياسات التي يسرون عليها ويؤيدونها . يضاف الى هذا ، ان الدولة قد تعتزم متابعة سياسة الوضع الراهن ، في الوقت الذي تسير فيه دون وعي منها على سياسة استعمارية . ولقد قيل عن البريطانيين انهم حققوا امبراطوريتهم في «نوبة من نوبات اللاوعي» . ونحن نمنى في الحديث في النص أعلاه بالطبيعة الفعلية للسياسات المتبعة لا بدوافع متبعيةها . تعليق العرب : نظرة سطحية جدا للطبيعة الاستعمارية . والمقصود بهذا القول « ان صح » الحكومة البريطانية ، لكنه لا يصلح على الشركات البريطانية ذات المصالح الاستثمارية والاستغلالية ، فهي التي احتلت وسيطرت في البداية ثم سلمت ما احتلته من بلاد الى الحكومة البريطانية . ومن هنا لا يصح القول بأن الامبراطورية البريطانية الاستعمارية اقيمت بدون وعي ، اذ أن الشركات البريطانية كانت واعية تماما لما تفعله .

- (١) المادة (٧٣) في النيويورك تايمز عدد ١٨ يناير ١٩٤٧ - ص ٢٦ .
- (٢) المادة (٢٠) من نفس العدد من النيويورك تايمز ص ٣٢ .
- (٣) تضم المادة الثانية والعشرون من معاهدة الصلح مع المجر ، والمادة الواحدة والعشرون من معاهدة الصلح مع رومانيا (نفس العدد من النيويورك تايمز ص ٣١ و ص ٣٤) . نفس النص ، مع احتفاظ الاتحاد السوفياتي بالحق في الابقاء في المناطق المذكورة على القوات التي يراها ضرورية للحفاظ على خطوط مواصلاتها مع قوات احتلالها في النمسا .

- (٤) لمعرفة المزيد من الأمثلة القديمة - رجع كتاب « انتهاء الحرب ومعاهدة الصلح » لمؤلفه كولمان فيليبسون (نيويورك . داتون وشركاه ١٩١٦) . ص ٢٢٣ وما بعدها .

تؤديها السياسة المحافظة في الشئون الداخلية . وتكون اللحظة المعينة في التاريخ ، التي تصلح كمرجع لسياسة الوضع الراهن ، عند انتهاء الحرب عادة ، أي عندما يتحول توزيع السلطان الى معاهدة صلح قانونية . ويصح هذا لأن الهدف الرئيسي من معاهدات الصلح ، هو وضع التبديل في السلطان الناشئ عن النصر والهزيمة في الحرب التي انتهت في شكل قانوني ، وضمان استمرار التوزيع الجديد للسلطان بالاشتراطات القانونية . وهكذا يكون الشكل النموذجي لسياسة الوضع الراهن ، ظهورها بمظهر الدفاع عن معاهدات الصلح التي مثلت نهاية الحرب العامة السابقة . ولقد فعلت الحكومات والأحزاب السياسية الأوروبية التي اتبعت سياسة الوضع الراهن بين عامي ١٨١٥ و ١٨٤٨ ، ذلك دفاعا عن معاهدة الصلح في عام ١٨١٥ التي أنهت حروب نابليون . وكان الهدف الرئيسي من قيام « التحالف المقدس » الذي أنشأته هذه الحكومات في عام ١٨١٥ ، الحفاظ على الوضع الراهن على النحو الذي كان فيه عند انتهاء حروب نابليون ، وكان بذلك بمثابة ضامن لمعاهدة الصلح المسماة بصلح باريس في عام ١٨١٥ .

وهكذا تكون العلاقة بين سياسة الدفاع عن الوضع الراهن في عام ١٨١٥ وبين معاهدة باريس والحلف المقدس مماثلة للعلاقة بين السياسة المؤيدة لبقاء الوضع الراهن لعام ١٩١٨ ، بين معاهدات الصلح لعام ١٩١٩ ، وعصبة الأمم . وقد وجد توزيع السلطان على النحو الذي وجد فيه في نهاية الحرب العالمية الأولى ، تعبيره القانوني في معاهدات الصلح لعام ١٩١٩ . وأصبح الهدف الرئيسي لعصبة الأمم الحفاظ على السلام عن طريق الحفاظ على الوضع الراهن لعام ١٩١٨ ، كما أقرته في الصيغة القانونية معاهدات عام ١٩١٩ . وتنص المادة العاشرة من ميثاق العصبة على الزام أعضائها « باحترام وحماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي الراهن لجميع أعضائها من أي عدوان خارجي » ، وقد اعتبرت هذه المادة أن من أهداف عصبة الأمم الحفاظ على الأوضاع القائمة الإقليمية ، كما أقرتها معاهدات صلح عام ١٩١٩ . وعلى ضوء هذا كان النضال في فترة بين الحربين ضد الوضع القائم أو دفاعا عنه ، نتيجة معارضة النصوص الإقليمية لمعاهدة فرساي وضماناتها في البند العاشر من ميثاق العصبة أو الدفاع عنها . ولهذا كان من الطبيعي من وجهة نظر الدول التي تعارض الوضع القائم كما أقرته معاهدات صلح عام ١٩١٩ ، أن تفصم هذه الدول ارتباطاتها بالعصبة وتنسحب منها ، كما فعلت اليابان في عام ١٩٣٢ وألمانيا في عام ١٩٣٣ وإيطاليا في عام ١٩٣٧ .

ولا يقتصر ظهور سياسة الوضع القائم على معاهدات الصلح والمنظمات الدولية التي تدعمها . وقد تلجأ بعض الدول الراغبة في الحفاظ على توزيع معين للسلطان . الى المعاهدات الخاصة كأداة لها « كمعاهدة الدول التسع المتعلقة بالمبادئ والسياسات التي يجب اتباعها في القضايا المتعلقة بالصين ، والتي وقعت في واشنطن في السادس من فبراير عام ١٩٢٢ (١) » و « معاهدة الضمان المشترك بين ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا » الموقعة في لوكارنو في السادس عشر من أكتوبر عام ١٩٢٥ (٢) .

وقد أحالت معاهدة الدول التسع سياسة « الباب المفتوح » التي كانت الولايات المتحدة تتبعها في الصين الى سياسة متعددة الجوانب ، تعهدت جميع الدول المهتمة بموضوع الاتجار مع الصين ، كما تعهدت الصين نفسها باحترامها . وكان الهدف الرئيسي لهذه المعاهدة ، ضمان الاستمرار لتوزيع السلطان في موضوع الصين على النحو الذي كان عليه في ذلك الحين بين الدول المتعاقدة . وقد عني هذا بقاء الحقوق الخاصة التي حصلت عليها بعض الدول ولا سيما بريطانيا واليابان في مناطق معينة من الصين كمنشوريا والموانئ المختلفة ، سليمة على حالها ، مع عدم قيام الصين بمنح أية امتيازات خاصة جديدة لأي من الدول المتعاقدة .

وقد حاول اتفاق لوكارنو للضمان المتبادل ، استكمال الضمانات العامة ببقاء الأوضاع الإقليمية القائمة على النحو الذي كانت فيه في عام ١٩١٨ ، والمنصوص عليها في المادة العاشرة من ميثاق العصبة ، باتفاق خاص يتناول موضوع الحدود الغربية لألمانيا . وقد أشارت المادة الأولى من المعاهدة بمنتهى الوضوح والصراحة الى ضمان « الحفاظ على الأوضاع الإقليمية القائمة ، والناشئة عن الحدود بين ألمانيا وبلجيكا وبين ألمانيا وفرنسا » .

وتعمل معاهدات التحالف في العادة على الحفاظ على الوضع القائم من نواح معينة . وهكذا نجد أن بسمارك حاول في عام ١٨٧١ ، وبعد انتهاء الحرب بانتصار بلاده على فرنسا ، وبعد أن تحققت الامبراطورية الألمانية ، الحفاظ على الموقف المسيطر الجديد لألمانيا في أوروبا ، عن طريق المحالفات التي كان يهدف منها الى منع فرنسا من القيام بحرب ثأرية ضدها .

(١) نشرة سلاسل المعاهدات الامريكية رقم ٦٧١ (واشنطن ١٩٢٣) .

(٢) المجلة الامريكية للقانون الدولي . المجلد (٢٠) - لعام ١٩٢٦ . الملحق رقم ٢٢ .

وعقدت ألمانيا والنمسا في عام ١٨٧٩ حلفا للدفاع المتبادل ضد روسيا ، في حين راحت فرنسا وروسيا تعقدان في عام ١٨٩٤ تحالفا دفاعيا ضد الحلف الألماني النمساوي . ولا ريب في أن الحوف المتبادل من أن يكون التحالف المضاد هادفا الى تغيير الوضع القائم بالرغم من ادعائه الحفاظ عليه ، كان من العوامل الرئيسية في نشوب ذلك الحريق الهائل والعام المسمى بالحرب العالمية الأولى .

وكان الهدف من معاهدات التحالف التي عقدتها فرنسا في فترة ما بين الحربين مع الاتحاد السوفياتي وبولنده وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا ورومانيا الحفاظ على الوضع الراهن من محاولات ألمانية متوقعة لأحداث تبدل فيه . وكان للمعاهدات المماثلة التي عقدت بين تشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا ، وبين هاتين ورومانيا ، وبين تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي نفس الاهداف . لا ريب في أن افتقار هذه الاحلاف الى الفاعلية عندما تعرضت الى محك التجربة بين عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٩ ، هو الذي دفع ألمانيا ، أو كان بين الأسباب التي دفعتها الى مهاجمة بولنده في عام ١٩٣٩ . وكان التحالف البريطاني - البولندي الذي عقد في الخامس من ابريل عام ١٩٣٩ ، المحاولة الأخيرة قبل انفجار الحرب ، للحفاظ على الأوضاع الاقليمية القائمة على حدود ألمانيا الشرقية على الأقل . ولا ريب في أن الاحلاف التي عقدها الاتحاد السوفياتي في هذه الأيام مع بلاد أوروبا الشرقية ، وتلك التي عقدتها دول أوروبا الغربية فيما بينها وبلاشتراك مع الولايات المتحدة ، انما تهدف أيضا الى الحفاظ على الأوضاع الراهنة على النحو الذي أقرها فيه في مناطق أوروبا المختلفة توزع السلطان في نهاية الحرب العالمية الثانية .

وكان مبدأ مونرو (١) ، المظهر البارز لسياسة الوضع الراهن التي تركت أثرا بالغ الأهمية في الولايات المتحدة ، وكانت حجر الزاوية في علاقاتها الخارجية . فهذا البيان السياسي الصادر من جانب واحد ، والذي ضمنه الرئيس مونرو الرسالة السنوية الى الكونغرس في الثاني من ديسمبر عام ١٨٢٣ ، وضع الأساسين الرئيسيين لأية سياسة من سياسات الوضع الراهن . فهو يشترط من الناحية الأولى ، احترام الولايات المتحدة

(١) المبدأ الذي نادى به الرئيس الأمريكي مونرو منذ القرن التاسع بأن أمريكا للأمريكيين وان لا حق للدول الأوروبية في التدخل فيها .

للتوزيع الراهن للسلطان فى نصف الكرة الغربى ، « دون التدخل حاليا أو فى المستقبل ، فى المستعمرات أو المحميات القائمة لاية دولة أوربية فى القارة الأمريكية » . وهو يعلن من الناحية الأخرى مقاومة الولايات المتحدة ومعارضتها لاي تبدل فى التوزيع القائم للسلطان من قبل أية دولة غير أمريكية ، مع « عدم السماح لاية دولة أوربية بالتدخل فى شأن الدول التى أعلنت استقلالها وحافظت عليه ، بقصد السيطرة على مصيرها بأى شكل من الأشكال أو الضغط عليها ، واعتبار كل اجراء من هذا النوع مظهرا من مظاهر المواقف غير الودية من الولايات المتحدة » ، ولقد حدد الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت فى الخطاب الذى ألقاه فى الهيئة التنفيذية لاتحاد الجامعة الأمريكية ، فى الثانى عشر من أبريل عام ١٩٣٣ ، ما يعنيه مبدأ مونرو وقال انه : « هدف وما زال يهدف الى عدم السماح لاية دولة غير أمريكية ، بالسيطرة على أى جزء جديد من النصف الغربى من الكرة الأرضية بأى شكل من الأشكال » (١) .

ولقد قلنا ان الهدف من سياسة الأمر الواقع ، الحفاظ على توزيع السلطان على النحو الذى هو فيه فى أية لحظة معينة من لحظات التاريخ . ولا يعنى هذا أن هذه السياسة تتعارض حتما مع أى تبدل مهما كان شكله ، وفى الوقت الذى لا تعترض فيه هذه السياسة على أى تبدل لمجرد التبدل ، نراها تعترض على أى تبدل يصل حدود الانعكاس فى علاقات السلطان بين دولتين أو أكثر من النوع الذى يعمل على انزال منزلة أية دولة الى منزلة ثانوية ، لتحل محلها فى منزلتها الأولى السابقة دولة أخرى . لكن التعديلات الثانوية والفرعية فى توزيع السلطان بحيث تبقى على الأوضاع النسبية لسلطان الدول المعنية على حالها ، لا تتعارض مع سياسة الوضع القائم على الإطلاق . فشراء الولايات المتحدة فى عام ١٨٦٧ لولاية الاسكا وضمها اليها لم يؤثر على الوضع القائم بين الولايات المتحدة وروسيا فى تلك الأيام ، اذ ان حصول الولايات المتحدة على هذه المنطقة التى كانت تعتبر بالنسبة الى تقنيات الحرب والمواصلات ، منطقة يستحيل الوصول اليها ، لم يؤثر الى حد كبير على توزيع السلطان بين الولايات المتحدة وروسيا .

(١) « سياسة روزفلت الخارجية بين عامى ١٩٣٣ و ١٩٤١ - خطب روزفلت ورسائله » (نيويورك - مؤسسة ويلفريد فونك - عام ١٩٤٢) ص ٤ .

ولم يكن حصول الولايات المتحدة على جزر « فوجين » من الدانمارك في عام ١٩١٧ ، يعنى بالنسبة الى جمهوريات أمريكا الوسطى ، اتباع سياسة من جانب الولايات المتحدة تهدف الى تغيير الوضع الراهن . وبالرغم من أن سيطرتها على هذه الجزر قد عزز موقفها الدفاعى عن مداخل قناة بناما الى حد كبير ، الا أنها لم تحدث أى تبدل فى أوضاع السلطان النسبية بين الولايات المتحدة وجمهوريات أمريكا الوسطى . ومن المحتمل أن يكون كسب هذه الجزر قد عزز موقف الولايات المتحدة المسيطر فى البحر الكاريبى ، الا أنه لم يخلق هذه السيطرة . ولذا فهو لم يتعارض مع سياسة الوضع القائم . ولكن فى وسع الانسان أن يقول ان هذا العمل بتعزيزه تفوق الولايات المتحدة على جمهوريات أمريكا الوسطى ، قد عزز التوزيع القائم للسلطان ، وخدم أهداف سياسة الوضع القائم .

الصراع على السلطان - الإمبريالية

١ - ما الذى لا تعنيه الامبريالية ؟

قد تظهر أية دراسة موضوعية لاستيلاء الولايات المتحدة على جزر العذارى (فيرجين) ، ان هذا الاستيلاء ، كان جزءا من سياسة الأمر الواقع فى تلك المنطقة ، لكن كثيرا من المراقبين ، يرون أن هذه الحركات وما شابهها لتعزيز أوضاع الولايات المتحدة فى البحر الكاريبى ، ليست الا حركات امبريالية . وقد لجأ هؤلاء المراقبون الى استخدام تعبير «الامبريالية» . لا بقصد تمييز طراز معين من السياسة الخارجية تمييزا موضوعيا ، بل بقصد الحد من سياسة يعارضها المراقب ويسعى الى الحط من شأنها . وقد بات هذا التعبير يستخدم بصورة شائعة فى أهداف الجدال حتى ان كلمة الاستعمار أو الامبريالية ، تُستخدم اليوم ، لوصف أية سياسة خارجية مهما كان شكلها الفعلى ، يقف الانسان منها موقف المعارضة .

فأعداء انجلترا مثلا يتحدثون عن الامبريالية البريطانية فى عام ١٩٥٤ كما كانوا يتحدثون عنها فى عام ١٩٤٠ أو ١٩٤١ . وأعداء روسيا يطلقون نعت « الامبريالى » على كل ما يفعله الاتحاد السوفياتى فى مجال السياسة الخارجية . وظل الاتحاد السوفياتى يطلق على الحرب العالمية الثانية نعت الامبريالية الحوافز ، الى أن هوجم فى عام ١٩٤١ ، فأصبحت الحرب منذ تلك اللحظة كفاحا ضد الامبريالية . وأصبح تعبير الامبريالية الامريكية شائعا على السنة أعداء الولايات المتحدة وناقديها فى كل مكان . وكثيرا ما وصفت النظم الاقتصادية بأنها سياسات خارجية امبريالية ، ووصفت بعض الجماعات الاقتصادية من أرباب المصارف ورجال الصناعة بالطابع الامبريالى كما توصف النظم السياسية بهذا الوصف رغبة فى زيادة البلبلة .

وهكذا فقد تعبير الامبريالية عن طريق استعماله على هذا النحو الجزافى كل معنى محدد له . فالانسان امبريالى عند غيره ، اذا كان لايتفق مع هذا الغير فى سياساته الخارجية . ويصبح لزاما فى مثل هذه الحالة ، على أية دراسة علمية ، أن تخرج على الاستعمال المألوف للتعبير ، وأن تضيف عليه معنى حياديا أخلاقيا يمتاز بالتحديد والموضوعية ، ويكون نافعا فى الوقت نفسه لكل نظرية وتطبيق فى الشئون الدولية (١) .

وقبل أن نتساءل ، ترى ما هى الامبريالية ؟ . علينا أن نحدد مالا تعنيه الامبريالية حقا ، وما يلتصق بتعبيرها من معان زيفا وباطلا . وهناك ثلاثة أخطاء كثيرة الشيعوع فى هذا الصدد تستحق منا العناية والدرس .

١ - ليست كل سياسة خارجية تهدف الى زيادة سلطان أية أمة من الأمم هى فى حكم الواقع مظهرا من مظاهر الامبريالية . ولقد أظهرنا خطأ هذا الرأى عند حديثنا عن سياسة الأمر الواقع . وعرفنا الامبريالية بأنها السياسة الهادفة الى الاطاحة بالوضع القائم . وقلب علاقات السلطان القائمة بين دولتين أو أكثر ، رأسا على عقب . أما السياسة التى تنشده مجرد التعديل ، تاركة جوهر علاقات السلطان سليما على حاله ، فانها قد تواصل العمل ضمن الاطار العام لسياسة الأمر الواقع .

وهناك فئتان مستقلتان تنظران الى وجود التماثل أو حتى الترادف بين تعبير الامبريالية ، وبين الزيادة المتعمدة فى السلطان كحقيقة قائمة . فهناك أولا ، الفئات التى تعادى من ناحية المبدأ دولة معينة وسياساتها ، كأعداء بريطانيا أو أعداء روسيا أو امريكا ، ويعتبر أفراد هذه الفئات وجود الدولة التى يعادونها عداء مجردا ، خطرا يهدد العالم كله . وعندما تشرع أية دولة لها أعداؤها من هذا الطراز فى أى عمل يؤدى الى زيادة سلطانها ، فان كارهيها هؤلاء أو الخائفين منها ، يرون فى عملها هذا

(١) يستخدم هذا التعبير عادة كمرادف لأى شكل من أشكال التوسع الاستعمارى ، كما جاء على سبيل المثال فى كتاب « الامبريالية والسياسة العالمية » لباركر توماس مون (طباعة مكملان - نيويورك لعام ١٩٢٦) . وقد لا يكون ثمة اعتراض على هذا الاستعمال من الناحية العلمية ، طالما أنه لا ينطوى على نظرية عامة للسياسات التوسعية ، فى حقيقتها . ولما كان ههنا منصرفا فى نص هذا الكتاب الى الخصائص العامة للسياسات الدولية التوسعية ، فان من الواضح ان هذا المفهوم الذى يحدد فى ظاهره التوسع الاستعمارى ليس الا ، يكون اضيق من نطاق أهدافنا فى هذا الكتاب .

نقطة وثوب فى طريق السيطرة على العالم ، أى بعبارة أخرى ، مظهرا من مظاهر السياسة الامبريالية . أما الفئة الثانية فتضم أولئك الذين يعتبرون أنفسهم وارثى فلسفة القرن التاسع عشر السياسية . وهم يرون فى أى سياسة خارجية فعالة ، شرا لا بد وأن يختفى فى المستقبل القريب ، ولذا فهم يستنكرون كل سياسة خارجية تهدف الى الزيادة فى السلطان . وهم يميلون والحالة هذه الى تصوير تلك السياسة الخارجية ، بالشر المجسد الذى يسمونه الامبريالية .

٢ - ليست كل سياسة تهدف الى الحفاظ على امبراطورية قائمة امبريالية . فهناك اعتقاد ذائع بأن كل ما تفعله دولة من الدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة ، للحفاظ على وضعها المتفوق فى بعض المناطق ، عمل امبريالى . وهكذا يطلق اسم الامبريالية على كل ما يرمى الى الحفاظ على امبراطورية قائمة والدفاع عنها ، وضمان استقرارها ، بدلا من أن يطلق على العملية الحركية الدينامية الرامية الى خلق امبراطورية جديدة . وبالرغم من أن العقل يقضى بتطبيق تعبير « الامبريالية » على السياسات الداخلية لاية امبراطورية قائمة ، فان من الخطأ ، الذى يثير البلبلة ، تطبيقه على سياساتها الدولية ذات الطابع الجامد الثابت الى حد كبير ، وذلك لأن الامبريالية فى السياسات الدولية تناقض الجمود والأمر الواقع ، وتعنى المحتوى الحركى الدينامى . ولا ريب فى ان تاريخ ما يسمى بالامبريالية البريطانية قد يوضح لنا هذا المفهوم .

ترجع فكرة الامبريالية البريطانية فى جذورها الى بريطانيا العظمى نفسها . ولقد استعملت لأول مرة على لسان المحافظين بزعامة دزرائيلى فى الحملة الانتخابية لعام ١٨٧٤ - وكانت فكرة الامبريالية البريطانية كما حملها دزرائيلى ، وكما طورها جوزيف تشمبرلين فيما بعد وونستون تشرشل ، النقيض لما اسماه المحافظون بعالمية الأحرار ودوليتهم . وقد وجدت الفكرة التعبير الواضح المحدد عنها فى البرنامج السياسى المسمى « بالاتحاد الفيدرالى الامبريالى » . وكانت أهم نقاط هذا البرنامج (١) توحيد بريطانيا العظمى وممتلكاتها ودمجها فى امبراطورية موحدة لها تعرفتها الجمركية الحامية . و (٢) الاحتفاظ بأراض حرة فى المستعمرات للانجليز و (٣) توحيد القوات المسلحة و (٤) اقامة جهاز تمثيلى مركزى فى لندن .

وعندما وضع هذا البرنامج الامبريالى ، وشرع فى تنفيذه ، كان

التوسع الاقليمي لبريطانيا العظمى قد بلغ نهايته بوجه عام . وكان برنامج « الامبريالية » البريطانية والحالة هذه برنامج ارساء للقواعد وتثبيتها ، لا للتوسع . وكان مهما أن تؤمن وتستغل ما سبق لها أن استولت عليه . وكانت تسعى الى تثبيت اقدام التوزيع للسلطان الذي تحقق بعد خلق الامبراطورية البريطانية .

وعندما برر كيبلينج (Kipling) (١) الامبريالية البريطانية ووصفها بأنها « عبء الرجل الأبيض » ، كانت بريطانيا قد حملت هذا العبء . فمنذ سبعينات القرن الماضي ، أصبحت الامبريالية البريطانية ، أى سياسة بريطانيا الخارجية تجاه مستعمراتها وراء البحار ، سياسة الحفاظ على الوضع القائم ، وبذلك فقدت طبيعتها الامبريالية ، فى المعنى الدقيق للتعبير . ومع ذلك فان القوى المناهضة للامبريالية والاستعمار فى بريطانيا العظمى وغيرها ، قبلت الشعارات الامبريالية التى رفعها دزرائيل وتشمبرلين على علاتها ، وخلطت بين آثار الامبريالية وبين الامبريالية نفسها ، وراحت تعارض سياسة الاستغلال ، وارساء القواعد البريطانية فى افريقيا والهند ، على أنها سياسة امبريالية . وعندما رفض تشرشل فى الواقع فى عام ١٩٤٢ أن يتولى « الاشراف على تصفية الامبراطورية البريطانية » ، لم يكن يتحدث كاستعماري امبريالى ، وانما كان يتحدث كمحافظ فى السياسة الخارجية يدافع عن الوضع القائم للامبراطورية .

ولا ريب فى ان الامبريالية البريطانية وخصومها . هما المثالان البارزان على الخلط بين الدفاع عن الامبريالية وتثبيت اقدامها من ناحية وبين الامبريالية من الناحية الأخرى . ولكنهما ليسا المثليين الوحيدين على أى حال . فعندما نتحدث عن الامبراطورية الرومانية وعن الامبريالية الرومانية فاننا نفكر بالطبع فى تلك الفترة من التاريخ الرومانى التى تبدأ بأغسطس ، الامبراطور الأول الذى حكم ما كان يسمى آنذاك بالامبراطورية الرومانية . ولكن عندما أعطى أغسطس لرومة وممتلكاتها دستور الامبراطورية ، كان توسع رومه قد وصل الى نهايته . وكانت السياسة الخارجية للجمهورية منذ أيام حروب قرطاجنة حتى انقلاب

(١) رديارد كيبلينج (١٨٦٥ - ١٩٣٦) - شاعر بريطاني وقصاص كبير ، أصبح يسمى شاعر الملك . نال جائزة نوبل عام ١٩٠٧ فى الادب . ولد فى بيمباى فى الهند . ومن مؤلفاته كتاب « الأدغال » . استعماري النزعة .

يوليوس قيصر على النظام الجمهوري ، امبريالية بالمعنى الدقيق للتعبير . وكانت الصورة السياسية للكرة الأرضية قد تبدلت ابان ذلك وغدت رومانية . وعملت سياسة الاباطرة الرومان الخارجية ، والحروب المستمرة التي خاضوها ، على حماية الفتوحات الرومانية السابقة وضمان سلامتها . ولم تختلف سياسة الرومان الخارجية عن السياسات الامبريالية لبريطانيا العظمى بين عهدي دزرائيلي وتشرشل ، في أنها كانت سياسة حفاظ على الوضع القائم . وعندما كانت تقع فتوحات كتلك التي حدثت في أيام تراجان مثلا ، فان هذه السياسات كانت تهدف الى الحفاظ على تفوق الامبراطورية الرومانية .

ويصح هذا أيضا بصورة رئيسية على النواحي الاقليمية للامبريالية الامريكية منذ بداية القرن العشرين حتى الحرب العالمية الثانية . فلقد كان النقاش الضخم الذي دار بين أنصار الامبريالية الامريكية وخصومها في الحقب الأولى من القرن الحالي ، يدور حول نمط التوسعات الامبريالية العظيمة التي وقعت في القرن التاسع عشر . ولقد كانت السياسة التي تركز حولها ذلك النقاش ، في معظمها سياسة ارساء قواعد وحماية ، واستغلال ، أي سياسة الوضع القائم . وعندما أشار ويليام جراهام سمنر في عام ١٨٩٨ ، الى سياسة التوسع الاقليمي الامريكية بأنها « استعادة الولايات المتحدة من أسبانيا » (١) ، كان يشير الى سياسة كانت قد انتهت . وعندما أعلن الشيخ البرت بيفريدج أن « الله قد منحنا البراعة في الحكم ، بحيث نستطيع تولى شئون الادارة والحكم لدى شعوب متوحشة ، وصلت حد الشيخوخة » ، كان يحاول تبرير السيطرة القائمة ، لا تأييد التوسع المقترح للمستقبل (٢) .

وهكذا فان معظم المناقشات التي تدور حول موضوع الامبريالية في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، انما تسير على أسس التوسع الاستعماري القديمة ، مع الحكم عليها أو تبريرها على ضوء نتائجها اللاحقة . ولا يعنى النقاش على صعيد السياسات الفعلية التي تتبع في المستقبل ، الا نتيجة هذه السياسات الامبريالية ، أي بادارتها وحفاظها على الامبراطورية . وليس من العسير العثور على تفسير لذلك . فلقد بدأ

(١) راجع القول السابق لنفس الشخص في نهاية الفصل الثالث .

(٢) خطاب في مجلس الشيوخ في التاسع من يناير ١٩٠٠ ، اعيد طبعه في كتاب « سجل الدبلوماسية الامريكية » من اعداد رومل بارتليت (نيويورك - الفريد نريف ١٩٤٧) .

النقاش العظيم في بريطانيا العظمى ، بعد تمجيد المحافظين للامبراطورية البريطانية وهي الشكل الذي أرادت به بريطانيا أن توازن التيار القومي في القارة الأوروبية . فلقد كانت الامبراطورية البريطانية امبراطورية استعمارية ، وأصبحت والحالة هذه النموذج المثالي للامبراطورية العصرية . وأصبح اكتساب المستعمرات واستغلالها مرادفين لتعبير الامبراطورية . مما أدى الى اكتساب هذا التعبير ، محتوى اقتصاديا دون أن تكون له صفة الشمول . وأدى هذا المحتوى الاقتصادي الى ظهور مجموعات من الأفكار الشاملة والمنظمة والسائدة ، حاولت تفسير الامبريالية ، تفسيراً عصرياً ، أى تفسير النظريات الاقتصادية للاستعمار والامبريالية . ونصل هنا الى الخطأ الثالث الذى حجب عن عيوننا الصورة الصحيحة لطبيعة الامبريالية (١) .

٢ - النظريات الاقتصادية للامبريالية

(١) النظريات الماركسية والليبرالية « والشيطانية »

تطورت النظريات الاقتصادية للامبريالية والاستعمار فى ثلاث مدارس فكرية مختلفة ، وهى المدرسة الماركسية ، والمدرسة الليبرالية ، والمدرسة التى طالما سميت « بالنظرية الشيطانية » للامبريالية (٢) .

وتقوم النظرية الماركسية عن الامبريالية ، على الايمان بأن جميع الظواهر السياسية انعكاس للقوى الاقتصادية ، وهو الايمان الذى يعتبر قاعدة الفكر الماركسى . وعلى ضوء هذا الايمان ، فإن الظاهرة السياسية

(١) بالرغم من الطريقة العلمية التى يعالج فيها المؤلف هذه الناحية مستنداً الى فرضيته فى ان الامبريالية تعنى الحركة المستمرة التى تتناقض مع جمود سياسة الأمر الواقع ، الا أننا نرى ان هذه المناقشة خاطئة لأنها تقوم على أساس خاطئ . فالامبريالية لا تعنى مجرد التوسع ، الذى يتسم بالحركة ، وانما تعنى الاستغلال الذى قد يجمع بين الحركة وبين جمود الوضع القائم . ومن هنا تجوز تسمية الحفاظ على الوضع الاستعماري والامبريالي القائم ، امبريالية ايضاً . يضاف الى هذا ان النتيجة التى يحاول المؤلف الوصول اليها ، تجعل من الامبريالية التى قامت فى الماضى على الاغتصاب . أمراً مشروعاً بعد أن أصبحت أمراً واقعاً ، وهو ما لا يمكن القول به ، على اعتبار ان الواقع الذى لا يقوم على حق لا يمكن أن يصبح مشروعاً .

(العرب)

(٢) كتاب « النظرية الشيطانية فى الحرب » لشارلز بيرد (نيويورك - مطبعة الطليعة ١٩٣٦) . راجع ايضاً « الجمهورية الجديدة » المجلد ٨٦ أعداد ٤ و ١١ و ١٨ مارس ١٩٣٦

للامبريالية هي ثمرة النظام الاقتصادي الذي تنشأ فيه ، وهو الرأسمالية وترى النظرية الماركسية أن المجتمعات الرأسمالية عاجزة عن أن تجد في داخلها أسواقا كافية لتصريف منتجاتها ومجالات استثمارية كافية لرساميلها ، وهي تميل تبعا لذلك ، الى استعباد مناطق لرأسمالية واسعة ، لتحويلها في النهاية الى أسواق لتصريف الفائض من منتجاتها ، ولتأمين الفرص لاستثمارات الفائض من رساميلها .

وقد اعتقد الماركسيون المعتدلون من أمثال كوتسكي (١) وهيلفردينج (٢) ، أن الامبريالية سياسة رأسمالية ، وان السياسة الامبريالية تغدو في التالي موضوع اختيار يختلف ميل الرأسمالية اليه في درجته على ضوء الظروف الخاصة في كل حالة . ولقد رأى لينين (٣) ، واتباعه من أمثال بوخارين من الناحية الأخرى (٤) ان الامبريالية هي الرأسمالية والعكس بالعكس . فالامبريالية تغدو مرادفة للرأسمالية في المرحلة الأخيرة من مراحل تطورها ، وهي مرحلة الاحتكار . ويقول لينين . . . « تغدو الامبريالية هي الرأسمالية . في تلك المرحلة من مراحل تطورها التي تصبح فيها سيطرة الاحتكارات ورأس المال . ثابتة وطيدة ، والتي يغدو لتصدير الرساميل فيها أهمية كبرى . وتشعر الاحتكارات الدولية الضخمة في تقسيم العالم الى مناطق لنفوذها ، وتكون الدول الرأسمالية ، قد أكملت تقسيم بلاد العالم فيما بينها » (٥) .

ويرى الماركسيون أن الرأسمالية هي الشر الأكبر ، وان الاستعمار والامبريالية ليسا الا مظهرين بارزين حتميين أو محتملين من مظاهرها .

-
- (١) كارل جوهان كوتسكي (١٨٥٤ - ١٩٣٨) - أبرز القادة النظريين في الاشتراكية الالمانية والنمساوية .
- (٢) رودلف هيلفردينج (١٨٧٧ - ١٩٤١) - اشتراكي الماني وعالم في الاقتصاد . أصبح وزيرا للمالية في ألمانيا في عام ١٩٢٣ وفي عام ١٩٢٨ .
- (٣) مؤلفات لينين (نيويورك - دار النشر الدولية . ١٩٢٧) المجلد ١٨ ، والمختارات (نفس الناشر . ١٩٣٥) - المجلد الخامس .
- (٤) نيقولاى بوخارين (١٨٨٨ - ١٩٣٨) - شيوعي روسي . أصبح فيلسوف الفكر النظرى الشيوعي بعد وفاة لينين وكان عضوا في المكتب السياسى . أعدمه ستالين في عمليات تطهير عام ١٩٣٨ . راجع كتاب « الاستعمار (الامبريالية) والاقتصاد العالمى » (نيويورك المكتب الدولى للنشر ١٩٢٩) . ولقد اشترك من الكتاب الشيوعيين في تطوير هذه النظرية الماركسية عن الاستعمار كل من روزا لوكسمبرج وفريتز ستيرنبرج . راجع كتاب « الازمة القادمة » لستيرنبرج (شركة جون داى - ١٩٤٦) .
- (٥) الاستعمار اعلى مراحل الرأسمالية (نيويورك نفس مكتب النشر - ١٩٣٣) . ص ٧٢ .

أما المدرسة الليبرالية التي يعتبر جون هوبسون (١) ، ممثلها الأكبر (٢) ، فتعنى أول ما تعنى بالامبريالية التي تجد فيها النتيجة لا للرأسمالية كـ رأسمالية ، بل لبعض العيوب القائمة في النظام الرأسمالي . وتتفق المدرسة الليبرالية مع الماركسية ، في أنها ترجع بالامبريالية في مسبباتها الى البحث عن منافذ في الأسواق الخارجية للفائض من السلع ورؤوس الأموال . لكن هوبسون وأتباعه ، يرون أن التوسع الاستعماري (الامبريالي) ، لا يمثل الطريقة الحتمية والاكثر عقلانية لتصرف هذه الفوائض والانتفاع منها . وهم يقولون انه لما كانت هذه الفوائض هي ثمرة سوء التوزيع في القوة الشرائية ، فإن العلاج يقوم في توسيع الأسواق الداخلية عن طريق الاصلاحات الاقتصادية كزيادة الأجور وازالة الافراط في الوفور . ولعل هذا الايمان بالبديل المحلي للامبريالية هو الذي يميز على الغالب المدرسة الليبرالية عن المدرسة الماركسية .

وتعمل النظرية « الشيطانية » للامبريالية ، على مستوى فكري أقل مرتبة بكثير من النظريتين السابقتين . ويحملها عادة « السلاميون » ، وقد غدت سلعة يتاجر بها الشيوعيون . وقد يقال عنها انها غدت الفلسفة الرسمية للجنة ناي ، (Nye Committee) التي قامت بين عامي (١٩٣٤ - ١٩٣٦) ، بالتحقيق نيابة عن مجلس الشيوخ الأمريكي في تأثير المصالح المالية والصناعية على اشتراك الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى . وقد أدت الدعايات التي رافقت أعمال هذه اللجنة الى أن تغدو النظرية « الشيطانية » للامبريالية في وقت ما ، التفسير الأكثر ذيوغا للشئون الخارجية التي تسير عليها الولايات المتحدة . ولا ريب في أن ما تمتاز به هذه النظرية من بساطة ، كان السبب في انتشارها وشيوعها . ولقد أشارت بأصابع الاتهام الى بعض الفئات المعينة التي أفادت من الحرب كصانعي المواد الحربية ، ويطلق عليهم اسم صانعي العتاد ، والمصرفيين الدوليين في وول ستريت وأمثالهم . ولما كانت هذه الفئات تنتفع من الحرب ، فانها لابد وأن تهتم بوجود الحروب . وهكذا يتحول المنتفعون من الحرب الى دعاة لها ، والى شياطين ، يخططون للحروب ، لضمان الاثراء .

وبينما يعادل المتطرفون من الماركسيين بين الرأسمالية والامبريالية ، ويرى الماركسيون المعتدلون وأتباع هوبسون في الامبريالية

(١) جون هوبسون (١٨٥٨ - ١٩٤٠) - عالم اقتصادي بريطاني .

(٢) كتاب « الامبريالية » (لندن - اللين واوونين ١٩٣٨) . (المغرب)

النتيجة الطبيعية للمساوىء الذاتية فى النظام الرأسمالى ، يرى أصحاب نظرية « الشيطان » أن الامبريالية والحروب ليست الا مؤامرات من الرأسماليين الشريرين لزيادة مكاسبهم المادية الخاصة .

(ب) نقد لهذه النظريات :

تعجز جميع التفاسير الاقتصادية للامبريالية ، سواء كانت من النوع البدائى ، أو النوع المثقف ، عن الصمود أمام الحجج المستمدة من أدلة التاريخ . ويحول التفسير المادى للامبريالية ، التجربة التاريخية المحدودة ، التى تقوم على حالات فردية معينة الى قانون تاريخى عام . وقد يكون صحيحا حقا ، ان عددا صغيرا من الحروب قد وقع فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، وفى القرن العشرين ، تلبية لدوافع اقتصادية بصورة عامة تقريبا . لكن هناك حروبا اخرى . لم تكن ناجمة عن أهداف اقتصادية مهمة ، كالحرب الفرنسية البروسية مثلا لعام ١٨٦٦ والحرب الفرنسية الألمانية لعام ١٨٧٠ . فلقد كانت هاتان الحربان سياسيتين بل امبرياليتين حقا ، وقد وقعتا ، لاقامة توزيع جديد للسلطان ، أولاهما ، بالنسبة الى بروسيا داخل ألمانيا نفسها ، والثانية لمصلحة ألمانيا داخل نظام الدول الأوروبية . ولا تظهر حرب القرم بين عامى ١٨٥٤ و ١٨٥٦ ، والحرب الاسبانية الامريكية لعام ١٨٩٨ والحرب الروسية اليابانية بين عامى ١٩٠٤ و ١٩٠٥ ، والحرب الايطالية التركية لعامى ١٩١١ و ١٩١٢ ، وغيرها من الحروب البلقانية العديدة ، أية دوافع اقتصادية الا فى حدود ضيقة ، هذا ان وجدت اطلاقا . وكانت الحربان العالميتان من الحروب السياسية اذ توقفت على نتيجتيهما ، السيطرة على أوربا ان لم تكن على العالم كله . ومن الطبيعى أن يحقق النصر فى أى من هذه الحروب فوائد اقتصادية ، وأن تسفر الهزيمة فى ذيلها عن خسائر اقتصادية بالغة . لكن هذه الآثار ، سواء أكانت منافع أم خسائر ، لم تكن بيت القصيد ، وانما كانت ثمارا فرعية لنتائج النصر والهزيمة السياسية . وكذلك لم تكن هذه الآثار الاقتصادية ، الحوافز التى قررت فى عقول الساسة المسئولين قضايا الحرب والسياسة .

ويتضح من هذا أن النظريات الاقتصادية للامبريالية لا تجد سندا لها من تجارب الفترة التاريخية ، التى يفترض أنها تتصل بها اتصالا وثيقا ، والتى يفترض أنها ترتبط بالامبريالية أيضا ان لم تكن صورة لها ، وأعنى بها عهد الرأسمالية . يضاف الى هذا أن الفترة الرئيسية للتوسع الاستعمارى ، الذى تميل النظريات الاقتصادية الى ربطه

بالامبريالية وجعلهما شيئا واحدا ، قد سبقت عصر نضوج الرأسمالية ، ولا يمكن أن تعزى الى التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالى السائر فى طريق الانحلال . واذا ما قارنا الفتوحات الاستعمارية التى وقعت فى القرنين التاسع عشر بتلك التى حدثت فى القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، فانها تبدو ضئيلة وتافهة . وها هى ذى المراحل الأخيرة من الرأسمالية تشهد أيضا تصفية الامبراطوريات الاستعمارية على نطاق واسع تمثل فى انسحاب بريطانيا العظمى وفرنسا وهولندة من القارة الآسيوية .

وتبدو قرائن التاريخ ، أقل موثقة لآراء النظريات الاقتصادية ، اذا ما حاول المرء اختبار هذه النظريات على ضوء القرائن ، التى تعرضها عمليات بناء الامبراطوريات فى العصور التى سبقت نشوء الرأسمالية . فلقد كانت السياسات التى أدت فى القرون الغابرة الى قيام الامبراطوريات المصرية والآشورية والفارسية امبريالية على صعيدها السياسى . ويصدق هذا أيضا على فتوحات الاسكندر الأكبر وسياسات رومة فى القرن الأخير الذى سبق التاريخ الميلادى . وأظهرت الفتوحات العربية فى القرنين السابع والثامن الميلاديين جميع ظواهر الامبريالية الاستعمارية (١) . ولجأ البابا أوربان الثانى ، الى استخدام نفس الحجج المذهبية النموذجية ليدعم سياسته الامبريالية ، عندما عرض فى عام ١٠٩٥ ، على مجمع كلير مونت الأسباب التى تدعوه الى اعداد الحملة الصليبية الأولى بقوله : « فهذه الارض التى تسكنونها ، تحيط بها البحار من معظم نواحيها ، والجبال العالية من النواحي الباقية ، أضيق من أن تستوعب أعدادكم الكبيرة . يضاف الى هذا أنها تخلو من كل ثراء ، ولا تستطيع أن تؤمن الطعام لفلاحيتها . ولعل هذا هو السبب الذى يدعوكم الى قتال بعضكم بعضا ، وابتلاع أحدكم الآخر ، وان كثيرين منكم لابد وأن يفنوا »

(١) أنا أختلف مع المؤلف فى ادعائه بان الفتوحات العربية كانت خططا امبريالية ، ونتيجة أهداف استعمارية . فلقد كانت هذه الفتوحات فى الواقع اندفاعات ثورية لنشر الرسالة الثورية التى جاء بها الاسلام ، ولم تكن بقصد استعمار الشعوب أو التحكم فيها . وكان يكفى ان يتحول أى فرد من شعوب البلاد المفتوحة الى الاسلام ، ليتحول الى مواطن كامل فى الدولة العربية له نفس الحقوق والواجبات التى يتمتع بها أى من الفاتحين . وليس أدل على خطأ هذا الادعاء ، من أن الدولة العربية فى معظم عهودها الزاهرة لم تكن خاضعة لحكم عنصرى يتولاه العرب ، وانما كان أبناء الشعوب الأخرى من الذين اعتنقوا الاسلام يشتركون فى الحكم أيضا ويتولون أرفع المناصب .

فى هذه الصراعات المحلية ، (١) • وكان لويس الرابع عشر ، وبطرس الأكبر ونابليون الأول • أعظم الامبرياليين الذين عرفتهم العصور التى سبقت العهد الرأسمالى •

وتشارك امبرياليات العصور التى سبقت العهد الرأسمالى ، مع امبرياليات هذا العهد فى الميل الى الاطاحة بعلاقات السلطان القائمة ، وفرض السيطرة الاستعمارية الامبريالية مكانها • ولكن هذين العهدين الامبرياليين يشتركان أيضا فى اخضاع الاهداف الاقتصادية للاعتبارات السياسية •

ولم تكن الفتوحات التى قام بها الاسكندر الاكبر أو نابليون الاول ، أو السياسات الامبريالية التى اتبعها الا ناتجة عن نفس الاهداف التى دفعت هتلر الى سياساته ، وهى الطمع فى الكسب الشخصى ، أو الرغبة فى الخلاص من سوء التوزيع فى نظامه الاقتصادى • وكل ما فعله هؤلاء جميعا ، هو ما يفعله رجل الصناعة ، أو يستهدفه ، عندما يحاول أن يقيم « امبراطوريته » الصناعية ، عن طريق تكديس المشروعات فوق بعضها ، منفذا اياها على التوالى ، الى أن يتمكن من السيطرة على الصناعة التى تخصص بها بصورة احتكارية أو شبه احتكارية • وكل ما نشره امبرياليو عصر ما قبل الرأسمالية وامبرياليو العصر الرأسمالى ، وينشده رأسماليو « الامبريالية » اليوم ، هو السلطان ، لا الكسب المادى • ولا يكون رجل الصناعة هذا أكثر اندفاعا وراء هدفه الامبريالى بحكم الضرورة الاقتصادية أو الطمع الشخصى من نابليون مثلا • وليست المكاسب الشخصية ، وحل المشاكل الاقتصادية عن طريق التوسع الامبريالى ، بالنسبة اليهم جميعا ، الا فكرة سعيدة لاحقة أو ثمرة فرعية مستحبة • لكنها ليست على أى حال ، الهدف الذى يجتذب الحوافز الامبريالية (٢) •

(١) كتاب « مصدر تاريخ العصور الوسطى » من اعداد اوج (نيويورك - شركة الكتب الامريكية لعام ١٩٠٧) • ص ٢٨٦ •

(٢) بالرغم من وجود بعض المنطق الظاهرى فيما يقوله المؤلف فى هذا الصدد ، الا انه يتراءى لى وجود شئ من السطحية المتعمدة فى هذا التفكير • اذ لا يمكن اتهام مؤلف كمورجنتاد بالسطحية الحقيقية • فالدوافع الاقتصادية الكامنة أو الظاهرة • هى وراء السياسات الاستعمارية والامبريالية كلها • وقد لا تكون هذه الدوافع ظاهرة ، بل ان الدوافع السياسية ، قد تكون هى الظاهرة ، لكن هذا لا يمنع من بقاء الحقيقة الواقعة ، وهى ان الاقتصاد هو الحافز الحقيقى وراء الامبريالية كلها • وما السلطان السياسى فى الواقع الا وسيلة لفرض السلطان الاقتصادى الذى هو الغاية • ولا ريب فى ان الأوضاع العالمية الراهنة فى محاولة الاستعمار التخلّى عن السلطان السياسى للاحتفاظ بسلطانه الاقتصادى فى مستعمراته السابقة الا الدليل على ما نقول • فهو يتخلّى عن الوسطة ليحتفظ بالغاية • (العرب)

ولقد سبق لنا أن رأينا أن الاقتصاد سواء أكان رأسماليا أم غير رأسمالي ، لا يؤلف العامل الذي يقرر الامبريالية . وسنرى بعد قليل أن الرأسماليين كرأسماليين ليسوا امبرياليين . فالنظريات الاقتصادية ترى ولاسيما نظرية « الشيطان » منها أن الرأسماليين يستخدمون الحكومات أدوات لتنفيذ سياساتهم الامبريالية . لكن التحريات التي أجريناها في الأمثلة التاريخية التي تورد لدعم التفسير الاقتصادي . تظهر أن هناك علاقات عكسية كانت تقوم بالفعل بين السياسة والرأسماليين . فالحكومات هي التي تضع السياسات الامبريالية بوجه عام ، ثم تدعو الرأسماليين الى دعمها . ويتضح من هذا ، أن الأدلة التاريخية تشير الى تفوق السياسة على الاقتصاد ، وان « حكم المالى . . . على السياسات الدولية » ليس في الواقع ، وفي كلمات الاستاذ شومبيتر (١) « الا خرافة صحفية ، تتعارض تعارضا واضحا مع الحقيقة » (٢) .

واذا ما استثنينا بعض الأفراد من الرأسماليين ، نجد أنهم كمجموع ، لا يمثلون المحرضين على السياسات الامبريالية ، بل انهم لم يكونوا يؤيدونها تأييدا حماسيا . ولا ريب في أن ما صدر عن الجماعات والأحزاب السياسية التي تمثل العنصر الرأسمالي في المجتمعات العصرية ، من مطبوعات وسياسات ، يقيم الدليل على وجود معارضة تقليدية من جانب طبقات التجار والصناعيين لأية سياسة خارجية ، كالامبريالية قد تؤدي الى الحرب . وفي هذا يقول الاستاذ فاينر :

.. ولقد كانت الطبقات الوسطى في معظم الحالات هي التي تؤيد النزعات السلامية والعالية ، والتفاهم الدولي ، وتسوية المنازعات عن طريق الحلول الوسطى ، ونزع السلاح . اذا كان لهذه الاتجاهات من انصار . وكان النبلاء والزارعون والعمال في المدن في معظم الحالات هم الذين يؤلفون ذوى النزعات التوسعية الامبريالية والتعصب السوفيتي وكان الناطقون بلسان « المصالح المالية » في البرلمان البريطاني ، وممثلو الطبقات الوسطى في المناطق الصناعية الشمالية ، وممثلو الاحياء التجارية في مدينة لندن . هم الذين دعوا الى التفاهم ابان حروب نابليون ، وحرب القرم ، وحرب البوير ، والفترة التي انقضت بين وصول هتلر الى الحكم وبين غزو الألمان بولندة . وكانت دوائر رجال الاعمال في الولايات المتحدة ، هي التي ابدت اشد المعارضة للثورة الامريكية ، والحرب عام ١٨١٢ ،

(١) جوزيف شومبيتر ، عالم اقتصادي معروف توفي عام ١٩٤٧ وهو مؤلف الكتاب المعروف « الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية » الذي توليت تعريبه ، ونشر في مجموعة « اخترنا لك »

(٢) كتاب « الحلقات الاعمالية » لشومبيتر (نيويورك ولندن - شركة ماك جرو هيل للنشر لعام ١٩٣٩) . الجزء الاول . ص ٤٠٥ - الهامش رقم (١) ؛

وامبريالية عام ١٨٩٨ ، وللسياسة المناهضة للنازية التي اتبعتها حكومة روزفلت قبل الهجوم على ميناء اللؤلؤ (١) .

ولقد كانت العقيدة السائدة لدى الطبقة الرأسمالية ، ولدى الرأسماليين كأفراد منذ كتابات السير اندرو فريبورت في « السبكتاتور » (٢) في مستهل القرن الثامن عشر ، حتى كتاب « الوهم الأعظم » لنورمان انجيل (٣) ، هي ان « الحرب لا تنفع ولا تجدى ، وانها تتعارض مع وجود المجتمع الصناعى . فالسلام وحده ، هو الذى يسمح لهذه الحسابات العقلانية التى يقيم عليها الرأسماليون أعمالهم ، بأن تتحقق . وتحمل الحرب معها عنصرا من اللاعقلانية والفوضى ، يكون غريبا على روح الرأسمالية نفسها . وتنطوى الامبريالية التى تعنى قلب علاقات السلطان القائمة على الاخطار الحتمية للحرب . ولهذا فان الرأسماليين كمجموعة ، يعارضون فى الحرب . وهم لا يبدئون ، وانما يكتفون تحت الضغط ، وبعد طويل التردد ، السياسات الاستعمارية التى قد تؤدى ، بل التى أدت فى حالات كثيرة الى الحرب (٤) .

(١) مقال عن «السلام كمشكلة اقتصادية » ليعقوب فاينر فى مجلة « الاقتصاد الدولى » (المطبعة الحرة - جليנקو لعام ١٩٥١) ص ٢٥٥ ، وكتاب « التجارة والرق - تجار نيويورك والصراع الحتمى » لفيليب فونز (مطبعة جامعة كارولينا الشمالية لعام ١٩٤١) ، عن معارضة تجار نيويورك ونيوانجلند للحرب الاهلية ، وبيان ديزرائيل الموجه الى اللورد سالسبورى فى ٢٦ سبتمبر عام ١٨٧٦ . اذ قال : « تقف جميع الطبقات من ذوى المال والتجارة ، ضد الحرب . ولا ريب فى ان التقرير الذى بعث به السفير البريطانى فى المانيا الى وزارة خارجيته عشية نشوب الحرب العالمية الاولى فى الثلاثين من يونيو عام ١٩١٤ ، فى منتهى الاهمية فى هذا الصدد . فقد جاء فى التقرير مايل : « سمعت من جهات عدة ان الدوائر المالية والصناعية هنا تعارض فى الحرب بجميع صورها » (مجموعة الوثائق البريطانية عن اسباب الحرب ١٨٩٨ - ١٩١٤) . (لندن - مطبعة الحكومة ١٩٢٦) المجلد ١١ ، ص ٣٦١ . (المؤلف)

(٢) الاسم الذى كان يوقع به ريشارد ستيل وجوزيف اديسون مقالاتهما فى الشئون الراحنة فى صحيفة السبكتاتور اليومية ، فى بداية القرن الثامن عشر .

(٣) نورمان انجيل (١٨٧٤ -) من دعاة السلام فى بريطانيا . اشتهر بكتابه « الوهم الأعظم » الذى نال صيتا شعبيا ضخما فى عام ١٩١٠ ، والذى تضمن النظرية القائلة بان الحرب لاتجدى ، وان الامم لو ادركت هذه الحقيقة لما وقعت حروب بينها . (العرب)

(٤) اختلف مع المؤلف فى رأيه هذا بأن الرأسمالية تكره الحرب ، وتحب السلام لانه يضمن لها مصالحها . واود ان ارد عليه مستشهدا بالوقائع التاريخية نفسها . فالحقائق التاريخية التى قام الدليل على صحتها ، تثبت ان الرأسمالية البريطانية ومعها الالمانية بوجه خاص هى التى ساعدت النازية على الانتشار فى المانيا فى عشرينات القرن ومطلع ثلاثيناته ، وغذتها بالمال ، والعون المعنوى . والنازية هى المسئولة عن الحرب الثانية . =

تري كيف كان من الممكن اذا ، لمجموعة من العقائد كالنظريات الاقتصادية المتعلقة بالاستعمار ، والتي تتناقض تناقضا بينا مع الحقائق التي أثبتت التجارب صحتها ، أن تسيطر على عقول الناس ؟ هناك ردان على هذا السؤال . فقد سبق لنا أن أشرنا الى الميل العام لدى عصرنا الراهن لتحويل جميع المشاكل السياسية الى مشاكل اقتصادية (١) . ويسأل الرأسماليون وناقـدوهم عن هذه الخطيئة الجوهرية . فالرأسماليون يتوقعون من تطور الرأسمالية بعد أن تحررت من القيود الوراثية التي كانت قائمة في العصر السابق لها ، وبعد أن سارت على قوانينها الأصلية وحدها ، الحصول على الازدهار والسلام . أما الناقدون فواثقون من أن هذين الهدفين لا يتحققان الا بزوال النظام الرأسمالي . وقد تطلع الجانبان الى العلاجات الاقتصادية للمشاكل السياسية . وقد اقترح بنتام (٢) ، تحرير المستعمرات كوسيلة لازالة الصراعات الامبريالية التي تؤدي الى الحرب . ورأى برودون (٣) وكوبدن (٤) وأشياعهما في التعرفات الجمركية المصدر الوحيد للصراعات الدولية ، وناقشا بأن السلام لا يكون الا في توسع حرية التجارة ونشرها .

وكثيرا ما سمعنا في عصرنا هذا من يقول ، بأنه لما كانت الامبرياليات الألمانية والايطالية واليابانية قد نشأت عن حاجات اقتصادية ، فان هذه البلاد الثلاثة كانت ستتراجع حتما عن سياساتها الامبريالية لو أنها تلقت قروضا ومستعمرات ومنافذ الى المواد الأولية . ويمضى هذا المنطق فيقول : ان الامم الفقيرة ، تمضى الى الحرب للخلاص من المتاعب الاقتصادية ، وانه لو قامت الدول الغنية بتخفيف متاعبها هذه ،

= وبذلك تكون الرأسمالية هي التي أشعلت الحرب الثانية بصورة لا مباشرة . وما يقال عن مساعدات الرأسمالية للنازية ، يقال عن مساعداتها للصهيونية ، وهي حركة عدوانية أسفرت عن حرب محلية ، واغتصاب استعماري في الوطن العربي كما يقال عن مساعداتها لحركات التفسخ ضد ارادة الشعوب في كثير من البلاد . مبقية على عوامل الحرب في كوريا وفيتنام مثلا .

(١) راجع كتاب المؤلف « الرجل العلمي وسياسات القوة » (مطبعة جامعة شيكاغو ١٩٤٦) ص ٧٥ .

(٢) جيريمي بنتام (١٧٤٨ - ١٨٣٢) - عالم اقتصادي بريطاني . ولد في لندن ودرس في اكسفورد . من أشهر كتبه الاصلاح البرلماني . ومبادئ في الاخلاق والتشريع .

(٣) برودون - (١٨٠٩ - ١٨٦٥) فيلسوف اجتماعي فرنسي .

(٤) ريشارد كوبدن (١٨٠٤ - ١٨٦٥) سياسي بريطاني وزعيم من زعماء حركة الاصلاح الليبرالي ، وقد ركز عنايته في الدعوة الى حرية التجارة . (المغرب)

فان السبب الذى يدفعها الى الحرب يزول حتما . وقد اعتقد أنصار النظام الرأسمالى وخصومه فى العصر الكلاسيكى للرأسمالية بأن الحوافز الاقتصادية التى بدت مقررة لما يصنعه رجال الاعمال ، هى التى توجه أعمال جميع الناس أيضا .

ويقوم السبب الثانى فى التقبل السريع للتفسير الاقتصادية للرأسمالية فى سرعة تصديقها وتقبل المنطق لها . ولاريب فى أن ما قاله الاستاذ شومبيتر عن النظرية الماركسية للاستعمار ، مازال صحيحا بوجه عام . فهو الذى يقول . . . « لقد ثبتت صحة مجموعة من الحقائق الجوهرية المتصلة بعصرنا . وقد انجلى الكثير من الضباب الذى كان يلف السياسات الدولية ، بعمل قوى واحد من أعمال التحليل » (١) . فالسر الكامن فى تلك القوة التاريخية للانسانية والمهددة ، بل والقاتلة المسماة بالاستعمار ، والامبريالية ، والمشكلة النظرية فى تعريفها كطراز مميز للسياسات الدولية ، والصعوبة العملية فوق ذلك كله فى الاعتراف بها كوضع محدد ، ومواجهتها بالوسائل الصالحة واللازمة ، كلها تحولت الى مجرد رغبات كامنة أو مساوى للنظام الرأسمالى . وعندما تعرض ظاهرة الرأسمالية نفسها اما للتفهم النظرى أو التطبيق العملى ، فان المخطط المبسط الذى يرافق هذا العرض سيؤمن الرد الأوتوماتيكى الذى يريح العقل من متاعبه .

٣ - أشكال الامبريالية المختلفة :

لعل خير طريقة لايضاح الطبيعة الصحيحة للامبريالية كسياسة ابتكرت للاطاحة بالوضع القائم . تمثل فى دراسة بعض الاوضاع النموذجية المعينة التى تؤيد السياسات الامبريالية الاستعمارية والتى لو اتيحت لها الظروف الوضعية والذاتية اللازمة لقيام سياسة خارجية فعالة، لابد وأن تؤدي الى سياسة امبريالية كاملة .

(أ) اغراءات الامبريالية :

من الطبيعى أن تسير الدولة التى تتوقع النصر فى حربها مع دولة أخرى على سياسة تهدف الى احداث تبدل دائم فى علاقات السلطان مع العدو المهزوم . ولا ريب فى أن هذه الدولة ستسير على هذه السياسة ، مهما

(١) كتاب « الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية » لجوزيف شومبيتر . تعريب . خيرى حماد .
(المعريب)

كانت الدوافع لها عند نشوب الحرب • فالهدف من سياسة التبديل عن طريق تحويل العلاقة بين المنتصر والمهزوم ، هي التي تبدو واضحة للعيان في نهاية الحرب كوضع قائم ، بالنسبة الى معاهدات الصلح • وهكذا تتحول الحرب التي خاضها المنتصر في بدايتها كحرب دفاعية للحفاظ على الوضع الذي كان قائما قبل الحرب ، عند اقتراب النصر ، الى حرب امبريالية ، تهدف الى ايجاد تبديل دائم في الوضع القائم •

ولقد غدا « الصلح القرطاجي » الذي حول الرومان بموجبه علاقات سلطانهم مع القرطاجيين بصورة دائمة الى مصلحتهم ، المثل الذي يحتذى في معاهدات الصلح التي تميل الى الابقاء بصورة مستمرة على العلاقة بين المنتصر والمهزوم على النحو الذي توجد فيه يوم انتهاء العمليات الحربية • ويرى الكثيرون من المراقبين أن معاهدة فرساي والمعاهدات اللاحقة بها لتسويات الصلح بعد الحرب العالمية الاولى ، قد حملت نفس الطابع • ولا ريب في أن السياسة التي تهدف الى الصلح على هذا الطراز، تعتبر بموجب تعريفنا سياسة امبريالية ، وذلك لأنها تحاول الاستعاضة عن الأوضاع التي كانت قائمة قبل الحرب ، والتي كان الخصوم فيها اما متكافئين أو قريبين من التكافؤ ، بوضع آخر يقوم بعد الحرب، يغدو فيه المنتصر السيد الدائم للمهزوم •

ولا ريب في أن وضع التبعية هذا ، والذي قصد منه أن يستمر ، قد يولد لدى المغلوب رغبة في قلب الموازين على المنتصر ، والاطاحة بالوضع القائم الذي تولد عن النصر ، واستبدال المواقع بين المهزوم والغالب في سلم السلطان • ويعنى هذا أن السياسة الامبريالية التي اتبعها المنتصر توقعا منه لنصره ستؤدي الى سياسة امبريالية أخرى من جانب المهزوم • وما لم يتعرض هذا المهزوم للدمار النهائي القاطع، أو ما لم يصبح مؤيدا طوعية لقضية المنتصر ، فانه سيظل تواقا الى استعادة ما فقده ، والتطلع الى أكثر منه أيضا •

ولعل المثل النموذجي للامبريالية الناشئة كرد فعل على امبريالية الآخرين الناجحة، هو امبريالية الالمان بين عام ١٩٣٥ وبداية الحرب العالمية الثانية • فلقد تميز الوضع القائم في أوروبا في عام ١٩١٤، بوجود مجموعة من الدول الكبرى ، وهي النمسا وفرنسا والمانيا وبريطانيا وايطاليا وروسيا • ولكن انتصار الحلفاء في الحرب الاولى وما تبعها من معاهدات الصلح ، خلقا وضعاً جديدا قائما ، كان ثمرة السياسات الامبريالية التي

سارت عليها فرنسا . وقد أقر هذا الوضع سيطرة فرنسا التي مارستها بالتحالف مع معظم الدول الحديثة الخلق في الاوربتين الشرقية والوسطى .

وتظاهرت السياسة الألمانية الخارجية بين عامي ١٩١٩ و ١٩٣٥ بالعمل ضمن اطار هذا الوضع القائم ، بينما كان الاعداد يجرى سرا على قدم وساق للاطاحة به . ولقد حاولت هذه السياسة الحصول على تساهلات لألمانيا ، ولكنها قبلت على أى حال ، وبصورة مؤقتة على الاقل ، مع شئ من التحفظات العقلية ، علاقات السلطان على النحو الذى أقرته معاهدة فرساي ، ولم تقم هذه السياسة بتحدى هذه العلاقات جهارا ، وان كانت قد حاولت ادخال بعض التعديل عليها مع الإبقاء على سلامة جوهرها . وكانت هذه هي « سياسة التنفيذ » أى تنفيذ معاهدة فرساي التي سارت عليها جمهورية ويمار . ولا ريب في أن هذه المحاولة لتحسين موقف ألمانيا الدولي ، مع تقبل الوضع الذى أقامته فرساي ولو بصورة مؤقتة ، هي التي أثارت المعارضة العنيفة من جانب الوطنيين والنازيين . ولم يكد النازيون يصلون الى الحكم في عام ١٩٣٣ . ويثبتون أقدامهم داخليا حتى بادروا الى الغاء النصوص العسكرية في معاهدة فرساي في عام ١٩٣٥ . وراحوا في عام ١٩٣٦ ، انتهاكا منهم لنفس المعاهدة ، يحتلون منطقة الراين ، ويلغون ترتيب نزع السلاح من المناطق الألمانية المجاورة للحدود الفرنسية . ودفعت السياسة الامبريالية لألمانيا النازية ، بهذه الاجراءات الى العراء ، اذ أنها لم تكن الا الحلقات الأولى في سلسلة أعربت عن تصميم ألمانيا على عدم الرضا بالوضع الذى أقامته فرساي كأساس لسياستها الخارجية ، وعلى العمل من أجل الاطاحة بذلك الوضع .

وهناك وضع آخر يساعد السياسات الامبريالية ، وهو وجود دول ضعيفة أو ما يسمى بالفراغات السياسية . فمثل هذه الدول أو الفراغات تجتذب الدول القوية وتسهل لها العمل . ولا ريب في أن هذا الوضع هو الذى خلق الامبريالية الاستعمارية . ولا ريب في أنه أيضا الذى مكن ثلاث عشرة ولاية أمريكية اتحدت في البداية من التحول الى دولة عظمى تشمل القارة . وكانت امبريالية نابليون تشبه الى حد ما امبريالية هتلر ولاسيما في فترة الحرب الصاعقة التي شهدتها عام ١٩٤٠ . ولما كان عهد الاستعمار قد وصل الى نهايته وولى ، ولما كانت الاوضاع قد أدت الى خلق مجموعتين دوليتين عظيمتين ، تقف الواحدة منهما في وجه الاخرى ، فان الامبريالية الناشئة عن العلاقات بين الامم القوية والضعيفة ، وعن أستهواء الفراغات السياسية للأقوياء ، لم تعد محتملة في المستقبل ، كما كانت في الماضي .

(ب) أهداف الامبريالية الثلاثة :

لما كانت الامبريالية تنشأ عن ثلاثة أوضاع نموذجية ، فانها تتحرك والحالة هذه نحو ثلاثة أهداف نموذجية أيضاً . فقد تهدف الامبريالية أولا الى السيطرة على جميع الكرة الارضية المنظمة سياسيا ، أى اقامه امبراطورية عالمية . وقد تهدف ثانيا الى اقامة امبراطورية أو تجمع ذى أبعاد قارية ، أى فى قارة واحدة . وقد تهدف ثالثا الى تفوق محلى للسلطان وبعبارة أخرى قد لا تكون للسياسة الامبريالية أية حدود سوى تلك التى تضعها مقاومة الضحايا المحتملين لهذه السياسة ، أو قد تكون لها حدود جغرافية مقررّة ، كالحدود الجغرافية لأية قارة ، أو قد تكون محصورة فى أهداف محلية للدولة الامبريالية نفسها .

ولعل أبرز الامثلة التاريخية على الامبريالية اللا محدودة ، سياسات التوسع التى سار عليها الاسكندر الأكبر والرومان والعرب (١) فى القرنين السابع والثامن للميلاد ، ونابليون الأول وهتلر . وتشترك جميع هذه السياسات الامبريالية فى حافز واحد على التوسع لا يعرف لنفسه حدودا عقلانية ، ويعيش وينمو على ما يحققه من نجاح ، ولا يتوقف الا اذا قامت قوة تفوق قوته بوقفه عند حده والا مضى الى نهاية العالم السياسى المعروف (٢) ولا يكتفى مثل هذا الحافز بما حصل عليه ، طالما ان ثمة موصعا آخر يصلح للسيطرة، أى جماعة سياسية منظمة يتحدى مجرد استقلالها،

(١) كيف يقرن المؤلف المفروض فتوحات العرب بفتوحات نابليون والاسكندر مع أن الفتوحات الأولى كانت لنشر الرسالة المحمدية الهادفة الى رفع مستوى الانسان واعزازه (العرب)

(٢) عرض هوبس التحليل التقليدى لهذه الرغبة اللامحدودة فى السلطان فى الفصل الحادى عشر من كتابه « البهيموت » (مطبعة افريمان) . ص ٤٩ والصفحة التالية لها. اذ يقول « ... فهناك أولا ، ميل عام عند الانسان ، بل رغبة دائمة ولا يقر لها قرار للمزيد من السلطان تلو السلطان ، بحيث لا نهدأ الا عند الموت . ولا يقوم السبب فى هذه الرغبة ، فى أمل الانسان فى الحصول على المزيد من الراحة النفسية الطاغية بما حققه ، أو فى ان الانسان لا يرضى بالاعتدال فى سلطانه ، وانما يقوم على أنه لا يستطيع الاطمئنان الى ما حصل عليه من سلطان ووسائل للعيش الهنىء الا باكتساب المزيد منهما . وهذا هو السبب الذى يدفع الملوك ، وقد تحقق لهم السلطان الأكبر الى محاولة الاطمئنان عليه فى الداخل عن طريق القوانين وفى الخارج عن طريق الحروب . وعند ما يتحقق لهم هذا ، تنبع لديهم رغبات جديدة ، فبعضهم ينشده الشهرة المنبثقة عن الفتح ، بينما ينشده البعض الثانى الراحة والاغراق فى الشهوات الحسية والبعض الثالث الاعجاب من المناققين الذين يملأون أذنيه بالتفوق فى فن أو طاقة فكرية أخرى .

شهوة الفاتح في السلطان . وسنرى بعد قليل ، ان هذا الافتقار الى الاعتدال والتطلع الى احتلال كل ما يمكن احتلاله ، وهما طابعا الامبريالية اللامحدودة ، كانا في الواقع ، وفي الماضي السبب فيما لحق هذه السياسات نفسها من تحطيم . ولعل رومه ، كما سنرى فيما بعد ، كانت الاستثناء الوحيد من هذا الوضع .

وتبرز الأمثلة على الامبريالية الجغرافية المقررة ا حدود بوضوح في سياسات الدول الاوربية ارامية الى اكتساب مواقع متفوقة في القارة الاوربية نفسها ، كسياسات لويس الرابع عشر ونابليون الثالث و غليوم مثلا . وكانت مساعي مملكة بيدمونت الايطالية في ظل كافور (١) للسيطرة على شبه جزيرة ايطاليا كلها في خمسينات انفرن الماضي ، والحروب البلقانية في عامي ١٩١٢ و ١٩١٣ والتي اشتركت فيها جهات عدة لضمان السيطرة على البلقان ، ومحاولات موسولينى لتحويل البحر المتوسط الى بحيرة ايطالية ، أمثلة أخرى على هذه الامبريالية الجغرافية المحددة ، ضمن حدود قارة واحدة على الاكثر . ولا ريب في أن الحدود الجغرافية لقارة واحدة ، هي التي حددت للسياسة الامريكية في القرن التاسع عشر ، الى حد كبير ولكن ليس كليا . أهدافها في التوسع المتدرج للحكم الامريكي ليشمل الجزء الاكبر من القارة الامريكية الشمالية ، وذلك لأن الولايات المتحدة لم تحاول ضم كندا والمكسيك الى منطقة سيطرتها ، رغم وقوعهما في أمريكا الشمالية ، وبالرغم من أنها كانت قادرة على أن تفعل ذلك . وقد تحدت الامبريالية القارية هنا بحدود محلية موضعية تتناول جزءا من القارة ليس الا .

ويؤلف هذا الطراز المختلط من الامبريالية أيضا لباب السياسة الخارجية الامريكية تجاه النصف الغربى من الكرة الارضية كمجموع . فلقد اقام مبدأ مونرو عن طريق فرض سياسة الوضع الراهن على النصف الغربى بالنسبة الى الدول الا امريكية ، درعا تقف الولايات المتحدة وراءه لتضمن تفوقها في تلك المنطقة الجغرافية . لكن السياسة الامريكية لم تكن موحدة في امبرياليته دائما ضمن هذه الحدود الجغرافية . فبالرغم من أن هذه السياسة كانت امبريالية صريحة في معظم الاحايين تجاه جمهوريات أمريكا الوسطى وبعض جمهوريات أمريكا الجنوبية ، الا أنها لم

(١) كاميليو كافور (١٨١٠ - ١٨٦١) - سياسى ايطالى . كان رئيسا لوزراء سردينيا بين عامي ١٨٥٢ و ١٨٥٩ وعامى ١٨٦٠ و ١٨٦١ . يرجع اليه اكبر الفضل في تحقيق الوحدة الايطالية .
(المغرب)

تكن كذلك مع بعض الجمهوريات الاخرى كالارجنتين والبرازيل، وان كانت قد حاولت الاحتفاظ دائما بتفوقها عليها ، وهو تفوق جاء نتيجة لعملية طبيعية أكثر منه لسياسة أمريكية متعمدة . وبالرغم من أنه كان في وسع الولايات المتحدة أن تفرض تفوقها على هذه البلاد في شكل زعامة فعلية تقيمها ، الا أنها لم تفعل ذلك . وهكذا نجد امبريالية محلية ، حتى ضمن الاطار العام للسياسة الجغرافية المحددة .

ويمكن العثور على النماذج الصحيحة للامبريالية المحلية في السياسات الملكية التي اتبعت في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ولقد مثل كل من فريدريك الأكبر ولويس الخامس عشر وماريا تريزا وبطرس الأكبر وكاترين الثانية ، القوى المحركة لهذا الطراز من السياسة الامبريالية الخارجية في القرن الثامن عشر . أما في القرن التاسع عشر ، فكان بسمارك ، الأستاذ الاول لهذه السياسة الامبريالية الرامية الى الاطاحة بالاوضاع القائمة، واقامة تفوق سياسى ضمن حدود هويتها . ولاريب في أن الفرق بين السياسة الامبريالية المحلية والامبريالية القارية، والامبريالية اللا محدودة ، هو الفرق بين السياسات الخارجية لكل من بسمارك وغلبيوم وهتلر . فلقد هدف بسمارك الى فرض التفوق الالماني في أوروبا الوسطى ، ثم جاء غليوم فأراد فرضه على أوروبا كلها، ثم جاء هتلر فسعى الى فرضه على العالم بأسره . وتحمل الأهداف التقليدية للامبريالية الروسية كالسيطرة على فنلندة وأوروبا الشرقية والبلقان والمضائق وايران طابع الامبريالية المحلية .

ولا تكون حدود هذا الطراز من الامبريالية ، كحدود الطراز الجغرافى المحدد منها ثمرة الحقائق الوضعية للطبيعة ، بحيث يكون من العسير تقنيا أو مما يجفو الحكمة سياسيا تخطيطها ، ولكنها تكون على النقيض من ذلك ، ثمرة الخيار الحر بين عدد من السبل البديلة ، يمثل أحدها في سياسة الحفاظ على الوضع القائم ، والآخر في الامبريالية القارية ، والثالث في الامبريالية المحلية . ولقد ساد البديل الثالث والاخير ، أى الامبريالية المحلية في القرن الثامن عشر ، لوجود مجموعة دولية يقرب التكافؤ في القوة بين أعضائها مما لايشجع على أية محاولة لفرض الامبريالية القارية . وقد أثبتت التجارب التي مر بها لويس الرابع عشر، مدى الخطورة في مثل هذه المحاولة . يضاف الى هذا أن امبريالية القرن الثامن عشر ، كانت وليدة اعتبارات تتعلق بسلطان الملوك وأمجادهم، لا بالعواطف الجماهيرية، للقوميات الحديثة . وقد عملت هذه الاعتبارات ضمن اطار مشترك من

التقاليد الملكية والحضارة الأوروبية فرض على الممثلين على المسرح السياسى قيودا خلقية لا توجد فى عهود الاندفاعات القومية والدينية .

ويظهر عنصر الخيار الذى يميز سياسات الامبريالية المحلية، بوضوح فى القرن التاسع عشر فى تاريخ سياسة بسمارك الخارجية . فقد تحتم عليه أولا أن يتغلب على معارضة المحافظين البروسيين الذين أيدوا سياسة الوضع القائم لبروسيا معارضين سياسة بسمارك فى الامبريالية المحلية التى تهدف الى فرض الزعامة على ألمانيا . وعندما حققت الحروب الظافرة صحة سياسة بسمارك ، تحتم الدفاع عنها الآن ضد أولئك الذين أرادوا أن يمضوا الى أبعد من الحدود التى وضعها هو للزعامة البروسية أولا ، والزعامة الألمانية فيما بعد . ولا ريب فى أن أقالة غليوم لبسمارك من منصبه فى عام ١٨٩٠ ، عنت نهاية الامبريالية المحلية ، وبداية ميل الى الامبريالية القارية كسياسة خارجية مقررة لألمانيا .

(ج) طرائق الامبريالية الثلاث :

وكما أن هناك أشكالا ثلاثة للامبريالية بالنسبة الى الأوضاع التى تنبثق عنها فى العادة ، وأشكالا ثلاثة لها بالنسبة الى أهدافها ، فإن هناك ثلاثة أشكال مميزة أيضا للوسائل النموذجية التى تستخدم فى تطبيق السياسات الامبريالية . ولذا علينا أن نميز بين الامبريالية العسكرية والامبريالية الاقتصادية ، والامبريالية الثقافية . وهناك خطأ شائع فى الخلط بين هذه الطرائق الثلاث وبين أهداف الامبريالية . وقد نشأ هذا الخطأ عن النظريات الاقتصادية للامبريالية من ناحية ، وعن اهمال عنصر القوة فى العلاقات الدولية ، وهو الاهمال الذى أشرنا اليه سابقا من ناحية أخرى . وتنشد الامبريالية العسكرية الفتوحات العسكرية ، بينما تنشد الامبريالية الاقتصادية استغلال الموارد الاقتصادية للشعوب الأخرى ، وتنشد الامبريالية الثقافية ، حلول ثقافة محل أخرى ، تهدف دائما الى نفس الغايات الامبريالية . وتكون نتيجة هذه الطرائق الثلاث ، الاطاحة بالوضع القائم وانعكاس علاقات السلطان بين الدولة الامبريالية وبين الضحايا المحتملين لسياساتها . وتتحقق هذه الغاية الثابتة بالطرائق العسكرية والاقتصادية والثقافية اما معا أو فرادى . وعلينا أن نعالج الآن هذه الطرائق الثلاث .

الامبريالية العسكرية :

يعتبر الاحتلال العسكري أكثر أشكال الامبريالية وضوحا وقدا ، وخلصوا من انصقل والتهديد . فلقد كان الفاتحون اعظام فى العالم دائما ، أعظم الامبرياليين . وتمثل الميزة الكبرى لهذه الطريقة من وجهة نظر الدولة الامبريالية ، فى الحقيقة الواقعة ، وهى ان العلاقات الجديدة للسلطان النابعة عن الاحتلال العسكري ، لا يمكن أن تتبدل كقاعدة عامة الا نتيجة حرب جديدة تشنها الدولة المغلوبة ، مع أن ظروف النصر تكون عادة ضدها . وكان فى وسع نابليون الأول مثلا أن يعتمد على سلطان الفكر الذى خلقته الثورة الفرنسية وحده ، لضمان زعامة فرنسا فى أوروبا والعالم ، أى كان فى وسعه ، بعبارة أخرى ، أن يختار الامبريالية الثقافية بدلا من الفتح العسكري . ولكن كان فى وسعه من الناحية الأخرى ، اذا حقق الفتوحات العسكرية واحتفظ بها ، أن يصل الى هدفه الامبريالى بسرعة أكبر وأن يستمد من عملية الفتح ، الحد الاقصى من الرضا الشخصى الذى يمنحه النصر فى المعركة للمنتصرين . لكن الاوضاع التى تحدد صحة هذا القول وحدها ، تشير الى ما فى الفتح العسكري كطريقة للامبريالية من عيوب ضخمة . فالحرب مقامرة ، وقد تكسبها الدولة أو تخسرها . وقد تتمكن الدولة التى تشن حروبها لتحقيق غاياتها الامبريالية ، أن تشيد لنفسها امبراطورية وأن تحتفظ بها كما فعلت رومه ذات يوم ، ولكنها قد تفوز بها ثم لا تلبث أن تضيعها فى سعيها الى المزيد كما حدث بالنسبة الى نابليون . وقد تفوز بها كذلك ثم تضيعها ، وتسقط فريسة لامبريالية الظافرين كما حدث لألمانيا النازية واليابان . فالامبريالية العسكرية مقامرة خطيرة قد تنطوى على أعظم المخاطر .

الامبريالية الاقتصادية :

تكون هذه الامبريالية أقل بروزا وأقل فاعلية من الطريقة العسكرية ، وهى كأسلوب عقلانى فى اكتساب السلطان ، ثمرة العصور الحديثة . ولهذا فقد تزامنت مع عصر التوسع التجارى والرأسمالى . ولعل أبرز مثل عصرى لها ما يسمى الآن « بامبريالية الدولار » . لكنها لعبت دورها البارز أيضا فى تاريخ الامبريالية البريطانية والفرنسية . فلقد تعزز النفوذ البريطانى فى البرتغال منذ مطلع القرن الثامن عشر تعزيزا قويا بالسيطرة الاقتصادية . وكانت السيادة البريطانية فى الوطن العربى نتيجة السياسات الاقتصادية ، التى لا يعتبر تعريف « دبلوماسية الزيت » بعيدا عنها . وقد

اعتمد النفوذ الفرنسي المتفوق ، والذي مارسه فرنسا في بعض البلاد كرومانيا مثلا في فترة ما بين الحربين ، على العوامل الاقتصادية الى حد كبير .

ولعل الخصائص المشتركة بين السياسات التي نسميها عادة بالامبريالية الاقتصادية تبدو من الناحية الأولى ، في الميل الى الاطاحة بالوضع القائم عن طريق التبدل في علاقات السلطان بين الدول الامبريالية وغيرها ، وفي ان يتحقق ذلك من الناحية الثانية عن طريق السيطرة الاقتصادية لا عن طريق الفتح الاقليمي . واذا عجزت دولة أو عزفت عن الغاية عن طريق فرض سيطرتها على أولئك الذين يحكمون تلك البلاد . احتلال بلاد ما لفرض سيطرتها عليها ، فان في وسعها ان تحقق نفس ولنضرب مثلا بجمهوريات أمريكا الوسطى . انها جميعا دول مستقلة ذات سيادة ، تملك جميع المقومات السيادية ، وتعرض حيازتها لها . ولكن لما كانت الحياة الاقتصادية في هذه الجمهوريات كلها ، تعتمد اعتمادا كاملا على صادراتها الى الولايات المتحدة ، فانها في وضع لا يمكنها من السير الى أمد بعيد في سياسات من أي نوع ، داخلية كانت أم خارجية ، لا ترضى بها الولايات المتحدة .

وتبدو الطبيعة الخفية واللامباشرة للامبريالية الاقتصادية رغم فاعليتها كطريقة في تحقيق السيطرة على دول أخرى والحفاظ عليها ، في الحالات التي تتنافس فيها دولتان امبرياليتان في وقت واحد ، عن طريق الوسائل الاقتصادية على تحقيق السيطرة على تلك الدول وقد يكون من المجدي هنا أن نورد كمثال ، التنافس القديم للغاية بين بريطانيا العظمى وروسيا على السيطرة على ايران ، وان كان هذا التنافس قد نفذ في أوقات طويلة ، عن طريق الوسائل العسكرية . وقد وصف الاستاذ بي . اي . روبرتس ، الاوضاع في ايران التي كانت تسمى فارس ، قبل نشوب الحرب العالمية الاولى بقوله ...

.. تتعرض فارس للضغط الروسي في الشمال ، والضغط البريطاني من الجنوب ، وان اختلف مدى نفوذ هاتين الدولتين فيها . فبريطانيا العظمى تقبض بيدها على التجارة الخارجية لجنوب فارس كلها ، كما أنها تسيطر بصورة عامة على السواحل الآسيوية الممتدة من عدن غربا الى بلوخستان شرقا . ولم تطمح بريطانيا العظمى في أي يوم في أراضي فارس من الناحية الإقليمية وتمكنت روسيا عن طريق تطوير ملاحظتها في نهر الفولجا ، وانشاء الخط الحديدي الذي يعبر القفقاس ، من السيطرة على التجارة الخارجية لشمال فارس كلها . لكن اسلحة روسيا التجارية تقوم في الاحتكار والمنع . فلقد فرضت حظرا على

فارس يمنعها من انشاء السكك الحديدية في بلادها ، وعارضت دائما كل اجراءات
قد تؤدي الى النهوض بالبلاد (١)

وقامت المنافسة التجارية والسياسية لبريطانيا العظمى آنذاك كما
تقوم المنافسة الامريكية المماثلة اليوم ، في الحيلولة دون وقوع ايران
كلها . في الفلك الروسى .

ويجب أن نضيف الى العوامل التى كانت سائدة قبل الحرب العالمية
الاولى ، عامل الاستغلال التنافسى لموارد الزيت القائمة ، والتنافس على
امتيازات جديدة فى شمال ايران وجنوبها . ولقد عكست السياسات
الخارجية للحكومة الايرانية وأحيانا سياساتها الداخلية فى عهد التنافس
السياسى والاقتصادى بين بريطانيا وروسيا فى تلك المنطقة عكسا أميناً ،
ضخامة الضغوط الاقتصادية وأحيانا العسكرية التى كانت تتعرض لها
ايران من الدولتين المتنافستين . وكثيراً ما تزايد النفوذ الروسى فى الحالات
التى يعد الروس فيها بمنح امتيازات اقتصادية لا تستطيع بريطانيا أن
تمنحها . أو يمنحونها فعلاً فيها ، أو فى الحالات التى يهددون فيها بسحب
امتيازات كانوا قد منحوها فى الماضى . ويصح هذا القول ذاته على بريطانيا
أيضاً . ولم تجرؤ روسيا على تحقيق أطماعها الاقليمية فى ايران ، كما لم
تكن لبريطانيا أطماع من هذا الطراز . ولكن الدولتين حاولتا فرض
سيطرتهم على الحكومة الايرانية ، التى تسيطر بدورها على حقول الزيت
وعلى الطريق الى الهند .

الامبريالية الثقافية (٢) :

لعل ما نسميه بالامبريالية الثقافية ، هو أكثر طرائقها مكراً ودهاء
ولو قدر لها أن تنجح بمفردها ، فستكون أكثر السياسات الامبريالية
نجاحاً . فهى تهدف الى الغزو الاقليمى أو السيطرة على الحياة الاقتصادية

(١) كتاب « تاريخ كمبودج الحديث » - الطبعة الشعبية - الفصل ١٢ - ص ٤٩١
(٢) ينطبق على كل ما سبقته هنا اسم الامبريالية المذهبية على اعتبار ان « المذهبية » تشير
عادة الى الصراع بين الفلسفات السياسية . لكن هناك سببين على الاقل . يحملاننا
على استعمال تعبير الامبريالية الثقافية . فالثقافة من الناحية الاولى تشمل جميع التأثيرات
الفكرية من سياسية وغيرها ، مما يستخدم كوسيلة لتحقيق الاهداف الامبريالية . أما
السبب الثانى فهو اننا قد استخدمنا تعبير « المذهبية » فى الفصل السابع من هذا
الكتاب فى محتواه الاجتماعى المحدد ، وقد يرتبك القارىء من جراء استعماله هنا فى
محتوى شائع عام .

مستخدمة من احتلال عقول الناس والسيطرة عليها الوسيلة لتغيير علاقات السلطان بين أى بلدين . ولو استطاع المرء أن يتصور ، سيطرة ثقافة الدولة (أ) ، بكل ما فيها من مذهبية سياسية ومالها من أهداف امبريالية محددة ، على عقول جميع المواطنين الذين يقررون السياسات فى الدولة (ب) فإنها أى الدولة الأولى تكون قد حققت نصرا كاملا ، واقامت سيطرتها على أسس أكثر ثباتا من سيطرة أى فاتح عسكري أو سيد اقتصادى . فهى لن تكون فى حاجة الى استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها ، أو فرض ضغطها الاقتصادى على الدولة (د) لتحقيق غاياتها ، وذلك لأن تبعية الدولة (ب) لارادتها تكون قد تحققت عن طريق الاقناع الذى تقوم به ثقافة متفوقة ومذهبية سياسية مستهوية وجذابة .

لكن هذه الحالة فرضية ليس الا . فالامبريالية الثقافية لاتستطيع أن تحقق نصرا كاملا يجعل من الطرائق الاخرى أمرا لا ضرورة له . والدور النموذجى الذى تؤديه الامبريالية الثقافية فى عصرنا الحديث ثانوى بالنسبة الى الطرائق الاخرى . فهى تضعف من قيمة العدو ، وتمهد الطريق للاحتلال العسكري أو التسلل الاقتصادى . ولقد وجد الرتل (الطابور) الخامس فى الحرب العالمية الماضية ، وكان أبرز انتصار حققه هذا الطابور فى العصر الحديث يمثل فى عمليات الأرتال النازية الخامسة فى أوربا قبل الشروع فى الحرب وعند بدايتها . وقد نجح عمل هذا الرتل نجاحا ملحوظا فى النمسا ، حيث تولت حكومة نازية التفكير فى عام ١٩٣٨ ، دعوة القوات الالمانية الى احتلال البلاد . وكان نجاحه كبيرا أيضا فى كل من فرنسا والنرويج ، حيث تحول عدد من المواطنين من ذوى النفوذ داخل الحكم وخارجه الى كويزلنجين (١) ، أى تحولوا الى العقيدة النازية وفلسفتها وأهدافها الدولية . وليس من المبالغة فى شئ ان قلنا ان هذه البلاد كانت قد غزيت جزئيا بسلاح الامبريالية الثقافية ، قبل أن يأتى الغزو العسكري فيكمل المهمة . ولا ريب فى أن بريطانيا العظمى باعتقالها جميع النازيين المعروفين ، والميالىن الى النازية فى بلادها ، عند بدء الحرب العالمية الثانية ، قد اعترفت بخطر الطريقة النازية فى التسلل الثقافى على الدول التى يحتمل أن تكون ضحايا للامبريالية الالمانية .

ولا ريب فى أن الشيوعية الدولية تعتبر اليوم مثلا آخر بارزا على

(١) نسبة الى كويزلنج ، أو رجل الطابور الخامس النرويجى . وكان هذا الرجل واسمه الكامل فيرد - كويزلنج ، زعيما فاشيا نرويجيا ساعد الالمان على وضع خططهم لغزو بلاده فى عام ١٩٤٠ ، ثم أصبح رئيسا للوزراء . شنقه شعبه فى عام ١٩٤٥

الامبريالية الثقافية ، سبقت في وجودها الأرتال الألمانية الخامسة وتبعتها، ولما كان توجيه جميع الأحزاب الشيوعية والاشراف عليها في جميع البلاد يصدر عن موسكو ، فان هذه تعمل على أن تكون السياسات التي تتبعها الأحزاب الشيوعية في كل بلد من البلاد منسجمة مع السياسات الخارجية للاتحاد السوفياتي . وكلما ازداد نفوذ الحزب الشيوعي في أى بلاد ، ازداد نفوذ الاتحاد السوفياتي في هذه البلاد . وإذا ما وصل الحزب الشيوعي الى الحكم في أى بلد من البلاد ، فان الحكومة الروسية المسيطرة على الأحزاب الشيوعية تصبح مسيطرة على حكومة تلك البلاد (١) .

ويعرض الاسلوب الذى يتبعه الاتحاد السوفياتي في فرض سيطرته على بلاد أوروبا الشرقية ، مثلا بارزا على العلاقة القومية الوثيقة بين الامبريالية الثقافية وبين الأشكال الأخرى للفتح الامبريالي . ويكون نشر الشيوعية عن طريق الأحزاب الشيوعية التي توجهها موسكو في هذه البلاد ، وسيلة لتحقيق غاية وهي السيطرة الروسية، وتكون مترابطة كل الترابط مع الوسائل الأخرى التي تؤدي الى نفس الغاية . وهكذا يكون الاحتلال العسكري حبرا الزاوية في السيطرة الروسية على أوروبا الشرقية . ويكون اشراف الروس على الحياة الاقتصادية لأوروبا الشرقية العامل المساعد على ضمان هذه السيطرة وعلى ما يلحق بها من تبعية اقتصادية من هذه الدول للاتحاد السوفياتي . وأخيرا حاول الاتحاد السوفياتي الاستعاضة عن الولاءات التي كانت تشعر بها شعوب أوروبا الشرقية وبصورة تقليدية الى بلادها ودياناتها وأحزابها ، بالولاء للشيوعية وبالتالي للاتحاد السوفياتي ، وذلك لتجعل من هذه الشعوب أدوات طيعة للسياسات السوفياتية .

وتكون الامبريالية الثقافية للحكومات الجماعية ، حسنة التنظيم والانضباط ، وذلك لان هذه الحكومات قادرة بفضل طبيعتها الجماعية ، على

(١) اعتقد أن المؤلف قد جاوز الموضوعية في تحليله هذا ، فالعلاقة التي تقوم بين الأحزاب الشيوعية علاقة عقائدية لاسياسية ، وإذا كان ثمة من تبعية للحزب الشيوعي السوفياتي صاحب السلطان السياسي في الاتحاد السوفياتي ، فانها تبعية عقائدية لا سياسية بوصفه الحزب الأكبر في حركة عالمية ترمي الى السيادة المطلقة للبيروليتارية في العالم، لا الى السيادة السياسية القومية لأى دولة من دول العالم الشيوعي ، باستثناء حقيقة أخرى . هي ان الشيوعيين في العالم ينظرون الى الاتحاد السوفياتي كالحصن الذي يحمي العقيدة الشيوعية . ولعل خروج بعض الدول الشيوعية على سياسة موسكو الدولة ، كالبانيا ومن قبلها يوجوسلافيا وبعدها الصين ، خير دليل على ما نقول .

فرض سيطرة صحيحة ونفوذ موجه على أفكار مواطنيها وأنصارها الأجانب وأعمالهم . وبينما كان أسلوب الامبريالية الثقافية قد تكيف وانضبط على أيدي الجماعين وصيغ في شكل سلاح سياسي فعال للرتل الخامس في العصور الحديثة ، فإن استخدام العواطف الثقافية وعلاقات الود السياسي كسلاح للامبريالية قديم قدم الامبريالية نفسها . ولا ريب في أن تواريخ بلاد الاغريق العريقة وايطاليا في عهد النهضة حافلة بالقصص التي تم تنفيذ السياسات الامبريالية فيها عن طريق الارتباطات مع الانصار السياسيين في صفوف العدو ، لا عن طريق الفتوحات العسكرية . ولعبت المنظمات الدينية المرتبطة بالحكومات أو التي تعتبر جزءا منها دورا هاما في العصور الحديثة في السياسات الامبريالية ذات الطابع الثقافي . ولعل السياسات الامبريالية لروسيا القيصرية التي استخدمت المركز المزدوج للقيصر كرئيس للحكومة الروسية وللكنيسة الارثوذكسية لتوسيع سلطان روسيا ونشره على اتباع الكنيسة الارثوذكسية في كل مكان في البلاد الاجنبية خير نموذج على هذا . ويعود الفضل في تمكن روسيا من أن تخلف تركيا في القرن التاسع عشر كالدولة المتفوقة في البلقان الى الامبريالية الثقافية التي استخدمت الكنيسة الارثوذكسية كسلاح للسياسة الخارجية الروسية .

وكانت الرسالة الحضارية لفرنسا في هذا المجال العلماني من أسلحة الامبريالية الفرنسية القوية . وكان الاستخدام المتعمد للمزايا الجذابة للحضارة الفرنسية في تحقيق أهداف السياسة الفرنسية الخارجية حجر الزاوية في الامبريالية الفرنسية في بلاد منطقة شرق البحر المتوسط في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى . وكانت موجة العطف العام في العالم ، التي سارعت لنجدة فرنسا في الحربين ، ثمرة الامبريالية الثقافية التي عززت بدورها الامبريالية العسكرية الفرنسية فيما بعد أي في السنوات الظاهرة في نهاية الحربين المذكورتين . وقد تكون الامبريالية الثقافية التي تتخذ شكل الثقافة القومية لأية أمة ، أقل انضباطا وحركية بكثير في نشر الثقافة الجماعية ، ولكنها لا تكون أقل أثرا وفاعلية . وبينما تعتمد الأخيرة كل الاعتماد على ما في المذهب السياسي من ترابط ، فإن الثقافة الأولى ، تؤثر على الجماعات المثقفة ذات النفوذ في البلاد الاجنبية بما تملكه من مزايا حضارية جذابة ، الى أن تكون هذه الجماعات قد مالت الى أن تجد في الاهداف والطرائق السياسية لتلك الحضارة جاذبية لا تقل عن الأولى .

ولقد سبق لنا أن بينا أن الامبريالية الثقافية تلعب في الغالب دورا

ثانويا بالنسبة الى الشككين الثانئين فى الامبريالية وهما الشكل العسكرى والشكل الاقتصادى . وفى الوقت الذى تقف فيه الامبريالية الاقتصادية أحيانا بمفردها ، نجدها فى الغالب ، مؤيدة للسياسات العسكرية . وفى الوقت الذى تكون فيه الامبريالية العسكرية من الناحية الاخرى ، قادرة على أن تحقق الفتح دون أى عون من الطرائق اللاعسكرية، الا أن أية ملكية لا يمكن أن تستمر اذا ارتكزت على القوة العسكرية وحدها . وهكذا لا يعد الفاتح لفتوحاته العسكرية عن طريق التسلل الاقتصادى والثقافى وحدهما، وانما يقيم امبراطوريته على أسس غير عسكرية أيضا ، تضم قبل كل شىء السيطرة على معيشة الشعب المحتل ، والتحكم فى عقول أبنائه . واذا ما استثنينا رومة وحدها ، وجدنا أن عظام الامبرياليين منذ أيام الاسكندر حتى عهد نابليون وهتلر قد فشلوا فى تلك المهمة الماكرة والمعقدة رغم خطورتها . ولقد عنى فشلهم فى السيطرة على عقول الشعوب التى احتلوا بلادها ، نهاية امبراطورياتهم والقضاء عليها . ولا ريب فى أن الأحلاف المتكررة والمتجددة ضد نابليون وثورات البولنديين ضد الروس طيلة القرن التاسع عشر ، والمقاومة السرية فى كل مكان ضد هتلر ، وكفاح ايرلنده والهند فى سبيل حريتهما ضد الحكم البريطانى هى الأمثلة النموذجية فى العصور الحديثة لتلك المشكلة الرئيسية التى لم تستطع الاقلة من السياسات الاستعمارية حلها .

٤ - اكتشاف السياسة الامبريالية ومواجهتها :

تقودنا الاعتبارات السابقة الى السؤال الجوهرى الذى يواجه جميع الموظفين العامين الذين يكونون مسئولين عن سير الشئون الخارجية وجميع المواطنين الذين يحاولون تكوين رأى ذكى فى القضايا الدولية . ويتعلق هذا السؤال بطبيعة السياسة الخارجية التى تتبعها دولة أخرى ، وبالتالى بطراز السياسة الخارجية الذى لا بد وأن يتبع بالنسبة الى هذه السياسة . هل تكون السياسة الخارجية للدولة الاخرى استعمارية أولا ؟ وبعبارة أخرى ، هل تحاول هذه السياسة الاطاحة بالتوزيع القائم للسلطان ، أو هل تتصور مجرد اجراء تعديلات فيه ضمن الاطار العام للوضع القائم ؟ ولقد قرر الرد على هذا السؤال ، مصير الدول ، وكان الخطأ فيه فى الغالب يعنى الخطر القاتل او الدمار الفعلى ، اذ على صحة الرد يتوقف نجاح السياسة الخارجية المنبثقة منه . وفى الوقت الذى يكون فيه من الخطر المميت مواجهة الخطط الامبريالية باجراءات تتفق مع سياسة من سياسات الأمر الواقع ، فان من الأقل خطرا ، ان نعامل السياسة التى تنشده اجراء

التعديلات ضمن اطار الوضع القائم وكأنها سياسات امبريالية . ولعل المثل النموذجي على الخطيئة الأولى ، سياسة الترضية التي اتبعت مع ألمانيا في أواخر ثلاثينات القرن الحالى . وكان للخطيئة الأخرى أثر حاسم في السياسات الخارجية للدول الاوربية العظمى في الحقب التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى .

(أ) مشكلة السياسة ، الحصر والترضية والخوف

لما كانت سياستا الامبريالية والوضع القائم ، تختلفان اختلافا جوهريا في طبيعتهما ، فان السياسات التي يقصد منها ان تواجههما لا بد وان تختلف اختلافا جوهريا أيضا . فالسياسة الصالحة لمواجهة سياسة الوضع القائم ، قد لا تكون كافية لمواجهة سياسة امبريالية . فسياسة الوضع القائم التي تنشده التعديلات ضمن التوزيع الشامل والراهن للسلطان ، لا تعالج الا بسياسة من الأخذ والعطاء ، والتوازن ، والحلول الوسط ، أى بسياسة تستخدم أساليب التعديل ضمن اطار التوزيع الشامل للسلطان ، للحصول على الحد الأعلى من الفوائد ، دون التعرض الا الى الحد الأدنى من الخسارة . أما الامبريالية التي تهدف الى الاطاحة بالتوزيع الراهن للسلطان ، فيجب أن تقابل بسياسة من الحصر ، تدعو دفاعا منها عن التوزيع الراهن لهذا السلطان ، الى التوقف عن أى عدوان جديد وتوسيعه ، أو أى اقلق للوضع القائم من جانب الدولة الامبريالية . وتقيم سياسة الحصر جدارا اما ان يكون حقيقيا كسور الصين العظيم أو خط ماجنيو الفرنسى ، أو وهميا كخط الحدود الذى رسم فى عام ١٩٤٥ ، بين الفلك السوفياتى والعالم الغربى ، ويعنى هذا الجدار فى الواقع أن يقول للدولة الامبريالية .. « هذا هو حدك ولا تقدم بعده » ، محذرا تلك الدولة من أن أية خطوة أخرى وراء الخط ، لا بد وأن تعنى الحرب .

والترضية سياسة خارجية تحاول مواجهة تهديد الامبريالية ، بأساليب تتفق مع سياسة الوضع القائم . وتحاول الترضية ان تعالج موضوع الامبريالية ، وكأنها سياسة من سياسات الأمر الواقع . وهى تخطئ فى نقل سياسة الحلول الوسط من الجو السياسى المواتى للحفاظ على الوضع القائم ، والذى تمت اليه ، الى جو يتعرض للهجوم الامبريالى ، الذى لا شأن لها به . وفى وسع المرء أن يقول بأن الترضية سياسة فاسدة من سياسات الحلول الوسط ، تتعرض للخطأ ، من جراء الخلط بين السياسة الامبريالية وسياسة الأمر الواقع .

ولعل من المهم ان نلاحظ بالنسبة الى الميل السائد الآن لاستخدام تعبير « الترضيه » بصورة لا تميز فيها ، وكأنها تعبير مشين ، بان الترضيه والامبريالية مترابطتان منطقيا . ويعنى هذا بعبارة أخرى ، أن وجود سياسة الترضيه من ناحية يفترض وجود السياسة الامبريالية من الناحية الاخرى . فاذا قلنا ان الدولة (أ) تتبع سياسة الترضيه مع الدولة (ب) ، فان هذا يعنى فى الوقت نفسه ان الدولة الثانية تتبع سياسة استعمارية مع الأولى . واذا كان القول الثانى خاطئا ، فان القول الاول لا بد وأن يكون خاليا من كل معنى .

ويرى متتبع سياسة الترضيه فى الطلبات المتوالية من الدولة الامبريالية أهدافا عقلانية التحديد ، تكون متفقة فى حد ذاتها مع الحفاظ على الامر الواقع ، ويجب التصرف معها اما عن طريق الترضيه أو طبق ما فيها من جدارة كامنة فيها . ويقوم خطؤه فى انه لم ير أن هذه الطلبات المتلاحقة ، ليست محصورة فى حدود معينة ، أو نابعة من شكاوى محددة ، وانما هى حلقات فى سلسلة تقف الاطاحة بالوضع القائم فى نهايتها . ولا ريب فى ان التوفيق بين السياسات المتعارضة على أساس المبادئ القانونية أو الخلقية ، أو عن طريق المساومة الدبلوماسية ، هو فى الواقع المهمة العظمى الملقاة على عاتق الدبلوماسية التى تعمل فى الجانبين ضمن الحدود المعترف بها للوضع القائم . ولما كان الجانبان يقبلان التوزيع الراهن للسلطان ، فانهما يستطيعان تسوية خلافتهما ، اما على أساس المبدأ ، أو عن طريق التفاهم على حل وسط ، اذ مهما كانت التسوية ، فانها لن تؤثر بحال من الاحوال على التوزيع الأساسى للسلطان بينهما .

لكن الوضع يختلف على أى حال ، عندما تكون لأى منهما أو لكليهما مخططات امبريالية أى عندما ينشدان تحولا جوهريا فى التوزيع الراهن للسلطان . وتغدو تسوية الطلبات المتبادلة على أساس المبادئ القانونية والخلقية ، أو عن طريق اساليب المساومة ، دون الاهتمام بالتأثير الذى قد تتركه التسوية على توزيع السلطان ، بمثابة تبدل متقطع فى علاقات السلطان لمصلحة الدولة الامبريالية . فهذه الدولة تكون محبوة دائما بحلول التفاهم الوسط ، وهى تعنى كل العناية فى اختيار الأسس لطلباتها بحيث تكون المبادئ مواتية لها . وستؤدى هذه التبدلات المتقطعة فى النهاية الى زيادة فى انعكاس علاقات السلطان لمصلحة الدولة الامبريالية ، وسيكون فى مكنة الدولة الامبريالية أن تكسب نصرا حاسما ولا دمويا على خصم لا يعرف الفرق بين التفاهم والترضيه .

ولقد شرعت ألمانيا في سياساتها الامبريالية بصورة علنية في عام ١٩٣٥ ، وذلك عن طريق الغاء نزع السلاح في معاهدة فرساي ، مشيرة الى فشل الدول الاخرى في تحقيق هذا النزع والى الزيادة في تسليح كل من فرنسا وروسيا . واذا ما أخذ هذا القول على علته ، ولم ينظر الى الاعتبارات الاخرى المتعلقة بالاهداف البعيدة ، فانه يقوم على أساس سليم من وجهة نظر المبدأ القانوني في المساواة . واذا ما استثنينا الاحتجاجات والمخالفات التي لم تتعد حدود الاوراق التي كتبت عليها ، فقد كان أول رد فعل ملموس على هذه الخطوة الألمانية الأولى في طريق بناء الامبراطورية ، توقيع الاتفاق البحري الألماني الانجليزي بعد ثلاثة أشهر ، والذي وافقت فيه بريطانيا العظمى على أن تكون لألمانيا قوة بحرية لا تزيد على ٣٥ في المائة من مجموع قوة بريطانيا البحرية . ولقد وجدت اعادة احتلال ألمانيا لمنطقة الراين في عام ١٩٣٦ ، والغاؤها اتفاق الاشراف الدولي على ممراتها المائية في وقت لاحق من نفس العام ، التأييد من وجهة نظر المبدأ القانوني في المساواة ، هذا اذا قبل المرء الحدود العقلانية المبينة للمطالب على انها حدود فعلية . وكان في الامكان ايضا تبرير ضم النمسا في عام ١٩٣٨ ، بمنتهى السهولة ، على أساس حق تقرير المصير القومي ، وهو أحد الاهداف المعلن عنها ، في الحرب العالمية الأولى ، كأهداف الحلفاء من حربهم .

وراحت ألمانيا تطالب في عام ١٩٣٨ أيضا بالأجزاء الألمانية من تشيكوسلوفاكيا . وأقرت تسوية ميونيخ مطالب الألمان . وعندما أعلن هتلر قبيل تسوية ميونيخ ان الاجزاء الألمانية من تشيكوسلوفاكيا ، هي آخر مطلب اقليمي لألمانيا في أوروبا ، كان يعنى بقوله هذا أن ضم هذه المناطق غاية في حد ذاتها ، وانها محصورة ضمن اطار الحدود العقلانية وادعى أن السياسة الألمانية تعمل ضمن الاطار العام للوضع الاوربي القائم ، وانها لا ترمى الى الاطاحة به ، وأن على الدول الاوربية الاخرى ان تنظر الى السياسة الألمانية الخارجية من هذه الزاوية ، وان تتعامل معها على هذا الاساس ، ولم تقتنع الدول الغربية بأن ما بدا من ألمانيا كسياسة وضع قائم ، كان منذ البداية سياسة امبريالية ذات ابعاد قارية ان لم تكن عالمية الا في نهاية شهر مارس عام ١٩٣٩ ، أي قبل خمسة أشهر من قيام الحرب العالمية الثانية عندما طالبت بضم تشيكوسلوفاكيا كلها ، وبيعض المناطق في بولندا .

وكان توزيع السلطان في أوروبا قد تبدل في ذلك الحين لمصلحة

المانيا . وقد جرى هذا التبدل الى الحد الذى لم تعد فيه الا الحرب وحدها . دون أى اجراء آخر ، تستطيع أن تحول دون مزيد من السلطان لالمانيا . ولقد باتت المانيا من القوة بحيث أصبحت قادرة على أن تتحدى جهارا ، الوضع الذى أقامته فرساي ، كما باتت مكانة الدول المرتبطة بنظام فرساي ، أى سمعة قوتها ، خفيضة الى الحد الذى عجزت فيه عن الدفاع عما بقى من الوضع القائم ، بالوسائل الدبلوماسية وحدها . ولم يعد أمامها مجال للخيار ، فاما التسليم واما الحرب . وهكذا تحول متبعو سياسة الترضية فى عام ١٩٣٨ ، اما الى كوزلينجيين ، اذا اعتقدوا أن مقاومة الامبريالية الألمانية مستحيلة ، أو الى ابطال حرب عام ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، وهم الذين رأوا أن المقاومة حتمية من الناحية الخلقية مهما كانت نتيجتها ، حتى ولو لم تؤد الى نجاح .

وهكذا كانت الكارثة النهائية ، والخيارات المفجعة التى واجهت الكارثة بها ، الممثلين على المسرح الدولى ، مقررة منذ البداية ، وقد قررتها تلك الخطيئة الأولى من الاستجابة الى سياسة امبريالية ، وكأنها سياسة للموضع القائم .

واذا ما أفلحت سياسة الحصر فى وقف سياسة امبريالية عند حدها ، أو اذا سارت الثانية طريقها حتى توقفت من نفسها اما لأنها حققت أهدافها كلها ، أو لأنها استنفدت طاقاتها . فان سياسة الحصر التى تعنى المقاومة التى لا هوادة فيها ، قد تخلى مكانها لسياسة التفاهم على الحلول الوسط ، أى سياسة الاخذ والعطاء . وتتحول مثل هذه السياسة ، رغم بشاعتها عندما تحاول ترضية الامبريالية ، الى فضيلة عندما تهدف الى تقبل سياسة الوضع القائم الذى تخلى عن مطامحه الامبريالية ، ولعل هذا التمييز هو الذى أشار اليه السير ونستون تشرشل . عندما تحدث فى مجلس العموم البريطانى فى الرابع عشر من ديسمبر عام ١٩٣٨ بقوله :

« لا ريب فى ان قول رئيس الوزراء ، بأنه لن تكون ثمة ترضية ، يلقي تأييدا شاملا . فهو شعار صالح للبلاد كلها . ولكن يبدو لى على اية حال انه فى حاجة الى المزيد من التعريف الدقيق فى هذا المجلس . وكان ما نغنيه حقا ، كما اعتقد ، هو الترضية عن طريق العنف او الخوف . فقد تكون الترضية صالحة او سيئة طبقا للظروف . وقد تكون اذا انبثقت عن الخوف او العنف مميتة وعابثة . اما الترضية النابعة عن القوة ، فنبيلة ومجيدة ، وقد تكون الطريق الوحيدة الى السلام العالمى ، بل اكثر هذه الطرق امانا ووصولا الى ذلك السلام . »

ولعل الخطيئة الجوهرية الاخرى ، التى يتعرض للوقوع اليها ،

المستولون عن الشئون الخارجية ، هو انعكاس السياسة التي تحدثنا عنها حتى الآن . فهي تخطط بين سياسة الوضع القائم والسياسة الامبريالية . وقد تلجأ الدولة (أ) نتيجة هذا الخطأ الى بعض الاجراءات الدفاعية في محتواها ، كالتسلح واقامة الحصون والاحلاف ، بالنسبة الى الدولة (ب) . وقد تلجأ الثانية بدورها ، مقابل ذلك الى اجراءات مضادة ، لأنها تجد أن الدولة الاولى . قد عكفت على سياسة امبريالية . وتقرر هذه الاجراءات المضادة ، المخاوف القائمة عند الدولة (أ) ، من سياسات (ب) ، وهلم جرا . وينتهى الوضع بالبلدين اما الى تصحيح اخطائهما ، بالنسبة الى سياساتهما المتقابلة ، أو الى تزايد الشكوك المتبادلة بينهما ، نتيجة التوالد المتقابل لها ، مما يؤدي في النهاية الى الحرب بينهما . وهكذا تولد الخطيئة الاولى ، حلقة مفرغة شريرة . وقد تجد دولتان او اكثر ، تسعى كل منهما ، الى الحفاظ على الوضع القائم ، ولكنها واثقة من وجود مخططات امبريالية ، لدى الدول الاخرى ، ما يدعم أخطاءها هي في الحكم ، والعمل ، في اخطاء الاخرى ، وفي مثل هذا الوضع ، لن يحول الا الجهد الذي يفوق طاقة البشر دون تدهور الأوضاع ووصولها الى نهاية مفاجئة .

ويوضح تاريخ الدبلوماسية الأوروبية بين الحرب الفرنسية - الألمانية في عام ١٨٧٠ وبين نشوب الحرب الكونية الاولى في عام ١٩١٤ ، هذا الوضع تمام الايضاح . ولقد تحولت السياسة الخارجية الألمانية بعد النهاية الزاخرة لحرب عام ١٨٧٠ ، واقامة اسس الامبراطورية الألمانية الى الناحية الدفاعية ، وظلت هذه السياسة لا تعنى الا بالحفاظ على الموقف الذي حققته المانيا في أوروبا ، والا بالخطر الذي حدده قول بسمارك المشهور عن كابوس الاحلاف ، والذي عني أن قيام تحالف معاد ولا سيما بين فرنسا وروسيا ، قد يؤدي الى تحدى ذلك الوضع . وكان التحالف الثلاثي بين المانيا والنمسا وايطاليا ، الاداة التي استخدمتها المانيا في سياستها الدفاعية . وقد تعزز هذا التحالف أيضا بمعاهدة الأمن المتبادل مع روسيا التي تعهدت بموجبها كل من روسيا ومانيا باحترام حياد الاخرى في أى نزاع تشتبك فيه احدهما مع دولة ثالثة .

وقرر غليوم بعد اقضاء بسمارك عن الوزارة في عام ١٨٩٠ . عدم تجديد هذه المعاهدة مع روسيا ، خوفا من أن يؤدي تجديدها الى ابعاد النمسا عن حلفها مع المانيا وتحطيم التحالف الثلاثي . وسرعان ما دخلت روسيا في عامي ١٨٩١ و ١٨٩٤ في اتفاقات مع فرنسا ، كانت دفاعية

فى طابعها ، وأوحى بها التخوف من نيات التحالف الثلاثى . وتوقعت
نصوص الميثاق العسكرى الذى عقد بين الدولتين فى عام ١٨٩٤ ، بوجه
خاص ، تحولا محتملا للتحالف الثلاثى من اداة دفاعية الى اداة امبريالية.
وهكذا كان لا بد من بقاء هذا الميثاق ، طالما أن الحلف الثلاثى قائم فى حيز
الوجود . وقد اشترطت النصوص الرئيسية للميثاق ان تمد روسيا يد
المساعدة العسكرية الى فرنسا اذا تعرضت هذه لهجوم من المانيا ، أو من
ايطاليا بعون من ألمانيا . ونص الميثاق أيضا على أن تفعل فرنسا نفس
الشيء بالنسبة الى روسيا فى حالة تعرض هذه الى الهجوم من ألمانيا أو من
النمسا بمساعدة المانيا . واتفقت الدولتان على تعبئة جميع قواتهما فورا
فى حالة قيام دول التحالف الثلاثى (يسمى احيانا الاتفاق الثلاثى) .
بتعبئة قواتها .

وهكذا نجد أن الخوف من الأحلاف المعادية أدى الى قيام التحالف
الثلاثى أولا ، ثم ما لبث ان أدى الخوف من حله الى فصم المانيا لعلاقاتها
الودية مع روسيا . وأثمر الخوف من نيات التحالف الثلاثى أخيرا ، قيام
الحلف الفرنسى - الروسى . وهكذا أيضا كانت المخاوف المتبادلة بين
هذين الحلفين الدفاعيين ، والافتقار العام الى الامن ، نتيجة الطبيعة المتقلبة
للأقوال الامبريالية التى كانت تصدر عن غليوم ، هما العاملان اللذان
أوحيا بالمناورات الدبلوماسية التى وقعت فى الحقتين اللتين سبقتا الحرب
العالمية الاولى. وقد استهدفت هذه المناورات اما خلق تشكيلات جديدة،
تحطم التحالفات القائمة أو ضمان مساعدة الدول التى كانت بعيدة حتى
الآن للأحلاف القائمة . ولكن الجائحة العامة ما لبثت أن وقعت فى عام
١٩١٤ ، بعد أن غدت حتمية من جراء الخوف من ان يقوم الجانب الآخر ،
بأحداث تبدل حاسم لمصلحته فى علاقات السلطان ، هذا اذا لم يسارع
هو بأجراء مثل هذا التبدل ، وكان هذا الخوف هو المافز بصورة خاصة
لكل من روسيا والنمسا ، من جراء انتمائهما الى الكتلتين المتعاديتين .
وأدى التخوف من الامبريالية المتوقعة ، الى ظهور امبريالية اخرى كرد
فعل على تلك ، مما أدى بدوره الى وجود المبررات للتخوف الاصلى .

(ب) مشكلة اكتشاف الامبريالية :

لا ريب فى ان الترضية التى تعنى محاولة التفاهم على حل وسط مع
امبريالية لم يعترف بها كامبريالية ، والخوف الذى يخلق الامبريالية من
العدم ، هما الردان الحاطثان ، بل الخطيئتان الميئتان اللتان يتحتم على كل

سياسة خارجية واعية تجنبهما ، لكن هذه السياسة الخارجية الذكية والواعية ، والتي تميز الامبريالية أنى وجدت وتقرر طبيعتها المحددة تواجه صعوبات خمساً ، كل واحدة منها ذات طبيعة عسيرة على التغلب .

ولقد أشار بوخارين المعارض الأول للعقيدة الشيوعية منذ وفاة لينين حتى عملية التطهير الكبرى فى أواسط الثلاثينات الى هذه الصعوبة الاساسية الأولى ، وحاول ان يقيم الدليل على سخف التفسير اللااقتصادى للامبريالية ملخصاً رأيه على النحو التالى : « الامبريالية هى سياسة الفتح . ولكن أية سياسة من سياسات الفتح لا تعنى الامبريالية » (١) ولا ريب فى ان هذا القول صحيح ، ويتفق مع ما قلناه سابقاً عن الفرق بين سياسة الفتح التى تعمل ضمن اطار الوضع القائم وبين تلك التى تعمل على الاطاحة بهذا الوضع . ويؤلف تحويل هذا الفرق الى وضع محدد ، مشكلة معقدة . فكيف كان فى وسع أى انسان أن يعرف بالتحقيق والضبط كل ما أراده هتلر من أهداف . فلقد دأب منذ عام ١٩٣٥ على توجيه طلباته واحداً اثر آخر ، وهى طلبات كان فى الامكان التوفيق بين كل منها وبين الوضع القائم ، وان كان كل واحد منها ، يصلح لأن يكون خطوة فى طريق اقامة الامبراطورية . وكانت طبيعة هذه الخطوات الفردية فى حد ذاتها غامضة ، ولم تحسر النقاب والحالة هذه عن الطبيعة الفعلية للسياسة التى كانت هذه الخطوات تؤلف عناصرها ، اذن كيف يسع الانسان والحالة هذه ان يجد الرد على سؤالنا هذا ؟

وقد يكون فى مكنة الانسان ان يعثر على هذا الرد مهما كان من النوع التجريبي ومعرضاً للشكوك ، فى وضعين من ثلاثة أوضاع نموذجية تؤيد السياسات الامبريالية . فلقد كانت الرغبة فى الاطاحة بالوضع الذى اقامته معاهدة فرساي منذ البداية من النقاط الرئيسية فى البرنامج النازى الذى تحول عام ١٩٣٣ الى برنامج رسمى للحكومة الالمانية . ولقد كان فى وسع الانسان بالنسبة الى هذا الهدف ، ان يتوقع من الحكومة الالمانية متابعة سياسة خارجية تعمل على تحقيق هذا الهدف حالما تتاح الفرصة لتحقيقه ، أى فى اللحظة التى تغدو فيها الدول المرتبطة بالوضع الذى اقامته معاهدة فرساي ، عاجزة أو عازفة عن الدفاع عنه دفاعاً فعالاً .

(١) راجع كتاب بوخارين « الامبريالية والاقتصاد العالمى » - طبعة الناشرين الدوليين فى نيويورك لعام ١٩٢٩ . ص ١١٤

وتزداد خطورة هذه الصعوبة الأولية والأساسية من جراء الحقيقة الواقعة وهي أن السياسة التي تبدأ بالبحث عن التعديلات ضمن التوزيع القائم للسلطان قد تغير طبيعتها اما في أثناء ما تحققه من نجاح ، أو في أثناء ما تمنى به من فشل وخيبة أمل . وقد توحى السهولة التي يتم فيها الوصول الى الاهداف الأولية ضمن الاطار القائم لتوزيع السلطان، من الناحية الاخرى ، للدولة الساعية الى التوسع ، بأنها تتعامل مع خصوم ضعفاء أو مفتقرين الى التصميم ، وان في الامكان تحقيق العلاقات القائمة للسلطان دون أى جهد كبير ، أو تعرض للمخاطرة . وهكذا قد تنشأ الشهية الى الأكل مع الطعام ، وقد تتحول السياسة الناجحة للتوسع ضمن اطار الوضع القائم الى سياسة امبريالية . وقد يصح هذا أيضا على السياسات التوسعية الفاشلة ضمن اطار الوضع القائم أيضا . وتصل الدولة الفاشلة في تحقيق أهدافها المحددة ، والتي ترى صعوبة في الوصول اليها ضمن العلاقات القائمة للسلطان ، الى النتيجة التي تدفعها الى وجوب تغيير هذه العلاقات ، هذا اذا رغبت في التأكد من حصولها على ما تريد .

وعندما تكون السياسة قابضة في الحدود الاقليمية المجردة ، توضح طبيعة الاهداف الاقليمية احيانا ، طبيعة السياسة المتبعة . وقد يكون الهدف مثلا ، نقطة ذات أهمية سوقية ، يؤدي الحصول عليها وحدها الى تبدل في علاقات السلطان في تلك المنطقة المعنية . ولكن مثل هذا العون لا يكون متوقعا . ولذا لا بد من مواجهة صعوبة اضافية اذ تستخدم السياسة الخارجية وسائل التسلل الاقتصادي والثقافي وحدها . وتكون هذه الطرائق ، أيضا ، غامضة ، بالنظر الى طبيعة السياسة التي تخدمها، ولكن هذا الغموض يكون أكبر من ذاك الذي يرافق الطريقة العسكرية التي تضع لنفسها حدودا اقليمية واضحة . ويكون التوسع الاقتصادي والثقافي عادة مفتقرا الى الوضع المحدد الواضح ، كما يتصل بعدد كبير وضخم من مختلف الأشخاص الذين يفتقرون الى التحديد . يضاف الى هذا أن عدد الدول التي تمارس هذا التوسع يكون كبيرا ، ولا محدودا . ولا ريب في أن تصوير التوسع الاقتصادي والثقافي كأدوات للاستعمار ، تختلف عن السياسات المماثلة التي لا تضع أهدافا خفية للسلطان أبعد من حدود الأهداف الاقتصادية والثقافية الجلية ، واللامبريالية ، مهمة شاقة للغاية . ولاريب أيضا في أن الإشارة الى الأوضاع النموذجية المواتية للسياسات الاستعمارية ، ستكون نافعة ومجدية هنا كذلك .

فالسياسات الاقتصادية العملية التي كانت سنويزرا تتبعها في المجال الدولي ، لم تكن تحمل في أى يوم طابعا امبرياليا . أما السياسات الخارجية البريطانية فكانت تحمل في حالات كثيرة ، وبالنسبة الى بعض الدول ، خصائص امبريالية . لكن هدف هذه السياسات تحول اليوم الى الناحية الاقتصادية المجردة ، أى انها تحاول أن تحصل لسكان الجزر البريطانية على ضرورات الحياة . وهى تهدف الى تحقيق البقاء الاقتصادى عن طريق الموازنات التجارية التى تكون فى صالحها ، لا عن طريق فرض السلطان السياسى أو الاحتفاظ به على الدول الاجنبية . ولم تخضع السياسات الاقتصادية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية أحيانا للاعتبارات السياسية ، الا بالنسبة الى بعض المناطق ذات الاهمية السوقية ، كمصر وايران مثلا ، وقد حملت هذه الاعتبارات احيانا ، وفي ظل أوضاع معينة طبيعة امبريالية (١) .

وكان لا بد للتسلل الثقافى الاسبانى الى دول امريكا اللاتينية من أن يخلو من الاهمية الامبريالية ، اذ ان ماتمثلة أسبانيا من ضعف عسكري بالنسبة الى الولايات المتحدة ، يحول بينها وبين التفكير فى تغيير علاقات السلطان لمصلحتها فى هذه الدول . ولقد كانت الرسالة الفرنسية الثقافية فى بعض البلاد وفى ظروف معينة غاية فى حد ذاتها ، ولكنها خضعت فى ظروف مختلفة وفى بعض البلاد الاخرى الى الاهداف الامبريالية . وقد تتحول طبيعة التوسع الاقتصادى والثقافى هنا ، مع التحول فى الأوضاع السياسية . وعندما تلوح الفرصة ، قد يتحول « مخزون حسن النوايا » ، أو الوضع المتفوق فى التجارة الخارجية لبلاد أخرى ، والذي حصلت عليه أية دولة ، كغاية لا كوسيلة ، فجأة الى مصدر من مصادر السلطان السياسى ، والى اداة محتملة وقوية فى الصراع من أجله . ولكن عندما تتبدل الظروف ثانية فان هذا التحول قد يفقد ميزته المكتسبة بصورة مفاجئة ايضا .

لكن التغلب على جميع هذه الصعوبات ، وبروز السياسة الخارجية على حقيقتها كسياسة امبريالية ، لا يعنى انتهاء المتاعب ، اذ سرعان

(١) لم تتخل بريطانيا . وحتى هذه اللحظة عن نياتها الامبريالية فى الوطن العربى الذى تؤلف مصر جزءا منه . ولعل هذه الحقيقة تبدو بصورة جلية فى العدوان الثلاثى على مصر ، فى عام ١٩٥٦ . وفى هذه الحرب الاستعمارية التى تشنها بريطانيا فى هذه الايام على الجنوب المحتل . أو فى سياساتها المحيطة فى عمان وامارات الخليج للاحتفاظ بسيطرتها فيها .

(العرب)

ما قبلو صعوبة جديدة ، تتعلق بطراز الامبريالية الذى يتحتم على المرء أن يعالجه . فقد تجد الامبريالية المحلية الناجحة ، فى نجاحها الحافز على التوسع شيئاً فشيئاً ، الى أن تتحول الى امبريالية قارية أو عالمية الشمول . وقد تجد أية بلاد بصورة خاصة ، ان من الضرورى ، لضمان التفوق المحلى ، وتثبيت أقدامه ، ان تحصل على تفوق فى السلطان على نطاق أكبر وأوسع ، وانها لا تحصل على الأمان والطمأنينة الا اذا أقامت امبراطورية عالمية واسعة . وهناك قوة دينامية عادة فى الامبريالية ، تحد عقلانيتها على صعودان هجومي أو دفاعي ، تبدأ من منطقة محدودة ، لتمتد منها الى القارة فالعالم كله . وكانت الامبراطورية المقدونية فى عهد فيليب والاسكندر ، والامبريالية النابليونية من هذا الطراز . وقد تتراجع من الناحية الأخرى سياسة امبريالية عالمية الشمول ، اذا وجدت مقاومة من قوة تفوقها الى منطقة مقررة ومحددة جغرافياً ، كما قد ترضى بالتفوق المحلى . وقد تفقد أيضاً كل ميولها الامبريالية ، وتتحول الى سياسة للأمر الواقع . ويمكن تتبع التطور من الامبريالية ذات الحدود الجغرافية المقررة الى الامبريالية المحلية ، ومنها الى اضاعة الميول الامبريالية بصورة دائمة وكلية ، فى تاريخ الامبريالية السويدية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر .

وهكذا لا يكون تقويم أية ميول امبريالية وبالتالي أية سياسات تعارضها ، نهائياً على الإطلاق ، وذلك لان هذه السياسات والسياسات المعارضة لها ، تتعرض دائماً لاعادة التقويم واعادة الصياغة . ولكن واضحى السياسات الخارجية يتعرضون دائماً لاغراء اعتبار أى شكل معين من أشكال التوسع الامبريالى ، أو أى شكل آخر من أشكال السياسة الخارجية ، شيئاً دائماً ، والسير فى سياسة خارجية تتفق مع ذلك الشكل وتتكيف معه حتى فى حالة تبدله . وتتطلب الامبريالية العالمية الشمول ، اجراءات مضادة ، تختلف عن تلك التى تكون مناسبة للامبريالية المحلية ، ولأريب فى أن الدولة التى تواجه هذه بالاجراءات الصالحة لمواجهة تلك ، تسبب لنفسها التعرض لبعض الاخطار التى تحاول تجنبها . وتمثل صعوبة أخرى فى الحاجة الى الاعتراف بسرعة بأى تبدل فى السياسة الامبريالية لدولة أخرى، كما يمثل مصدر آخر من مصادر الخطأ فى الفشل فى تكيف سياسة الدولة المعنية الخارجية بصورة سريعة مع مثل هذا التبدل .

وأخيراً تعرض الامبريالية مشكلة تشترك فيها مع جميع السياسات

الخارجية ، التي تتضمنها ، لكن عرضها لها يكون على أى حال فى صورة حادة للغاية ، وتقوم المشكلة فى اكتشاف الطبيعة الصحيحة لأية سياسة خارجية عادة وراء حجب مذهبية تتنكر بها . وتزداد متاعب التمييز الكامنة فى الامبريالية نفسها ، من جراء الحقيقة الواقعة وهى أن أية سياسة خارجية لا تعرض نفسها على حقيقتها الا فى النادر وان أية سياسة امبريالية ، لا تحسر النقاب عن وجهها الصحيح فى اقوال ممثلها . وسنبحث فى الفصل السابع من هذا الكتاب ، الاسباب التى تؤدى الى هذا الوضع والصور النموذجية التى تظهر فيها هذه المذاهب . وسيتضح اثناء ذلك البحث مدى الصعوبة فى التمييز بين مظاهر السياسة الخارجية ولبانها .

الصراع على السلطان - سياسة المكانة

لم تعترف الكتابات السياسية العصرية الا نادرا بحقيقة سياسة المكانة وبأنها المظهر الأساسي الثالث للصراع على السلطان على المسرح الدولي . ولهذا الاهمال سببان أولهما ان سياسة المكانة قد استخدمت الاشكال الارستقراطية للاختلاط الاجتماعي على النحو المتبع في عالم الدبلوماسية ، كوسيلة اساسية من وسائلها . ولا ريب في ان ذلك العالم بما فيه من قواعد شكلية ، وما يدور فيه من خلافات على الوثبة والاسبقية ، وشكلياته الفارغة ، هو النقيض الصحيح للطريقة الديمقراطية في الحياة . وقد مال حتى أولئك الذين لم يقتنعوا كل الاقتناع بان سياسات القوة ، ليست الا الوراثة الارستقراطية ، الى أن يروا في سياسة الهيبة والنفوذ كما يمارسها الدبلوماسيون لعبة تناقضية ، تمتاز بالسخف والهزل ، وتخلو من أى ارتباط عضوي بأعمال السياسات الدولية .

يضاف الى هذا ان المكانة ، اذا ما قورنت باكتساب السلطان والحفاظ عليه ، ليست الا غاية في حد ذاتها . وتكون سياسة المكانة في معظم الحالات ، احدى الأدوات التي تحاول سياسات الوضع القائم والامبريالية ، تحقيق غاياتها عن طريقها . ويجعل هذا من السهل علينا أن نستنتج أن سياسة المكانة ليست مهمة ، ولا تستحق منا مناقشة علمية منظمة .

لكن سياسة المكانة في الواقع ، فطرية كعنصر في العلاقات بين الدول ، كما هي بالنسبة الى العلاقات بين الافراد ، مهما تعرضت هذه السياسة للمبالغة والسخف في استعمالاتها . ويتضح هنا أيضا ، أن السياسات الدولية والداخلية ليست الا مظاهر مختلفة لشيء واحد

لا يتغير ، وفى هذين المجالين تكون الرغبة فى المكانة الاجتماعية قوة حركية قوية تقرر العلاقات الاجتماعية ، وتخلق النظم الاجتماعية . وينشده الفرد دائما ، الاعتراف من زملائه بالاهمية التى يضيفها على نفسه . وهو لا يستطيع أن يعى ما يعتبره مزايا متفوقة فيه ، وان يتمتع بها تمتعا كاملا ، الا على ضوء ما يسمعه من مديح من الآخرين واطراء لطيبته وذكائه وقوته . وهو لا يستطيع الحصول على ما يتوق اليه من حدود الضمان والثراء والسلطان ، التى يرى أنه يستحقها الا عن طريق اشتهاؤه بالتفوق . وهكذا فان ما يراه الناس فينا لا يقل فى أهميته ، عما نحن فعلا عليه فى الصراع من أجل الوجود ، ومن أجل السلطان . لأنه يؤلف المادة الأولية فى بناء العالم الاجتماعى . ولاريب فى أن الصورة التى تبدو فى مرآة عقول زملائنا أى مكانتنا هى التى تقر - ما نحن عليه كأعضاء فى المجتمع ، لا أصل هذه الصورة التى قد تكون انعكاسا مشوها عنه .

ولهذا يكون من الضرورى ، بل ومن المهم أيضا التأكد من أن الصورة العقلية التى يكونها الآخرون عن وضع أى انسان فى المجتمع ، تمثل بأمانة وصدق الوضع العقلى ان لم تبرزه فى تمثيلها له . وهذا هو ما نعينه بسياسة المكانة . فالهدف من هذه السياسة التأثير على الدول الاخرى ، بالسلطان الذى تملكه دولة بصورة فعلية ، أو بالسلطان الذى تعتقد أو تريد من الآخرين أن يعتقدوا أنها تملكه . وهناك أداتان رئيسيتان تحققان هذا الغرض ، وهما المظاهر الدبلوماسية فى أوسع معانيها ، وعرض القوة العسكرية .

١ - المظاهر الدبلوماسية :

هناك قصتان من حياة نابليون ، تظهران بوضوح ، الرموز التى يعرب فيها أى حاكم عن مركز قوته وسلطانه فى مظاهر شكلية ، وتعرض الأولى منهما نابليون وهو فى ذروة سلطانه ، بينما تعرضه القصة الثانية وقد خلف هذا السلطان وراءه .

فى عام ١٨٠٤ وكان البابا يستعد لتتويج نابليون امبراطورا ، أخذ الحاكمان يتأهبان ليظهر كل منهما سلطانه المتفوق على الآخر ، لما فى ذلك من مصلحة له . وقد أفلح نابليون فى تأكيد تفوقه ، لا بأنه تناول التاج بيديه ووضعه على رأسه بدلا من ان يسمح للبابا بذلك فحسب ، بل

وبحيلة مظهرية ابتكرها ، ورواها الدوق روفيجو ، أحد قادة نابليون
ووزير شرطته في مذكراته على النحو التالي :

.. وقد مضى يقابل البابا وهو في طريقه الى نامور . وادعى رغبة منه في
تجنب الاحتفال به ، بأنه ماض الى رحلة صيد ، ولذا كان رجال حاشيته مع
معداتهم في الغابة . ووصل الامبراطور على متن جواده ، وهو في لباس الصيد
مع حاشيته . وحدث اللقاء على قمة التل ، وفي ضوء القمر ، فقد وصلت عربية
البابا ، وخرج من بابها الأيسر بملابسه البيضاء . وكانت الأرض قدرة ، ولم
يرغب في الخروج من العربية بعذائيه البيضاء والخيرين ولكنه اضطر الى أن
يفعل ذلك أخيرا .

وترجل نابليون ليستقبل البابا ، وتعاثقا ، وتقدمت عربية الامبراطور التي
دفعت عمدا الى الامام ، وكأن تقدمها جاء عرضا نتيجة اهمال السائق ، بينما وقف
الرجال عند بابيها المفتوحين من اليمين والشمال . وعند ما حان وقت الركوب ،
استقل نابليون العربية من بابها اليمين ، بينما قاد أحد الضباط البابا الى الباب
الأيسر ، بحيث دخل الرجلان العربية من بابيها في وقت واحد . وجلس الامبراطور
طبعا الى اليمين ، وقررت هذه الخطوة بالطبع دون أي نقاش ، طريقة المراسيم التي
تجب مراعاتها طيلة الوقت الذي سيقضيه البابا في باريس (١)

ووقعت القصة الثانية في دريسدن في عام ١٨١٣ ، بعد هزيمة
نابليون في روسيا ، وعندما أصبح الامبراطور مهددا من تحالف يضم
أوروبا كلها ، وهو التحالف الذي قدر له ان ينزل به بعد فترة قصيرة
الهزيمة المفجعة في ليبزيغ . ولقد حاول نابليون في مقابلة مع مترنيخ
استغرقت تسع ساعات ، منع المستشار النمساوي من الانضمام الى هذا
التحالف المعد ضده . وعامل مترنيخ نابليون كرجل قضى عليه بالزوال ،
بينما ظل نابليون يتصرف كسيد أوروبا كلها ، كما كان بالفعل طيلة
حقبة كاملة انقضت . وبعد مشاجرة كلامية عنيفة ، أراد نابليون ان
يختبر مدى سيطرته ، فأسقط قبعته على الأرض ، متوقعا من الناطق
بلسان التحالف المعادي له ، ان يلتقطها له . وعندما تظاهر مترنيخ بأنه
لا يراها ، تبين للرجلين معا ان تبديلا حاسما قد وقع في مكانة البطل
المنتصر في أوستر ليتز وواجرام وسلطانه . وقد لحص مترنيخ الوضع
في نهاية المقابلة ، عندما أبلغ نابليون يقينه من ضياعه .

وتكون العلاقات بين الدبلوماسيين بالطبع ، كأداة لسياسة من
سياسات الهيبة والتفوذ ، اذ ان الدبلوماسيين ليسوا الا الممثلين الرمزيين

(١) مذكرات الدوق روفيجو (لندن ١٨٢٨) . الجزء الاول . القسم الثاني ص ٧٣

لبلادهم (١) . والاحترام الذى يقابل به الدبلوماسيات ، انما هو موجه الى بلاده ، كما أن ما يبديه هو من احترام أنما يصدر عن بلاده ، كما ان الاهانة التى تصدر عنه أو يتلقاها ، انما تكون فى الواقع صادرة عن بلاده أو موجهة اليها . ويحفل التاريخ بالامثلة التى توضح هذه النقاط ، والتى تضى عليها أهمية فى السياسات الدولية .

ولقد جرت العادة فى معظم البلاطات على ان يقوم الموظفون العاديون بتقديم السفراء الأجانب الى الملك ، فى حين يقوم الأمراء بتقديم سفراء الملوك . وعندما أمر لويس الرابع عشر أحد الأمراء وهو أمير اللورين فى عام ١٦٩٨ بتقديم سفير جمهورية البندقية اليه ، طلب المجلس الأعلى لجمهورية البندقية من السفير الفرنسى ان يبلغ الملك ان الجمهورية لن تنسى ابدا هذا الشرف الذى أولاها اياه ، كما بعث المجلس برسالة شكر خاصة الى الملك . وقد أومأت فرنسا بهذه الإشارة الى انها تعتبر جمهورية البندقية ، فى منزلة المملكة من ناحية السلطان ، وكانت هذه المكانة هى التى دفعت البندقية الى ابداء الشكر والاعتراف بالجميل . وجرت عادة البابوات فى البلاط البابوى على استقبال الممثلين الدبلوماسيين لمختلف أنماط الدول فى قاعات مختلفة . فكان البابا يستقبل سفراء الملوك المتوجين وجمهورية البندقية فى صالة الملوك ، فى حين كان يستقبل ممثلى الأمراء الآخرين والجمهوريات الأخرى فى صالة النبلاء (الدوقات) . ويقال ان جمهورية جنوا قد عرضت على البابا الملايين ليستقبل ممثلها فى صالة الملوك لا فى صالة النبلاء ، ولكن البابا رفض تلبية الطلب، نظرا لمعارضة البندقية التى لم تكن ترغب فى أن تعامل جنوه على قدم المساواة معها ، فالمساواة فى المعاملة ، تعنى المساواة فى المكانة ، أى فى مدى السلطان المعروف ، وهو ما لا توافق عليه الدولة ذات المكانة الارفع .

وكانت العادة فى البلاط العثمانى حتى نهاية القرن الثامن عشر ، عندما يقدم السفراء ، أو من يمثلونهم من أعضاء سفاراتهم الى السلطان فى الآستانة ، ان يمسك موظفو التشریفات فى البلاط بأذرعهم وأن تظل رءوسهم منحنية الى الأرض . وكانت العادة بعد تبادل الخطب التقليدية بين السفير والصدر الأعظم (رئيس الوزراء) ان يهتف موظفو الحاشية السنية بقولهم : « الحمد لله الذى أرغم الكفرة على المجىء لتقديم الولاء

(١) لمعرفة ما يقوم به الدبلوماسيون من مهام كثيرة ، راجع الفصل الحادى والثلاثين من هذا الكتاب .

الى سدتنا السنوية المجيدة» . وكان القصد من اذلال ممثلي البلاد الاجنبية، تجسيد ، ما للبلاد التي يمثلونها من سلطان خفيض اذا ما قورن بسلطان الباب العالي .

وكانت العادة في أيام الرئيس ثيودور روزفلت ان يستقبل جميع الممثلين الدبلوماسيين في اليوم الأول من يناير ، ليقدّموا اليه تهانئهم بالعام الجديد . وعاد الرئيس تافت فأبطل هذه العادة ، وأمر بأن يستقبل السفراء والوزراء المفوضون بصورة فردية. وعندما وصل الوزير الاسباني المفوض الذي لم يكن قد أبلغ بهذا التغيير الى البيت الابيض في الاول من يناير عام ١٩١٠ ، للاشتراك مع السفراء في المقابلة ، رفض موظفو الدار ذلك . وعلى الاثر استدعت الحكومة الاسبانية ، وزيرها المفوض، واحتجت لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، وهكذا نجد ان دولة كانت قد فقدت قبل عهد قصير امبراطوريتها ، وتحولت الى منزلة دولة من الدرجة الثالثة تصر على الاقل ، على الاحتفاظ بالمكانة التي كانت تتفق مع عظمتها السابقة .

وعندما أجلس وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في احتفالات النصر في باريس في عام ١٩٤٦ ، في الصف الثاني في حين كان ممثلو الدول العظمى الاخرى يجلسون في الصف الأول ، غادر قاعة الاجتماع محتجاً، وهكذا نجد ان دولة كانت منبوذة الى عهد طويل من المجتمع الدولي ، قد وصلت الى مركز الدولة العظمى الذي لا يناقش ، وأصرت على أن تكون لها المكانة التي تستحقها بفضل مركزها الجديد . ولم يستطع تشرشل وستالين وترومان في مؤتمر بوتسدام عام ١٩٤٥ الاتفاق على ايهم يجب أن يدخل قاعة الاجتماع أولاً ، مما أجبرهم في النهاية على الدخول اليها من ثلاثة أبواب مختلفة في الوقت نفسه . وكان هؤلاء القادة السياسيون الثلاثة يجسدون سلطان دولهم . وكان لا بد للسابقة التي تعطى لأي منهم ، ان تعطى لدولته مكانة متفوقة على الدولتين الاخرين ، وهو ما تأييدانه وترفضانه . ولما كانت الدول الثلاث تدعى تكافؤاً في السلطان، فقد كان لزاماً عليهم ان يهتموا ، بالحفاظ على تلك المكانة التي يجد فيها ذلك التكافؤ التعبير الرمزي عنه .

وتشرح المقتطفات التالية من مقال يصور المسرح الاجتماعي في واشنطن الأهمية السياسية لما يجري بين جميع الدبلوماسيين من مباريات في الحفلات العامة ...

.. ولا ريب في أن موضوع ما اذا كانت السفارات الاجنبية تكسب شيئاً فعلياً لبلادها ، من جراء هذه الاختلاطات الاجتماعية ، قضية قابلة للنقاش ، فليس ثمة حدود في هذا الوضع ، وان كان معظم السفراء ، يقومون بجولاتهم الاجتماعية بشيء من الجدية المترتبة ، ويعتبرونها من أهم النواحي الفعالة والمثمرة في مهمتهم . ومن المحتمل ان يكونوا على حق في هذا .

.. فالكياسة الدبلوماسية تعد على أي حال من نشاطات أي سفير في العاصمة التي يمثل بلاده فيها . ومن المؤكد ان أي سفير لا يرغب في أن يظهر في البرلمان الأمريكي مختلطا بأعضاء الكونجرس ، أو مسجلا بصورة علنية رد فعله على نغمة المناقشات التشريعية واتجاهها . ومع ذلك عليه أن يتلقى قدرا كافيا من الانطباعات الدقيقة عن الشئون والموظفين في أمريكا ، وأن يترك شيئاً من طابعه الشخصي وشخصية بلاده في عقول الناس بوجه عام .

« ولهذا يكون الطريق الاجتماعي هو سبيله الوحيد الى ما يريد ، وما لم يتميز بالجاذبية وبالتكيف مع الصالونات التي يغشاها ، فلن يكون ذا نفع لبلاده في مهمته السفارية

.. ولما كان ممثلو الدول الأمريكية اللاتينية يقيمون اعظم الحفلات في واشنطن وأكثرها تكلفة ونفقات ، ولا يجنون منها كما يبدو الا القليل جدا ، فهناك ميل شديد الى الغائها على اعتبار أنها لاتعدو مجرد اللهو . لكن هذا الميل خاطيء على أي حال . فكل ما ينشده هؤلاء الأمريكيون اللاتينيون هو المكانة ، أي المكان المتكافئ في أسرة الدول الأمريكية . وهل هناك من يستطيع القول بأن هؤلاء عن طريق عرض تراثهم ، وكياساتهم المتألقة ، وافكارهم النيرة في سلسلة لا تبارى في الحفلات ، لا يؤدون شيئاً لتحقيق هذه الغاية التي ينشدونها ؟ (١)

وتجد سياسة المكانة شأنها في ذلك شأن سياسة ما تملكه الدولة من سلطان ، أو ما تظن انها تملكه أو تريد من الدول الأخرى ان تعتقد بأنها تملكه ، ميدانا فسيحا ومثمرا في اختيار المكان المناسب للاجتماعات الدولية . وعندما تتنافس مطالب متعادية مع بعضها ، ويكون في الامكان التوفيق بينها عن طريق الحلول الوسط ، يختار مكان اللقاء عادة في البلاد التي لا تشترك في التنافس على المكانة . ولعل هذا هو السبب الذي دعا الى اختيار لاهاي في هولنده ، وجنيف في سويسرا ، مكانين صالحين لعقد المؤتمرات الدولية . ويعنى التحول من مكان أثير للقاء الى مكان آخر ، وقوع تحول في تفوق السلطان . وكانت الأغلبية الغالبة من المؤتمرات الدولية تعقد في باريس في الشطر الاكبر من القرن التاسع عشر . لكن عقد مؤتمر برلين في عام ١٨٧٨ ، في عاصمة الامبراطورية الألمانية التي

(١) « سياسات الولايات » مقال في مجلة فورشون عدد فبراير ١٩٥٢ . ص ١٢٠

تم انشاؤها بعد انتصارها على فرنسا ، قد بين للعالم كله ، المكانة الجديدة لألمانيا ، التي جعلت منها اكبر قوة مهيمنة على القارة الأوروبية ، وقد اعترض الاتحاد السوفياتي منذ البداية على اختيار جنيف مقرا للأمم المتحدة ، وذلك لأن هذه المدينة السويسرية ، كانت تمثل في الماضي النقطة الحفيضة في المكانة الروسية في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين . وعندما أظهر توزيع السلطان في الأمم المتحدة المجتمعمة في نيويورك أن الاتحاد السوفياتي يقف في جانب الأقلية التي تواجهها أغلبية تتزعمها أمريكا دائما ، أوصى الاتحاد السوفياتي بنقل مقر الأمم المتحدة الى جنيف التي لا تحمل اية اشارة رمزية لتفوق أمريكا .

وتصر الدولة المتفوقة في سلطانها في مجال معين أو منطقة معينة ، على أن تعقد المؤتمرات الدولية التي تتناول القضايا المتعلقة بذلك المجال أو تلك المنطقة ، في أراضيها أو في أراض قريبة منها . ويتضح من هذا أن معظم المؤتمرات الدولية التي تعالج القضايا البحرية ، قد عقدت في مدينة لندن . أما المؤتمرات الدولية المتعلقة باليابان ، فقد عقدت في الغالب إما في واشنطن أو في طوكيو . وعقدت المؤتمرات التي تتعلق بمصير أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية إما على الأرض الروسية كمؤتمر موسكو وبالطا : أو في مناطق يحتلها الاتحاد السوفياتي كبوتسدام ، أو مناطق قريبة من الأرض الروسية كطهران . ولكن لم تحل نهاية عام ١٩٤٧ ، حتى كانت الأوضاع قد تبدلت تماما الى الحد الذي دفع الرئيس ترومان ، الى أن يعلن بشيء من التأكيد ، بأنه لن يجتمع الى السيد ستالين في أي مكان آخر سوى واشنطن (١) .

٢ - عرض القوة العسكرية

تستخدم سياسة المكانة ، بالإضافة الى الاجراءات الدبلوماسية ، التظاهرات العسكرية كوسيلة لتحقيق غاياتها . ولما كانت القوة العسكرية هي المعيار الواضح لسلطان الدولة وقوتها ، فإن عرضها يساعد على التأثير على الدول الاخرى ، بما لديها من قوة وسلطان . ويدعى الممثلون العسكريون للدول الاجنبية مثلا الى المناورات العسكرية والبحرية التي تجرى في أيام السلم ، لا بقصد اطلاعهم على الاسرار العسكرية ، بل بقصد التأثير عليهم وعلى حكوماتهم ، بما لدى تلك الدولة المعنية من استعداد

(١) النيويورك تايمز عدد ١٩ ديسمبر ١٩٤٧ الصفحة الاولى وعدد ٢٧ يوليو ١٩٤٨ الصفحة الاولى وعدد ٤ فبراير ١٩٤٩ الصفحة الاولى .

عسكري ، وكان القصد من دعوة المراقبين الأجانب الى تجربتي القنابل الذرية في المحيط الهادى فى عام ١٩٤٦ ، تحقيق الهدف نفسه . فقد كانت الغاية التأثير على المراقب الأجنبى من الناحية الاولى بما لدى الولايات المتحدة الامريكية من قوة بحرية ضخمة وبما حققت من منجزات تقنية هائلة من الناحية الثانية . ولقد كتبت صحيفة النيويورك تايمز تقول . . اجمع واحد وعشرون مراقبا من أعضاء لجنة مراقبة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة ، على أن الولايات المتحدة قد قصفت مجموعة من السفن أضخم من مجموع عدد من الاساطيل العالمية (١) . وكان القصد أيضا ان يرى المراقب الاجنبى بنفسه من الناحية الاخرى ، ما تستطيع القنبلة الذرية ان تفعله فوق الماء وتحتة ، وان الدولة التى تحتكر القنبلة الذرية تتفوق فى القوة العسكرية بكثير على الدول التى لا تملكها من الناحية الاخرى . وكان الجمع بين هذين العاملين ، يضى على الولايات المتحدة المكانة التى تريدها كأقوى دولة فى العالم .

ولما كانت الاساطيل البحرية تتميز بالحركة السريعة التى تمكنها من حمل سلطان الدولة التى تملكها وعلمها الى زوايا العالم الاربع ، ولما كانت هذه الاساطيل تترك أثرا عظيما بظهورها ، فقد كانت التظاهرات البحرية فى الماضى اداة مناسبة وصالحة لسياسة المكانة . وتمثل زيارة الاسطول الفرنسى فى عام ١٨٩١ لميناء كرونستاد الروسى ، والزيارة المقابلة التى قام بها الاسطول الروسى فى عام ١٨٩٣ . لميناء طولون الفرنسى ، نقطة تحول فى التاريخ السياسى العالمى ، اذ ان هاتين الزيارتين المتبادلتين قد عرضتا على العالم كله ، التضامن السياسى والعسكرى القائم بين فرنسا وروسيا ، والذي لم يمض عليه طويل وقت حتى كان يتبلور فى شكل تحالف سياسى وعسكرى . وكان ايفاد الدول البحرية الكبيرة ، بين آونة وأخرى لوحدات من قواتها الحربية الى موانئ الشرق الاقصى ، قد بين لشعوب هذه المنطقة تفوق السلطان الغربى . ودابت الولايات المتحدة الامريكية من وقت الى آخر أيضا على ان تبعث بأساطيلها الى موانئ أمريكا اللاتينية ، لتذكير دولها المعنية بأن القوة البحرية الامريكية هى المتفوقة فى النصف الغربى من الكرة الأرضية .

وتقوم الدولة البحرية اذا ماتعرض سلطانها أو تعرضت مطالبها فى أية منطقة مستعمرة أو شبه مستعمرة ، للتحدى من جانب أهل تلك المنطقة أو أية دول أخرى منافسة لها ، بارسال بارجة أو مجموعة من

(١) عدد النيويورك تايمز أول يوليو لعام ١٩٤٦ الصفحة الثالثة .

بوارجها الحربية الى تلك المنطقة لتكون رمزا لسلطانها على تلك البلاد ولعل أشهر مثل على هذا الطراز من سياسة المكانة ، تلك الزيارة التي قام بها غليوم في عام ١٩٠٥ على ظهر بارجة ألمانية الى ميناء طنجة في المغرب ، بقصد معارضة ما لفرنسا من مطالب في تلك المنطقة . ولا ريب في أن الرحلات البحرية التي تقوم بها الوحدات البحرية الامريكية منذ عام ١٩٤٦ الى الموانئ الايطالية واليونانية والاغريقية ، هي الرد الصحيح على مطامع روسيا في تلك المنطقة . ولاريب أيضا في ان اختيار اكثر المناطق في اوربا الغربية تعرضا للخطر ، أماكن لمناورات القوات المشتركة للتحالف الغربي انما قصد منه اظهار القوة العسكرية للتحالف الغربي ، وتصميمه على استخدام هذه القوة وتنفيذها دفاعا عن الوضع القائم في اوربا الغربية . وتكون التعبئة العامة أو الجزئية هي الشكل الاكثر تطرفا من الاشكال العسكرية لسياسة المكانة . ومن المحتمل ان تكون هذه التعبئة كأداة لسياسة المكانة قد غدت منسوخة اليوم ، طالما ان حرب المستقبل ستتطلب على الغالب الاعداد الكلى في جميع الاوقات . وقد كانت الدعوة الى الخدمة العسكرية في الماضي وحتى عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، لفئات معينة من القوات الاحتياطية أو لجميع الصالحين للخدمة العسكرية ، أداة قوة في سياسة المكانة . فعندما عبأت روسيا على سبيل المثال في شهر يوليو عام ١٩١٤ ، جيشها لتلحقها في ذلك كل من النمسا والمانيا وفرنسا ، وعندما عبأت فرنسا وتشيكوسلوفاكيا قواتهما في سبتمبر عام ١٩٣٨ ، وعادت فرنسا فعبأت جيشها في مارس وسبتمبر عام ١٩٣٩ كان القصد من هذه التعبئة دائما ، العرض على الاعداء والاصدقاء على حد سواء ، مالدى الدولة الواحدة من قوة عسكرية ، وتصميمها على استخدام تلك القوة في تأييد غاياتها السياسية .

وهنا تستخدم المكانة ، أى سمعة السلطان لدى الدولة كزاجر من الحرب واستعداد لها . وكل ماتأمل فيه الدولة ، ان تكون مكانتها كبيرة الى الحد الذى يمنع الدول الأخرى من التفكير في حربها . ويؤمل في الوقت نفسه ، في حالة فشل سياسة المكانة هذه ، بأن تؤدي تعبئة القوات المسلحة قبل اندلاع نيران الحرب بصورة عملية ، الى وضع الدولة التي تعلنها في أحسن موقف عسكري نافع وممكن في ظل جميع الأوضاع والظروف . وتميل السياسات العسكرية والسياسية عند ذلك الحد ، الى أن تغدو ناحيتين مختلفتين من شئ واحد ، وستتاح لنا الفرصة في فصول لاحقة ، لنشير الى العلاقة الوثيقة بين السياسات الدولية ، وبين السياسة العسكرية في اوقات السلام كما في اوقات الحروب .

٣ - هدفان لسياسة المكانة

لسياسة المكانة هدفان نهائيان محتملان ، اولهما الحصول على المكانة فى حد ذاتها ، وثانيهما الحصول على المكانة دعما لسياسة الوضع القائم او الامبريالية . وبينما يبحث فى المجتمعات القومية عن المكانة عادة كغاية ، الا أنها لا تكون الا نادرا الهدف الاول فى السياسات الدولية . وتكون هذه المكانة فى السياسات الدولية ، وفى أحسن الحالات ، الثمرة النافعة للسياسات التى لا تهدف فى النهاية الى الاشتهار بالقوة ، وانما الى الحصول على لبابها وجوهرها . وفى وسع الأعضاء الأفراد فى مجتمع قومى يعيشون فى وجودهم وفى مركزهم الاجتماعى فى ظل حماية نظام متكامل من النظم الاجتماعية وقواعد السلوك ، ان يغرقوا أنفسهم فى التنافس على المكانة ، كطراز من اللعبة الاجتماعية التى لا ضير فيها . لكن الدول التى يتحتم عليها ان تعتمد كأعضاء فى المجتمع الدولى كل الاعتماد على سلطانها لحماية وجودها ومركزها من ناحية القوة والسلطان لا تستطيع أن تتجاهل الاثر الذى يتركه اكتساب المكانة أو ضياعها على مركز سلطانها على المسرح الدولى .

ولعله ليس من قبيل الصدفة العارضة كما اشرنا من قبل ، ان يميل مراقبو الأوضاع الدولية الذين يقللون من أهمية السلطان الى عدم العناية بمواضيع المكانة عناية كافية . ولعله ليس من قبيل الصدفة العارضة أيضا أن يكون المتهوسسون بذواتهم من الحمقى هم الذين يميلون وحدهم الى اتباع سياسة المكانة كغاية لذاتها . ولعل غليوم وموسولينى هما خير مثلين فى العصور الحديثة على هذه السياسة . فقد أثملهما السلطان الداخلى الذى حققاه مؤخرا ، واعتبرا السياسة الدولية ، شكلا من أشكال اللهو الشخصى ، حيث يتمتع الواحد منهما عن طريق تمجيد دولته ، واذلال الدول الأخرى ، عين تمتعه بتفوقه الشخصى . ولا ريب فى انهما بعملهما هذا قد خلطا بين المسرحين الداخلى والدولى . فعرض هذا السلطان فى الداخل ، أو التظاهر به على الأقل ، لا يكون أكثر فى أسوأ الحالات ، من حماقة لا ضير فيها ولا أذى . أما فى الخارج ، فيكون هذا العرض بمثابة اللعب بالنار ، التى تحرق اللاعب بها ، اذا لم تكن لديه القوة التى تتفق مع اعتقاده أو مع تظاهره . ويميل حكم الرجل الواحد ، سواء أكان ملكية مطلقة أم ديكتاتورية الى اعتبار الامجاد الشخصية للحاكم ، والمصالح السياسية لدولته شيئا واحدا . ويكون هذا الاعتبار من وجهة نظر السير الناجح للسياسة الخارجية ، ضعفا خطيرا ، اذ انه يؤدى الى سياسة من سياسات المكانة على اعتبار انها

غاية ، مع تجاهل المصالح القومية وتعرضها للخطر ، او تجاهل السلطان المتوافر لدعمها .

وينبع الدور الذى تؤديه سياسة المكانة لسياسات الوضع القائم والامبريالية من طبيعة السياسات الدولية نفسها . فالسياسة الخارجية لأية دولة هى دائما النتيجة الطبيعية لتقويم علاقات السلطان على النحو الذى توجد فيه بين الدول المختلفة فى أية لحظة معينة من لحظات التاريخ ، وعلى النحو الذى قد تتطور اليه فى المستقبل القريب والبعيد أيضا . وتقوم السياسة الخارجية للولايات المتحدة على سبيل المثال ، على تقويم لسلطان الولايات المتحدة نفسها بالنسبة الى سلطان بريطانيا العظمى مثلا والاتحاد السوفياتى والأرجنتين ، والى التطور المقبل المحتمل لسلطان هذه الدول المختلفة نفسها . وتقوم السياسات الخارجية لبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتى والأرجنتين أيضا على تقويمات مماثلة ، تتعرض دائما وباستمرار لاعادة النظر ، لجعلها سليمة حتى اللحظة الأخيرة .

والمهمة الأولى لسياسة المكانة ، التأثير على هذه التقويمات . فلو تمكنت الولايات المتحدة مثلا من أن تؤثر بسلطانها على دول أمريكا اللاتينية الى الحد الذى يقنعها ، بأن تفوقها فى النصف الغربى من الكرة الأرضية ، لا يقبل التحدى ، فان سياستها للوضع القائم فى النصف الغربى ، لا تتعرض للتحدى ، ويكون نجاحها والحالة هذه مضمونا . ولعل الفضل فى الاستقرار السياسى النسبى الذى نعمت به أوروبا فى عشرينات قرننا الحالى ومستهل ثلاثيناته ، يعود الى المكانة التى كانت لفرنسا كأقوى دولة عسكرية فى العالم . وتدين الامبريالية الألمانية بانتصاراتها فى أواخر الثلاثينات الى نجاح سياسة مكانتها . فقد تمكنت هذه السياسة من اقناع الدول المعنية بالحفاظ على الوضع القائم بتفوق ألمانيا ان لم نقل باستحالة قهرها . ولقد حقق عرض الأفلام التسجيلية لحرب ألمانيا «الصاعقة» فى بولنده وفرنسا على النظارة الاجانب وجلهم من القادة السياسيين والعسكريين هذا الهدف تمام التحقيق . ومهما كانت الغايات النهائية للسياسة الخارجية لأية دولة ، فان مكانتها ، او مالمسلطانها من سمعة ، يعتبر عاملا هاما وأحيانا حاسما فى تقرير نجاح سياستها الخارجية أو فشلها . ولهذا تكون سياسة المكانة عنصرا لا غنى عنه فى السياسة الخارجية القومية .

وقد اعتمدت الحرب الباردة التى سيطرت على العلاقات بين العالم الغربى والكتلة السوفياتية منذ أواخر أربعينات هذا القرن ، على أسلحة

المكانة قبل كل شيء . ولقد حاولت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ان تؤثر الواحدة منهما على الأخرى بقواها العسكرية وطاقاتها الاقتصادية ومبادئها السياسية ، لاضعاف معنويات الأخرى ، والحيلولة دون قيامها بخطوة لايمكن اصلاحها عن طريق الحرب . وقد حاولت كل واحدة منهما في الوقت نفسه ، التأثير على حليفاتها . وعلى اعضاء الحلف المعادى لها ، وعلى الدول اللاملتزمة أيضا بهذه المزايا . وكان هدفها الإبقاء على ولاء حلفائها ، واضعاف وحدة الحلف المعادى لها ، وكسب تأييد الدول اللاملتزمة لسياساتها . وباتت المكانة من أهم الاسلحة السياسية بصورة خاصة في هذا العصر . الذي لا يقتصر الصراع فيه على السلطان على استخدام الطرائق التقليدية من الضغط السياسي والقوة العسكرية ، وانما يتعداه الى الاجراءات اللازمة للسيطرة على عقول الناس . وتخاض الحرب الباردة في مناطق آسيا الفسيحة والشرق الاوسط وافريقيا بوجه خاص ، على صعيد التنافس ، بين فلسفتين سياسيتين متنازعتين وبين طريقتين مختلفتين في الحياة . ولعل هذا يؤلف طريقة أخرى للقول بأن المكانة أو سمعة السلطان والاداء السياسي، قد غدت الهدف الرئيسى الذى تخاض الحروب السياسية من أجله . والدعاية هي الاداة الكبرى لهذا الصراع ، اذ انها تهدف الى الرفع من مكانة جانبها والخط من مكانة الجانب الآخر .

وتحقق سياسة المكانة نصرها الحقيقى الكبير ، عندما تضيف على الدولة التى تستخدمها ، سمعة كبيرة بأنها ذات سلطان ، بحيث تتمكن من تجنب استخدامه فعليا لتحقيق أغراضها . وهناك عاملان يجعلان مثل هذا النصر فى حيز الامكان ، أولهما السمعة بالسلطان الذى لا يمكن تحديه ، وثانيهما الاستهتار بالقدرة على ضبط النفس فى استخدامه . ولا ريب فى أن الامبراطوريتين الرومانية والبريطانية ، وسياسة حسن الجوار التى تسير عليها الولايات المتحدة ، هى خير نماذج فعلية على هذا التزاوج النادر بين العاملين .

ويرجع الفضل فى العمر الطويل الذى عاشته الامبراطورية الرومانية ، اذا ما قورن بمصير الانحلال السريع الذى يحل بصورة عامة، بالبنينانات الامبراطورية ذات الابعاد الماثلة ، الى الاحترام العميق الذى كان يفرضه الاسم الرومانى على المناطق الواقعة فى حدود هذه الامبراطورية . وكانت رومة متفوقة فى دهائها السياسى وقوتها العسكرية على أى جزء آخر من الاجزاء التى تؤلف الامبراطورية . ولا ريب فى أنها بعملها على تخفيف عبء التفوق الى أقصى حد يمكنها من تحمله . حرمت الشعوب

الخاضعة لها من الحافز الذى يدفعها لتخليص أنفسها من السيطرة الرومانية . وقد يثور شعب واحد أو اثنان من الشعوب الخاضعة فى أسوأ الحالات ، ولكن لم يكن ثمة أبدا حافز كاف يدعو الشعوب كلها الى تشكيل ائتلاف تكون له القوة الكافية لتحدى رومة وسلطانها . وكانت تعالج الثورات الفردية المعزولة والمتفرقة بسرعة وفاعلية كبيرة عن طريق القوة الرومانية المتفوقة، عاملة بذلك على زيادة مكانتها فى دنيا السلطان . ولا ريب فى ان المقابلة بين المصير المرعب الذى كان يلقاه كل من يجرؤ على تحدى رومة ، والوجود السلمى والناجح للشعوب الاخرى التى ظلت على ولائها لرومة ، وعاشت فى حماية القانون الرومانى ، قد ضاعف من اشتها رومة بالاعتدال فى ممارسة سلطانها .

وكانت هذه الشهرة أيضا بالسلطان ملطفة بالقدرة على ضبط النفس من الأسس التى قامت عليها الامبراطورية البريطانية . ولقد دهش المراقبون من قدرة بضعة ألوف من الموظفين البريطانيين على السيطرة على بضع مئات الملايين من الجنود ، ومن روابط الولاء الطوعى التى جعلت الممتلكات المستقلة (الدومنيونات) ، تتحد مع امبراطوريتها . لكن الهزائم المعيبة التى منيت بها بريطانيا العظمى ، ابان الحرب العالمية الثانية على أيدي اليابانيين حطمت الى الابد ما كان لها من شهرة لسلطانها الذى لا يتحدى (١) . ولا ريب فى أن شعار المناداة بالحرية الوطنية التى رفعته الشعوب التابعة ، فى جنوب شرقى آسيا ، قد محا من الذاكرة الحكم المتسامح الذى نبع عن الحكمة والتجربة الطويلة . وهكذا عندما زالت هذه المكانة المزدوجة ، وانتقلت بريطانيا الى الموارد التى تمكنها من الحفاظ على امبراطوريتها بالقوة العارية المجردة ، لم تبق الاجزاء الآسيوية من الامبراطورية البريطانية على وضعها بعد انتهاء تلك المكانة .

ولقد اعتمدت زعامة الولايات المتحدة فى النصف الغربى من الكرة الأرضية بعد الشروع فى اتباع سياسة حسن الجوار ، على سمعة سلطانها الذى لا يتحدى ، لا على ممارسة هذا السلطان نفسه ممارسة فعلية . ولقد كان تفوق الولايات المتحدة فى النصف الغربى من الوضوح والطغيان بحيث كانت مكانتها وحدها كافية لتأمين المركز الذى تريده بين الجمهوريات

(١) فات المؤلف هنا أن يذكر أن مظاهر الهيبة البريطانية قد اختفت نهائيا بعد تجربتها الفاشلة للسلطان العسكرى فى العدوان الثلاثى على قناة السويس . فقد تمكن شعب مصر ، وأبناء بورسعيد ، من اظهار هذه الهيبة بمظهرها الحقيقى الضعيف ، بعد أن فقدت مقومات قوتها .

الامريكية والمتفق مع سلطانها (١) . وفي وسع الولايات المتحدة أحيانا أيضا ألا تعتمد الاصرار على المكانة التي تستحقها ، لان ما تمتاز به من ضبط نفس تعرضه على هذا النحو ، يجعل زعامتها أخف مذاقا على جاراتها في الجنوب . ولقد عنت الولايات المتحدة منذ شروعاتها في سياسة حسن الجوار ، بأن تعقد مؤتمرات دول الجامعة الامريكية في بلدان أمريكا اللاتينية لا في الولايات المتحدة . ولما كانت الولايات المتحدة تملك في النصف الغربي جوهر السلطان الذي لا يتحدى ، فانها قد تجد من الافضل ، بل من الأصوب والأكثر حكمة ، الا تصر على الاحتفاظ لنفسها بجميع مظاهر المكانة التي تسير جنبا الى جنب مع السلطان الطاغى ، وأن تسمح لدولة أخرى من دول النصف الغربي بأن تتمتع على الاقل بمظاهر السلطان في شكل من أشكال المكانة .

٤ - عيبان في سياسة المكانة :

قد لا تكتفى الدولة باتباع سياسة المكانة على أى حال . فقد تحقق الكثير أو القليل التافه عن طريق هذه السياسة ، وتعرض في كلتا الحالتين لخطر الفشل . وكثيرا ماتفرط في التهويل في رسم صورة سلطانها محاولة بذلك اكتساب الشهرة بالسلطان ، ومتجاوزة في الواقع حدود ما تملكه منه . وهى في الحقيقة تقيم سلطانها في مثل هذه الحالة على الظواهر لا على الجوهر واللباب . وتتحول سياسة المكانة هنا الى سياسة « بلف » ليس الا . ولعل أبرز مثل على هذه السياسة في التاريخ الحديث سياسة ايطاليا بين الحرب الحبشية في عام ١٩٣٥ والحملة الافريقية في عام ١٩٤٢ . فلقد أقدمت ايطاليا مدفوعة بسياسة التوسع الاستعماري ، التي سارت عليها لتجعل من حوض البحر المتوسط بحيرة ايطالية . على تحدى بريطانيا العظمى في أثناء الحرب الحبشية ، والحرب الاهلية الاسبانية بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩ ، بالرغم من أن بريطانيا كانت أول دولة بحرية في العالم ، وكانت الدولة المتفوقة في حوض البحر المتوسط . وقد فعلت ايطاليا هذا عن طريق خلق الانطباع بأنها دولة عسكرية من الدرجة الاولى ، ونجحت في سياستها هذه طيلة الوقت الذي لم تجرؤ فيه دولة أخرى على وضع

(٢) كتب المؤلف كتابه هذا قبل ثورة كوبا ، وتمكنها من تحدى سلطان الولايات المتحدة ، في عقر دارها . ولا ريب في ان هذه الاسس التي قامت عليها السياسة الامريكية في النصف الغربي من الكرة الارضية ، قد انهارت بعد قيام ثورة كوبا الناجحة . ولعل هذا يفسر المواقف المحمومة التي تقفها الولايات المتحدة من ثورة كاسترو .

(المغرب)

ادعاءاتها هذه فى محك التجربة • ولكن عندما تعرض سلطانها للاختبار ، تبين بوضوح الفرق بين ما حققته من سمعة فى مجالات السلطان ، تمكنت عامدة من خلقه عن طريق عدد من الابتكارات الدعائية ، وبين حقيقة سلطانها • وسرعان ما تبين أن سياسة المكانة التى اتبعتها لم تكن أكثر من مجرد أسطورة من أساطير « البلف » •

ويبدو جوهر سياسة « البلف » هذه ، فى الحيلة المسرحية التى يلجأ إليها المخرجون ، عندما يدفعون بعدد من الممثلين الثانويين الذين يرتدون ملابس الجنود ، للمرور فى المسرح ، والاختفاء وراء الكواليس ليعودوا من الناحية الأخرى ثانية وثالثة ، تاركين الانطباع بأنهم يؤلفون عددا كبيرا من الجنود • ويخدع الجبهة والسذج بسهولة ، بظهور هذه القوة المسلحة الكبيرة • وإذا تطلب اخراج المسرحية أن يشتبك هذا الجيش فى معركة مع جيش آخر ، فإن « الخدعة » سرعان ما تصبح واضحة للجميع وهنا تهبط سياسة « البلف » الى أصولها ، وتظهر حيلها واضحة فى شكل بدائى • ومن السهل على هذه السياسة أن تنجح على المدى القصير ، لكنها على المدى الطويل لا تستطيع تحقيق النجاح الا اذا تمكنت من أن تؤجل الى أجل غير مسمى ، اختبار التمثيل الفعلى ، وهو ما لا تستطيع الفراهة السياسية مهما ارتقت فى مستواها أن تضمنه •

ولعل خير ما يفعله الحظ والحكمة السياسية ، هو الافادة من النجاح الأولى لسياسة « البلف » فى الوصول بالقوة الفعلية للدولة الى الحد الذى ظهرت فيه • وفى الوقت الذى تكون الدول الأخرى قد « خدعت » وأولت سلطان تلك الدولة اعتبارا لا يستحقه ، تكسب هذه الدولة وقتا يمكنها من الوصول بالسلطان الفعلى والمكانة الى مستوى واحد • وقد تلجأ الدولة التى تتأخر فى أى سباق على السلطان ولا سيما فى ميدان التسليح الى اخفاء ضعفها تحت ستار سياسة من سياسات « البلف » بينما تحاول فى الوقت نفسه التغلب على الصعوبات التى تواجهها • فعندما تعرضت بريطانيا العظمى فى خريف عام ١٩٤٠-١٩٤١ وشتائه لخطر الغزو الفعلى ، كانت مكانتها التى تفوق فى الواقع فى تلك الايام حقيقة قوتها المسلحة ، عاملا مهما للغاية ، فى منع الالمان من القيام بأية محاولة لغزو أراضيها وتمكنت فى الوقت الذى احتفظت فيه بتظاهرها بالقوة الدفاعية من اكتساب القوة الفعلية وتحقيقها • وعلينا أن نلاحظ على أى حال أن الحظ سارع لنجدة سياسة « البلف » هذه فى صورة الاخطاء العسكرية التى

ارتكبتها هتلر ، وأن بريطانيا لم تتبع هذه السياسة بمحض اختيارها وإنما أرغمت عليها ارغاما كضرورة حتمية وكآخر وسيلة يائسة لانقاذها (١) .

وبالرغم من أنه قد يكون من الصحيح بصورة عامة القول بأن اتباع سياسة « البلف » في السياسات الدولية ، خطأ بالغ ، إلا أن من الخطأ أيضا المضي الى الطرف الآخر ، والاكتفاء بمكانة في مجالات السلطان تكون أقل من السلطان الفعلي لتلك الدولة . ولعل أبرز الامثلة على هذه « السياسة انسلابية من سياسات المكانة » موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في فترة ما بين الحربين وفي السنوات الاولى من الحرب العالمية الثانية بوجه خاص .

ولقد كانت الولايات المتحدة الامريكية عند نشوب الحرب الثانية أقوى دولة في طاقاتها على وجه الكرة الأرضية ، وكانت قد جهزت بمعارضتها لسياسات ألمانيا واليابان الامبريالية . ومع ذلك فقد مضت ألمانيا واليابان في طريقهما ، وكان الولايات المتحدة كقوة من الدرجة الاولى ، غير موجودة على الاطلاق . وتقوم أهمية الهجوم على ميناء اللؤلؤ (بيرل هاربور) من وجهة نظر النقطة التي تناقشها ، في انه كان تعبيرا ضمنيا عن احتقار اليابان لقوة الولايات المتحدة العسكرية . وكانت مكانة الولايات المتحدة أو ما لقوتها من سمعة ، في الحضيض ، بحيث استطاعت اليابان أن تقيم خططها الحربية على أساس الافتراض بأن قوة أمريكا العسكرية لن قبل مطلقا من الضربة الموجهة التي تلقتها في ميناء اللؤلؤ ، في وقت مناسب يمكنها من التأثير على نتيجة الحرب . وكانت مكانة أمريكا هابطة الى الحد الذي دفع ألمانيا وإيطاليا بدلا من محاولة الإبقاء عليها خارج الحرب الاوربية الى التلحف على ادخالها الحرب ، باعلانهما اياها عليها في العاشر من ديسمبر عام ١٩٤١ . ويقال ان هتلر ، ذكر في عام ١٩٣٤ ، أن « الجندي الامريكي

(١) في وسع الانسان أن يقول وهو مطمئن ، أن بريطانيا كانت مدينة في اخرج الحظتين في تاريخها الطويل في نجاتها ، الى حد كبير ، الى مالها من هبة ومكانة . ففي عام ١٨٠٧ ، وكانت أوروبا بأسرها قد غدت راکعة تحت أقدام نابليون ، في الوقت الذي ركزت فيه فرنسا جميع جهودها على تحطيم بريطانيا ، وقعت فتنة خطيرة في الاسطول البريطاني . ولم تبق هناك الا سفينتان على ولائهما تقفان حائلا بين الجزر البريطانية والقارة الاوربية . وكانت بريطانيا في شتاء عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ ، لاسباب مختلفة ، قد غدت أيضا في وضع يائس . ولكن كانت الحقيقة التي ينظر فيها الى بريطانيا في كلتا الأزمتين ، أحد العوامل التي منعت اعداءها من مهاجمتها بالرغم من أن توزيع السلطان الفعلي كان يدعوهم الى مثل هذا الهجوم .

(المؤلف)

ليس بالرجل المحارب فالانحلال الذي يسود هذا العالم الجديد ، وما يعنيه من انحطاط ، يبدو بوضوح وجلاء فى افتقاره الى الكفاية العسكرية ، (١) .

ولا ريب فى أن التقليل الهائل من قيمة أمريكا ، يعود الى حد كبير الى عدم وجود سياسة « مكانة » أمريكية ، تبنى لها السمعة على أساس القوة العسكرية . وبدلا من أن تظهر الولايات المتحدة للدول الأخرى ما تعنيه طاقاتها المادية والبشرية ، على صعيد القوة العسكرية ، نراها متلهفة على أن تظهر للعالم عدم رغبتها ان لم نقل عجزها عن تحويل هذه الطاقات الهائلة الى أدوات فعلية للقتال . وهكذا جلبت الولايات المتحدة التجاهل والهجوم من أعدائها عليها ، والفشل لسياساتها ، والخطر القاتل على مصالحها الحيوية .

وقد تعرض الاتحاد السوفياتى لنتائج مماثلة ، لا لأنه أهمل اتباع سياسة المكانة ، بل لأنه فشل فى اتباعها . فلقد ظلت سمعة الاتحاد السوفياتى من ناحية القوة فى الحضيض طيلة الفترة التى انقضت بين الحربين . وبالرغم من أن المانيا وفرنسا وبريطانيا قد سعت أحيانا للحصول على تأييد روسيا لسياساتها الخارجية ، فان أية دولة منهم ، لم تكن تنظر الى قوة روسيا العسكرية نظرة تقدير تكفى لحملها على التغلب على نفورها من المذهب السياسية السوفياتية ، وعلى خوفها من انتشار هذه المذهبية فى بقية أرجاء أوربا . وعندما جابهت بريطانيا العظمى وفرنسا على سبيل المثال ، فى أثناء الازمة التشيكوسلوفاكية فى عام ١٩٣٨ ، وجوب الخيار بين السكوت على التوسع الامبريالى الالمانى وبين محاولة وقفه بمساعدة الاتحاد السوفياتى ، كانت مكانة الاتحاد السوفياتى خفيضة الى الحد الذى دعا الدولتين الأوربيتين الغربيتين الى رفض اليد الروسية الممدودة للتعاون بلا تردد . وقد بلغت المكانة العسكرية للاتحاد السوفياتى حدها الأدنى من الهبوط فى أثناء الحملة التى قامت بها ضد فنلندة فى عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ عندما تمكنت فنلندة الصغيرة من الصمود فى وجه العملاق الروسى . ولاريب فى أن هذا الافتقار الى المكانة كان أحد العوامل التى أقنعت القيادة العليا الألمانية ، والقيادات العليا للدول الحليفة بعجز الاتحاد السوفياتى عن الصمود فى وجه الهجوم الالمانى .

وعلى أية سياسة خارجية حكيمة ألا تعتبر هذا القياس للمكانة والسلطان الفعلى قضية لا تستحق ايلاءها أهمية . فلو ظهر الاتحاد

(١) كتاب « صوت الدمار » لهرمان روشنينج (نيو يورك - الناشر - بوتمان واولاده لعام

١٩٤٠) ص ٧١ .

السوفيياتى على حقيقته وحقيقته ما لديه من قوة فى أعوام ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤١ ، أى لو كانت شهرته متعابلة مع حقيقة قوته ، فان سياسات الدول الأخرى تجاهه ، لا بد وأن تكون مختلفة عما كانت عليه فى الواقع، ولتغير مصير الاتحاد السوفيياتى بل والعالم كله . وسواء أكان الاتحاد السوفيياتى اليوم قويا بالفعل كما يبدو أم أقل أم أكثر قوة ، فهذه قضية جوهرية تهم الاتحاد السوفيياتى نفسه بل والعالم بأسره . ويصح هذا أيضا على الولايات المتحدة وعلى كل دولة تلعب دورا فعلا فى السياسات الدولية . ولعل مهمة سياسة المكانة الحكيمة ، أن تعرض على الدول الأخرى حقيقة ما لدى صاحبة هذه السياسة من قوة ، دون زيادة أو نقصان .

الفصل المنهجي في السياسة الدولية

١ - طبيعة المذهب السياسية (١)

لعل من خصائص السياسات كلها ، سواء أكانت داخلية أم دولية . أن مظاهرها الأساسية لا تظهر في العادة على حقيقتها أي كمظاهر للصراع على السلطان . وكثيرا ما يوضح عنصر السلطان كالهدف الفوري للسياسة المتبعة ويبررها على الصعدان الاخلاقي والقانونية والحياتية . وكلما اوغل الفرد في تورطه في الصراع على السلطان . كلما بات أقل قدرة على رؤية هذا الصراع على حقيقته . ولا يتورع الممثل على المسرح السياسي عن « تمثيل فصل » من الفصول عن طريق اخفاء الطبيعة الصادقة لاعماله السياسية وراء قناع من المذهبية السياسية . وكلما زاد نأى الفرد عن أي

(١) يستخدم تعبير المذهب عادة في معناه العام ليعني المعتقدات الفلسفية والسياسية والخلقية . وسنعالج الموضوع الذي يشير اليه هذا المفهوم العام للمذهب في الفصول الأخيرة من هذا الكتاب . أما ما تعالجه من مفهوم المذهب في هذا الفصل ، فيتعلق بما أسماه كارل مانهايم « بالمذهب المحدد » (راجع كتاب « المذهب والطوبائية » لكارل مانهايم - طباعة هاركورت بريسي وشركاه - نيويورك - عام ١٩٣٦ . ص ٤٩) ، حيث يقول : « يستنبط المفهوم المحدد للمذهب ، عندما يكون التعبير يعني اننا نشك في الآراء ، والصور التي يقدمها اليها الخصم . فنحن نعتبرها . أقنعة واعية ومتعمدة لاختفاء الصورة الحقيقية للوضع ، التي لا يكون تمييزها تمييزا صحيحا ، متفقا مع مصالح هذا الخصم . وتتراوح هذه الاضاليل بين الأكاذيب الواعية المتعمدة . وبين الاقنعة نصف الواعية والمفتقرة الى الذكاء وبين المحاولات المدروسة لتضليل الآخرين وبين خداع النفس » . ويقول في ص ٢٣٨ أيضا : « ولقد جعلت دراسة المذاهب مهمتها . . رفع الاقنعة عن الاضاليل الواعية الى حد ما ، وعن تنكر جماعات المصالح الانسانية ، ولا سيما الاحزاب السياسية » .

(المؤلف)

صراع سياسى معين ، كلما بات أكثر قدرة على فهم طبيعته الصحيحة . وعلى هذا فليس من قبيل الصدفة العارضة أن يكون الأغراب أكثر تفهما لسياسات دولة معينة من أبناء تلك الدولة ، وان يكون الباحثون أكثر استعدادا من السياسة لفهم ما تعنيه السياسة . يضاف الى هذا ان السياسة يميلون ميلا قويا الى خداع انفسهم فى موضوع ما يعملونه ، عن طريق الاشارة الى سياساتهم لا على صعيد السلطان ، بل على صعيد المبادئ الخلقية والقانونية والضرورات الحياتية ، وهكذا بينما تهدف جميع السياسات بعبارة أخرى الى نشدان السلطان ، فان ما تعمله المذاهب هو أن تجعل التورط فى ذلك الصراع على السلطان مقبولا من الناحيتين النفسية والخلقية ، لدى الممثلين انفسهم وجماهير نظارتهم .

وتؤدى هذه المبادئ القانونية والخلقية والضرورات الحياتية عملا مزدوجا فى نطاق السياسات الدولية . وهى اما أن تكون الاهداف الغائية للعمل السياسى التى كنا قد أشرنا اليها من قبل ، أى الاهداف النهائية التى ينشد السلطان السياسى تحقيقها ، أو الذرائع والجهات الكاذبة التى يختفى وراءها عنصر السلطان الكامن فى جميع السياسات . وقد تحقق هذه المبادئ والضرورات عملا واحدا أو آخر ، وقد تحقق العاملين معا وفى آن واحد . وقد يكون المبدأ الخلقى كالعدل مثلا ، والضرورة الحياتية كالمستوى اللائق للعيش ، هدف السياسة الخارجية ، أو مذهبها ، بل قد يكونان الهدف والمذهب فى وقت واحد . ولما كان بحثنا هنا لا يعنى بالاهداف الغائية لأى سياسات الدولية ، فسنكتفى بمعالجة المبادئ الخلقية والقانونية والضرورات الحياتية ، على ضوء ما تؤديه من عمل على صعيد المذاهب .

وليست هذه المذاهب الشرة العارضة لتضليل بعض الافراد الذين يجب استبدالهم بآخرين أكثر منهم صدقا ونزاهة ليجعلوا سير الشئون السياسية أكثر شرفا وكرامة . فخيبة الأمل ، تعقب دائما مثل هذه التطلعات ولا ريب فى ان رجال المعارضة الذين كانوا ارفع الناس صوتا فى الكشف عن انحرافات السياسة الخارجية كفرانكلين ديلانو روزفلت وتشرشل ، قد أثاروا اشمئزاز اتباعهم وذعرهم ، عندما أصبحوا مسئولين عن تسير دفة الشئون الخارجية بلجوتهم الى استعمال الأقنعة المذهبية ، ولعل الطبيعة الاصلية للسياسة هى ارغام الممثل على المسرح السياسى ، على استخدام مذهبته ، لاختفاء الهدف الفورى لعمله . فالسلطان هو هذا الهدف من العمل السياسى ، وليس السلطان السياسى الا التحكم فى

عقول الناس واعمالهم . ومع ذلك فان الذين يقع عليهم الاختيار ليكونوا الاهداف المتوقعة لسلطان الآخرين ، كثيرا ما يحزمون أمرهم ، على اكتساب السلطان بدورهم على الآخرين . ويكون الممثل على المسرح السياسى والحالة هذه دائما ، السيد ، والتابع المتوقع فى الوقت نفسه . وتكون حرите ، وهو ينشد السلطان على الآخرين ، مهددة برغبة مماثلة عند غيره من الناس .

وتتصل ازدواجية التقويم الخلقى من الانسان لهذا الوضع الذى يعيش فيه بازدواجيته كمخلوق سياسى . فهو يعتبر رغبته فى السلطان رغبة عادلة ، فى حين يعتبر رغبة الآخرين فى التسلط عليه رغبة ظالمة . ولقد عثر الروس بعد الحرب العالمية الثانية على التبرير لمخططاتهم من أجل السلطان فى اعتبارات الأمن الخاصة بهم ، لكنهم اعتبروا توسع السلطان الأمريكى عملا امبرياليا يمهّد الطريق للفتح العالمى والتوسع ، ونحت الولايات المتحدة المنحى نفسه فى وصفها للتطلعات الروسية ، فى الوقت الذى تنظر هى فيه الى اهدافها الدولية كضرورات يحتمها الدفاع القومى . ويقول جون ادامز (١) فى هذا .

.. يغيل لصاحب السلطان دائما انه ذو روح عظيمة وآراء واسعة ، تتعدى فهم الضعفاء ، وانه وهو ينتهك كل مائة من قوانين ، انما يخدم الله . وتنطوى عواطفنا ومطامحنا وشهواتنا وحبنا وسخطنا ، وغير ذلك من الظواهر ، على الكثير من الدهاء الغيبى ، والبلاغة الطاغية ، بحيث تفرض نفسها على فهمنا وضماثرنا ، وتحولهما الى جانبها .

ويكون هذا الازدواج فى التقويم الذى تمتاز به اساليب جميع الدول فى معالجة مشكلة السلطان ، كامنا فى طبيعة السياسات الدولية نفسها . فالدولة التى لا تكثر بالمذهبية ، وتعلن جهارا رغبتهـا فى السلطان ، ومعارضتها تبعا لذلك فى اية تطلعات مماثلة له من الدول الاخرى ، تجد نفسها فورا ، فى وضع سيىء وحاسم فى صراعها من أجل السلطان . فهذا الاعتراف الصريح من جانبها ، يوحد من الناحية الاولى جميع الدول الاخرى فى مقاومتها العنيفة لهذه السياسة الخارجية الصريحة

(١) جون ادامز (١٧٣٥ - ١٨٢٦) - ثانى رئيس للجمهورية الامريكية (١٧٩٧ - ١٨٠١) .
اختير ممثلا لبلاده فى فرنسا فى عام ١٧٧٧ ، وفى مؤتمر باريس عام (١٧٨٣) الذى أنهت معاهدته حرب الاستقلال الامريكية . أصبح سفيرا لبلاده فى لندن بين عامى ١٧٨٥ و ١٧٨٨ . منع اثناء حكمه باعتداله وحكمته ، نشوب الحرب مع فرنسا .
(العرب)

فى بيانها ، وقد تفلح فى ارغام تلك الدولة التى تسير على تلك السياسة على استخدام المزيد من القوة بشكل يفوق ما كان لازما فى البداية . يضاف الى هذا ان مثل هذا الاعتراف يغنى التنكر صراحة للمعايير الخلقية ، المعترف بها على صعيد عالمى فى المجتمع الدولى ، ويضع تلك الدولة المعنية فى وضع ، يفرض عليها متابعة سياستها الخارجية بكثير من الاسترخاء ، وعذاب الضمير ، وعلى القائد الناطق باسم الدولة ، اذا أراد حشد الشعب وراء سياسة حكومته الخارجية ، وتعبئة جميع طاقاته وموارده القومية لدعم تلك السياسة ، ان يلجأ الى ابراز الضرورات الحياتية التى تفرض تلك السياسة كالوجود القومى مثلا ، والمبادئ الخلقية التى تدعمها ، كالعدل والحق مثلا ، وان يجتنب الاشارة الى السلطان ، لافى قليل ولافى كثير . وهذه هى الطريقة الوحيدة التى تستطيع الدولة بواسطتها الحصول على تأييد الشعب وحماسه فى تقديم التضحيات ، وهما شرطان اساسيان لنجاح السياسة الخارجية فى امتحان القوة العصبية الذى تتعرض له .

هذه هى القوى النفسية التى تولد حقا المذاهب فى السياسات الدولية ، وتجعل منها اسلحة فى الصراع من اجل السلطان على المسرح الدولى ، والحكومة التى تجد سياستها الخارجية تجاوبا لدى العقائد الادراكية والقيم الخلقية لشعبها . تتفوق تفوقا كبيرا ، على الدولة المعادية لها ، والتى لاتفلح فى اختيار الاهداف التى يتجاوب شعبها معها . او تلك التى تبدو ، ولو فى ظاهرها ، متجاوبة مع تطلعات ذلك الشعب . والمذاهب كغيرها من الافكار اسلحة تستطيع أن ترفع المعنويات القومية ، وأن تعزز برفعها سلطان الدولة ، وهى فى عملها هذا قد تنجح فى خفض من معنويات الخصم الى حد كبير . ولا ريب فى ان اسهام النقاط الاربع عشرة التى جاء بها الرئيس وودرو ويلسون فى الحرب العالمية الاولى ، ذلك الاسهام العظيم فى انتصار الحلفاء عن طريق تعزيز معنويات الحلفاء واضعاف معنويات الخصوم ، يعتبر المثل النموذجى لأهمية العامل المعنوى فى السياسات الدولية (١) .

٢ - مذاهب نموذجية فى السياسات الخارجية :

تدفع طبيعة السياسات الدولية ، السياسات الامبريالية ، الى التنكر عمليا وراء الأقنعة المذهبية ، فى حين تظهر سياسات الوضع القائم فى الغالب على حقيقتها دون زيف أو اصطناع . وتؤدى هذه الطبيعة فى

(١) سنعود الى بحث موضوع المعنويات القومية بصورة عامة فى الفصل التاسع من هذا الكتاب

الوقت نفسه الى أن تصبح بعض اشكال المذاهب منسجمة مع اشكال معينة من السياسات الدولية .

(أ) مذاهب الوضع القائم :

فى وسع سياسة الوضع القائم دائما ، ان تعرض طبيعتها الصادقة، وان تتجاهل الأقنعة المذهبية ، وذلك لان هذا الوضع قد اكتسب نتيجة وجوده حدا معيناً من الشرعية الحلقية (١) فلا بد لكل شىء موجود ، أن يكون ثم ما يبرر وجوده ، والا لما وجد . ولما كانت الدولة التى تسير على سياسة الأمر الواقع تنشد الحفاظ على السلطان الذى تحقق لها . فانها قد تجتنب الحاجة الى تبديد سخط الدول الأخرى وشكوكها فى نيات الآخرين . ويصح هذا القول بوجه خاص ، عندما يكون الحفاظ على الوضع الاقليمى القائم ، غير معرض للهجوم الشرعى أو القانونى ، وعندما يكون السلطان القومى ، قد استخدم بصورة تقليدية لمجرد الحفاظ على الوضع القائم . ولا تحتاج بعض الدول كسويسرا والدنمارك والنرويج والسويد الى التردد فى تعريف سياساتها الخارجية على صعيد الحفاظ على الأوضاع القائمة ، طالما أن هذا الحفاظ يعتبر مشروعا بصورة عامة ، لكن هناك دولا اخرى ، كبريطانيا وفرنسا ويوجوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا ، كانت تسير فى فترة ما بين الحربين بصورة عامة على سياسة الوضع القائم لاتستطيع الاكتفاء بمجرد القول بأن سياساتها الخارجية تهدف الى الدفاع عن ممتلكاتها . اذ لما كانت شرعية الوضع القائم منذ عام ١٩١٩ ، معرضة للتحدى ، داخل هذه الدول وخارجها . فانها كانت فى حاجة الى الاستناد الى بعض المبادئ المثالية ، لمواجهة هذا التحدى . وقد حققت لها مثل السلام العالمى والقانون الدولى هذا الهدف تمام التحقيق .

وتصلح مثل السلام والقانون الدولى كمثال للدفاع عن سياسة الوضع القائم . ولما كانت السياسات الامبريالية بسعيها لتقويض الوضع

(١) لا يمكن للوضع القائم الذى لا يستند الى الحق والعدل . أن يصبح شرعيا من الناحية الحلقية أو القانونية ، مهما استند الى مبررات تؤيده فى السياسة الدولية ، وليس أدل على هذه الحقيقة من وضع اسرائيل . فقد قامت على أساس أن من لا يملك منح من لا يستحق كما قال سياده الرئيس عبد الناصر ، وطنا له اهله واصحابه ، دون مراعاة حقوق شعبه فى تقرير مصيره . وسواء أكانت اسرائيل عضوا فى الأمم المتحدة ، كما هى بالفعل ، أم اعترفت بها عشرات الدول ، فان وضعها القائم لا يعتبر مشروعا ولا بد . للحق من أن يعود الى أصحابه .

القائم ، تقود الى الحرب فى الغالب ، ويجب ان تأخذ احتمال الحرب دائما فى حسابها ، فان السياسة الخارجية ذات الميول والمبادئ السلامية ، تكون على نفس الاساس ، مناهضة للامبريالية ، ومؤيدة للحفاظ على الوضع القائم . ولا ريب فى أن السياسى الذى يعبر عن أهدافه فى سياسة الوضع القائم ، مستندا الى قيم السلام ، انما يلصق لوثة الدعوة للحرب بخصومه من الامبرياليين ، مطهرا بذلك ضميره وضمائر مواطنيه من الشكوك الحلقية ، وآملا فى الحصول على تأييد جميع البلاد التى يهملها الحفاظ على الاوضاع القائمة (١) .

وتؤدى مثل القانون الدولى مهمة مذهبية مماثلة لسياسات الوضع القائم . فالقانون بوجه عام ، والدولى منه بوجه خاص ، هو فى الواقع قوة اجتماعية ثابتة لامتحركة . فالقانون يحدد التوزيع المعين للسلطان ويعرض معايير واجراءات للتأكد من وجوده والحفاظ عليه فى أوضاع محدودة ويسمح القانون المحلى عن طريق نظام متطور للتشريع والقرارات القضائية ، والتنفيذ ، باجراء تعديلات بل وفى بعض الحالات بتبدلات هامة ضمن اطار التوزيع العام للسلطان . أما القانون الدولى، فيمتاز نظرا لعدم وجود مثل هذا النظام الذى يسمح باجراء التبدل القانونى ، كما سنرى فيما بعد، بالجمود كقوة اجتماعية من الناحية الاساسية . ولذا فان الاستناد الى القانون الدولى ، والى « النظام الذى يفرضه القانون » والى « الاجراءات القانونية العادية » فى تأييد سياسة معينة ، يشير دائما الى القناع المذهبى الذى تختفى وراءه سياسة الوضع القائم . وعندما تقوم منظمة دولية ، كعصبة الامم مثلا ، وبوجه خاص ، للحفاظ على وضع معين قائم ، فان تأييد تلك المنظمة يغدو معادلا لتأييد ذلك الوضع القائم المعين .

ولقد أصبح من الشائع بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، الافادة من المذاهب الشرعية فى تبرير سياسة الوضع القائم . ولما كانت أحلاف العهود التاريخية السابقة لم تختف من الوجود ، فانها مالت الى أن تغدو «ترتيبات اقليمية» تدخل ضمن اطار منظمة شرعية شاملة وعامة . ويؤدى «الحفاظ على الوضع القائم» الى «الحفاظ على السلام والامن الدوليين» . ولا تقوم مجموعة الدول ذات المصلحة الواحدة فى الحفاظ على الوضع القائم ، بحماية مصلحتها هذه ضد أى تهديد من مصدر معين ، بانشاء

(١) راجع بعد خمس صفحات ، رأينا فى التحول الاخير الذى طرأ على مذهب السلام ، وراجع أيضا ما كتبناه فى الفصل السادس عشر من هذا الكتاب

(المؤلف)

ما كان يسمى فى الماضى «بالاحلاف المقدسة» وانما بانشاء « نظام للأمن الجماعى » أو عقد « معاهدة للمساعدة المتبادلة » . ولما كانت التبدلات فى الاوضاع القائمة تتم دائما على حساب الدول الصغيرة ، فان الدفاع عن حقوق هذه الدول ، كبلجيكا فى عام ١٩١٤ وفنلندة وبولندة فى عام ١٩٣٩ ، يصبح فى ظل الاوضاع المناسبة ، مذهباً آخر من مذاهب سياسة الوضع القائم .

(ب) مذاهب الامبريالية :

تحتاج سياسات الامبريالية دائما الى المذهبية ، وذلك لانها على النقيض من سياسة الوضع القائم ، تحتاج فى كل حين الى ما يقيم الدليل على صحتها . فعليها أن تبرهن على أن الوضع القائم الذى تعمل على الاطاحة به ، يستحق هذه الاطاحة ، وان الشرعية الخلقية المتصلة فى عقول الكثيرين بالاوضاع القائمة ، يجب أن تخضع الى مبدأ أسمى من مبادئ الاخلاق ، يدعو الى توزيع جديد للسلطان . ولقد كتب جيبون (١) فى هذا يقول :

« يجب العثور فى الفقه القانونى للفاتحين على دافع اما للأمن أو للثأر فى كل حرب ، وعلى حافز للشرف أو الحماسة ، وللحق أو المصلحة » (٢)

ولما كانت المذاهب النموذجية للامبريالية ، تستخدم المفاهيم الشرعية ، فانها لا تستطيع أن تستند الى القانون الدولى الايجابى ، أى الى القانون الدولى كما هو فى الواقع . ولقد سبق لنا ان رأينا ان الطبيعة الجامدة للقانون الدولى ، تجعل منه الحليف العقائدى الطبيعى للوضع القائم . فالطبيعة الحركية للامبريالية ، تتطلب مذهبية حركية مماثلة . ولعل عقيدة القانون الطبيعى ، أى القانون كما يجب أن يكون ، هى التى تؤمن على صعيد القانون الحاجات المذهبية للامبريالية . وتقوم الدولة الامبريالية ، رغبة منها فى تحدى اجحاف القانون الدولى على النحو الذى يوجد فيه مجسدا فى الوضع القائم ، بالاستناد الى قانون أسمى يماثل

(١) ادوارد جيبون (١٧٣٧ - ١٧٩٤) أشهر المؤرخين الانجليز . وضعه كتابه « انحلال الامبراطورية الرومانية وسقوطها » فى مصاف أبرز المؤرخين فى العالم . كان والده عضوا فى مجلس العموم . درس فى جامعة اوكسفورد

(٢) كتاب « انحلال الامبراطورية الرومانية وسقوطها » - طبعة المكتبة العصرية . الجزء الثانى . ص ١٢٣٥ .

متطلبات العدل . وهكذا نجد أن ألمانيا النازية أقامت طلباتها لتعديل الوضع القائم الذي فرضته معاهدة فرساي على مبادئ المساواة التي انتهكتها تلك المعاهدة . وكان طلبها الخاص بالمستعمرات التي حرمتها منها معاهدة فرساي حرمانا كاملا ، ومطالبتها بتعديل النصوص المتعلقة بنزع السلاح لجانب واحد ، منبثقين من المبدأ نفسه .

وعندما لا توجه السياسة الامبريالية ، ضد وضع قائم معين ناتج عن حرب خاسرة ، وانما تنبع من فراغ في السلطان يغري الآخرين بالفتح، تحل المذاهب الخلقية التي تجعل منها واجبا حتميا في الاحتلال ، محل الاستعانة بقانون طبيعي عادل ، لطلاحة بقانون ايجابي مجحف . وهكذا يظهر احتلال الشعوب الضعيفة بمظهر «رسالة الرجل الأبيض» و «الرسالة القومية» و «القدر العظيم» و «الامانة المقدسة» و «الواجب المسيحي» ونجد ذلك في كثير من التعابير المائلة . وكثيرا ما تنكرت السياسات الامبريالية الاستعمارية بوجه خاص وراء الشعارات المذهبية من هذا الطراز كشعار «نعمة الحضارة الغربية» التي كان على الرجل الأبيض المحتل ، أن يحملها لشعوب العالم الملونة . ويحمل المذهب الياباني عن منطقة الرخاء المشترك لشرق آسيا ، نفس المعنى ذي الرسالة الانسانية . وعندما تتفق فلسفة سياسية ، يكون لها طابع الحماس الديني مع السياسة الامبريالية تصبح أداة جاهزة للتنكر المذهبي . ولقد برزت الامبريالية العربية في عصر الفتوحات العربية نفسها بأداء الرسالة الدينية (١) . واجتاحت امبريالية نابليون اوربا كلها تحت شعارات « الحرية والاخاء والمساواة » وافادت الامبريالية الروسية ولا سيما في تطلعها الى القسطنطينية ومضائق الدردنيل ، من استخدام العقيدة الارثوذكسية ، والجامعة السلافية والثورة العالمية والدفاع ضد التطويق الرأسمالي ، اما بصورة متعاقبة واما في وقت واحد .

وقد آثرت مذاهب الامبريالية في العصور الحديثة ولا سيما تحت

(١) لم تكن رسالة الاسلام التي حملها الفاتحون العرب في القرن الثامن للميلاد ، مبررا لسياسة امبريالية كما يحاول المؤلف ان يقول ، وانما كانت حقيقة واقعة . وليس ادل على هذه الحقيقة من ان العرب كانوا يعاملون سكان البلاد المفتوحة ، بعد اعتناقهم الاسلام ، معاملة العرب أنفسهم في الحقوق والواجبات ، مما ينفي وجود أية نوايا امبريالية .

تأثير الفلسفات الاجتماعية لداروين (١) وسبنسر (٢) الاستناد الى الحجج الحياتية . واذا ما تحولت فلسفة تنازع البقاء وبقاء الاصلح الى عالم السياسة الدولية ، ، فانها ترى في التفوق العسكري للدولة القوية على الدولة الضعيفة ، ظاهرة طبيعية ، تجعل من الاخيرة الهدف المقدر لسلطان الأولى . ويكون مما يتعارض مع الطبيعة ، طبقا لهذه الفلسفة ألا يسيطر القوى على الضعيف ، او ان يحاول الضعيف الوقوف على قدم المساواة مع القوى . فللدولة القوية حق في « ان يكون لها مكان تحت الشمس » ، لانها « ملح الارض » . ولقد اكتشف عالم اجتماعي الماني مشهور في الحرب العالمية الاولى ، ان « البطل » الألماني لابد وان ينتصر على « التاجر » البريطاني ، وان على الاجناس الدنيا ان تخدم الجنس السيد ، بحكم قانون الطبيعة الذي لا يستطيع معارضته الا الحمقى والأوغاد ، وهؤلاء يلقون مصيرهم العادل في العبودية والابادة .

وقد اضفت الشيوعية والفاشية والنازية والامبريالية اليابانية على هذه المذاهب الحياتية شكلا ثوريا ، فالامم التي اختارتها الطبيعة لتسود العالم ، مازالت في وضع متمدن نتيجة خداع الأمم الاخرى ، وعنفها . والذين لا يملكون رغم حيويتهم ، معزولون عن ثروات الارض التي يستغلها الاغنياء المنحلون من الذين يملكون . وعلى الامم البروليتارية التي تلهمها المثل السامية ، أن تحارب الامم الرأسمالية التي تدافع عن أكياس أموالها . ولقد وجدت مذهبية الزيادة في عدد السكان استجابة خاصة في المانيا وايطاليا واليابان . فالالمان شعب يفتقر الى المجال الحيوي . وهم اذا لم يجدوه ، يتعرضون للاختناق ، واذا لم يحصلوا على مصادر المواد الدولية يتضورون جوعا . وقد استخدمت ايطاليا واليابان في ثلاثينات القرن

(١) شارل داروين (١٨٠٩ - ١٨٨٢) - من اكبر الفلاسفة البريطانيين الحديثين ومن علماء الطبيعة . وقد اشتهر بالنظرية التي عرفت باسمه . وأولع منذ حداثة بعلم الحياة بالنسبة الى الحيوان والنبات ، وجمع الفراش . وتعرف نظرياته بعلم اصول الاجناس عن طريق الاختيار الطبيعي . وقد درس في جامعة كمبردج .

(٢) سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣) - الفيلسوف البريطاني المعروف وله عدة مؤلفات في الاشتراكية .

الحالي هذا المذهب بصور مختلفة لتبرير سياساتهما التوسعية واخفاه
اهدافهما الامبريالية (١) .

وكان مذهب مناهضة الاستعمار . . . القناع الأكثر شيوعا ، والمبرور
الأكثر استعمالا للسياسات الامبريالية في كل حين (٢) . وقد أكثر الناس
من استخدام هذا المذهب ، لأنه أكثر مذاهب الامبريالية فاعلية . ولقد
ذكر هيوى لونج (٣) Huey Long ان الفاشية ستفد الى الولايات
المتحدة تحت ستار مكافحة الفاشية كما ان الامبريالية قد وفدت الى بلاد

(١) يظهر تعداد السكان والاحصاءات الاقتصادية الطبيعية المذهبية المجردة للمطالبة
بالمستعمرات . التى وجدت ما يبررها فى ألمانيا وإيطاليا واليابان فى فترة ما بين
الحربين ، نتيجة ضغط السكان والمتاعب الاقتصادية . فلقد كانت مساحة المستعمرات
الألمانية الأربع فى إفريقيا نحواً من ٩٣٠ ألف ميل مربع ، وكانت تضم فى عام ١٩١٤
نحواً من اثنى عشر مليوناً من الناس منهم عشرون ألفاً من البيض ليس الا . وكأنه
يقال فى تلك الايام ان عدد الألمان الذين يعيشون فى باريس يربو على عددهم فى
المستعمرات الألمانية كلها . ولم تضم الاريتريا بعد خمسين عاماً من تحولها الى مستعمرة
إيطالية ، فى أرضها التى تشمل ألفى ميل مربع من المناطق الصالحة للسكان الا
اربعمائة من الإيطاليين ليس الا . واستوعبت مستعمرات اليابان فى كوريا وفورموزة ،
فى غضون أربعين عاماً عدداً يقل عن الزيادة الطبيعية السنوية فى عدد السكان فى
اليابان نفسها . وتنطق الأرقام بالكثير أيضاً عن الأهمية الاقتصادية للمستعمرات
لما يسمونه بالبلد الأم ، بالنسبة لألمانيا وإيطاليا . فلم تزد واردات ألمانيا من مستعمراتها
وصادراتها إليها فى عام ١٩١٣ على نصف واحد فى المائة من مجموع تجارتها الخارجية
الخارجية كلها . وبلغت واردات إيطاليا من مستعمراتها فى عام ١٩٣٣ ، (١٦) فى
المائة من مجموع وارداتها ، بينما لم تتعد صادراتها إليها فى نفس العام نسبة (٧٢)
فى المائة من مجموع صادراتها . وكانت نسبة كبيرة من هذه الصادرات من المواد
الحربية . أما مستعمرات اليابان فكانت على جانب كبير من الأهمية لتجارتها ، إذ بلغت
نسبة تجارتها معها فى عام ١٩٣٤ ، نحواً من ٢٥ فى المائة من مجموع تجارتها الخارجية
(منها ٢٣ فى المائة من الواردات و ٢٢ فى المائة من مجموع الصادرات ، راجع كتابي
« المشكلة الاستعمارية » من منشورات المؤسسة الملكية للشئون الدولية (طبعة جامعة
أكسفورد لعام ١٩٣٧) ص ٢٨٧

(المؤلف)

(٢) لا ريب فى أن مذهب مناهضة سياسات القوة ، يعتبر شكلاً من أشكال مذهب مناهضة
الامبريالية . وتكون الأمم الأخرى طبقاً لهذا المذهب مدفوعة فى سياساتها ، بتطلعاتها
الى السلطان ، بينما تكون الأمة المتحررة من مثل هذه الحوافز الوضيعة مسائرة نحو
أهداف مثالية نقية .

(٣) هيوى لونج (١٨٩٣ - ١٩٣٥) - حاكم لويزيانا بين عامى ١٩٢٨ و ١٩٣١ ، وعضو
مجلس الشيوخ الأمريكى بين عامى ١٩٣١ و ١٩٣٥ .

(العرب)

كثيرة متنكرة فى مذهب مناهضة الامبريالية . ولقد مضى الفريقان المتحاربان الى حربى عام ١٩١٤ و ١٩٣٩ ، للدفاع عن نفسيهما ضد امبريالية الجانب الآخر . وهاجمت ألمانيا الاتحاد السوفياتى تحت ستار الادعاء بالرغبة فى احباط المشاريع السوفياتية الامبريالية . وقد وجدت سياسات أمريكا وبريطانيا وروسيا الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية المبرر لها فى الأهداف الامبريالية للدول الأخرى . وتضمن الدولة عن طريق عرضها لسياساتها الخارجية على أنها سياسة مناهضة للامبريالية أى سياسة تدافع عن الوضع القائم وتحميه ، دون النظر الى طبيعة هذه السياسة الحقيقية ، تنقية ضمائر شعبها ، والحصول على ثقته فى عدالة قضيته ، وهى مشاعر بدونها لا يمكن للشعب أن يؤيد سياسة حكومته الخارجية تأييدا صادقا يدفعه الى الحرب الناجحة من أجلها . وتعمل هذه الطريقة فى الوقت نفسه ، فى حصر العدو ومضايقته ولا سيما اذا كان أقل تأهبا من الناحية المذهبية ، بحيث لا يستطيع ان يتأكد من الجانب الذى يقف العدل فيه .

(ج) المذاهب الغامضة :

تستمد المذهبية المناهضة للامبريالية فاعليتها من غموضها ، فهى تثير الخيرة لدى المراقب الذى لا يستطيع أن يثق دائما فيما اذا كان يتعامل مع مذهب من مذاهب الامبريالية ، أو مع التعبير الصحيح لسياسة الوضع القائم . ويكون الأثر المربك قائما ، عندما لا يكون المذهب صحيحا الوضع ، كما كان الأمر بالنسبة الى طراز معين من السياسة ، ولكن يستطيع التزيب به المدافعون عن الوضع القائم ، وحاملو لواء الامبريالية . وتكون المذاهب المتعلقة بالحق القومى فى تقرير المصير ، وبالأمم المتحدة من هذا الطراز . وقد انضم مذهب جديد يتعلق بالسلام الى هذه المذاهب بصورة متزايدة منذ بداية الحرب الباردة .

وقد برر مبدأ الحق القومى فى تقرير المصير على النحو الذى ارتآه وودرو ويلسون ، تحرير قوميات أوروبا الوسطى والشرقية من السيطرة الاجنبية . وكان هذا المبدأ معارضا من الناحية النظرية ، لا لوضع الامبراطوريات القائم فحسب بل وللامبرياليات من كل نوع ، سواء من جانب الدول الامبريالية القديمة كالمانيا والنمسا وروسيا ، أو من جانب الأمم الصغيرة المحررة ، لكن تحطيم النظام الامبريالى القديم استدعى على الفور ، وتحت ستار تقرير المصير ظهور امبرياليات جديدة . وكان ظهور

امبرياليات بولنده وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا ويوجوسلافيا ، بارزا بقدر ما كان حتميا ، وذلك لان فراغ السلطان الذى خلفه انهيار النظام الامبريالى القديم ، كان لابد وأن يملأ ، وكانت الدول الحديثة التحرر مستعدة لاشغاله . ولم تكده هذه الدول تثبت اقدامها فى مجالات السلطان حتى راحت تلجأ الى مبدأ حق تقرير المصير نفسه ، دفاعا عن الوضع القائم الجديد . وكان هذا المبدأ أقوى سلاح عقائدى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

وكانت لمحة من لمحات العبقرية الدعائية هى التى حملت هتلر على أن يلجأ الى مبدأ حق تقرير المصير القومى لاختفاء سياساته فى التوسع الاقليمى وتبريرها . وقدر للاقليات الألمانية فى تشيكوسلوفاكيا وبولنده أن تلعب تحت شعار حق تقرير المصير القومى الدور نفسه فى تحطيم الوجود القومى لهاتين الدولتين ، الذى كانت القوميات التشيكية والسلوفاكية والبولندية قد لعبته تحت نفس الشعار فى تحطيم الوجود القومى للامبراطورية النمساوية المجرية . ولما وجدت الدول المنتفعة من الوضع القائم الذى خلقتة معاهدة فرساي ، ان سلاحها المذهبى قد انعكس عليها ، لم تجد مذهبية جديدة للدفاع عن وضعها القائم الا باللجوء الى القانون والنظام . وهكذا سلمت النمسا وتشيكوسلوفاكيا لألمانيا ، وتعرضت بولنده لخطر قاتل . ولم تكده تسوية ميونيخ تنتهى ، وتجناب ألمانيا الى طلباتها بالنسبة الى تشيكوسلوفاكيا ، حتى راحت صحيفة التايمز اللندنية ، وقد جعلت من المذهب الألمانى مذهبها تعلن قائلة : « لجأ الهر هتلر الى مبدأ تقرير المصير الذى نادى به معاهدة فرساي ، لتغيير نصوصها وقد لقيت طلباته هذه الاستجابة الكاملة » (١) ولا ريب فى أن التاريخ الحديث لم يشهد الا نادرا مثلا بارزا كهذا المثل على أهمية المذاهب فى السياسات الدولية . وعلى التأثير المحير للمذهب الغامض اذا ما استخدم بصورة تنطوى على المقدرة والبراعة .

وكان القصد من الأمم المتحدة عند انشائها ، ان تعمل كأداة فى يد الصين وفرنسا وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للحفاظ على الوضع الذى اقامه انتصار هذه الدول فى الحرب العالمية الثانية . لكن الدلائل قامت فى السنوات التى تلت نهاية الحرب الثانية مباشرة ، على ان هذا الوضع القائم مؤقت ، وعرضة لتفسيرات

(١) صحيفة التايمز اللندنية عدد ٢٨ من سبتمبر عام ١٩٣٨ .

ومطالب متناقضة تصدر عن الدول المختلفة . وكان المذهب الذى أنبت
الأمم المتحدة ، السلاح الذى استخدمته هذه الدول المتعددة لتحقيق
أهدافها فى إخفاء تفسيراتها ومطالبها وتبريرها ، ونحن نرى جميع الدول
تقريبا تتظاهر بالدفاع عن الأمم المتحدة مستندة الى ميثاقها فى تأييد
سياساتها الخاصة . ولما كانت هذه السياسات متضاربة . فان الإشارة
الى الأمم المتحدة وميثاقها ، تصبح حيلة مذهبية تبرر بها كل دولة
سياستها الخاصة بها ، على ضوء مبادئ مقبولة على صعيد شامل ، وتخفى
بها فى الوقت نفسه طبيعة هذه السياسة الحققة . ولعل غموض هذه
السياسة يجعل من هذا المبدأ ، سلاحا لبعث الحيرة عند الأعداء ، وتقوية
الأصدقاء .

وقد بات مذهب السلام ، يؤدى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية
دورا مماثلا يتزايد باستمرار . وبالنظر الى الخوف الشامل من قيام حرب
عالمية ثالثة ، تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل الحديثة لم يعد فى
وسع أية حكومة ان تحصل على التأييد لسياساتها الخارجية من شعبها
والشعوب الأخرى ، اذا لم تستطع اقناعها بنياتها السلمية . وهكذا غدت
« مؤتمرات السلام » و « هجومات السلام » و « حملات السلام » أسلحة
دعائية معروفة فى الحرب الباردة . وتكون هذه التعبيرات التقريبية
الشمول عن النيات السلمية دون أى معنى ، كإشارات الى السياسات
الخارجية الفعلية المتبعة ، طالما أن من الأمور المسلم بها ، أنه بالنسبة الى
ما فى الحروب العصرية من احتمالات التدمير التى لا يعرف مداها ، فان
جميع الدول تؤثر متابعة أهدافها بالوسائل السلمية لاعتن طريق الحرب .
لكن هذه التعبيرات تؤدى مهام سياسية خطيرة على الصعيد نفسه ، فهى
تميل الى ان تخفى السياسات الفعلية المتبعة وراء ستار من الأهداف
السلمية المعلن عنها . وهى تميل أيضا الى اجتذاب التأييد من جميع ذوى
النيات الحسنة فى كل مكان ، لسياساتها ، مهما كانت حقيقتها ، طالما انها
تبدو هادفة الى الحفاظ على السلام ، كهدف يتطلع اليه جميع ذوى النيات
الحسنة فى كل مكان بمنتهى الشغف والحماسة .

٣ - مشكلة التمييز :

وعلى ضوء هذا كله ، تغلو مهمة الكشف عما وراء هذه الاقنعة
المذهبية كلها ، وتبين القوى السياسية والظواهر الفعلية التى تقوم وراءها .
من اهم الواجبات المترتبة على دارسى السياسات الدولية ، وأكثرها مشقة

وصعوبة . وتمثل أهمية هذا الواجب في أن التقرير الصحيح لطبيعة السياسة الخارجية التي يتحتم على المرء التعامل معها ، يغدو أمرا مستحيلا بدون هذا الكشف . ويعتمد تمييز الاتجاهات الامبريالية ، وطبيعتها الخاصة على التمييز الواضح بين الادعاء المذهبي الذي يستنكر عادة الأهداف الامبريالية كلية وبين الأهداف الفعلية للسياسات المتبعة . ولا ريب في أن اجراء هذا التمييز بصورة صحيحة ، يعتبر مهمة شاقة ، وذلك بسبب المشقة العامة التي يلقاها المرء في تبين المعنى الصحيح لأي عمل انساني . باستثناء ما يعتقد صاحب العمل ، او يتظاهر بأنه عنه . وتتعدد هذه المشكلة وتزداد خطورتها نتيجة صعوبتين تمتاز بهما من ناحية شمولها على الاقل السياسات الدولية كلها . أما الصعوبة الاولى فهي تمييز الادعاء أو الخداع في سياسات المكانة عن الأقنعة المذهبية للامبريالية الفعلية . وأما الصعوبة الثانية فهي ان يكتشف المرء وراء مذهب الوضع القائم أو الامبريالية المحلية ، المعنى الحقيقي للسياسة المتبعة فعلا .

ولقد أتاحت لنا الفرصة من قبل للإشارة لسياسات غليوم ، التي حملت عن طريق تعبيراتها ومظاهرها ، الانطباع بأنها امبريالية واضحة، في حين كانت في الحقيقة والواقع مزيجا غريبا من المشاريع الامبريالية والتفاخر المجنون ، ولم يميز العالم كذلك اللباب الامبريالي الصادق لسياسات هتلر وموسوليني الخارجية على صعيد شامل ، حتى أواخر الثلاثينات ، اذ كان الميل سائدا لتفسيرها على انها مجرد « بلف » وتفاخر يستهدفان الاستهلاك المحلي . وتتعدد مشكلة تقرير الطبيعة الصحيحة للسياسة الخارجية المختفية وراء أقنعة مذهبية متعمدة او لاواعية بصورة خاصة ، عندما تكون مذاهب الوضع القائم ، هي الأقنعة التي تختفي وراءها . ولا ريب في أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تعرض امثلة صارخة ومبينة على هذه الصعوبة في السياسات الخارجية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

فقد أعربت كلتا الدولتين عن أهداف سياساتهما الخارجية في صور متماثلة ، تتصل كلها بمذاهب الوضع القائم . ولقد أعلنت كل واحدة منهما ، أن ليست لديها أية أطماع اقليمية تتعدى حدود الخطوط العسكرية التي أقرتها اتفاقات طهران وبوتسدام ، وما تم التفاهم عليه بين القادة العسكريين عند انتهاء الحرب . واتفقتا معا على التأكيد بأن كل ما يهمهما ، هو أن تريا دولا ديمقراطية حرة تقوم في كل مكان . وان ما يوجه الواحدة منهما في سياساتها الخارجية لا يعدو اعتبارات الأمن

والدفاع القومى ، وان ايا منهما تجد نفسها مضطرة ، وبالرغم من ميولها ورغباتها ، للدفاع عن نفسها تجاه امبريالية الدولة الاخرى ، اى الامبريالية الرأسمالية بالنسبة الى الاتحاد السوفياتى ، والامبريالية الشيوعية بالنسبة الى الولايات المتحدة .

ويبدو أن معظم الامريكيين والروس يؤمنون كل الايمان بأن هذه الأقوال تعبير صادق عن الطبيعة الصادقة لسياسة بلادهم الخارجية . ولكن ليس من المعقول أن تكون الدولتان على صواب ، فى الوقت الذى قد تكونان فيه معا أو على انفراد على خطأ . فقد يكون الاتحاد السوفياتى هو الذى يسيء فهم السياسة الخارجية الامريكية ، وقد تكون الولايات المتحدة هى التى تسيء فهم السياسة الخارجية السوفياتية ، بل وقد تسيء كل واحدة منهما فهم سياسة الاخرى فى وقت واحد . ولا يكون حل هذه الاحجية التى يعتمد عليها مصير العالم ، فى طبيعة المذاهب وحدها بل وفى مجموع العوامل التى تقرر السياسة الخارجية للدولة . وسنفيض فى الحديث عن هذا الموضوع فى مكان لاحق .

قسم الثالث
السلطات القومية

هبرالسلطان القومى

١ - ما هو السلطان القومى ؟

سبق لنا ان ذكرنا اننا نعنى بالسلطان ، قوة أى انسان فى التحكم على عقول غيره من الناس واعمالهم ، وهى ظاهرة طبيعية ، تقوم عندما يعيش الناس على اتصال اجتماعى بعضهم ببعض . ولقد تحدثنا عن سلطان الدولة أو « السلطان القومى » ، وكان هذا المفهوم واضحاً تلقائياً ويجد التفسير الكافى له ، فيما قلناه عن السلطان بوجه عام . ومع ذلك ، فبالرغم من سهولة فهم الدوافع التى تحفز الافراد على نشدان السلطان ، فان السؤال الذى يبرز أمامنا ، هو كيف نستطيع تفسير التطلع الى السلطان فى التجمعات المسماة بالأمم ؟ وما هى الامة ؟ وما الذى نعنيه بما ننسبه الى الامة الممثلة فى الدولة من تطلعات وأعمال ؟

من الواضح ان الامة كأمة ليست بالشىء التجريبي . وليس فى الامكان رؤيتها واختبارها . وكل ما يمكن ملاحظته تجريبياً فيها هم الافراد الذين ينتمون اليها . وينشأ عن هذا ان الامة حقيقة مطلقة تضم عدداً من الافراد ، يشتركون فى خصائص معينة ، هى التى تجعل منهم أعضاء فى أمة واحدة . وقد ينتمى الفرد بالاضافة الى انتمائه الى أمة ، والتفكير والاحساس والعمل ضمن اطارها ، الى دين ، أو طبقة اجتماعية أو اقتصادية ، أو حزب سياسى أو أسرة ، وقد يفكر ويشعر ويعمل ضمن اطار ما ينتمى اليه من هذه الوحدات ايضاً وينبثق من هذا ، اننا عندما نتحدث على صعيد تجريبي عن سلطان اية امة او سياستها الخارجية ، فاننا لا نعنى بذلك سوى سلطان افراد معينين ينتمون الى تلك الامة وسياساتهم الخارجية .

لكن هذه النتيجة تثير مشكلة أخرى . فسلطان الولايات المتحدة وسياستها الخارجية ، لا يعنيان كما هو واضح سلطان جميع الافراد الذين يمتون الى الامة المسماة بالولايات المتحدة الامريكية وسياساتهم الخارجية ولم تؤثر الحقيقة الواقعة وهي ان الولايات المتحدة الامريكية خرجت من الحرب العالمية الثانية كأقوى دولة على وجه البسيطة على سلطان الاغلبية الغالبة من الأمريكيين الافراد . لكنها أثرت في الوقت نفسه على أى حال ، على سلطان جميع الافراد الذين يتولون ادارة الشئون الخارجية للولايات المتحدة ، ولا سيما أولئك الذين يتحدثون باسم الولايات المتحدة ويمثلونها على الصعيد الدولي . فالأمة تمارس سياساتها الخارجية كمنظمة قانونية تسمى الدولة ، ويعمل رجالها كممثلين لهذه الأمة في الشئون الدولية فهم ينطقون باسمها ويفاضون على عقد المعاهدات نيابة عنها ، ويحددون اهدافها ، ويختارون الوسائل لتحقيقها . ويعملون على الحفاظ على سلطانها ونشره وزيادته . فهم الافراد الذين يحملون سلطان أمتهم عندما يظهرون كممثلين عنها على المسرح الدولي ، وينفذون سياساتها ، ولا ريب في اننا نشير الى هؤلاء عندما نتحدث على صعيد تجريبي عن سلطان الامة وسياستها الخارجية .

اذن كيف يمكن لهذه الاغلبية الغالبة من الافراد الذين ينتمون الى أية أمة ، بالرغم من عدم تأثر سلطانهم الفردي ، بتقلبات السلطان القومي ، أن يربطوا أنفسهم بسلطان أمتهم وسياساتها الخارجية ، وان يمارسوها وكأنهما سلطانهم وسياساتهم ، مقبلين على ذلك ، بحماسة عاطفية تتفوق عادة على تعلقهم العاطفي بتطلعاتهم الفردية الخاصة الى السلطان ؟ ولا شك في اننا في عرضنا لهذا السؤال ، نضع مشكلة القوميات الحديثة في صورتها الصحيحة . فلقد كان الافراد في العهود التاريخية السابقة ، يقررون التجمع الذي يربطون أنفسهم به وبسلطانه وتطلعاته ، على ضوء روابطهم العرقية والدينية ، أو اشتراكهم في الولاء لأمير أو لسيد اقطاعي . أما في عصرنا هذا ، فقد كشفت ارتباطات الافراد بسلطان أمتهم وسياساتها الخارجية ، ارتباطاتهم القديمة وتفوقت عليها ، اذن كيف يمكن لنا ان نفسر هذه الظاهرة الجديدة في ظواهر القومية العصرية ؟

ولقد سبق لنا ان رأينا ونحن نناقش مذاهب السياسات الخارجية ، أن تطلعات السلطان عند الآخرين ، تحمل عند الفرد ، طالع الاخلاقية . وبينما يجد هذا الموقف أحد جذوره ، في رغبة الضحية المتوقعة لسلطان

الآخرين في الدفاع عن حريته ضد هذا الخطر الذي يهدده ، فان الجذر الثاني ، ينبع من محاولة المجتمع كمجموع ، التغلب على التطلعات الفردية للسلطان وكبح جماحها . ولقد أقام المجتمع شبكة من قواعد السلوك والمبتكرات التنظيمية ، للسيطرة على حوافز السلطان الفردية . وتقوم هذه القواعد والابتكارات ، اما بتحويل حوافز السلطان الفردية الى أقنية وسبل لا تعرض فيها المجتمع للخطر ، او بإضعافها ، أو بوقفها كلية ولا ريب في ان القوانين والسنن والاعراف ، والنظم الاجتماعية والترتيبات العديدة كلها ، كالمسابقات التنافسية ، والحملات الانتخابية والالعاب ، والنوادي الاجتماعية ، والمنظمات الاخوية كلها تخدم هذا الهدف .

ويعجز معظم الناس نتيجة لهذا عن ارضاء رغباتهم في السلطان ضمن المجتمع القومي ، ففي مثل هذا المجتمع تتحكم مجموعة صغيرة نسبيا في شئون السلطان على جماهير الشعب ، دون أن تخضع لقيود شاملة يفرضها الشعب . وهكذا تكون جماهير الشعب الغالبة هي الخاضعة للسلطان بدلا من أن تكون هي التي تمارسه . وعندما يعجز الناس عن ارضاء رغباتهم ضمن الحدود القومية ، يخرجون بهذه التطلعات التي لم تتحقق الى المسرح الدولي . وهناك يجدون ارضاء يعرض عليهم ما ينقصهم عن طريق ربط انفسهم بالاندفاعات القومية للسلطان ، وعندما يفكر المواطن الأمريكي بسلطان بلاده ، يحس بنفس الفخار الذي كان يحس به المواطن الروماني ، عندما كان يربط بين نفسه وبين رومة وسلطانها ، ويقارن بينه على نفس الصعيد وبين الاجنبي قائلا « اننى مواطن روماني ، فعندما نحس بأننا ننتمى الى اقوى أمة في العالم ، الأمة التي لاتفوقها في قدرتها الصناعية واختراعاتها التقنية أية أمة أخرى ، نحس بالزهو والفخار ، اذ نخدع انفسنا بهذا الاحساس ، ونشعر وكأننا جميعا ، لا كأفراد بل كمجموع ، ننتمى الى أمة واحدة ، تملك مثل هذا السلطان الرائع وتمارسه ، ويصبح السلطان الذي يمارسه ممثلونا على المسرح الدولي سلطاننا ، ونعوض كل ما نحس به من خيبة أمل ضمن المجتمع القومي بهذا السرور التعويضي ، الذي يغشانا من وجود سلطان الأمة .

وتعمل هذه الاتجاهات النفسية عند الاعضاء الافراد الذين ينتمون الى الأمة ، وتجد دعما لها في قواعد السلوك وفي تنظيمات المجتمع نفسه . ويكبح المجتمع التطلعات الى السلطان الفردى ضمن المجتمع القومي ، ويضع علامة مهينة على بعض دوافع السلطان ، التي تشير الى التمجيد الفردى ، ولكنه يشجع ويمجد اتجاهات الغالبية الغالبة في الجماهير التي

تحس بخيبة الأمل في اندفاعاتها الفردية من أجل السلطان ، وربطها نفسها بصراع الأمة من أجله على المسرح الدولي . واعتبر السلطان الذي ينشده الفرد لمصلحته هو شر لا يتسامح معه الا ضمن حدود معينة ، وفي صور محددة ، ويصبح السلطان المتنكر وراء المذاهب ، والمنشود باسم الأمة ومن أجلها ، شيئاً طيباً يجب على جميع المواطنين ان يسعوا من أجل الحصول عليه . وليست الرموز القومية ، ولا سيما تلك التي تشير الى القوات المسلحة والعلاقات مع الدول الاخرى ، الا ادوات لذلك الربط بين الفرد وبين سلطان أمته ، وتميل سنن المجتمع وأعرافه الى أن تجعل ذلك الربط مستهويًا للأفراد ، عن طريق الجوائز التي تعرضها ، والعقوبات التي تفرضها .

وهكذا لا يكون من قبيل الصدفة العارضة ، ان تظهر بعض فئات السكان بمظهر أكثر المؤيدين نضالاً للتطلعات القومية للسلطان على المسرح الدولي ، أو أنها ترفض العمل من أجلها رفضاً باتاً ، وتكون هذه الفئات هي التي تتعرض لفرض السلطان من الآخرين ، كما تكون أكثر الجماعات حرماناً من المنافذ لاندفاعات سلطانها ، وأقلها اطمئناناً الى ما تملكه من سلطان ضمن المجموعة القومية . ولا ريب في أن الطبقات الوسطى الخفيفة ، ولا سيما من العمال « ذوى الياقات البيضاء » ، مع الأغلبية من جماهير العمال (١) تربط نفسها ربطاً كاملاً بالتطلعات القومية للسلطان . واذا لم تكن كذلك ، وهنا يبرز المثل الواضح في الطبقات البروليتارية الثورية في اوربا ، فانها لاتربط نفسها بالتطلعات القومية على الاطلاق . وفي حين تكون الفئة الأخيرة ، أقل الفئات تعرضاً لاهتمام سياسات الولايات المتحدة الخارجية فان الفئات الاولى تحتل منزلة أكثر أهمية .

وعلى المرء ان يبحث هنا عن جذور القومية الحديثة وعن تفسير العنف المتزايد الذي يصاحب متابعة السياسات الخارجية في العصور الحديثة وليس الافتقار المتزايد عند الفرد للضمان في المجتمعات الغربية ولا سيما في الطبقات الدنيا ، وتفسخ المجتمعات الفردية بصورة عامة، الا الصورة المبالغ لما تمنى به حوافز السلطان الفردى من خيبات أمل . ولقد أدت هذه الخيبات بدورها الى ظهور الرغبة المتزايدة في العثور على

(١) تكون هذه الأغلبية على صعيد السلطان أقل الفئات خسارة وأكثرها ربحاً من السياسات الخارجية ذات الاتجاه القومى ، باستثناء فئة العسكريين .

الرباط التعويضي - مع التطلعات القومية الجماعية للسلطان • ولقد كانت هذه الزيادة في الرغبة كمية بقدر ما هي نوعية •

٢ - جذور القومية الحديثة :

لم تكن هناك حتى عهد الحروب النابليونية ، الا جماعات صغيرة من الناس ، تربط نفسها بالسياسات الخارجية للأمة ، ومن الصحيح ان يقال ان السياسات الخارجية لم تكن قومية بل أسرية ملكية ، ولذا كان الارتباط مع سلطان الملك الفرد وسياساته الخارجية لامع السلطان الجماعي للأمة وسياساتها الخارجية • ولا ريب في ان جوتيه (١) كان صادقا عندما حدد هذا المعنى في فقرة رائعة من سيرة حياته التي كتبها ، اذ قال : « كنا نشعر جميعا مع فردريك الاكبر ، ولكننا لم نكن نحس بشيء مع بروسيا » •

وكتب توماس جيفرسون (٢) الى جون هولنيز في التاسع عشر من فبراير عام ١٨٠٩ يقول : « وتكون هذه المجتمعات العلمية في سلام دائما وان كانت دولها في حالة حرب ، وهي تؤلف كجمهورية الادب ، اخوية عظيمة ، تنتشر في العالم كله ، ولا تقوم أية حكومة متحضرة بوقف اتصالاتها » •

وبدأ مع حروب نابليون عهد السياسات الخارجية القومية والحروب ، أي عهد الربط بين الجماهير الواسعة لمواطني اية دولة ، وبين السلطان القومي والسياسات القومية ، وكان الشك يقوم حتى نشوب الحرب العالمية الاولى ، في مدى الارتباط بين اعضاء الاحزاب الاشتراكية الاوربية وبين سلطان دولها المختلفة وسياساتها الخارجية • لكن ما قامت به جماهير العمال في جميع البلاد المتحاربة من اسهام كامل في الحرب ، أوضح بصورة خاصة ، الارتباط الذي يقوم بين السكان جميعا وبين سلطان الدولة التي يمتون اليها وسياساتها الخارجية •

(١) جوهان وولفجانغ جوتيه (١٧٤٩ - ١٨٣٢) شاعر ألمانيا الكبير ، وكاتبها المسرحي والقصصي •

(٢) توماس جيفرسون (١٧٤٣ - ١٨٢٦) - ثالث رئيس للجمهورية الأمريكية (١٨٠١ - ١٨٠٩) واضع اعلان الاستقلال ، عمل سفيراً في باريس ووزيراً للخارجية •
(المغرب)

(أ) التراجع عن القومية بين الواقع والصورة :

لكن الحرب العالمية الثانية بينت وجود تراجع معين عن ذلك الحد الأقصى من الارتباط الذى شهدته الحرب العالمية الأولى ، وقد وقع هذا التراجع فى قمة الهرم الاجتماعى وقاعدته على السواء . فلقد ظهرت من الناحية الأولى جماعات صغيرة ولكنها قوية من القادة العسكريين والسياسيين والمفكرين من الميالين للفاشية فى كل من بريطانيا العظمى وفرنسا ، وقد تراوح موقفها بين رفض الارتباط بسياسات بلادها وبين إثارة الارتباط بأعدائها القوميين . وكان مثل هؤلاء القادة ، يشعرون بعدم الاطمئنان الى مراكز سلطانتهم ، بسبب الضعف السياسى والعسكرى الاولى فى بلادهم ، وبدا لهم ان العدو وحده هو القادر على ضمان هذه المراكز لهم فى قمة الهرم الاجتماعى فى بلادهم . أما من الناحية الثانية فان الشيوعيين الفرنسيين الذين يدينون بولائهم فى وقت واحد لوطنهم فرنسا وللاتحاد السوفياتى ، لم يستطيعوا ربط أنفسهم ربطا كاملا بأمتهم الا بعد الهجوم الالماني على الاتحاد السوفياتى فى عام ١٩٤١ ، حيث أسفر هذا الهجوم ، عن ظهور هذين الولاءين فى اتجاه واحد ، وقد عجز الهجوم الالماني على فرنسا وحدها ، عن اثارتهم لمقاومة الغزاة مقاومة فعالة . ولكن عندما وقع الهجوم الالماني على الاتحاد السوفياتى ، وأصبحت فرنسا والاتحاد السوفياتى حليفين فى نضال مشترك ، راح الشيوعيون الفرنسيون يقاومون الغزاة الألمان فى فرنسا بوصفهم العدو المشترك لفرنسا والاتحاد السوفياتى . وهكذا توقف ارتباط الشيوعيين الفرنسيين بسياسات فرنسا القومية ، على مدى ارتباط هذه السياسات بالمصالح والسياسات السوفياتية . وهكذا يكون الولاء الشيوعى للمصالح والسياسات الاجنبية . والمقسم على الولاء للمصالح والسياسات القومية ظاهرة عالمية ، تعتبر تحديا لوحدة الدولة القومية ووجودها .

ولا يمكن اعتبار ما يصيب التضامن القومى من انحلال ، تراجعا عن القومية ، وذلك لأنه يعنى استبدال الولاء للدولة بولاء لدولة اجنبية أخرى . فالشيوعى الفرنسى يحيل نفسه فى الواقع الى مواطن روسى يؤيد سياسات الاتحاد السوفياتى وسلطانه (١) . لكن أعقاب الحرب

(١) أعتقد أن المؤلف قد أخطأ هنا التصوير ، فالولاء الشيوعى لا يكون للاتحاد السوفياتى كدولة ، وإنما للحركة الشيوعية ، التى يمثل الاتحاد السوفياتى قاعدتها الأساسية وحاميها من حرب الرأسمالية لها . ولعل خروج بعض الدول الشيوعية على زعامة الاتحاد السوفياتى يفسر هذه الحقيقة ، اذ أن الاحزاب الشيوعية فيها ، لم تعد ترى فى الاتحاد السوفياتى رمز القيادة الشيوعية .

العالمية الثانية جاءت الى الوجود بتراجع أصيل عن القومية في شكل حركة تدعو الى وحدة اوربا الغربية . وقد حققت هذه الحركة حتى الآن عملا واحدا محددا في صورة منظمة فوق القوميات ، واعنى بها ، منظمة الفحم والصلب الأوروبية (١) وقد أدت تجربتان الى ولادة الحركة المتجهة الى الوحدة الأوروبية . وهما ما ألحقته الحرب العالمية الثانية من دمار بأوربا وما أصاب هذه القارة في ذيولها من ضعف عسكري وسياسي واقتصادي ولا يستطيع رجل الشارع الأوربي على ضوء هاتين التجربتين الا أن يستنتج أن أوربا الغربية قد أقامت الدليل على أن الدولة القومية باتت طرازا منسوخا من التنظيم السياسي ، لأنها بالاضافة الى عجزها عن ضمان الأمن والسلطان لأعضائها تحكم عليهم بالعجز الكامل ، والابادة على أيدي بعضهم البعض ، أو على أيدي جيرانهم الأقوياء وسيظهر المستقبل وحده ، ما اذا كان هذا الاحساس الحاد بالافتقار للأمن ، لا عند الافراد فحسب بل وعند المجتمعات القومية التي ينتمون اليها ، سيؤدي الى خلق سياسي جديد في شكل وحدة أوروبية سياسية وعسكرية واقتصادية ، أو الى عجز سياسي يمثل في شكل تراجع الى « الحياد » ، الذي يعتبر تخليا عن النشاط في السياسة الخارجية (٢) أو الى يأس سياسي يتخذ صورة ارتباط أشد مع الدول على انفراد .

(ب) الافتقار الشخصي للأمن والتفسخ الاجتماعي :

تناسب القوة العاطفية التي تربط بين الفرد وأمته من الناحية النوعية ، تناسبا عكسيا ، مع الاستقرار في مجتمع معين ، كما ينعكس فيما يحس به أعضاؤه من استقرار . فكلما زاد الاستقرار في المجتمع ، وزاد الاحساس بالأمن عند أفرادها ، قلت الفرص لظهور العواطف الجماعية التي تبحث عن متنفس لها في القوميات العدوانية والعكس.

(١) كان هذا قبل قيام السوق الأوروبية المشتركة التي تمثل الوحدة الاقتصادية . أما منظمة الوحدة الأوروبية وهي تمثل الوحدة السياسية فقد تعثرت في سيرها ولم تصل بعد الى نتيجة ملموسة .

(٢) ينطبق هذا القول على مفهوم الحياد بمعناه التقليدي القديم ، ولا ينطبق بحال من الأحوال على مفهوم الحياد الايجابي بمعناه الجديد الذي اتخذ صورة اللانحياز الى أي من المعسكرين الدوليين . فالظاهرة المميزة لسياسة الحياد الايجابي الجديدة ، انها لا تقف مواقف سلبية تعتبر تخليا عن النشاط ، تجاه المشاكل العالمية ، وانما تقف مواقف ايجابية تتمثل في محاولة الاسهام في حل هذه المشاكل .

(العرب)

بالعكس (١) ، ولاريب في أن الحروب الثورية التي شنتها فرنسا في الحقبة الأخيرة من القرن الثامن عشر ، وحروب التحرر ضد نابليون بين عامي ١٨١٢ و ١٨١٥ ، هي الأمثلة الأولى في العصور الحديثة على افتقار الجماهير للأمن الناجم عن افتقار المجتمعات الداخلية الى الاستقرار ، والمؤدي الى تفجرات عاطفية ، اتخذت شكل الارتباط العنيف الشامل على صعيد الجماهير مع السياسات الخارجية العدوانية والحروب . فلقد بلغ عدم الاستقرار الاجتماعي حدا خطرا في الحضارة الغربية في القرن التاسع عشر ، ثم أصبح دائما في القرن العشرين كنتيجة لضعف الروابط التقليدية ، المتخذة صورة الدين بوجه خاص ، ونتيجة العقلانية المتزايدة للحياة والعمل ، والأزمات الاقتصادية الدائرية . وقد وجد عدم استقرار الجماعات الناتج عن هذه العوامل ، متنفسا عاطفيا له ، في ارتباطات قومية محددة ، وملتبهة بالتأثيرات العاطفية . ومع زيادة عدم استقرار في المجتمعات الأوروبية ، تعمق الاحساس بالافتقار الى الأمن ، وتعزز التعلق العاطفي بالامة كالبديل الرمزي للفرد عن تطلعاته الى السلطان . وبلغ هذا التعلق نتيجة الحروب العالمية والثورات ، وتركيز السلطان السياسي والاقتصادي والعسكري ، والازمات الاقتصادية في القرن العشرين حد الهوس الممثل في ديانة علمانية . واتخذ التنافس على السلطان الآن شكلا مذهبيا من أشكال الصراع بين الخير والشر . وتحولت السياسات الخارجية الى «رسالات مقدسة» . وأصبحت الحروب تخاض وكأنها حملات صليبية تهدف الى نشر الدين السياسي الصحيح في العالم كله .

ويمكن دراسة هذه العلاقة بين التفسخ الاجتماعي ، والافتقار الشخصي للأمن ، وعنف الاندفاعات العصرية للسلطان القومي ، بصورة خاصة في الفاشية الالمانية حيث تطورت هذه العناصر الثلاثة تطورا أكبر منه في أي مكان آخر . وقد بلغ الميل العام الذي ساد العصر الحديث الى التفسخ الاجتماعي ، حدا متطرفا في ألمانيا ، نتيجة الترابط بين عناصر معينة في الشخصية القومية ، تميل الى التطرف دون الاعتدال والوساطة والمواقف الوسط ، وبين ثلاثة أحداث أضعفت التركيب الاجتماعي في ألمانيا الى المدى الذي جعله فريسة سهلة للنار الساعرة التي أشعلتها الاشتراكية الالمانية .

وكانت الهزيمة في الحرب العالمية الاولى ، أول هذه الاحداث ، اذ

(١) قد تبحث هذه العواطف الجماعية بالطبع عن متنفس في صورة عدوان داخل الدولة نفسها ، أي على شكل صراع طبقي أو ثورة أو حرب اهلية .

جاءت متزامنة مع ثورة اعتبرت مسئولة لا عن تحطيم القيم والنظم السياسية التقليدية فحسب ، بل وعن خسارة الحرب نفسها أيضا . وقد جاءت الثورة بالطبع بخسارة في السلطان ، وبافتقار الى الامن في الوضع الاجتماعي لأولئك الذين كانوا في قمة السلم الاجتماعي في ظل الملكية أو على مقربة منها . لكن الوضع الاجتماعي للجماهير الكبيرة من السكان تأثرت أيضا وبصورة مماثلة من جراء الفكرة القائلة بأن الهزيمة والثورة جاءتا نتيجة الحيل الخائنة للاعداء من الداخل والخارج الذين عملوا على تحطيم ألمانيا . وهكذا لم تكن ألمانيا في رأى هذه الجماهير محاطة ، بل ومطوقة بأعدائها الخارجيين فحسب ، بل وكان تركيبها السياسي نفسه معرضا لعمل جرائم وطفيليات داخلية لا منظورة ، تمتص قوتها ، وترمى الى تحطيمها .

وكان التضخم الذي وقع في مستهل العشرينات ، والذي أحال قطاعات كبيرة من الطبقات الوسطى ، الى الطبقة البروليتارية هو الحدث الثاني ، اذا ضعف ان لم يكن قد حطم لدى الشعب في مجموعه المبادئ الخلقية التقليدية في الامانة وصدق المعاملة . وتركز احتجاج الطبقة الوسطى على تحولها اقتصاديا الى الطبقة العاملة (البروليتارية) ، في اعتناقها لأكثر المذاهب المتوافرة عدا للبروليتارية وتمسكا بالقومية . وكانت الفئات الخفيفة من الطبقة الوسطى خاصة ، تجد عزاء لها ، وترضية محدودة ، في نظرتها المتفوقة الى الطبقة العاملة . ولو أخذت هذه الفئات الهرم الاجتماعي كمجموع ، لكانت الطبقات التي تعلوها أكثر بكثير من تلك التي تنخفض عنها . فهي بالرغم من انها ليست في قاعدة هذا الهرم ، الا انها قريبة منها للغاية . ومن هنا نشأت خيبات أملها ، وافتقارها الى الامن ، وميلها الى الارتباط بالتجسيد القومي للسلطان . وقد جاء التضخم الآن فدفعها الى أسفل لتصل الى القاعدة ، وقد وجدت في كفاحها اليائس للخلاص من الارتباط الاجتماعي والسياسي مع الجماهير العمالية اللامتبلورة ، الملجأ في نظرية الاشتراكية الوطنية وتطبيقها . فقد جاءت هذه النظرية ، تعرض عليها أجناسا أدنى منها ، تستطيع أن تنظر اليها من عل ، وأعداء خارجيين تستطيع أن ترى نفسها متفوقة عليهم وراغبة في السيطرة عليهم .

وجاء الحدث الاخير في صورة الازمة الاقتصادية لعام ١٩٢٩ ، وهي الازمة التي جعلت فئات الشعب الألماني كلها ، تواجه بمختلف الصور والأشكال ، الضياع الفعلي أو المتوقع لوضعها الاجتماعي ، والافتقار الفكري والخلقى والاقتصادي للأمن والطمأنينة . وواجه العمال خطر

البطالة الفعلية أو المتوقعة • وبدأت فئات الطبقات الوسطى التي أبليت من الدمار الاقتصادي الذي أنزله التضخم ، تفقد ما استعادته في السنوات القليلة الماضية • وتحتم على رجال الصناعة مجاراة الالتزامات الاجتماعية المتزايدة ، وكانت واقعة تحت كابوس الخوف من الثورة • وبلورت الاشتراكية الوطنية جميع هذه المخاوف والافتقار الى الأمن وخيبات الأمل ، في هدفين يمثّلان في عدوين خارجيين وركزت عليهما ، وهما معاهدة فرساي والبلشفية ، وعلى ما لهذين العدوين من أنصار في الداخل • وقد صبت جميع هذه العواطف الساخطة وأجرتها في تيار قوى من التعصب القومي • وهكذا تمكنت الاشتراكية الوطنية من الربط بطريقة جماعية صادقة بين تطلعات الفرد الألماني ، وبين أهداف السلطان للأمة الألمانية • ولم يحدث قط في تاريخ البشرية الحديث ان وقع مثل هذا الترابط الكامل ولم يكن لما فعلته من نظير في أي مكان في العالم ، من حيث تضائل المجال الذي يتابع الفرد فيه تطلعاته للسلطان من أجل مصالحه الخاصة • ولم يكن لقوة الحافز العاطفي التي خلقتها لهذا الربط بين التطلع الفردي والأمان القومي وتحويلها الى قوة عدوانية على المسرح الدولي ، مثل في الحضارة العصرية •

وبالرغم من ان تحول المراتب الفردية الى ارتباط جماعي بالأمة ، لم يكن أكثر شمولاً وقوة في العصر الحديث في أي مكان منه في ألمانيا الاشتراكية الوطنية، الا ان الصورة الألمانية للقومية الحديثة ظلت مختلفة كما لا كيفاً عن صورتها في الدول العظيمة الأخرى ، كالقومية في الاتحاد السوفياتي أو في الولايات المتحدة الأمريكية • ففي الاتحاد السوفياتي ، لا تتاح الفرصة للجماهير الكبيرة من الناس ، لارضاء اندفاعاتها للسلطان ضمن المجتمع الداخلي • فالعامل أو الفلاح الروسي العادي ، لا يجد من دونه ليتطلع اليه من عل ، ويتزايد احساسه بالافتقار الى الأمن من جراء اجراءات الدولة البوليسية • ومن جراء الانخفاض في مستويات الحياة التي يعيشها (١) والتي تهدد أحيانا وجوده المادي • وهنا تعرض دولة

(١) ان صح هذا الرأي بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين في بعض النواحي ، فانه لا يصح مطلقاً بالنسبة الى عهد خروشوف • فالفرد السوفياتي نتيجة نظامه الاشتراكي أكثر الناس شعوراً بالأمن والطمأنينة الى مستقبله ومستقبل أولاده • اذ ان الدولة الاشتراكية توفر له كل متطلبات الأمن • يضاف الى هذا ان مستويات العيش التي يشير اليها المؤلف ارتفعت كثيراً في الآونة الأخيرة • بحيث بزت عدداً كبيراً من الدول الرأسمالية • وان كانت لاتزال متخلفة فيها عن بعض الدول الأخرى كالولايات المتحدة مثلاً •

جماعية أخرى ، هذه المرات والمخاوف والافتقار الى الامن فى المسرح الدولى ، حيث يجد الفرد الروسى ، الترضية المعوضة عن تطلعاته الى السلطان فى شعارات « أكثر دولة تقدمية فى العالم » ، و « الوطن الأم للاشتراكية » وهلم جرا . ويعمل الاعتقاد الذى تعززه التجارب التاريخية ، بان الامة التى يربط هذا الفرد نفسه بهما ، مهددة دائما من أعدائها الرأسماليين ، على الارتفاع بمخاوفه الشخصية واحساسه بالافتقار الى الامن الى الصعيد الجماعى . وهكذا تتحول مخاوفه الشخصية الى قلق على أمته ، ويعمل ارتباطه بها ، عملا مزدوجا ، هو ارضاء اندفاعاته الشخصية للسلطان من ناحية ، وتبديد مخاوفه الفردية من الناحية الاخرى ، عن طريق نقلهما معا الى المسرح الدولى .

أما فى الولايات المتحدة ، فتشبه عملية شعور الفرد بتملكه للسلطان القومى وممارسته وكأنه سلطانا الشخصى ، الشكل النموذجى الذى تطورت فيه العملية الى حد كبير فى الحضارة الغربية فى القرن التاسع عشر . وأعنى بهذا ان ارتباط الفرد بسلطان الامة وسياساتها الخارجية ، يسير الى حد كبير فى حدود المرات النموذجية التى تحس بها الطبقة الوسطى وافتقارها الى الأمن . لكن المجتمع الأمريكى ، يفوق أى مجتمع آخر فى الحضارة الغربية ، فى انه مجتمع الطبقة الوسطى الى حد كبير (١) . ولعل ما هو أهم من هذا ان جميع الفروق الطبقيّة التى قد تكون موجودة فى هذا المجتمع ، تميل الى التلطيف ان لم نقل الى الحل ، عن طريق القاسم المشترك لقيم الطبقة الوسطى وتطلعاتها . ومن هنا يكون ارتباط الفرد بالامة على صعيد مرات الطبقة الوسطى وتطلعاتها فى المجتمع الأمريكى ، شاملا وبارزا ، تماما كما هو الوضع فى ارتباط الطبقة العاملة بالامة فى الاتحاد السوفياتى . يضاف الى هذا ان ما يمتاز به المجتمع الأمريكى من

(١) لا أدري ما الذى يعنيه المؤلف بقوله ان المجتمع الأمريكى هو مجتمع الطبقة الوسطى . الا اذا كان يقصد بذلك ، ان الطبقة العاملة الأمريكية نظرا لارتفاع مستواها المياني جزء من الطبقة الوسطى . لكن هناك عوامل عدة تشير الى خطأ هذا الرأى . أولا ان طبقة الصناعيين وارباب المال والاحتكارات هى المسيطرة على الاقتصاد الأمريكى وبالتالي على المجتمع الأمريكى سياسيا واجتماعيا . وثانى هذه العوامل ان الولايات المتحدة دولة صناعية كبرى . ويؤلف العمال فيها نسبة ضخمة من السكان بحيث لا يمكن لمجتمعها ان يسمى بمجتمع الطبقة الوسطى التى تشمل صغار الصناعيين والتجار والموظفين . أما العامل الثالث فهو ان ارتفاع مستوى المعيشة اسطورة ظاهرية اذ ان هناك فاقة ضخمة فى امريكا باعتراف الصحف الأمريكية الكبيرة نفسها ، كما ان فيها بطالة تتناول الملايين من العمال .

حركية ضخمة نسبيا ، يفتح الافاق أمام الجماهير الكبيرة من السكان لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي على أسس فردية . ولقد عملت هذه الفرص في الماضي ، في الاوقات العادية على الأقل ، على الحد من الاندفاعات العاطفية وراء ذلك الارتباط بين الفرد والامة على النحو الذي عرفتة أوضاع الاتحاد السوفياتي وألمانيا الاشتراكية الوطنية(١) .

لكن بعض العوامل الجديدة قد برز الى حيز الوجود في الاوقات الاخيرة ، نتيجة التخوف من تكرار الازمات الاقتصادية ، وخطر الثورة العالمية التي تجسدها الشيوعية الدولية ، والاختفاء النسبي للعزلة الجغرافية ، والخوف من وقوع الحرب الذرية . وهكذا نجد ان الحقبة السادسة من القرن العشرين (خمسينات القرن الحالي) ، قد ضاعفت من المرات وأوجه القلق الفردية مما ضاعف من الترابط بين الفرد وبين سلطان الامة وسياساتها الخارجية . واذا لم يتعرض الاتجاه الحالي لايجاد المزيد من الافتقار الى الاستقرار في الشؤون الدولية والداخلية الى الانعكاس ، فان من المحتمل أن تسهم الولايات المتحدة الى حد متزايد في تلك الاتجاهات التي تسود الحضارة العصرية والتي وجدت أكثر صورها تطرفا في الاتحاد السوفياتي من ناحية وفي ألمانيا الاشتراكية الوطنية من الناحية الاخرى ، وهي الاتجاهات التي تعمل على المزيد من الترابط الكامل بين الفرد وأمته . ونجد في هذا التزايد والسكمان في الترابط أحد جذور العنف والقسوة في السياسات الخارجية الحديثة حيث تصطدم التطلعات القومية للسلطان مع بعضها البعض ، معززة بجماهير ضخمة من الناس ، يحملون اخلاصا لا مزيد عليه ، ومشاعر عنيفة ومتزايدة لم يكن لها مثيل في عصور التاريخ الماضية الا في قضايا التعصب الديني .

(١) ارتبط الترابط القوى العنيف في الولايات المتحدة في الماضي بمشاعر العداء من جانب أقل قطاعات الطبقة الوسطى احساسا بالأمن والطمانية نحو مجموعات عرقية معينة ، كالزنج أو المهاجرين الجدد من الطبقة العاملة .

عناصر السلطان القوي

ما العوامل التي تشترك في تأليف سلطان الامة على المسرح الدولي ؟ وما العناصر التي تؤلف ما نسميه بالقانون الدولي ؟ اذا أردنا أن نقرر سلطان أمة ، فما العوامل التي يجب أن نأخذها في اعتبارنا ؟ هناك مجموعتان من العناصر يجب تمييزهما ، أولاهما تلك العناصر الثابتة ، وتلك التي تتعرض للتغيير الدائم .

١ - الجغرافيا :

لا ريب في أن الجغرافيا هي أكثر العوامل استقرارا في بناء سلطان أية أمة . فهناك حقيقة واقعة مثلا ، وهي أن المنطقة الاقليمية من الولايات المتحدة ، مفصولة عن القارات الاخرى بمناطق مائية تتسع ثلاثة آلاف ميل من ناحية الشرق وأكثر من ستة آلاف ميل من ناحية الغرب ، وان هذا الفاصل يؤلف عاملا دائما يعزز مركز الولايات المتحدة في العالم . ومن البدهيات المسلم بها أن أهمية هذا العامل اليوم ، لم تعد كما كانت عليه في أيام جورج واشنطن أو الرئيس ماكنيلي . ولكن من الخطأ الافتراض كما يفترض دائما، بأن التطور التقني لوسائل النقل والمواصلات، والحرب، قد أزال من الوجود عامل المحيطات العازل . فهذا العامل اليوم أقل أهمية مما كان عليه قبل خمسين أو مائة عام ، لكنه من ناحية أوضاع السلطان للولايات المتحدة مازال عامل بون واسع على اعتبار أن محيطات واسعة تفصل بين الولايات المتحدة والقارتين الآسيوية والأوربية ، بدلا من أن تكون مجاورة لفرنسا أو الصين أو الاتحاد السوفياتي . وما زال الوضع الجغرافي للولايات المتحدة بعبارة أخرى ، عاملا جوهريا ذا أهمية دائمة ، على السياسات الخارجية لجميع الدول أن تأخذه في عين اعتبارها ، مهما

كان أثره على القرارات السياسية اليوم مختلفا عما كان عليه في فترات أخرى من التاريخ .

وكان فصل بريطانيا العظمى أيضا عن القارة الأوروبية بهذا الممر المائي الضيق الذي يسمى بالقناة الانجليزية ، عاملا لم يستطع يوليوس قيصر تجاهله ، كما لم يستطع ذلك كل من ويليام الفاتح وفيليب الثاني ونابليون أو هتلر . وبالرغم من ان عوامل كثيرة لابد وأن تكون قد أثرت على أهميتها عبر التاريخ . الا ان ما كان مهما قبل ألفى عام مازال مهما حتى اليوم ، وعلى جميع المعنيين بتسيير دفة الشئون الخارجية أن يأخذوا هذه الحقيقة بعين العناية والاهتمام .

وما يقال عن عزلة بريطانيا العظمى ومناعتها يقال عن المركز الجغرافي لاطاليا أيضا . فهذه معزولة عن بقية أرجاء أوروبا بسلسلة جبال الألب العالية ، وفي حين تهبط وديان الألب بصورة متدرجة نحو الجنوب، لتتحد نحو سهل ايطاليا الشمالي ، نراها تهوى منحدره ، وبصورة فجائية نحو الشمال . وكان هذا الوضع الجغرافي عنصرا مهما في الاعتبارات السياسية والعسكرية لاطاليا وغيرها من الدول ، بالنسبة الى علاقتها بها . ولقد جعل هذا الوضع الجغرافي من العسير جدا غزو أوروبا الوسطى من ايطاليا على ضوء جميع أوضاع الحرب التي نعرفها في حين لا يكون غزو ايطاليا من الشمال بمثل هذه الصعوبة . وعلى هذا كان تعرض ايطاليا للغزوات من الشمال ، أكثر من تعرض الشمال للغزو من ايطاليا . ولقد ظل هذا الوضع الجغرافي الدائم مسيطرا على السوقية العسكرية منذ أيام هانيبال في الحروب البونية مع قرطاجنة حتى أيام الجنرال كلارك في الحرب العالمية الثانية .

ولقد قامت جبال البرانيز بالنسبة الى موقع أسبانيا الدولي بعمل مختلف وان لم يكن أقل من ذلك دواما . وكان يقال دائما ان أوروبا تنتهي عند جبال البرانيز . ولما كانت هذه الجبال قد جعلت العبور من أسبانيا الى العالم الخارجى في منتهى الصعوبة ، فانها عملت في الواقع على اغلاق الباب على أسبانيا وعزلها عن التيار الرئيسى للتطورات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حولت مجرى الاوضاع في أوروبا . يضاف الى هذا ان هذه الجبال قد أنقذت أسبانيا من معظم الاجتياحات السياسية والعسكرية العظيمة التي شملت أواسط أوروبا . ولا ريب في ان هذا الموقف الذي تقفه على هامش السياسات القارية في أوروبا ، هو نتيجة جزئية على الأقل للعزلة الجغرافية التي تفرضها عليها سلسلة جبال البرانيز .

ونصل أخيرا الى الوضع الجغرافى للاتحاد السوفياتى . فهذه الدولة تضم مساحات شاسعة من الارض ، تمتد على أكثر من سبع اليابسة فى الكرة الارضية وتعادل مرتين ونصف مرة مساحة الولايات المتحدة الامريكية . وفى حين تبلغ المسافة بين مضائق بيرينج فى الشرق ، وكوينجسبرج ، عاصمة ما كان يسمى ببروسيا الشرقية ، والمدينة التى تسمى اليوم كالينينجراد ، نحو من خمسة آلاف ميل ، فإن المسافة بين مورمانسك على المحيط المتجمد الشمالى وبين اشقاباد على حدود ايران الشمالية ، تبلغ نصف هذه المسافة تقريبا . ويكون هذا الامتداد الارضى الهائل مصدرا دائما من مصادر القوة العظمى ، التى أحبطت حتى الآن جميع المحاولات لوقوع غزو عسكري من الخارج . ولا ريب فى ان هذه المساحة الارضية الهائلة ، كانت تجعل الارض التى يحتلها الغزاة الاجانب دائما قمينة تافهة ، بالنسبة الى ما يظل من البلاد بعيدا عن أيدي الغزاة .

وكثيرا ما يكون احتلال جزء كبير من البلاد ، دون وجود أمل فى ابلال سريع من نتائج الغزو ، سببا فى تحطيم الارادة على المقاومة عند الشعب الذى تعرضت بلاده للغزو . ولعل هذا هو الهدف السياسى كما رأينا من قبل فى الفتح العسكرى . وكانت مثل هذه الفتوحات كتلك التى قام بها نابليون وهتلر ، دون أية أهداف محددة ، سوى وجود روسيا كلها كدولة ، مما كان كفيلا بأن يستفز المقاومة الروسية . ولم يكن الوضع مقتصرا على ان الاجزاء المحتلة من روسيا كانت صغيرة اذا ما قورنت بتلك التى ظلت فى أيدي الروس ، ولكن مهمة الغازى كانت تزداد مشقة مع كل خطوة يخطوها . وكان عليه أن يبقى عددا متزايدا من القوات ، فى أرض معادية وأن يضمن تزويدها بما تحتاج اليه ، بالرغم من طول طرق المواصلات . وهكذا جعلت الجغرافيا من احتلال الارض الروسية فى حالة تعذر تحديد أهداف الاحتلال . وميلها الى أن تغدو غير محدودة ، عبثا على الفاتح ، لا غنما . وبدلا من أن يقوم الفاتح بابتلاع الارض ، واكتساب القوة منها ، كانت الارض هى التى تبتلع الفاتح وتمتص قوته .

وهناك عامل جغرافى آخر ، يؤلف فى الوقت نفسه مصدر ضعف وغم فى آن واحد ، للمركز الدولى للاتحاد السوفياتى . ونحن نشير بهذا الى الحقيقة الواقعة ، وهى عدم وجود جبال عالية أو أنهار واسعة تفصل الاتحاد السوفياتى عن جاراته من الدول الغربية ، وان سهول بولندية وألمانيا الشرقية تؤلف الامتداد الطبيعى للسهل الروسى . فليس ثمة من عقبات طبيعية تقف فى طريق الغزو على حدود روسيا الغربية سواء أكان هذا الغزو من الاتحاد السوفياتى أم من جاراته من الدول الغربية . وهكذا

ظلت روسيا البيضاء والأجزاء الغربية من روسيا نفسها منذ القرن الرابع عشر للميلاد حتى اليوم ، مسرح هجمات مستمرة وهجمات مضادة ، وميدانا للمعارك التي تشتبك فيها روسيا مع جاراتها في الغرب . وكان الافتقار الى الحد الطبيعي ، أى الى الحسد الذى تقرره الطبيعة والعوامل الجغرافية كالحُدود الاسبانية والاطالية ، مصدرا دائما من مصادر الصراع بين روسيا والغرب . وكان احتمال وجود حد من هذا الطراز ، بين فرنسا وألمانيا فى شكل نهر الراين ، الذى تطلعت اليه فرنسا دائما دون أن تكون لديها القوة الكافية الا نادرا للحصول عليه ، لأسباب معاكسة تماما، مصدرا دائما من مصادر الصراع بين البلدين منذ أيام الرومان حتى اليوم .

٢ - الموارد الطبيعية :

وهناك عامل آخر ثابت نسبيا ، يفرض تأثيرا هاما على سلطان أية أمة بالنسبة الى الامم الاخرى وقوتها فى الموارد الاولية .

(أ) الغذاء :

ولنبداً بالموارد الاول من هذه الموارد ، وهو الغذاء . فالبلاد ذات الاكتفاء الذاتى ، أو ما يشبه الاكتفاء الذاتى تكون متفوقة تفوقا عظيما على الدولة التى لا تملك هذا الاكتفاء ، والتى يجب أن تكون قادرة على استيراد المواد الغذائية التى لا تنتجها ، والا تعرضت للمجاعة . ولعل هذا هو السبب ، الذى جعل بريطانيا العظمى معتمدة فى سلطانها ، وحتى فى وجودها فى أيام الحرب ، اذ انها لم تكن تنتج قبل الحرب العالمية الثانية الا ثلاثين فى المائة من الغذاء الذى تستهلكه جزرها ، على قدرتها على الاحتفاظ بطرقها البحرية مفتوحة ، لتضمن نقل حاجاتها الرئيسية الى المواد الغذائية بواسطتها . وعندما تعرضت قدرتها على استيراد الغذاء للتحدى كما وقع فى الحربين العالميتين عن طريق حرب الغواصات والغارات الجوية ، فان سلطانها بل ووجودها كأمة أصبحا معرضين للتحدى والخطر .

وكان على ألمانيا لنفس السبب ، بالرغم من ان حاجتها الى المواد الغذائية لسد النقص فى انتاجها ، أقل من حاجة بريطانيا ، أن تسير فى سياستها باتجاه ثلاثة أهداف رئيسية ، لتتمكن من الصمود فى الحرب ، وأن تسعى لتحقيقها اما فرادى أو مجتمعة . وأول هذه الاهداف تجنب الحرب الطويلة ، عن طريق تحقيق نصر سريع قبل أن تستهلك ما لديها من احتياطي فى المواد الغذائية . أما الهدف الثانى فهو احتلال المناطق

العظيمة المنتجة للمواد الغذائية في أوروبا الشرقية . وأما الهدف الثالث فهو تحطيم قوة بريطانيا البحرية ، التي عزلت ألمانيا عن الوصول الى موارد الغذاء فيما وراء البحار . وقد عجزت ألمانيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية عن تحقيق الهدفين الأول والثالث . وقد توصلت الى الهدف الثاني في الحرب العالمية الأولى في وقت جد متأخر ، بحيث لم يصبح عاملا ذا أثر حاسم في الحرب . وهكذا كان حصار الحلفاء أحد العوامل الأساسية في انتصار الحلفاء . لانه فرض على الشعب الألماني حالات من الشقاء أضعفت قدرته على المقاومة . وأصبحت ألمانيا في الحرب العالمية الثانية في حالة اكتفاء ذاتي في النهاية في موضوع المواد الغذائية لا عن طريق الفتح ، بل عن طريق التجويع المتعمد ، والقتل المباشر للملايين من الناس في الاراضي المحتلة .

وهكذا كان النقص في الغذاء الناتج محليا، مصدرا دائما من مصادر الضعف في بريطانيا العظمى وألمانيا ، يحتم عليهما أن تتغلبا عليه ، والا واجهتا خطر التخلي عن وضعيهما كدولتين عظيمتين . أما البلاد المحبوبة بالاكتفاء الذاتي كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، فلاتحتاج الى تحويل طاقاتها القومية وسياساتها الخارجية عن أهدافها الأولية للتأكد من ان شعوبها لن تتضور جوعا في الحرب . ولما كانت مثل هذه البلاد متحررة تحررا معقولا من القلق في هذه الناحية ، فقد كان في وسعها أن تدير على سياسات أكثر قوة وأصدق اتجاهها من ناحية الاستقلال في الرأي ، منها لو لم تكن مكتفية ذاتيا ، اذ ان الاكتفاء الذاتي كان دائما مصدرا من مصادر القوة العظمى .

ويكون الافتقار الدائم الى الغذاء ، على العكس ، مصدرا من مصادر الضعف الدائم في السياسة الخارجية . ولعل الهند في الوقت الراهن هي المثل الأكبر على صحة هذه الملاحظة . وتعاني الهند من الافتقار الى الغذاء ، نتيجة عاملين ، أولهما الزيادة في عدد السكان التي تفوق نسبة الانتاج ، والآخر : عدم الكفاية في المصادر لتأمين النقد اللازم لاستيراد الغذاء الضروري لسد ذلك النقص . وهذا الافتقار المزدوج الى التوازن ، الذي يخلق الخطر الدائم في المجاعة الشاملة ، من أهم ما يقلق الحكومة ، اذ يضع على سياساتها الخارجية الفعالة ، عبئا ، يعجزها عن متابعتها . ولا ريب في أن هذا الافتقار الدائم الى الغذاء ، يفرض على الهند مهما كانت المصادر الاخرى لسلطانها القومي ، متابعة سياسة خارجية تنبثق عن الضعف لا عن القوة .

ويكون الاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية ، أو الافتقار اليه ، عاملا مستقرا الى حد ما فى السلطان القومى ، وأن تعرض أحيانا لتبدلات حاسمة . وقد تكون هناك تبدلات فى استهلاك المواد الغذائية ، تنتج عن المفاهيم المتبدلة فى التغذية . وقد تكون هناك تغيرات فى أساليب العمل الزراعى تؤدي الى زيادة مجمل الانتاج الزراعى أو نقصه . ولعل أبرز الأمثلة على تأثير التبدلات فى الانتاج الزراعى على السلطان القومى تظهر على أى حال ، فى اختفاء الشرق الأدنى وإفريقيا الشمالية كمراكز للسلطان ، وفى هبوط أسبانيا من منزلة الدولة ذات السلطان العالمى كما كانت فى القرن السادس عشر الى دولة من الدرجة الثالثة فى القرن الثامن عشر .

وقد اعتمدت الأوضاع الزراعية فى إفريقيا الشمالية والشرق الأدنى، كل الاعتماد على الرى . وبالرغم من صعوبة التدليل ، على أن تدهور السلطان القومى فى بابل ومصر القديمة وفى الدولة العربية جاء متزامنا مع الحلل فى أنظمة الرى فيها ، الا أن من المؤكد ، أن تدهور نظمها الزراعية مهما كانت الأسباب التى أدت اليه فى البداية ، جعل تدهور السلطان القومى فيها شيئا لا يمكن اصلاحه على الاطلاق . فلقد أحال اختفاء الرى المنظم القسم الأكبر من الأراضي المزروعة فى هذه المناطق الى صحارى . وكان الرى الطبيعى من النيل فى مصر وحدها ، هو الذى حفظ للبلاد قدرا محدودا من الخصوبة ، حتى بعد انهيار الرى الصناعى فيها .

وبينما يمكن تأريخ التدهور فى السلطان فى أسبانيا ، بتدمير بريطانيا لأسطولها العظيم « الارمادا » فى عام ١٥٨٨ ، فان تدهورها السياسى ، لم يصبح واضحا الا بعد أن أدى سوء الحكم فيها فى القرنين السابع عشر والثامن عشر الى تدمير قطاعات مهمة من أراضيها المزروعة ، عن طريق اختفاء الغابات فيها على نطاق واسع . وتحولت مناطق واسعة ، نتيجة لذلك فى أواسط أسبانيا وشمالها الى ما يشبه الصحارى .

(ب) المواد الأولية :

وما يقال عن المواد الغذائية ، يقال بالطبع عن الموارد الأولية ، ذات الأهمية فى الانتاج الصناعى ، وفى شن الحروب بوجه خاص . وتعتمد الأهمية المطلقة والنسبية للموارد الطبيعية التى تتخذ شكل المواد الأولية على سلطان الدولة ، على تقنية الحرب ، كما تدور فى فترة معينة من فترات التاريخ . وعندما كانت الاشتباكات بالسلاح الأبيض ، الأسلوب العسكرى.

المغالب على الحروب قبل تألية ادواتها على نطاق واسع ، كانت هناك عوامل أخرى ، كالمزايا الشخصية للجندي الفرد أكثر أهمية في سير الحرب من توافر المواد الأولية التي تصنع منها أدوات القتال . وكانت الموارد الأولية في هذه الفترة التاريخية التي تبدأ منذ وعى التاريخ نفسه حتى القرن التاسع عشر ، تؤدي دورا ثانويا في تقرير سلطان أية دولة ، ولكن التالية المتزايدة للحرب ، والتي سارت بخطى حثيثة منذ الثورة الصناعية ، تجاوزت في مداها كل ما وقع في التاريخ السابق ، أدت الى أن يصبح السلطان القومي أكثر اعتمادا على السيطرة على المواد الأولية في أوقات السلم والحرب على السواء . وليس من قبيل الصدفة العارضة أن تكون أقوى دولتين في العالم اليوم ، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، مكتفيتين ذاتيا في المواد الأولية اللازمة للإنتاج الصناعي الحديث ومسيطرتين تقريبا على مصادر المواد الأولية الاخرى التي لا تنتجها بلاداهما .

ولما كانت الأهمية المطلقة للسيطرة على المواد الأولية اللازمة للسلطان القومي ، قد ازدادت بنسبة مطردة مع تألية الحرب ، فان بعض المواد الأولية قد اكتسبت أهمية أكبر من المواد الأخرى . وقد وقع هذا ، عندما تطلبت التبدلات الجوهرية في التقنية ، استخدام مواد جديدة ، أو الزيادة في استعمال المواد القديمة . ولقد قام أحد رجال الاحصاء في عام ١٩٣٦ ، بتقدير حصة عدد من المعادن الأساسية في الانتاج الصناعي للأهداف العسكرية، ووزعها على النحو التالي: الفحم ٤٠ ، الزيت ٢٠ ، الحديد ١٥ ، النحاس والقصدير والمنجنيز والكبريت ٤ لكل منها ، والصفائح والالمونيوم والنيكل ٢ لكل منها (١) . ولو قمنا باحصاء مماثل قبل أربعين عاما من هذا التاريخ ، لتبين لنا ان حصة الفحم كانت أعلى بكثير ، وذلك لانه لم يكن يلقي كمصدر للقوة ، منافسة الا من الماء والخشب ، دون أية منافسة من الزيت . ويصح هذا أيضا على الحديد ، الذي لم يكن يلقي منافسة في تلك الأيام من بعض المعادن الخفيفة أو غيرها من المنتجات البديلة كصناعات المطاط ، ولما كانت بريطانيا العظمى مكتفية ذاتيا من الفحم والحديد ، فلقد كانت الدولة العظمى الوحيدة في العالم في القرن التاسع عشر .

(١) فرديناند فريدنبرج في كتابه « معادن ألمانيا مصدر قوتها السياسية والعسكرية » ، (شتوتجارت - الناشر اينكيه ١٩٣٦) ص ١٧٥ .

ولقد غدا الزيت كمصدر للطاقة ، يزداد أهمية للصناعة والحرب يوما بعد آخر منذ الحرب العالمية الأولى . فالزيت هو المادة التي تسير معظم الاسلحة الآلية والسيارات ، ولهذا باتت البلاد التي تضم مخزونات كبيرة من الزيت أكثر نفوذا وأهمية في الشئون الدولية ، لاسيما وان هذا النفوذ يمكن أن ينسب بصورة رئيسية ان لم تكن كلية ، الى هذه المادة المهمة . ولقد سمع كليمنصو (رئيس وزراء فرنسا أيام الحرب الأولى) ، وهو يقول ذات يوم ايان تلك الحرب : « ان نقطة واحدة من الزيت تعادل قطرة دم واحدة من جنودنا » ، وقد أدى ظهور الزيت كمادة أولية لا غنى عنها الى تحول في السلطان النسبي للدول السياسية القيادية . وباتت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أكثر قوة ، اذ انهما تتمتعان بالاكثفاء الذاتى بالنسبة الى هذه المادة الاساسية ، في حين تزايد ضعف بريطانيا اذ ان الجزر البريطانية خالية منها تماما .

وللشرق الأدنى أهمية سوقية ضخمة بالاضافة الى موقعه ، كالجسر البرى بين ثلاث قارات ، وذلك لوجود مخزونات ضخمة من الزيت فى الجزيرة العربية ، وقد أصبحت السيطرة على هذه المخزونات عاملا مهما للغاية فى توزيع السلطان والقوة ، على اعتبار ان من يستطيع أن يضيفها الى ما لديه من مصادر أخرى للمواد الخام ، يعزز عن طريقها سلطانه ، ويضيفها الى موارده ، ويحرم منافسيه من الحصول عليها . ولعل هذا هو السبب الذى دفع بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، وكذلك فرنسا الى أمد ما ، الى اتباع ما أسمى « بدبلوماسية الزيت » فى الشرق الأدنى ، أى اقامة مناطق النفوذ التى تمكنها من الوصول وحدها الى مخزونات الزيت فى المنطقة . ولا يقوم الدور النسبى الأهمية الذى تستطيع دول الجزيرة العربية أن تلعبه فى الشئون الدولية ، فى قوتها العسكرية ، وانما ينبثق بالاضافة الى ما لها من تضامن مع مسلمى افريقيا وآسيا ، والى ما للجزيرة العربية من مركز سوقى هام ، من سيطرتها على مناطق غنية بالزيت كل الغنى (١) .

(١) تكشف هذه الحقائق العلمية التى يوردها المؤلف ، الاهداف الحقيقية للاستعمار العالمى فى الارض العربية . فهى ترد سياسات الدول الاستعمارية والتناقضات فى اهدافها الى عامل الزيت ذى الأهمية الكبيرة فى توزيع القوى على الميدان العالمى . ولا ريب فى ان هذه الحقائق تؤكد شعار الزيت او البترول كسلاح رئيسى فى المعركة العربية من اجل تحقيق اهداف الأمة العربية فى الحرية والاشتراكية والوحدة واستعادة الوطن السليب .

ويكشف معدن الاورانيوم في هذه الأيام أهمية السيطرة على المواد الأولية وتأثير ذلك على السلطان القومى وعلى ما تستطيع تحقيقه من تحول فى توزيع القوة . والى ما قبل بضع سنوات خلت لم تكن لهذه المادة ، سواء من ناحية توافرها أو الافتقار اليها ، أية أهمية ، اذ لا تضيف على الدولة التى تملكها سلطانا اضافيا فى الشئون الدولية . ولم يشر الاحصائى الذى نقلنا عنه تقديراته قبل قليل ، والذى وضع هذه التقديرات فى عام ١٩٣٦ ، الى هذا المعدن لا فى قليل ولا فى كثير ، وذلك فى تقويمه لأهمية المعادن على الصعيد العسكرى . لكن تفجر الطاقة الذرية من معدن اليورانيوم واستخدام هذه الطاقة فى الأهداف الحربية ، أجريا على الفور تعديلا فى تسلسل الدول بالنسبة الى قوتها الفعلية والمحتملة . فلقد ارتفع شأن الدول التى تسيطر على مخزونات من معدن الاورانيوم ككندا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتى ، واتحاد جنوب افريقيا والولايات المتحدة فى موازين القوة وحساباتها . وهبط شأن الدول الأخرى التى لا تملك مخزونات منه كما لا تستطيع الوصول الى موارده .

٣ - الطاقة الصناعية :

ويوضح موضوع اليورانيوم على أى حال أهمية عامل آخر فى قوة أية أمة ، وأعنى به طاقتها الصناعية . ففي الكونجو (البلجيكية سابقا) ، مخزونات كبيرة من معدن اليورانيوم ، ذى الدرجة المرتفعة فى صفائه ونقاؤه . وبالرغم من أن هذه الحقيقة قد ضاعفت من أهمية تلك المستعمرة كغنيمة حربية ، وضاعفت بالتالى من أهميتها من وجهة نظر السوقية العسكرية ، الا أنها لم تؤثر على مركز بلجيكا بالنسبة الى الدول الأخرى ، تأثيرا كبيرا (١) والسبب فى هذا واضح كل الوضوح ، وهو أن الكونجو ، وبلجيكا ، لا تملكان المفاعل الصناعى الذرى الذى يستطيع استعمال هذه

(١) نحتاج هذه الاقوال الى اكثر من تعليق . فلقد كتب المؤلف ما كتبه هنا ، قبل ان تستقل الكونجو ، وتتحرر من الاستعمار البلجيكى ، ولذا فهو يصر على تسميتها بالكونجو البلجيكية لكنه يشير من ناحية أخرى ، الى احتمال تنافس الدول الكبرى على ما فى المنطقة من موارد اليورانيوم ، وهو ما وقع بالفعل بعد بضع سنوات من وضع المؤلف لكتابه هذا . ولا ريب فى ان هذه الحقائق التى أوردتها المؤلف تشير الى مؤامرات الاستعمار القديم والحديث فى الكونجو ، وهى المؤامرات التى أسفرت عن اغتيال لوموبا من ناحية ، وعما وقع فى البلاد من انحرافات كان آخرها ، تولى تشومبى ، الصنيعة الاستعمارية زمام الحكم فيها .

المخزونات الضخمة في الأهداف الصناعية والعسكرية . يضاف الى هذا أن بلجيكا بعيدة للغاية عن الكونجو ، بحيث لا يمكن نقل هذه المادة اليها ، وتكريرها فيها ابان الحرب . لكن السيطرة على موارد هذه المادة ، يمثل من الناحية الأخرى لكل من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة ، كما يمثل لتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي ، زيادة ضخمة في سلطانها . فالمفاعلات الذرية موجودة في هذه البلاد ، وفي الامكان ايجادها ، أو استخدام الموجود منها في بلاد مجاورة ، حيث يمكن تحويل الاورانيوم الى طاقة يمكن استخدامها في السلم والحرب ، على السواء .

وينطبق الوضع على الحديد والفحم أيضا . فالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يستمدان الكثير من قوتهما القومية من حيازة كميات ضخمة من هاتين المادتين الأوليتين ، ووجود المصانع التي تستطيع تحويلهما الى منتجات صناعية ولقد قام الاتحاد السوفياتي ببناء مصانعه وما زال يبنيتها ، محتملا الكثير من التضحيات . وهو يقبل على هذه التضحيات ، عن رغبة ، لانه يدرك انه بدون هذه المصانع لا يستطيع أن يقيم جهازا عسكريا ، يكون معادلا لسياسته الخارجية ومجاريا لها . ولا يستطيع الاتحاد السوفياتي أن يلعب ، بدون هذه المصانع ، دورا هاما في السياسات الخارجية التي تعزم السير فيها .

وتسير الهند على خطى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، كمستودع للفحم والحديد . وتقدر مخزوناتها من الحديد الخام في مقاطعتي بيهار وأوديسا وحدهما بنحو من (٢١٧) بليون من الأطنان ، يضاف الى هذا أن انتاج الهند من المنجنيز ، الذي لا غنى عنه في انتاج الصلب ، يقدر بنحو من مليون طن في عام ١٩٣٩ ، ولا يزيد عليه الا انتاج الاتحاد السوفياتي من هذه المادة . ولعل السبب في هذا التباين بين احتمالات السلطان ، ووقائعه ، وهو ما يهمننا على صعيد هذا النقاش الذي نقوم به الآن ، اذ اننا سنتناول نواحي أخرى منها فيما بعد ، هو الافتقار الى المنظمة الصناعية ، التي تتناسب والمواد الأولية المتوافرة . وبينما تستطيع الهند أن تفخر بعدد من مصانع الحديد والصلب ، كمصانع الحديد في تاتا ، التي تعتبر من أحدث المصانع من نوعها في العالم ، الا أنها لا تملك طاقة انتاجية كبيرة ، ولا سيما بالنسبة الى السلع الجاهزة ، التي يمكن مقارنتها ، ومضاهاتها حتى مع دولة صناعية من الدرجة الثانية . وكان عدد الذين يعملون في الصناعة في الهند في عام ١٩٣٩ ، لا يربو على الثلاثة ملايين أي نحو من واحد في المائة من مجموع السكان . ونرى من

هذا ، ان الهند تملك في هذه الوفرة من بعض المواد الاولية الاساسية ،
احد العناصر ، التي تخلق السلطان القومي ، ويمكن اعتبارها على هذا
الاساس ، دولة ذات طاقات تمكنها من أن تصبح دولة عظمى . لكنها لن
تصبح في الواقع دولة عظمى ، طالما أنها تفتقر الى بعض العوامل الاخرى .
التي بدونها لا يمكن لأية دولة أن تحصل على مكانة الدولة العظمى بدونها
في العصور الحديثة . والطاقة الصناعية هي من أهم هذه العوامل .

وقد جعلت تقنية الحرب العصرية ومواصلاتها ، التطوير الشامل
للمصناعات الثقيلة عنصرا لاغنى عنه في السلطان القومي . ولما كان النصر
في الحرب العصرية يعتمد على الكم والكيف بالنسبة الى الطرق والسكك
الحديدية ، والشاحنات والسفن والطائرات والدبابات ، والمعدات والأسلحة
من مختلف الاشكال ، من البنادق الاوتوماتيكية وطائرات البعوض ، الى
أقنعة الأكسوجين والصواريخ الموجودة فان التنافس بين الدول على
السلطان ، قد تحول الى تسابق على انتاج معدات الحرب ، الأضخم حجما
والاحسن أجهزة . ولا ريب في أن كيف المؤسسة الصناعية وطاقاتها
الانتاجية ، وخبرة العامل ، ومهارة المهندس ، والعسكرية الابتكارية عند
العامل ، وحسن الادارة في المنظمة ، كلها عوامل ، تعتمد عليها طاقة الامة
الصناعية وسلطانها في الشئون الدولية .

وتتضح من هذا حتمية تحول الدول الصناعية الكبرى الى دول
عظمى ، وحتمية أن يكون التبدل في المنزلة الصناعية سواء نحو الأحسن
أو نحو الاسوأ ، مصحوبا أو متبوعا بتبدل مماثل في ميزان القوة
وتسلسلها . ولقد ظلت بريطانيا أقوى دولة في العالم ، طيلة المدة التي
لم يكن ثم من يضاهيها فيها كدولة صناعية ، وكانت الدولة الوحيدة التي
تصح تسميتها بالدولة العظمى . ولم يكن تدهور فرنسا كدولة عظمى
بالنسبة الى ألمانيا وهو ما اتضح بصورة ملحوظة بعد حرب عام ١٨٧٠ ،
ولم يتوقف الا بصورة مؤقتة وظاهرية في الحقبة الاولى التي تلت الحرب
العالمية الاولى مباشرة الى حد ما ، الا نتيجة الظهور السياسي والعسكري
الواضح لتأخر فرنسا صناعيا ، وتفوق ألمانيا بحيث باتت الدولة الصناعية
الأولى في القارة الأوروبية . وعندما نقول اليوم ان الولايات المتحدة
الامريكية هي أقوى دولة في العالم ، فاننا نقيم تعبير القوة الامريكية
وسلطانها على أساس قوتها الصناعية . ولقد كتبت مجلة «الايكونوميست»
البريطانية تقول :

.. تفوقت الولايات المتحدة على صعيد المقارنة بالموارد المحتملة للدول العظمى،
وحتى قبل الحرب التي شنها هتلر ، تفوقا كبيرا على أية دولة أخرى في العالم ،

فى قوتها المادية ، وفى معايير التصنيع ، وثقل الموارد ومستويات الحياة ، وكل رقم من ارقام الانتاج والاستهلاك وجاءت الحرب ، وضاعفت من دخل امريكا القومى بينما دمرت او اضعفت الى حد كبير من الدخل القومى لكافة الدول الكبرى ، فرفعت الى درجة كبيرة من استشراف الولايات المتحدة على غيرها من الدول الكبرى . وباتت هذه الدول كالجردان فى قفص الفيل ، تابع بقلق وخوف خطوات الحيوان الهائل (البهيمة) . ترى اى سبيل لها للوقوف فى وجهه اذا شرع يلقي ثقله حوله ، وحول ما يحيط به من الدول الاخرى التى تتعرض للخطر حتى ولو آثرت ان تقبع هادئة .

.. وهناك فى الواقع قضية واحدة لا يحتاج فيها محلل السلطان ان يقضى وقتا طويلا يتساءل فيه عن قوة الولايات المتحدة . فلو كانت موارد المواد الأولية والطاقة الصناعية ، والمعرفة العلمية . وسبل الانتاج ، والعمل الفنى الماهر ، هي وحدها ، العناصر التى تؤلف السلطان فان فى وسع الولايات المتحدة وحدها ان تحتل بقية ارجاء العالم . (١)

وعلى المرء الا ينسى ان تفوق امريكا الراهن فى الأسلحة النووية ، كان ثمرة تفوقها فى القوة الصناعية ، وفى العبقرية الاختراعية ، والمهارات التقنية ، ونوعية التنظيم ، اذ مكنتها هذه الميزات كلها من تطوير العملية الصناعية التى ينبع التفوق منها .

وعندما يتحدث المرء عن ضعف الاتحاد السوفياتى ، فانه يعتمد فى حديثه بصورة رئيسية على ضعف طاقته الصناعية . وفى هذا تقول مجلة الايكونوميست أيضا :

.. لن يجد الذين يضعون تقويمهم للسلطان المقارن على اساس الحسابات والارقام الاحصائية للانتاج القومى والثروة القومية ، كبير مشقة ، فى اقتناع انفسهم بان وقتا طويلا لابد وان يمضى ، قبل ان يستطيع الاتحاد السوفياتى اللحاق بالغرب على اى صعيد جدى وسواء اوقعت هناك ازمات اقتصادية ام لم

(١) قد يصدق قول الايكونوميست هذا فى عدده الصادر فى ٢٤ مايو عام ١٩٤٧ وفى صفحتها ٧٨٥ . على جميع الدول الغربية التى تدور فى فلك امريكا ، وقد يصح انى حد ما بالنسبة الى الاتحاد السوفياتى فى ذلك التاريخ ، اذ كانت روسيا قد خرجت من الحرب ، مجهدة ، مدمرة ، لكن هذا لا يصدق اليوم ، وقد قطع الاتحاد السوفياتى أشواطاً هائلة ، جعلته يقف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة فى ميزان القوى ان لم يكن قد فاقها فيه . ولا ريب فى ان موقف الاتحاد السوفياتى هذا هو الذى شجع دولا كثيرة تعشق الحرية ، على تحدى سيطرة امريكا وسلطانها ، ولعل كوبا التى تقع على بعد قريب من شواطئ الولايات المتحدة ، متحدية سلطان امريكا هي خير مثل على ما نقول .

تقع ، فان معدل الحجم السنوى لتشكيل الرساميل الانتاجية فى امريكا الشمالية ،
سيظل لعدة حقب قادمة اعلى منه فى روسيا السوفياتية . واذا تمكنت دول اوربا
القريبة بما فيها المانيا من شق طريقها نحو التعاون فى الانتاج والموارد فان
موازين السلطان الاقتصادى ستتقلب فى غير مصلحة الاتحاد السوفياتى قطعا (١).

٤ - الاستعداد العسكرى :

ان الاستعداد العسكرى هو الذى يضيف على عوامل الجغرافيا والموارد
الطبيعية والطاقة الصناعية تلك الأهمية الفعلية فى عملية بناء سلطان الدولة
.. ولا ريب فى ان اعتماد السلطان القومى على الاعداد العسكرى ، هو
من الواضوح الى الحد الذى لا يتطلب الكثير من الشرح والتعليل . فالاعداد
العسكرى يتطلب جهازا عسكريا يكون قادرا على دعم السياسات الخارجية
المتبعة . وتنبتق هذه القدرة عن عدد من العوامل التى تعتبر الابتكارات
التقنية والقيادة وكم القوات المسلحة وكيفها فى مقدمتها من وجهة نظر
الموضوع الذى نناقشه هنا .

(أ) التقنية :

كثيرا ما يقرر مصير الأمم والحضارات نتيجة تفاوت فى تقنية
الحرب ، عجز الجانب الأقل تقدما فيها عن التعويض عن النقص فى نواح
أخرى . ولقد فرضت أوربا طيلة فترة توسعها ابتداء بالقرن الخامس عشر
وانتهاء بالقرن التاسع عشر ، سلطانها ، عن طريق تقنية الحرب ، التى
جعلتها متفوقة على النصف الغربى من العالم ، وعلى افريقيا والشرقين
الأدنى والأقصى . وقد أدى ادخال سلاح الاشارة والأسلحة النارية والمدفعية
على أسلحة الحرب التقليدية فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر الى تحويل
ضخم فى توزيع القوة ، لمصلحة الدول التى ملكت هذه الاسلحة الجديدة
قبل أعدائها . ووجد السادة الاقطاعيون وحكام المدن المستقلة ، الذين

(١) نشرت مجلة الايكونوميست قولها هذا فى السابع عشر من مايو عام ١٩٤٧ ، وكان
الاتحاد السوفياتى يخرج من الحرب التى عرضت معظم أراضيه للدمار والتخريب . لكن
الايام ما لبثت ان اثبتت عدم صحة هذه النبوءات التى أوردتها الصحيفة البريطانية .
فقد تمكن الاتحاد السوفياتى فى اقل من حقبة من الزمن ، من اصلاح ما خلفته الحرب
من دمار ، ومن اللحاق بالولايات المتحدة فى مبادئ القوة والسلطان ، وبزها فى بعضها
كميدان الفضاء . والسلاح النووى .

كانوا لا يزالون يعتمدون على الفرسان والقلاع التي كانت تمنعهم حتى ذلك التاريخ من الهجوم المباشر ، أنفسهم فجأة وقد فقدوا مراكز تفوقهم .

ويشرح حادثان شرحا دراميا هذا التحول في السلطان الذي رمز سياسيا وعسكريا الى انتهاء العصور الوسطى وبداية التاريخ الحديث . وتمثل الحادث الاول في معركة مورتجانتين في عام ١٣١٥ ولوبين في عام ١٣٣٩ ، عندما تمكنت جيوش المشاة السويسريين من انزال هزائم مفاجئة بفرسان الاقطاعيين مظهرة أن المشاة الذين يجندون من صفوف الشعب يتفوقون على جيش النبلاء الباهظ التكاليف من الفرسان . أما الحادث الثاني فيمثل في غزو شارل الثامن ملك فرنسا ، لاطاليا في عام ١٤٩٤ . فقد تمكن هذا الملك بمشاته ومدفعيته من تحطيم قوة دول المدن الايطالية المتعجرفة ، التي كانت تحس حتى ذلك التاريخ ، بالطمأنينة وراء أسوارها . وكان لما امتازت به هذه الاساليب الحربية الحديثة من قوة تدميرية ضخمة اثر لا يمحي على جميع المعاصرين ، ظهر بعضه في كتابات مكيافلي (١) ، وغيره من كتاب فلورنسة في تلك الايام (٢) .

وشهد القرن العشرون أربعة ابتكارات أساسية في طرائق الحرب وأساليبها التقنية : وقد أضفت هذه الابتكارات ميزة مؤقتة على الجانب الذي استخدمها قبل خصمه ، أو قبل أن يتمكن هذا الخصم من وقاية نفسه منها . وكانت الفواصة هي الابتكار الأول في الحرب العالمية الأولى، اذ استخدمتها ألمانيا ضد الملاحاة البريطانية ، وظهرت في وقت ما ، كافية لتقرير الحرب لمصلحة ألمانيا ، الى أن وجدت بريطانيا العظمى في نظام القوافل ، الرد على هذا التهديد الخطر كل الخطورة . وكانت الدبابة السلاح المبتكر الثاني ، وقد استخدمتها بريطانيا في اعداد كبيرة ومركزة ضد ألمانيا التي لم تعرفها الا في المرحلة الختامية من الحرب العالمية الاولى . ولا ريب في أن الدبابة كانت عاملا من عوامل انتصار الحلفاء في الحرب . وكان الابتكار الثالث ، التنسيق والتعاون السوقي والتعبوى بين القوات الجوية والقوات البحرية والبرية ، مما أسهم الى حد كبير في ما حققته

(١) نيقولو مكيافلي (١٤٦٩ - ١٥٢٧) - فيلسوف سياسى ايطالى ، ورجل دولة . كتب

عددا من الكتب بينها « الأمير » و « المطارحات » وقد قمت بنقلهما الى العربية .

(٢) راجع مقال فيليكس جيلبرت عن « مكيافلي - بحث فن الحرب » في كتاب « صانعو السوقية الحديثة » من اعداد ادوارد ميد ارل (مطبعة جامعة برنستون ١٩٤٤) ص

ألمانيا واليابان من تفوق في المراحل الأولى من الحرب العالمية الثانية . ولم تكن كارثة ميناء اللؤلؤ (بيرل هاربور) ، والهزائم المفجعة التي أنزلها اليابانيون بالبريطانيين والهولنديين برا وبحرا في عامي ١٩٤١ و ١٩٤٢ إلا الغرامة الصارمة التي تحتم على الدول الغربية أن تدفعها لتخلفها تقنيا عن عدو أكثر منها تقدما . ولو قرأ المرء ، العرض الكئيب الذي قدمه ونستون تشرشل الى مجلس العموم في جلسته السرية التي عقدها في الثالث والعشرين من ابريل عام ١٩٤٢ (١) عن الهزائم البريطانية . لذهل أشد الدهول ، من الحقيقة الواقعة ، وهي ان هذه الهزائم البرية والبحرية والجوية ، تشير الى عامل واحد ، هو تجاهل بريطانيا أو عدم فهمها لما أدخلته القوة الجوية من تبدل في تقنية الحرب وأساليبها . أما الابتكار الرابع ، فهو احتكار القنبلة الذرية الذي سيضفي على الولايات المتحدة طيلة بقائه ، ميزة تقنية ضخمة على صعيد السلطان العسكري (٢) .

(ب) القيادة :

لعبت نوعية القيادة العسكرية دائما دورا حاسما في السلطان العسكري ، وذلك بالإضافة الى استخدام الابتكارات التقنية في موعدها الصحيح . وكان سلطان بروسيا في القرن الثامن عشر ، انعكاسا الى حد كبير للعبقرية العسكرية التي امتاز بها فريدريك الأكبر ، وللابتكارات السوقية والتعبوية التي أدخلها على قواته المسلحة . لكن فن الحرب تبدل تبديلا كبيرا في الفترة التي انقضت بين موت فريدريك الأكبر في عام ١٧٨٦ ومعركة يينا في عام ١٨٠٦ ، عندما حطم نابليون الجيش البروسي ، الذي كان من ناحية مستواه العسكري وقوته ، معادلا تماما لما كان عليه قبل عشرين عاما . لكن النقطة المهمة ، هي ان قاداته كانوا يفتقرون الآن الى العبقرية العسكرية التي امتازوا بها في معارك فريدريك الأكبر في أوروبا بأسرها . وكانت هذه العبقرية قد انتقلت كذلك الى الجانب الآخر ،

(١) « خطب ونستون تشرشل في الجلسات السرية » - نيويورك سيمون وشوستر ١٩٤٦ . ص ٥٣

(٢) لم تعد القنبلة الذرية احتكارا للولايات المتحدة ، فقد تفوقت عليها في مجالاتها وفي الأسلحة النووية الأخرى روسيا السوفياتية ، كما دخلت دول أخرى ميدان التسليح الذري ، وبينها فرنسا وبريطانيا ، وما هي الصين تفجر هذه الايام اول قنابلها الذرية . ولا ريب في ان هذه التطورات قد قلبت ميزان القوة على صعيد العلاقات العالمية .

ممثلة فى نابليون الذى طبق أفكاره الجديدة فى الناحيتين السوقية والتعبوية . ولا ريب فى أن هذا العامل قرر مصير المعركة الى جانب فرنسا .

وقد أصبحت نفسية خط ماجينو التى سيطرت على القيادة العليا الفرنسية فى الفترة ما بين الحربين العالميتين ، الشعار الممثل للتفكير السوقى الحاطىء . وفى الوقت الذى مالت فيه اتجاهات التقنية الحديثة ولا سيما ما يتعلق منها بالتألية فى النقل والمواصلات ، الى حرب الحركة السريعة ، ظلت القيادة العامة الفرنسية تفكر فى اطار حرب الخنادق التى سادت الحرب العالمية الاولى . أما القيادة العامة الألمانية ، فقد أدركت من الناحية الأخرى الاحتمالات السوقية الضخمة للحرب الآلية ، ولذا فقد وضعت خططها على أساس الحركية التى لم يسبق لها مثيل . وأدى التصادم بين هذين المفهومين ، لا فى معركة فرنسا وحدها بل وفى معارك بولندة والاتحاد السوفياتى أيضا ، الى أن حققت « حرب الصاعقة » الألمانية تفوقا فى القوة الألمانية كاد يصل بها الى النصر النهائى الأخير . ولاريب فى أن الذهول الفكرى والدمار العسكرى والسياسى الذى أنزله هجوم فرق الصاعقة وطائرات الانقضاض الألمانية فى الحياالة البولندية فى عام ١٩٣٩ ، وفى الجيش الفرنسى الثابت فى عام ١٩٤٠ ، قد أعلننا ولادة عهد جديد فى التاريخ العسكرى يشبه ذاك الذى سجله غزو شارل الثامن لاطاليا فى عام ١٤٩٤ . ولكن الدول الايطالية لم تجد فى ذلك التاريخ ما تستند اليه ، لتستعيد قوتها فخضعت لفرنسا . بينما وجدت الدول المغلوبة على أمرها فى الحرب العالمية الثانية ، سندها فى التقنية المتفوقة للولايات المتحدة ، وفى القوة البشرية الهائلة للاتحاد السوفياتى، مما أحبط ابتكارات هتلر ، وأدى به الى دماره .

(ج) نوعية القوات المسلحة وكما :

وتعتمد قوة أية دولة على الصعيد العسكرى أيضا على عدد مألديها من قوات وأسلحة وتوزيعها على الفروع المختلفة للجهاز العسكرى . وقد تكون للدولة كفاية طيبة على صعيد تفهمها للابتكارات التقنية فى علم الحرب ، وقد يتفوق قادتها العسكريون فى فنون السوقية والتعبئة المتعلقة بطرائق الحرب وأساليبها الجديدة . ولكن هذه الدولة ، قد تظل من الناحية العسكرية ، وبالتالى من الناحية السياسية ضعيفة ، اذا لم يكن لديها الجهاز العسكرى الكبير أو الصغير ، الصالح لأداء المهام التى قد يوكل

إليه أمرها ، وذلك من ناحية قوته العددية الشاملة ، وقوة أجزائه المختلفة . فهل يتحتم على الدولة اذا نشدت القوة والسلطان أن تكون صاحبة جيش ضخم ، أو ألا يتأثر سلطانها ، في أوقات السلم على الأقل ، اذا كان جيشها مؤلفا من قوات برية صغيرة ليس الا تضم وحدات رائعة التدريب ومتخصصة ؟ وهل باتت الأساطيل الكبيرة منسوخة ، أو هل ما زال للبوارج والطرادات الثقيلة فائدتها الكبيرة ؟ وإلى أى حد تحتاج الدولة بالنسبة إلى مواردها والتزاماتها إلى وجود جهاز عسكري كبير ؟ وهل تتطلب العناية بالسلطان القومي ، انتاجا ضخما في أوقات السلم للطائرات والأسلحة الآلية الأخرى ؟ أو هل يتحتم على الدولة بالنسبة إلى التبدلات السريعة في التقنية أن تنفق مواردها على البحث العلمي ، وعلى انتاج كميات محدودة من الطرز المحسنة للأسلحة ؟

ولا ريب في أن عثور الدولة على الردود الصحيحة أو الخاطئة ، لهذه الأسئلة ذات الطابع الكمي ، يؤثر تأثيرا مباشرا على السلطان القومي ، وهل يمكن الوصول بالحرب إلى نتيجة حاسمة عن طريق أحد الأسلحة الجديدة ، كما خيل للناس بالنسبة إلى المدفعية في بداية القرن الخامس عشر ، أو للألمان بالنسبة إلى الغواصة في الحرب العالمية الأولى ، أو للعالم بأسره بالنسبة إلى الطائرة في فترة ما بين الحربين أو للكثيرين بالنسبة إلى القنبلة الذرية اليوم ؟ هذه أسئلة عدة ، كان الرد الخاطئ عليها من جانب بريطانيا وفرنسا في فترة ما بين الحربين ، قد احتفظ لهما بمظهر القوة على صعيد المفاهيم العسكرية التقليدية . ولكن هذه الأخطاء أوصلتهما إلى شفير الهزيمة النهائية في الحرب العالمية الثانية ، التي تطلبت أساليبها التقنية العسكرية ، ردودا مختلفة على هذه الأسئلة . ولا ريب في أن السلطان المقبل للولايات المتحدة بالنسبة إلى الدول الأخرى ، يعتمد على نوعية الردود التي تقدمها على هذه الأسئلة وما شابها اليوم .

هـ - السكان :

علينا عندما نتحول من العوامل المادية ، أو من العناصر التي تجمع بين الناحيتين المادية والبشرية ، إلى العوامل البشرية المجردة التي تقرر سلطان أية أمة ، أن نميز بين العناصر الكمية والكيفية فيها . وبينما تشغل العناصر الكيفية ، الشخصية القومية للأمة ، ومعنوياتها ، ونوعية دبلوماسيتها والحكم فيها بصفة عامة ، تحتاج العناصر الكمية إلى شيء من البحث على صعيد عدد السكان .

(أ) التوزيع :

قد لا يكون من الصحيح بالطبع القول بأنه كلما ازداد عدد السكان في بلاد ، كلما زاد سلطانها ، وتضخمت قوتها . اذ لو صح وجود مثل هذا الترابط بين عدد السكان ، وبين السلطان القومى ، لكانت الصين التى تضم نحواً من خمسمائة مليون (١) من السكان ، هى اقوى دولة فى العالم ، تليها الهند التى يبلغ عدد سكانها ٣٨٠ مليوناً . ويكون الاتحاد السوفييتى الذى يضم (٢١٥) مليوناً الدولة الثالثة ، بينما تكون الولايات المتحدة بملايينها المائة والخمسة والستين الدولة الرابعة . وبالرغم من أنه ليس ثمة ما يبرر اعتبار أى بلاد أكثر قوة من البلاد الأخرى . اذا كان عدد سكانها أكبر من عدد سكان تلك البلاد ، الا أنه يمكن القول بأن أية بلاد لا يمكن أن تظل بين دول الدرجة الأولى من حيث القوة والسلطان ، اذا لم يكن عدد السكان فيها يحتل رقماً بين الأرقام الأولى بالنسبة الى سكان بلاد العالم . فبدون العدد الكبير من السكان يستحيل قيام صناعات ضخمة لا بد منها لتسيير الحرب العصرية تسييراً ناجحاً ، او الحفاظ عليها ان قامت ، كما يستحيل دفع أعداد كبيرة من الجنود المحاربين للقتال فى الميادين البرية والبحرية والجوية ، أو تعبئة صفوف القوات الأخرى التى تفوق قوات القتال عدداً ، والتى تتولى تزويد الأخيرة بالغذاء ووسائل النقل والمواصلات والذخيرة والأسلحة . ولعل هذا هو السبب الذى يدفع الدول ذات النزعات الاستعمارية الى محاولة مضاعفة عدد سكانها بمختلف الحوافز ، كما فعلت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية ، لاستخدام هذه الزيادة كحجة مذهبية للتوسع الاستعماري .

وتعرض مقارنة عدد السكان بين الولايات المتحدة وبين عددهم فى استراليا وكندا ، يمتهى الوضوح العلاقة بين عدد السكان وبين السلطان القومى . ففي استراليا التى تبلغ مساحتها أقل من ثلاثة ملايين ميل مربع بقليل ، نحو من تسعة ملايين من السكان اليوم ، بينما يبلغ عدد السكان فى كندا التى تبلغ مساحتها نحواً من ثلاثة ملايين ونصف مليون ميل مربع ، نحواً من خمسة عشر مليوناً . وتقل مساحة الولايات المتحدة من الناحية الأخرى عن مساحة كل من كندا وأستراليا ، ولكن عدد سكانها يزيد على المائة وخمسة وستين مليوناً ،

(١) يمثل هذا الرقم عدد سكان الصين عند ما وضع المؤلف كتابه هذا . وقد ارتفع هذا الرقم الآن فبلغ سبعمائة مليون تقريباً .

اي ثمانية عشر ضعف سكان استراليا واكثر من احدى عشر ضعف سكان كندا . ولو كان عدد سكان الولايات المتحدة معادلا لسكان استراليا او كندا ، لما تمكنت من ان تغدو اقوى دولة في العالم بأسره . وقد حملت موجات الهجرة الضخمة في القرن التاسع عشر والحقتين الأوليين من القرن العشرين الى الولايات المتحدة هذا العنصر الهام للسلطان القومى . ولو أن الولايات المتحدة كانت قد طبقت قانون الهجرة الذى وضعته في عام ١٩٢٤ ، والذى يحدد عدد المهاجرين الى أمريكا في كل عام بمائة وخمسين الفا ، منذ مائة أو خمسين عاما ، لحرمت من ستة وثلاثين أو سبعة وثلاثين مليوناً من الأنفس . ومن ذريتهم . ولكان عدد سكان الولايات المتحدة الحالى اقل بكثير مما هو عليه اليوم .

وكان عدد سكان الولايات المتحدة في عام ١٨٢٤ نحواً من احدى عشر مليوناً ليس الا . وقد ارتفع هذا الرقم في عام ١٨٧٤ الى نحو من أربعة وأربعين مليوناً ثم ارتفع في عام ١٩٢٤ الى مائة وأربعة عشر مليوناً . وكانت حصة الهجرة من تزايد السكان طيلة القرن الذى انصرم بعد عام ١٨٢٤ ، نحواً من ثلاثين الى أربعين مليوناً ولا سيما في الفترة بين عامى ١٨٨٠ و ١٩١٠ . ويعنى هذا بعبارة اخرى أن الارتفاع السريع في عدد سكان البلاد كان متزامناً مع ارتفاع أرقام الهجرة ارتفاعاً كبيراً . ولقد عنى اطلاق الهجرة منذ عام ١٨٢٤ . وبصورة خاصة بين عامى ١٨٧٤ و ١٩٢٤ ، الكثير بالنسبة الى توافر اليد العاملة أو القوة البشرية التى كانت سبباً رئيسياً من أسباب السلطان القومى للولايات المتحدة في أوقات السلم والحرب على حد سواء . ولولا هذه الهجرة المطلقة لما كان عدد سكان الولايات المتحدة الآن نصف ما هو عليه فعلاً ، ولكن سلطانها القومى اقل بكثير مما يؤمنه المائة والخمسة والستون مليوناً من سكانها .

ولما كان عدد السكان يعتبر احدى العوامل التى يقوم عليها السلطان القومى ، ولما كانت قوة اية دولة ، تتصل بقوى الدول الأخرى ، وتتعلق بها ، فان النسبية العددية لسكان البلاد المتنافسة على السلطان ، ولا سيما المعدل النسبى لزيادتهم ، يستحقان منا كل اهتمام . فالدولة التى تقل في عدد سكانها عن دولة أخرى تنافسها لابد وأن تصاب بالفزع اذا ما هبطت نسبة الزيادة عندها ، بينما ارتفعت بسرعة أكبر عند منافستها . ولقد كان هذا هو وضع فرنسا بالنسبة

الى ألمانيا منذ عام ١٨٧٠ . فقد ارتفع عدد سكان فرنسا منذ ذلك التاريخ بنحو من أربعة ملايين بينما كان عدد سكان ألمانيا يقدر بنحو من سبعة وعشرين مليوناً . وبينما كان عدد سكان فرنسا يؤلف في عام ١٨٠٠ سبع سكان أوروبا ، أصبحت هذه النسبة في عام ١٩٣٠ بمعدل واحد الى ثلاثة عشر . وكان لدى ألمانيا في عام ١٩٤٠ نحو من خمسة عشر مليوناً يصلحون للخدمة العسكرية ، بينما لم تجد فرنسا تحت تصرفها أكثر من خمسة ملايين .

وتبلغ نسبة القوة البشرية بين الاتحاد السوفياتي وألمانيا عين النسبة بين هذه وفرنسا أى نسبة ثلاثة الى واحد . ولقد ظلت ألمانيا منذ توحيدها في عام ١٨٧٠ تنظر بشيء من الفزع والتهيب ، الى أرقام عدد السكان في روسيا ، لما تبديه من معدلات مرتفعة في الزيادة . ولو نظرنا الى الوضع كما كان عليه عند نشوب الحرب العالمية الأولى من وجهة نظر اتجاهات السكان ، كان في وسعنا أن نتبين ، شعور ألمانيا بأن الزمن يعمل الى صالح روسيا ، وأن كلا من النمسا وروسيا ، كانتا تعتقدان لأسباب أخرى سبق لنا أن بينهاها ، أن تأخر الصراع سيكون في مصلحة الخصم . ويتبين من هذا أن جميع الدول المتحاربة ، اذا ما استثنينا بريطانيا العظمى ، كانت تؤثر لسبب يخصها دون غيرها ، أن تنشب الحرب في عام ١٩١٤ ، وألا تقوم تسوية مؤقتة لا يمكن اعتبارها تسوية دائمة ، وإنما مجرد مجال للتقاط الأنفاس قبل أن تحين ساعة تصفية الحساب .

ولما كانت التبدلات في توزيع السلطان في أوروبا في تاريخها الحديث ، قد سارت جنباً الى جنب ، الى حد ما مع التبدلات في أعداد السكان ، فإن ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كمركز السلطان الأكبر في الغرب . حالة بذلك محل الأوروبيتين الغربية والوسطى ، يمكن أن يفسر على ضوء أرقام السكان في بلاد هذه المنطقة كلها ، فلقد كان عدد سكان كل من فرنسا وألمانيا في عام ١٨٧٠ يربو على عدد سكان الولايات المتحدة ولكن لم يحل عام ١٩٤٠ ، حتى كان عدد سكان الولايات المتحدة قد زاد بنسبة مائة مليون ، بينما لم يزد مجموع عدد سكان ألمانيا وفرنسا معا في نفس الفترة بأكثر من واحد وثلاثين مليوناً .

(ب) الاتجاهات :

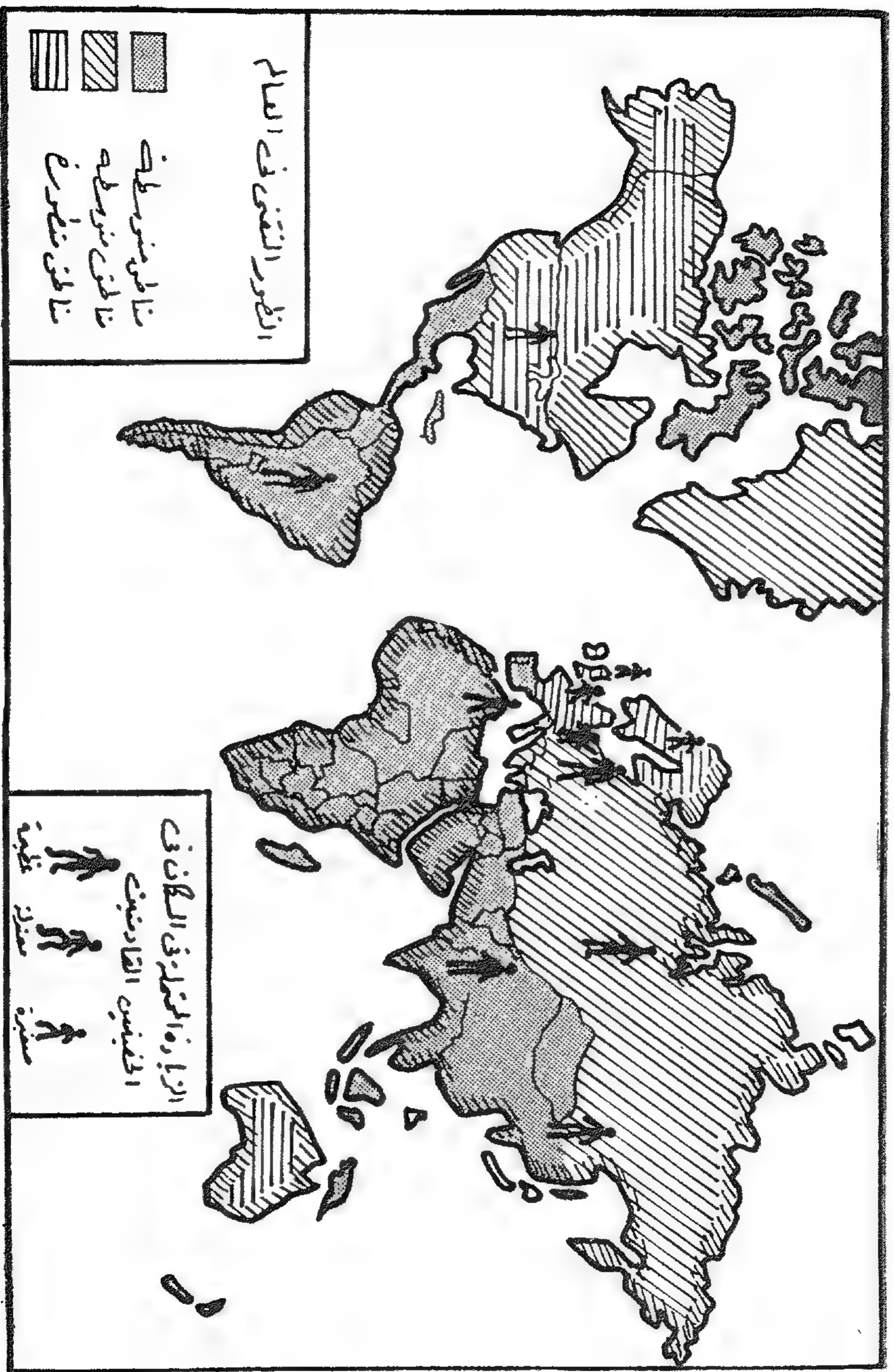
يتضح مما قلناه حتى الآن أن اتجاهات تزايد السكان تلعب دوراً في منتهى الأهمية في محاولتنا تقويم التوزيع المقبل للسلطان . ولو

افترضنا بقاء جميع العوامل على حالها تقريبا . فان أى هبوط فى القوة البشرية لأية دولة بالنسبة الى الدول المنافسة لها على المسرح الدولى ، يؤدى الى هبوط فى سلطانتها القومى بينما يؤدى الارتفاع فى هذه القوة ، وفى ظل نفس الأوضاع الى كسب جديد فى السلطان القومى . وعندما كانت الامبراطورية البريطانية الدولة العظمى الوحيدة فى العالم فى نهاية القرن التاسع عشر ، كان عدد سكانها يبلغ نحواً من أربعمئة مليون تقريبا ، أى نحو ربع سكان العالم بأسره . وارتفع هذا الرقم فى عام ١٩٤٦ الى نحو من ٥٥٠ مليوناً . ولما كان عدد سكان الهند يقدر بثلاثمئة وثمانين مليوناً تقريبا ، فان هذه الأرقام تظهر مدى الخسارة الهائلة التى لحقت بسلطان الامبراطورية البريطانية على صعيد عدد السكان وحده ، من جراء خروج الهند منها .

ولو فرضنا استمرار الاتجاهات القديمة دون أى تدخل من الحروب أو الكوارث الطبيعية فان خبراء السكان يتوقعون زيادات مهمة فى أعداد سكان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى وبلاد أوروبا الشرقية والجنوبية مع زيادة طفيفة فى القوة البشرية لدول أوروبا الغربية والوسطى .

وسيواصل مركز الولايات المتحدة من وجهة نظر السكان السير فى طريق التحسن الملحوظ ، اذا ما قورن بأوروبا الغربية ، بالنظر الى توقع الزيادة الطفيفة فى عدد سكان هذه البلاد . لكن موقف الولايات المتحدة بالنسبة الى اتجاهات السكان فى أمريكا اللاتينية ، موقف متدهور . وتظهر أمريكا اللاتينية أعلى مستوى لارتفاع السكان فى أية منطقة رئيسية فى العالم . ففي عام ١٩٠٠ كان عدد سكان أمريكا اللاتينية كلها ٦٣ مليوناً مقابل ٧٥ مليوناً فى الولايات المتحدة . أما فى عام ١٩٤٨ فقد بلغت هذه الأرقام ١٥٣ مليوناً فى أمريكا اللاتينية مقابل ١٤٥ مليوناً فى الولايات المتحدة . وقد زاد عدد سكان الأرجنتين وحدها فى عام ١٩٥٤ على ضعف ما كان عليه فى عام ١٩١٤ ، وها هو يقرب الآن من حدود تسعة عشر مليوناً . أما عدد سكان الولايات المتحدة فلم يرتفع فى هذه الفترة نفسها الا من ٩٩ مليوناً الى ١٦٥ مليوناً .

ولا تكفى على أية حال معرفة مجمل أرقام السكان فى البلاد المختلفة لتقويم نفوذ عامل السكان على السلطان القومى تقويماً صحيحاً . فتوزيع السكان على حساب السن ، عنصر مهم أيضاً فى حسابات القوة . . . واذا ما فرضنا تساوى جميع الأمور الأخرى ، فان



الخريطة رقم (١٠) الزبان، المحتل في عصر السكان منوطات التقني

الدولة التي يكون متوسط السن فيها يميل الى وجود الحد الأعلى من السكان في مدى الصلاح للخدمة العسكرية أي بين العشرين والأربعين ، لابد وأن تكون متفوقة على الدولة التي تتفوق فيها نسبة الكبار في السن ، من ناحية السلطان .

ويجب على أي حال ، أن نشير ، الى أن ابراز اتجاهات السكان عامل في منتهى الخطورة ، حتى دون تدخل الحروب أو الكوارث الطبيعية . فالتقديرات في اتجاهات السكان ، التي اجريت في أربعينات هذا القرن ، عرضت صورة متشائمة لزيادة السكان في أمريكا بالنسبة الى هذه الزيادة في الاتحاد السوفياتي . ومع ذلك فإن عدد سكان الولايات المتحدة اليوم ، يتفوق بنسبة عالية ، على ما كان يتوقعه حتى عدد من كبار خبراء السكان ، في عام ١٨٧٠ . ويتضح من هذا أن توقعات السلطان القومي حتى في هذا المجال الذي تكون نسبة الدقة العلمية فيه كبيرة وعالية ، تتعرض الى الكثير من الشكوك لكن هذه الشكوك لا تؤثر على أهمية اتجاهات السلطان وأثرها في تطوير السلطان القومي . وليس في استطاعتها أيضا ، أن تقلل من القلق الفعلي للساسة من اتجاهات السكان في الدول التي ينتمون اليها.

ولا ريب في أن ونستون تشرشل . رئيس وزراء بريطانيا كان يردد رجوع ما قاله الامبراطور أوغسطس وخلفاؤه في عرش الامبراطورية الرومانية ، عندما وجه رسالته الاذاعية في الثاني والعشرين من مارس عام ١٩٤٣ : والتي قال فيها :

.. من اهم المتاعب التي تقضي على اولئك الذين ينظرون بعيدا الى ما بعد ثلاثين او اربعين او خمسين عاما ، مضاجعهم ، والتي يستطيع المرء ان يرى فيها امامه بكل وضوح وجلاء هي مشكلة هذا الهبوط في معدل المواليد . وقد لا ينقضي ثلاثون عاما الا ويجد عدد اصغر من العمال والمقاتلين ، نفسه مضطرا ، الا اذا تغيرت الاتجاهات الراهنة ، الى اعالة ضعف عددهم أو يزيد من الكهول والشيوخ وحمايتهم . وسيزداد الوضع سوءا في غضون خمسين عاما ايضا ، واذا قدر لهذه البلاد ان تحتفظ بمركزها الرفيع في قيادة العالم ، وأن تبقى كدولة عظمى قادرة على أن تصمد امام الضغوط الخارجية ، فإن شعبنا يجب ان يشجع بكل وسيلة ممكنة على خلق عائلات كبيرة .

٦ - الشخصية القومية

(أ) وجود الشخصية

تبرز الشخصية القومية ، والمعنوية القومية ، من بين العوامل الانسانية الثلاثة ذات الطبيعة الكيفية ، والتي تؤثر على السلطان القومى ، نتيجة اقراطها فى الارتباط بوجهة نظر الدلالات العقلانية ، وتأثيرها الدائم والحاسم على ماتستطيع الدولة أن تفرضه من ثقل فى موازين السياسة الدولية . ولا يعنينا هنا موضوع العوامل التى تكون مسئولة عن تنمية الشخصية القومية ، وانما نحن نعننى هنا ، بالحقيقة التى تتعرض للمناقشة وان بدت غير قابلة لها ولا سيما من وجهة نظر المفهوم العرفى « للتكوين الثقافى » ، وهى التى تقول بأن بعض خصائص الادراك والشخصية تحدث بصورة أكثر تكررا وتكون لها قيمة أكبر لدى بعض الدول منها لدى الدول الأخرى . وتميز هذه الخصائص احدى الدول عن الأخرى كما تظهر درجة عالية من المرونة والاستعداد لتقبل التبدل . وفى وسعنا ان نعرض هنا بعض الامثلة المستقاة من هنا وهناك لشرح هذه النقطة .

أو ليست الحقيقة التى جاء بها جون ديوى (١) وكثيرون غيره من أمثال كانت وهيجل الذى كان يمثلان تقاليد المانيا الفلسفية تماما كما يمثل ديكارت (٢) وفولتير (٣) الفكر الفرنسى وكما يمثل لوك (٤) وبرك (٥) الفكر السياسى فى بريطانيا وويليام جيمس (٦) وجون ديوى (٧) الطريقة

(١) كتاب « الفلسفة الألمانية والسياسية » - طبعة نيويورك - جى . بى بوتنام واولاده . ١٩٤٣ .

(٢) رينيه ديكارت (١٥٩٦ - ١٦٥٠) - من كبار الفلاسفة الفرنسيين . من أشهر كتبه « مبادئ الفلسفة » . و « تخيلات فلسفية » و « حوار فى الاسلوب » .

(٣) جان فرانسوا ماري فولتير (١٦٩٤ - ١٧٧٨) - كاتب فرنسى ومؤرخ ومسرحى وفيلسوف متشكك . أشهر كتبه « رسالة عن التسامح » و « معجم الفلسفة » و « كانديد » .

(٤) جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) - فيلسوف انجليزى آمن بالفلسفة الاختبارية . وضع رسالة عن الحكم ، وأخرى عن المفاهيم الانسانية ، وثالثة عن التسامح . ألف كتاب « منطق المسيحية » .

(٥) ادموند بيرك (١٧٢٩ - ١٧٩٧) - من أبرز الساسة والخطباء البريطانيين . ومن أبرز الكتب التى وضعها انطباعات عن الثورة .

(٦) ويليام جيمس (١٨٤٢ - ١٩١٠) - فيلسوف وعالم نفسى أمريكى .

(٧) جون ديوى (١٨٥٤ - ١٩٥١) . من أكبر فلاسفة أمريكا المعاصرين . صاحب نظرية التربية الحديثة .

((العرب))

الأمريكية النموذجية في حل المشاكل الفكرية: حقيقة تقبل النقاش؟ وهل يمكن لإنسان أن يفكر أن هذه الفروق الفلسفية ، ليست إلا تعبيرات ، على أرفع مستوى من الاطلاقية والتظم ، عن النزعات الفكرية والخلقية الجوهرية التي تكشف نفسها على جميع مستويات الفكر والعمل ، وتضفي على كل أمة مميزاتها الخاصة ؟ أو تظهر العقلانية الميكانيكية والكمال المنظم لفلسفة ديكارت من جديد في مآسى كورنيه (١) وراسين ، بشكل لا يقل وضوحا عن ظهورهما في اصلاح اليعاقة (٢) ثم تبدو وكأنها قد عادت الى الظهور في تزمّت الشكليات الاكاديمية التي طبعت الكثير من الحياة الفكرية الراهنة في فرنسا ؟ . أجل لقد ظهرت من جديد في عشرات من مخططات السلام الكاملة في منطقتها ، واللاعلمية في تطبيقها والتي بزفيها السياسة الفرنسيون غيرهم في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين . وهكذا بقيت نزعة الفضول الفكري التي تبينها يوليوس قيصر من الناحية الاخرى في قبائل « الغال » (٣) عبر الأجيال ، الطابع المميز للفكر الفرنسي .

وتعتبر فلسفة لوك من الظواهر المميزة للتفرد البريطاني ، بقدر ما كان العهد الأعظم *Magna Carto* (٤) . أو الاجراءات القانونية أو التشيعية البروتستانتية من هذه المظاهر . وتعرض عبقرية الشعب البريطاني السياسية نفسها في كتابات آدموند بيرك ، الذي يمثل المزيج اللاعقائدي للمبادئ الخلقية والذرائعية السياسية . كما تفرضها في قوانين الاصلاح في القرن التاسع عشر أو سياسات توازن القوى التي سار عليها الكردينال وولزي (٥) وكانيشج (٦) ، ولا ريب في أن ما قاله

-
- (١) بيير كورنيه (١٦٠٦ - ١٦٨٤) - كاتب مسرحي فرنسي معروف .
 - (٢) اليعاقة - حزب سياسي فرنسي نشأ في أيام الثورة وسيطرة عهد الارهاب . من أبرز زعمائه روبسبير ودانتون .
 - (٣) سكان فرنسا القدماء من الجنس الكلتى ، قبل أن تهاجر اليها قبائل الفرنجة الجرمانية في القرن الثالث الميلادي . ويطلق على فرنسا اسم بلاد الغال .
 - (٤) الوثيقة التي أجبر ملك انجلترا جون على توقيعها في عام ١٢١٥ ، وفيها اعترف بحقوق شعب انجلترا . وتعتبر بداية الدستور الانجليزي .
 - (٥) توماس وولزي (١٤٧٣ - ١٥٣٢) - سياسي بريطاني وكردينال الكنيسة الكاثوليكية كان مستشارا خاصا للملك هنري الثامن .
 - (٦) جورج كانيشج (١٧٧٠ - ١٨٢٧) - سياسي بريطاني كان وزيرا للخارجية (١٨٠٧) - (١٨٠٩) ومن (١٨٢٢ - ١٨٢٩) (المغرب)

تاسيتوس Tacitus (١) عن النزعات السياسية والعسكرية الهدامة عند القبائل الألمانية ، ينطبق على جيوش فردريك بربروسه Fredrick Barbarossa (٢) بقدر انطباقه على جيوش غليوم وهتلر أيضا ولا ريب في أن السلطوية والجماعية وعبادة الدولة التي تميزت بها الفلسفة الألمانية تجد نظائرها في تقاليد الحكم الفردي ، المطلق وفي التقبل الخانع لأية سلطة طالما أنها تملك الارادة والقسوة على التغلب . وطالما أنها تسير متزامنة مع الافتقار الى الشجاعة المدنية ، وتجاهل الحقوق الفردية وغياب تقاليد الحرية السياسية . ولم يتأثر وصف توكفيل للشخصية القومية الأمريكية ، كما تبدو في كتابه « الديمقراطية في أمريكا » ، بمرور أكثر من قرن على صدوره ، إذ أن هذا الوصف يتعدى حدود الزمان . وينعكس عدم الاستقرار في الذرائعية الأمريكية وترددتها بين المثالية العقائدية الواضحة وبين المثالية العقائدية الواضحة وبين الاعتماد على النجاح ، كاجراء من اجراءات النجاح ، في تذبذب الدبلوماسية الأمريكية بين الحريات الاربع وشرعة الأطلسى من ناحية وبين دبلوماسية الدولار من الناحية الاخرى .

(ب) الشخصية القومية الروسية :

يقدم التقارب بين تجربتين يفصل بينهما نحو قرن من الزمان في روسيا مثلا صارخا على وجود بعض الخصائص المعنوية والفكرية المعنية.

وقد كتب بسمارك في يومياته يقول :

« عندما زرت سان بطرس برج لأول مرة في عام ١٨٥٩ ، واجهت مثلا آخر من امثلة التفرد الروسى . فلقد جرت عادة كل من له اتصال بالبلاط في تلك الايام ان يذهب مطلع الربيع للنزهة في الحدائق الصيفية بين قصر الملك بول ونهر نيفا . فيجد حارسا هناك وقد لاحظ الامبراطور وجوده وسأل عن اسباب وقوفه هناك ، ولم يستطع الا ان يقول . . . « هذه اوامرى » وبعث الامبراطور بأحد مرافقيه الى غرفة الحرس ، ليستعلم عن اسباب وجود هذا الحارس . ولكنه لم يتلق ايضا سوى أن على الحارس ان يقف في تلك النقطة في الصيف والشتاء . وتعذر اكتشاف مصدر هذا الامر ، وتاريخه . وتحدث الناس في البلاط عن هذه القضية وانتقلت الى مسامع الخدم . وتقدم أحدهم ، وهو خادم عجوز فقال انه سمع والده، ذات يوم، وهو يمر معه على مقربة من الحارس في الحديقة الصيفية، يقول

(١) كورنيليوس تاسيتوس (٥٥ - ١٢٠ م) - مؤرخ روماني .

(٢) فريدريك بربروسه (١٩٢٢ - ١١٩٠) - امبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة .

(العرب)

وقع خلاف بينه وبين البابا اسكندر الثالث

... » ما زال هذا الحارس في مكانه يتولى حراسة تلك الزهرة ، في نفس المكان الذي لاحظت فيه الامبراطورة كاترين ذات يوم ، زهرة من شقائق النعمان ، مفتحة في غير موعدها من السنة ، فامرت بأن لا يقطعها أى انسان . وسرعان ما نفذ امر الامبراطورة ، بتعيين حارس للزهرة . وظل هذا الحارس في مكانه طيلة العام . وتشير مثل هذه القصص ضحكنا وتقدينا ، ولكنها تعبر في الواقع عن القوة الاولى والثبات اللذين تقوم عليهما قوة الطبيعة الروسية في موقفها تجاه بقية ارجاء اوربا . وهى تذكرنا بقصة الحارس في طوفان سان بطرسبرج في عام ١٨٢٥ وقصة حارس مهر شيبكا في عام ١٨٧٧ ، اذ غرق الحارس الاول في موضعه ، بينما مات الثانى متجمدا من البرد في مكانه الذى لم يستطع أن يتركه (١) .

ونشرت مجلة « التايم » الامريكية في عددها الصادر في الواحد والعشرين من ابريل عام ١٩٤٧ ، الرواية التالية :

« مضى اثنا عشر رجلا يبدو عليهم الانهاك، يتعثرون في خطاهم ، عبر شارع برلينر شتراسه القذر في بوتسدام . وكان مظهر الاسر يبدو واضحا على وجوههم الشاحبة المجعدة . ومشى وراءهم جندي روسى عريض الوجه متورمه ، وقد حمل مدفعه التومى في يمينه ، وبانت في عينيه الزرقاوين مراعى اوكرانيا الشاسعة . وعندما وصلت الجماعة الى محطة المترو في الشارع واجهت في طريقها حشدا كبيرا من النساء والرجال وهم يسرعون الى بيوتهم عائدين من اعمالهم . وفجأة لمحت امرأة نصف تسير في طرف الحشد الرجال الاثنى عشر . فتوقفت في مكانها ونظرت اليهم لحظة طويلة بعينيها الواسعتين . وسرعان ما قذفت الحقيبة المصنوعة من الحيوط من يدها ، وراحت تعبر الشارع امام سيارة شاحنة تسير على الفعم ، وقذفت بنفسها وهى تصرخ على الاسير الثالث . وتوقف الاسرى والمارة ، وهم ينظرون مذهولين الى هذين الشخصين ، متعائنين ، وقد ربت الواحد منهما على ظهر رفيقه ، يهتفان بصورة هستيرية ... الى اين ؟ الى اين ؟ لماذا ؟ الى اين ؟

« وتقدم الجندي الروسى ببطء من الزوجين . وبنت على وجهه علام العبوس . وراح يربت على ظهر المرأة ، فارتعدت مفاصلها . وانتشر القلق على وجوه جميع النظارة . ولكن الروسى قال بنعومة ورقم... « لا تخلفي لاتخافى ، وأشار بفوهة مدفعه الرشاش نحو الاسير ، الذى تراجع لاشعوريا خطوة الى الوراء ، وقال... « هل هو زوجك ؟ »

وردت المرأة وقد سالت العبرات من مآقيها .. « أجل » وقال الروسى متمتما ... وهو يحك رأسه ... حسن ... لا بأس ثم راح يدفع الاسير المذهول بقبضته دفعة ناعمة ، الى مهر جانبي .

« وانفرجت اسارير النظارة ، وهم يرون الزوجين ، يبتعدان فرحين ، وقد

(١) كتاب « بسمارك الرجل والسياسى من ذكرياته وآرائه (نيويورك ولندن هارى واخوانه ١٨٩٩) . الجزء الاول . ص ٥٢٠

تشابكت يداهما - ومضى الأسرى الأحد عشر الباقون في طريقهم ، يتحدث بعضهم الى بعض بصوت خافت ، وهم يمشون بعيدا عن الناس ، « شيء لا يصدق ، ... من روسي ... شيء لا يصدق ... لا يستطيع فهم هذا الروسي » .

« ومضى الروسي في طريقه جذلا ، وقد وضع سيجارا طويلا في فمه بين أسنانه ، وراح يبحث في جيوبه عن علبة ثقاب ، وفجأة علت سحابة من الحزن وجهه . وراح يرفع مدفعه الى ذراعه ، واخذ ورقة قدرة من جيب معطفه الملهل ، وقطب حاجبيه وهو ينظر اليها ومشى خطوات أخرى ثم راح يطوى الورقة من جديد ، ويضعها في جيبه ، ثم يتفرس بنظرة الحاد لحظة واحدة في ظهور أسراره ليحملك من جديد في وجوه متعبة مجعدة ، خرج أصعابها من المحطة .

« وتقدم الروسي دون أى ضجة من شاب يحمل حقيبة يدوية تحت ذراعه ، وعلى رأسه قبعة قدرة تنزل حتى أذنيه ، وراح يقول له « اسمع ، يا هذا . تعال » . وتجمد الألماني في مكانه ملقيا نظرة تنطق بالرعب على جماعات الرجال ، والنساء وقد حاولوا أن يتظاهروا بأنهم لم يسمعوا شيئا ولم يروا أى شيء . ولوح الروسي بمدفعه في وجه الرجل وعاد يقول له « هيا ، تعال ، ثم راح يدفع به بين الأسرى » .

وعاد عدد الأسرى اثني عشر . وانفجرت أسارير الروسي وراح يشعل سيجارته . وينفخ دخانها في وجوه الألمان العائدين الى منازلهم مع حلول الفسق (١) .

وقد تدخلت بين هاتين القصتين ثورة عظيمة ، قطعت الاستمرار التاريخي على جميع مستويات الحياة القومية تقريبا . لكن خصائص الشخصية القومية الروسية ، خرجت سليمة من محرقة الثورة وضرامها . لكن هذا التبدل رغم شموله البنيان الاجتماعي والاقتصادي والقيادة والنظم السياسية ، وطرائق التفكير والحياة ، لم يستطع التأثير على ما في الشخصية الروسية التي وجدها بسمارك في تجربته ، والتي تكشف في الجندي الروسي في بوتسدام ، من قوى أولية واصرار .

ولشرح هذه الحقيقة المتعلقة باستمرار الطابع القومي ، علينا أن ندرس المقتطفات التالية من رسائل دبلوماسية بعث بها دبلوماسي أمريكي يعمل في روسيا الى وزارة الخارجية الأمريكية ...

اتضح في السنة الماضية ان سياسة روسيا تجاه الأجانب وتجاه دخولهم الى امبراطوريتها تزداد في دقتها وصرامتها يوما بعد يوم .

« ولقد سمعت عن عدد من الأمريكيين في الصيف الماضي ، عجزوا عن الحصول

(١) مجلة التايم عدد ٣١ ابريل ١٩٤٧ ص ٢٢

على تاشيرات لدخول الاتحاد السوفياتي ... وينبع هذا الى حد ما من الاعتبارات السياسية والخوف من تأثير الأجانب على عقول الناس . ويجب ان يضاف الى هذا ، ان هناك اتجاها قويا ضد الأجانب في روسيا ، وأن هذا الاتجاه يميل في سياسته الى حرمان جميع الأجانب من دخول روسيا ، باستثناء أولئك الذين يقدون اليها لأغراض تجارية عابرة ...

« ومركز الوزير هنا ، لا يدعو الى الراحة على الإطلاق . والرأي السائد ، هنا ان ليس ثمة اية رسالة ذات طبيعة عامة ، تكون في مامن من البريد ، اذ انها تفتح وتراقب ، كاجراء عادى ... وهناك رأى سائد ايضا وهو ان الوزراء يخضعون لنظام صارم من التجسس ، وان خدمهم ، يجبرون على الافشاء بكل ما يقع في بيوت الوزراء من احاديث واجتماعات وهلم جرا ...»

« والغموض والسرية يطبعان كل شيء هنا . وليس ثمة من شيء ، يعلن ، اذا كان يستحق أن يعرفه الناس .

« ويسيطر على الروس شعور أسطوري غريب ، وهو ان القدر شاء لهم ان يفتحوا العالم بأسره وتقوم مناشدة الروح العسكرية على هذا الاساس القدرى . ولذا فان المكافآت التى تعطى للجنود تكون دائما في موضعها .

« والى هذا الاحساس الغريب يعود الفضل فيما يبدىه الجندى الروسى من صبر وتحمل ملحوظين ، وهو ما يمتاز به هذا الجندى وسط ما يتعرض له من حرمان وخصاصة .

« وليس ثمة أشد ما يؤثر على الأمريكى عند وصوله لأول مرة الى هنا ، مما تتميز به الشرطة الروسية من صرامة وقسوة » .

وقد يخيل الى الانسان ان هذه الانطباعات صدرت مؤخرا عن السفير كينان أو السفير بوهلين ، ولكنها في الواقع صدرت بين عامى ١٨٥١ و ١٨٥٢ عن نيل بروان ، الوزير الأمريكى المفوض آنذاك في روسيا .

(ج) الشخصية القومية والسلطان القومى :

لا تعجز الشخصية القومية مطلقا عن التأثير على السلطان القومى . فالرجال الذين يمثلون الأمة فى أوقات السلم والحرب على حد سواء ، يضعون لها سياساتها ، وينفذونها ، ويدعمونها ، وهم الذين ينتخبون وينتخبون ، ويصوغون رأى العام ويجسدونه ، وينتجون ويستهلكون ، فهم فى الواقع الذين يحملون الى حد ما أثر تلك المزايا الفكرية والخلقية التى تؤلف الشخصية القومية . ولا ريب فى ان ما يمتاز به الروس من « قوة أولية واصرار » ، وما يمتاز به الأمريكيون من مبادرة فردية وقدرة على الابتداع ، والبريطانيون من منطق بعيد عن التزمّت ، والألمان من انضباط

وطاعة للنظام ، هى بعض الخصائص التى تعرض نفسها ان خيرا وان شرا ، فى جميع النشاطات الفردية والجماعية ، التى يجد أبناء أية أمة أنفسهم مشغولين فيها . ولا ريب أيضا فى أن هذه الخلافات فى الشخصية القومية ، هى التى تجعل الحكومتين الألمانية والروسية ، مثلا ، قادرتين على السير فى سياسات خارجية لا تستطيع الحكومتان البريطانية والأمريكية اتباعها ، والعكس بالعكس . . فالحداثة للروح العسكرية ، وكره الجيوش الثابتة والخدمة العسكرية الإلزامية ، كلها سمات ثابتة للشخصية القومية فى بريطانيا وأمريكا (١) . لكن هذه النظم والنشاطات كلها ، ظلت قرونا عدة ، تحتل المنزلة العليا ، فى تسلسل القيم فى بروسيا التى انتشرت منها الى ألمانيا كلها . وكان التقليد الروسى فى اطاعة سلطة الحكومة ، والخوف التقليدى من الأجانب ، قد جعل من المؤسسات العسكرية الضخمة والدائمة ، شيئا مقبولا لدى السكان .

ويتضح من هذا كله ، ان الشخصية القومية قد أضفت على ألمانيا وروسيا ميزة أولية فى الصراع على السلطان ، طالما انه كان فى وسعهما ان تحولتا حتى فى أوقات السلم شطرا كبيرا من مواردهما القومية ، الى أدوات تستخدم فى الحرب . وكان عزوف الشعبين البريطانى والأمريكى من الناحية الأخرى عن النظر فى مثل هذا التحويل ، ولا سيما اذا كان على نطاق واسع ، وعلى صعيد القوة البشرية ، الا فى حالات الطوارئ القومية ، مصدرا من مصادر الضعف فى الخطط السوقية والتعبيرية المتعلقة بالسياسة البريطانية والأمريكية الخارجية . وتستطيع حكومات الدول ذات النزعات العسكرية ، وضع الخطط للحرب والاعداد لها ، وشنها فى اللحظة التى تختارها . يضاف الى هذا انها تستطيع شن الحرب الوقائية الرادعة

(١) أنا أختلف مع المؤلف فى قوله هذا ولا سيما بالنسبة الى بريطانيا فليست هناك حرب وقعت منذ القرن الثامن عشر حتى اليوم لم يكن لبريطانيا نصيب فيها معتمدة فيها على قواتها البرية وأساطيلها البحرية . أما بالنسبة الى أمريكا فقد تعززت الروح العسكرية فيها فى القرن العشرين ولا سيما فى الحرب الثانية وبعدها وليس أدل على ذلك من تدخل أمريكا العسكرى فى أكثر من بقعة من بقاع العالم . أما القول بأن هاتين الدولتين بعيدتان عن الحروب ، فصورة ظاهرية سببها انهما وهما من ذوات السلطان ، تريدان الاحتفاظ بالوضع القائم الذى يضمن لهما بقاء السيطرة ومن هنا نبعت النزعة المصطنعة عندهما الى السلام .

فى أية لحظة تجد أن هذه الحرب مواتية لصالحها . وتكون حكومات الأمم ذات النزعات السلامية . كالولايات المتحدة مثلا ، فى وضع أكثر صعوبة، فى هذا المجال ، كما تكون حريتها فى العمل ، محصورة فى اطرار محددة ولما كانت مشاعر شعوبها المناهضة غريزيا للنزعة العسكرية تفرض عليها قيودها ، فان هذه الحكومات تجد نفسها مضطرة الى اتباع سياسات أكثر حيطة وحذرا فى شئونها الخارجية . وكثيرا ما تكون القوة العسكرية الموجودة فعلا تحت تصرفها ، غير متكافئة مع الالتزامات السياسية التى يفرضها عليها ، اهتمامها بمصالحها القومية . ويعنى هذا بعبارة أخرى ، ان هذه الحكومات لن تجد تحت تصرفها القوة المسلحة الكافية لدعم سياساتها . وعندما تمضى الى الحرب ، فانها انما تفعل ذلك طبقا للشروط والالوضاع التى يفرضها عليها أعداؤها . وكان عليها فى الماضى ان تعتمد على سمات أخرى فى شخصيتها القومية ، وعلى عوامل تعويضية كالمركز الجغرافى ، والطاقت الصناعية ، لنقلها من مركز الضعف الأولى الذى تكون فيه ، ومن مركز التمدنى ، الى النصر النهائى . هذه هى بعض الآثار التى تخلفها شخصية الأمة ، سواء أكانت هذه الآثار حسنة أم سيئة .

وعلى المراقب للأوضاع الدولية الذى يحاول تقويم القوة النسبية للأمم المختلفة ، أن يأخذ الشخصية القومية فى عين اعتباره ، مهما كان من العسير عليه أن يقوم مثل هذا العامل غير الملموس والكثير الزوغان تقويما صحيحا . ويؤدى العجز عن هذا التقويم ، الى اخطاء فى الحكم والسياسات ، كالتقليل من قدرة المانيا على استرجاع مكانتها بعد الحرب العالمية الأولى ، والتقليل من تقدير قدرة روسيا على المقاومة فى عامى ١٩٤١ و ١٩٤٢ . ولقد كان فى وسع معاهدة فرساي ، أن تحد من طاقة المانيا ، فى جميع أدوات السلطان القومى ، كالأرض ومصادر المواد الأولية، والقدرة الصناعية ، والجهاز العسكرى . ولكن لم يكن فى وسع هذه المعاهدة ان تحرم المانيا ، من جميع تلك الخصائص المتعلقة بالفكر والشخصية التى مكنتها فى غضون حقبتين ليس الا من اعادة بناء ما أضاعته ، ومن الظهور كأقوى دولة عسكرية مفردة فى العالم . وقد يكون الرأى الجماعى الذى أبداه الخبراء العسكريون فى عام ١٩٤٢ ، عندما قدروا ان الجيش الروسى لن يتمكن من الصمود أكثر من بضعة أشهر أخرى ، صائبا على الصعيد العسكرى وحده ، أى من ناحية السوقية العسكرية ، والحركة والموارد الصناعية وما شابه ذلك . لكن هذا الرأى الذى أبداه الخبراء ، كان خاطئا ، من ناحية التقليل من أهمية « القوة

الأولية والاصرار ، اللذين يمتاز بهما الشعب الروسى ، واللذين يتوجهما رأى بسمارك الصائب ، كالمصدر الأكبر للقوة الروسية فى تعاملها مع أوربا . ولا ريب فى ان التشاؤم الذى ساد فى عام ١٩٤٠ ، والذى توقع من بريطانيا العظمى العجز عن البقاء والصمود ، يرجع الى جذور من الاهمال المماثل ، أو من اساءة فهم الشخصية القومية للشعب البريطانى .

ولقد سبق لنا أن بينا فى مكان آخر ، مدى نظرة الاستخفاف التى حملها الزعماء الألمان قبل الحرب العالمية الثانية للقوة الأمريكية . ولعل من الطريف أن نلاحظ هنا ، ان القادة الألمان كانوا قد وقعوا فى نفس الخطيئة ولنفس الأسباب ، فى الحرب العالمية الأولى . وهكذا نجد ان وزير الأسطول الألمانى قدر فى أكتوبر عام ١٩١٦ ، أهمية اشتراك الولايات المتحدة فى الحرب مع الحلفاء ، بما لا يتعدى « الصفر » بينما قام وزير المانى آخر ، فى نفس الفترة فى البرلمان الألمانى ، وبعد دخول الولايات المتحدة فى الحرب فعلا الى جانب الحلفاء ، يعلن فى البرلمان الألمانى « أن الأمريكين لا يستطيعون السباحة ولا الطيران ، وأنهم لن يصلوا الى أوربا » وهكذا أساء القادة الألمان فى كلتا الحالتين تقدير القوة الأمريكية ، عن طريق الاهتمام فقط بنوعية جهازها العسكرى ، فى فترة محددة ليس الا ، وكنتيجة لما عرف به الشعب الأمريكى من عدااء للنزعة العسكرية ، ولوجود عامل الأبعاد الجغرافية . وقد تجاهل هؤلاء القادة كل التجاهل خصائص الشخصية الأمريكية كالمبادرة الفردية ، وموهبة الابتكار ، والمهارة التقنية ، وكلها عوامل اذا أضيفت الى العوامل المادية الأخرى ، وأتيحت لها الأوضاع المواتية ، تستطيع تبديد ما للبعد الجغرافى ، والجهاز العسكرى الضعيف .
الراهن ، من آثار على المدى الطويل .

وقد استمد عدد كبير من الخبراء ايمانهم من الناحية الأخرى ، باستحالة قهر ألمانيا ، وهو الايمان الذى ظل قائما حتى معركة ستالينجراد فى عام ١٩٤٣ ، من العوامل المادية ومن بعض النواحي الأخرى فى الشخصية القومية الألمانية ، التى بدت فى صالح الاعتقاد بنصر ألمانيا النهائى . لكن هؤلاء الخبراء تجاهلوا نواحي أخرى فى الشخصية القومية للشعب الألمانى ، وهى افتقاره الى الاعتدال . ولقد أثبت هذا الافتقار الى الاعتدال منذ أيام اباطرة القرون الوسطى ، وفرسان حروب الثلاثين عاما الى أيام غليوم . وهتلر ، أنه من أكثر أوجه الضعف خطرا فى الشخصية القومية الألمانية . ولما كان الألمان قد عجزوا عن حصر الغاية والعمل ، ضمن اطار الممكن ، فانهم

اضاعوا بل وبددوا المرة تلو المرة ، السلطان القومى لبلادهم ، الذى أقاموه
على عوامل أخرى مادية وبشرية .

٧ - المعنوية القومية :

لعل ما نسميه بالمعنوية القومية ، لا يقل أهمية فى أثره عن أثر
العوامل الأخرى على السلطان القومى ، وإن امتاز بالمزيد من الميسوعة
والافتقار الى الثبات . فالمعنوية القومية هى درجة التصميم الذى تدعم به
الأمة سياسات حكومتها الخارجية فى أوقات السلم والحرب على حد سواء .
فهى تشترك فى صياغة كل ما تقوم به الأمة من أعمال وأوجه نشاط ،
سواء فى الانتاج الصناعى أو الزراعى ، أم فى الجهاز العسكرى والخدمة
الدبلوماسية . وهى تؤمن فى مجالات الراى العام ، عاملا غير مرئى ،
لا تستطيع أية حكومة ، سواء أكانت ديمقراطية أم غير ديمقراطية ، أم
مستبدة (أوتوقراطية) ، أن تتابع سياساتها ، بكثير من الفاعلية ، هذا
إذا استطاعت متابعتها أصلا . وهى تعرض وجودها أو عدمه . كما تعرض
خصائصها ، فى أوقات الأزمات القومية ، عندما يتعرض وجود الأمة كلها
للخطر ، أو عندما تكون البلاد فى حاجة الى اتخاذ قرار خطير الأهمية يتوقف
عليه وجود الأمة وبقاؤها .

(أ) افتقار المعنوية القومية الى الثبات :

فى الوقت الذى تظهر فيه بعض السمات المميزة للشخصية القومية
واضحة بسهولة ، فى المعنوية القومية للشعب فى أية لحظة من لحظات
التاريخ ، كامتياز البريطانيين بالمنطق مثلا ، والفرنسيين بالتفرد ، والروس
بالصلابة والعناد ، قد يكون من المتعذر ، استخلاص أية نتيجة مقررة ، من
هذه الشخصية القومية ، تحدد معنوية الأمة على النحو الذى تكون فيه فى
ظل حالات معينة . فالشخصية القومية للشعب الأمريكى ، قد تؤهله ، الى
حد ما ، لأداء دور الدولة من الدرجة الأولى فى ظل الأوضاع السائدة فى
منتصف قرننا الحالى . ولكن ليس فى وسع أى انسان أن يتكهن بشئ من
اليقين ، بما كان من المحتمل أن تكون عليه معنوية هذا الشعب القومية ،
لو أنه تعرض لأوضاع المتاعب والانحلال ، التى تعرض لها الكثير من البلاد
المحاربة فى أوروبا وآسيا ، فى بعض مراحل الحرب العالمية الثانية ، وفى
السنوات التى أعقبتها . وليس فى وسع أى انسان أيضا أن يتوقع ما
سيكون عليه رد فعل الشعب البريطانى ، لو أنه تعرض من جديد لتجارب

الحرب الأخيرة • فلقد صمد هذا الشعب مرة للغارات الجوية الكاسحة وللأسلحة الصاروخية • ولكن هل يستطيع الصمود ثانية أمامها ؟ وما موقفه من القنبلة الذرية لو تعرض لها ؟ هذه أسئلة ، لا تنحصر في الشعب البريطاني وحده ، بل يمكن أن تنطبق على سائر الشعوب الأخرى ، دون أن نتوقع لها أجوبة عقلانية •

ولقد كانت المعنوية القومية الأمريكية مؤخرا وبوجه خاص ، موضع الدرس والتحليل ، في أمريكا نفسها وخارجها ، وذلك لأن السياسة الخارجية الأمريكية ، وسلطان أمريكا في الشؤون الدولية النابع من تلك السياسة ، يعتمدان الى حد كبير على اتجاهات الرأي العام الأمريكي ، كما تبدو في اقتراعات الكونجرس ، والنتائج الانتخابية وصناديق الاقتراع • فهل تصر الولايات المتحدة على البقاء في الأمم المتحدة ، بالرغم مما تمنى به من خيبات أمل مريرة ؟ وهل يؤيد الكونجرس سياسة تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الى أوروبا ؟ وإلى أى حد ؟ وحتى أى تاريخ ؟ وهل يقترح الى جانب رصد البلايين من الدولارات لهذا الهدف ؟ وإلى أى حد يرغب الشعب الأمريكي في متابعة مساعداته لكوريا الجنوبية ؟ وما الظروف التي تحمله على هذه المتابعة ؟ وهل يظل هذا الشعب راغبا في أن يتحمل الى الأبد ، ما تحمله اياه الحرب الباردة من مغارم وأخطار وخيبات أمل ، دون أن يحاول التخفف من أعبائها ، أو الخلاص منها مرة واحدة ، بعمل جذري متطرف ؟ ان الردود على هذه الأسئلة كلها ، تعتمد على حالة المعنوية القومية للشعب الأمريكي في اللحظات الحاسمة •

من الواضح أن تنهار المعنوية القومية لأي شعب من الشعوب في لحظة معينة ، لكن لحظة الانهيار هذه ، تختلف باختلاف الشعوب ، واختلاف الظروف التي تعيش فيها • فقد تقترب بعض الشعوب من لحظة الانهيار ، نتيجة الحسائر الفادحة واللامجدية في الحرب ، كما وقع للفرنسيين بعد هجوم نيفيل في مقاطعة شمبانيا في عام ١٩١٧ • وقد تكفى هزيمة عظيمة واحدة ، لتحطيم المعنوية القومية لأي شعب ، كما وقع للايطاليين بعد هزيمتهم في كابورينو في عام ١٩١٧ ، وهي الهزيمة التي كلفتهم زهاء ثلاثمائة ألف أسير ، ومثل هذا العدد من الفارين من الجنود • وقد تنهار معنويات أمة أخرى ، كما وقع للروس في عام ١٩١٧ ، تحت وطأة مزيج مختلط من الحسائر الهائلة في الحرب ، في الرجال والأراضي ومن سوء ادارة الحكومة المستبدة التي تحكمهم • وقد لا تنهار معنوية أمة أخرى مرة واحدة ، بل تدهور بصورة متدرجة ، فتهدى ، عندما تصل النهاية ،

دون أن تنهار فجأة ، حتى ولو تعرضت لمزيج فريد من نوعه من سوء الحكم ، والدمار والغزو ، واليأس من الوضع الحربى ، كما حدث للألمان فى المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية ، حيث فقد الكثيرون من القادة العسكريين وكبار الزعماء السابقين الأمل فى النصر ، بينما ظلت جماهير الشعب تقاتل ، حتى اللحظة الأخيرة التى انتحر فيها هتلر . ولا ريب فى أن هذا الإصرار فى المعنوية الألمانية فى عام ١٩٤٥ ، رغم جميع الظروف والأوضاع السيئة ، يفسر لنا بصورة مسرحية واضحة ، استحالة تقدير ردود الفعل الجماعية فى أية لحظة من اللحظات . فقد سبق للمعنوية الألمانية القومية أن انهارت فى نوفمبر عام ١٩١٨ ، فى ظروف أقل شدة ووطأة فى كثير من ظروف عام ١٩٤٥ . وكانت هذه التجربة السابقة كافية للحكم سلفا بوقوع انهيار مفاجئ مماثل ، فى المعنوية الألمانية فى صيف عام ١٩٤٤ ، أى بعد غزو الحلفاء لفرنسا ، لكن هذا الحكم لم يصح مطلقا .

(ب) نوعية المجتمع والحكم كعاملين حاسمين :

بالرغم من أن المعنوية القومية تتعرض لامتحانها الشاق العسير فى الحرب ، فإنها تعتبر على جانب كبير من الأهمية ، عندما يتعرض سلطان أية دولة للعمل فى أية مشكلة دولية . وتكون هذه الأهمية ناتجة الى حد ما عن الآثار المرتقبة ، للمعنوية القومية على القوة العسكرية ، وإلى حد آخر ، عن تأثيرات المعنوية القومية على التصميم الذى تتابع به الحكومة سياساتها القومية . ويميل أى شطر من السكان يحس بأنه محروم بصفة دائمة من حقوقه ومن الاسهام الكامل فى حياة الأمة ، الى أن تهبط معنوياته القومية ، وأن يكون أقل «وطنية» من أولئك الذين لا يعانون من مثل ما يعانون منه . وينطبق هذا أيضا على أولئك الذين تختلف تطلعاتهم الحيوية عن السياسات الدائمة التى تتبعها الأغلبية أو الحكومة . وعندما تمزق الخلافات العميقة شعبا من الشعوب ، فإن التأييد الشعبى الذى يمكن تعبئته لدعم سياسة خارجية معينة ، يكون فى العادة مقلقا يفتقر الى الثبات ، ويكون صغيرا بالفعل اذا كان لنجاح هذه السياسة الخارجية أو فشلها علاقة مباشرة بالقضية التى يدور الصراع الداخلى حولها .

ولا تستطيع الحكومات المستبدة التى لا تأخذ رغبات شعوبها فى عين اعتبارها عندما تصوغ سياساتها الخارجية ، أن تعتمد على كثير من التأييد الشعبى لهذه السياسات . ويصح هذا القول على بلاد كروسيا القيصرية والملكية النمساوية . ولاريب فى أن مثل النمسا ، فى هذا الصدد يوضح

الكثير . فلقد هدفت السياسات الخارجية لتلك البلاد ، كلها أو جلها ، الى اضعاف الدول السلافية ، وذلك لكبح جماح القوميات السلافية التي تعيش في ظل الحكم النمساوي . وقد أسفرت هذه السياسات عن ميل هذه القوميات الى الوقوف موقف اللامبالاة من السياسة الخارجية لحكومتها ، أو الى تأييد السياسات التي تسير عليها الدول السلافية ، وهذا هو الأسوأ ، تأييدا فعلا ، ضد حكومتها . وليس غريبا ، والحالة هذه اذا كنا قد رأينا وحدات سلافية بكاملها ابان الحرب العالمية الأولى ، تنشق على جيشها النمساوي المجري ، وتنضم الى الجيش الروسى . ولم تكن الحكومة النمساوية تجرؤ على استخدام هذه الوحدات الا ضد أعدائها من غير السلافيين كالايطاليين مثلا . ولعل هذا السبب نفسه هو الذى دعا الجيش الألماني فى الحرب نفسها الى استخدام الوحدات الالزاسية ضد الروس ، والوحدات البولندية ضد الفرنسيين .

وخبر الاتحاد السوفياتى هذا الافتقار الى المعنويات فى الحرب العالمية الثانية أيضا عندما انضمت وحدات كبيرة من الأوكرانيين والتتار فى جيشها ، الى الألمان . ومرت بريطانيا العظمى بنفس التجربة مع الهند التى أيدت بطاقتها القومية سياسة الدولة المستعمرة الأجنبية ، ولكنها جعلت تأييدها يحمل طابع النفور ، والتحفظ ، هذا اذا لم تنضم بعض فئاتها الى جانب العدو كما عمل بوز Bose وأتباعه . وكان على نابليون وهتلر ، أن يتعلما درسا أرعبهما وهو أنهما لن يجدا بين الغنائم التى تتحقق لهما من فتوحاتهما الدعم الشعبى لسياساتهما كغزاة فاتحين . وكان ما لقيه هتلر من عون مثلا لدى الشعوب المحتلة ، يتناسب تناسبا عكسيا فى كنه وقوته مع نوعية المعنوية القومية لتلك الشعوب .

وتجد كل بلاد تجزئها الفروق الطبقيه التى لا يمكن التغلب عليها ، معنوياتها القومية فى وضع غريب سيئ . وقد عانى سلطان فرنسا من هذا الضعف عناء شديدا منذ ثلاثينات القرن . ولقد أثمرت السياسات الخارجية المتقلبة التى اتبعتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ وصول هتلر الى الحكم فى المانيا ، والتى أمتاز تقلبها بالسرعة وبإخفاء العجز وراء مبررات من مذهبية الوضع القائم التى كانت هذه الحكومات عاجزة وغير راغبة فى الدفاع عنها ، اضعاف المعنوية القومية للشعب الفرنسى بأسره . وأدت أزمات عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، وما أعقبها من تجدد خطر الحرب ، والتعبثات العامة لمواجهة ، ومن انتصارات هتلر التى أسفرت عن تسريح الجيوش واحتمالات فرض الصلح الغريب ، الى انهيار المعنوية الفرنسية

انهيارا قويا وعاما . وبالرغم من أن الانحلال كان شاملا كل قطاع من قطاعات الحياة الفرنسية الا أن الانهيار الفعلي لم يقع الا في قطاعين هامين من قطاعات المجتمع الفرنسي . فلقد واجهت جماعات مهمة من الطبقات العليا الفرنسية ، من الناحية الأولى ، خطر بعض القيود على ما لها من سلطان ، فانضوت تحت شعار المناداة « بهتلر (العدو الديكتاتوري) » خير من بلوم (الاشتراكي الفرنسي) . وبالرغم من أن هتلر قد هدد مركز فرنسا في أوروبا ، بل ووجودها كله كامة ، الا أن هذه الجماعات لم تستطع أن تؤيد من صميم فؤادها ، سياسة حكومتها الخارجية المعارضة لهتلر . وراحت تؤثر بعد احتلال بلادها ، سيطرة هتلر على فرنسا ، على أن تحرر من الديكتاتور الأجنبي . وكانت هناك من الناحية الثانية جماعات الشيوعيين التي حطمت لأسباب مختلفة معنويات فرنسا عندما كان هتلر يحارب الدول الرأسمالية الغربية . ولكن ما كاد الاتحاد السوفياتي يتعرض لهجوم هتلر ، حتى كانت هذه الجماعات تضيف قوة جديدة على المعنوية القومية الفرنسية ، عن طريق اشتراكها في النضال في طليعة قوات المقاومة للغزاة .

ومهما كان من العسير ، التكهّن بما ستكون عليه نوعية المعنوية القومية ولا سيما في أوقات الأزمات العظيمة ، فان ثمة أوضاعا واضحة تكون فيها هذه المعنوية في قمته ، بينما هناك أوضاع أخرى ، تختلف عن تلك اختلافا كليا ، وتكون التكهّنات فيها الى جانب الهبوط الكلي في هذه المعنوية . وفي وسع الانسان أن يقول ، بوجه عام ، انه كلما ، زاد ارتباط شعب بأهداف حكومته وأعمالها ، ولا سيما في الشئون الخارجية كلما كانت الفرص أكثر مواتاة لارتفاع المعنوية القومية والعكس بالعكس . ولذا فليس من حق الانسان أن يدهش من أن تظل المعنوية القومية عالية في ألمانيا النازية حتى اللحظة الأخيرة ، الا اذا كان يفكر خطأ ، بالدولة الجماعية الحديثة على صعيد الدول المستبدة « الاوتوقراطية » في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . فلقد تدهورت ببطء ولم تنهر انهيارا مفاجئا كما وقع في نوفمبر عام ١٩١٨ . وأظهرت الجماهير الغالبة من الشعب الروسي ، برغم المتاعب الكبيرة التي واجهتها في الحرب والسلام ، بصورة دائمة مستمرة نسبة عالية من المعنوية القومية .

واذا كانت الجماعية في الحكم تنشئ تحقيق ما تريد بالقوة والخديعة ، وتأليه الدولة ، فان على الديمقراطية أن تحاول ذلك عن طريق التفاعل الحر بين القوى الشعبية ، بتوجيه من الحكومة المسئولة العاقلة والحكيمة وعندما

تعجز الحكومة عن الحيلولة دون انفلال هذا التفاعل ، وتحوله الى صراعات طبقية أو عنصرية أو طائفية عاملة بذلك على تفسيح المجتمع القومي وتجزئته الى جماعات متصارعة ، فان المعنوية القومية تكون فى أدنى حالاتها ولا سيما عند الجماعات المضطهدة ، ان لم تكن عند الشعب بأسره . وتبين سياسات فرنسا قبل الحرب الكونية الثانية وابانها هذه النقطة ، كما تبينها أيضا أوجه الضعف فى السياسات الخارجية فى أيام السلم والحرب لبلاد تسيطر فيها الارستقراطيات الاقطاعية على الحكم وتضطهد فيها الشعب ، كما هى الحالة فى اسبانيا والبرتغال وعدد من دول أمريكا اللاتينية ولا تستطيع حكومات مثل هذه الدول ان تختار أهدافها الخارجية وتتابعها ، بأى حد من التصميم ، حتى ولو عنى هذا التصميم الحرب ، اذ انها لا تستطيع أن تكون على ثقة من تأييد شعوبها لها ، وهى تخشى دائما وباستمرار من أن تقوم المعارضة الداخلية باستغلال المتاعب والنكسات فى الميدان الدولى بقصد الاطاحة بالعهد القائم . وعندما تكون الحكومة من الناحية الأخرى هى اللسان الناطق لارادة الشعب ، وهى أدواتها التنفيذية فان المعنوية القومية تعكس الترابط الفعلى بين تطلعات الشعب وبين أعمال الحكومة ولا ريب فى أن المعنوية القومية فى الدانمارك اثناء الاحتلال الألماني منذ عام ١٩٤٠ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية توضح هذه النقطة بشئ من البروز الذى لا يقل عن ايضاح المعنوية القومية الألمانية لها حتى هزيمة ستالينجراد .

وعلى هذا يكون سلطان أية أمة ، من وجهة نظر المعنوية القومية قائما فى النهاية فى نوعية الحكم فيها فالحكومة التى تكون ممثلة حقا لشعبها لا على صعيد الأغلبية البرلمانية فحسب ، بل وفى التعبير الصحيح الصادق عن التطلعات والعقائد المتداخلة والموحدة للشعب ، على مسرح الأهداف والسياسات الدولية أيضا ، تكون أكثر قدرة من غيرها على تعبئة الطاقات القومية ، لتأييد هذه الأهداف والسياسات . ويمكن تلخيص الحكمة الماثورة القائلة بأن الأحرار أكثر قدرة على الحرب من العبيد وتبسيطها ، بالقول بأن الأمم التى تحكم حكما صالحا ، تتمتع بمعنوية قومية تفضل تلك التى تتمتع بها الامم ذات الحكومات الصالحة . فنوعية الحكم مصدر محتمل للقوة أو للضعف ، وذلك بالنسبة الى معظم العوامل التى يعتمد عليها السلطان القومى وذلك بالنسبة الى الأثر الذى تخلفه الحكومة على الموارد الطبيعية والطاقات الصناعية ، والاعداد العسكرية . ويتضح من هذا أن نوعية الحكم تحتمل أهمية خاصة فى نوعية المعنوية القومية . ولما كانت هذه النوعية تترك أثرها على العناصر الأخرى للسلطان القومى كواحدة منها ، تخضع الى

حد ما للعمل الانساني ، فانها بذلك تكون العامل الملموس الوحيد بين عوامل عدة غير ملموسة لها فعلها في نوعية المعنوية القومية . فليس السلطان القومي بلا معنوية ، بأكثر من مجرد قوة مادية ، أو احتمال ينتظر التحقيق عبثا ، ومع ذلك تظل الوسيلة الوحيدة في تحسين المعنوية القومية وفي تحسين نوعية الحكم . أما ما تبقى ، فلا يعدو أن يكون قضية من قضايا الحظ .

٨ - نوعية الدبلوماسية (١)

لا ريب في أن نوعية الدبلوماسية ، بالرغم من افتقارها الى الاستقرار هي أهم عامل من العوامل التي تخلق السلطان لأية أمة من الأمم . أما العوامل الأخرى التي تقرر السلطان القومي ، فليست في واقعها الا المادة الخام التي يصاغ منها سلطان أية أمة ، وتوحد نوعية الدبلوماسية عند أية أمة ، تلك العوامل المختلفة ، في كل متكامل واحد ، وتؤمن لها توجيهها وأهميتها ، وتبعث فيها طاقاتها النائمة ، عن طريق اضعاف السلطان الفعلي عليها . ويمثل توجيه الدبلوماسيين في أية أمة لشئونها الخارجية ، لسلطانها القومي في أوقات السلم ، ما تمثله التعبئة والسوقية العسكرية من جانب القادة العسكريين لهذا السلطان القومي في أوقات الحرب . ولا ريب في أن فن الجمع بين العناصر المختلفة في السلطان القومي ، لفرض الحد الأقصى من الأثر على هذه النقاط من الوضع الدولي ، هو الذي يعنى المصلحة القومية بصورة مباشرة .

وفي وسع المرء أن يقول، ان الدبلوماسية هي دفاع السلطان القومي، كما أن المعنوية القومية هي روحها فلو كانت بصيرتها عشواء ، وكانت أحكامها تفتقر الى السلامة ، وتصميمها الى القوة ، فان جميع المزايا الأخرى المتحققة للأمة من مركز جغرافي ممتاز ومن اكتفاء ذاتي في الغذاء والمواد الأولية والانتاج الصناعي ، ومن اعداد عسكري ، وضخامة في كيف السكان وكمهم في المدى الطويل لن تجدى الحكومة كثيرا . فالأمة التي تستطيع أن تفخر كثيرا بطاقة هذه المزايا دون أن تتوافر لها الدبلوماسية المتكافئة معها، تستطيع أن تحقق انتصارات مؤقتة عن طريق ما لموجوداتها الطبيعية ، من ثقل ووزن ، وقد تقوم على المدى الطويل بتبديد هذه الموجودات الطبيعية ،

(١) نحن نعنى بعبارة الدبلوماسية هنا وفي الصفحات التالية صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها على جميع المستويات من رفيعة وثانوية .

عن طريق تشغيلها بصورة ناقصة تتوقف عند أية عقبة ، أو تفرط في اندفاعها في طريق تحقيق أهداف الأمة في المسرح الدولي .

ولا بد أن تخضع مثل هذه الأمة على المدى الطويل ، لأمة أخرى تكون دبلوماسيتها مستعدة ، للاستفادة غاية الفائدة مما يقع تحت تصرفها من عناصر السلطان الأخرى ، سادة عن طريق تفوقها وبراعتها ، أبواب النقص الموجودة لديها في المجالات الأخرى . وتستطيع الدبلوماسية ذات الكفاية عن طريق الاستفادة غاية الفائدة من احتمالات السلطان المتوافرة لديها ، زيادة سلطان تلك الأمة ، فوق ما يتوقعه المرء منها على ضوء جميع العوامل الأخرى مجتمعة ، ولا ريب في أن الأساطير القديمة قد نقلت إلينا قصة جلعاد المفتقر إلى العقل والروح ، وقد انتصر عليه داود الذي يحملها معا ، وقتله . فالدبلوماسية الرفيعة تستطيع أن تصل بغايات السياسة الخارجية ووسائلها ، إلى التوافق مع الموارد المتوافرة للسلطان القومي . فهي قادرة على اخراج المصادر الكامنة للقوة القومية من قمقمها ، وتحويلها تحويلا كاملا وأمينا إلى وقائع سياسية . وفي وسعها عن طريق توجيه الجهد القومي ، أن تزيد من الأهمية المستغلة لبعض العوامل ، كالطاقات الصناعية ، والاعداد العسكرية ، والشخصية القومية ، والمعنوية القومية . ولعل هذا السبب هو الذي يدفع السلطان القومي إلى الارتقاء إلى ذراه ، محققا كافة طاقاته ولا سيما في أوقات الحرب ، عندما تبين الغايات والوسائل تبينا واضحا .

ولا شك في أن الولايات المتحدة تعرض في فترة ما بين الحربين العالميتين ، المثل الواضح لدولة قوية بطاقتها ، تلعب دورا ثانويا في الشؤون العالمية لأن سياستها الخارجية ، ترفض أن تلقى بكل ما لقوتها المحتملة من وزن وثقل للتأثير على المشاكل الدولية . ولو نظرنا إلى سلطان الولايات المتحدة على الصعيد الدولي ، لوجدنا أن هذا السلطان يقوم وكأن ليس للولايات المتحدة تلك الميزات الضخمة من الموقع الجغرافي الممتاز والموارد الأولية الضخمة والطاقات الصناعية الكبيرة وتلك المساحة الكبيرة من الأرض ، وذلك العدد الضخم من السكان . أجل كانت الدبلوماسية الأمريكية تتصرف ، وكأن هذه الميزات غير موجودة قطعا .

ولم يرد التحول الذي وقع في سياسة أمريكا الخارجية في السنوات الأخيرة ردا واضحا على السؤال عما إذا كانت الدبلوماسية الأمريكية راغبة في تحويل طاقات سلطانها القومي إلى وقائع سياسية ، أو قادرة على هذا التحويل إن رغبت فيه وإلى أي مدى تصل إليه هذه القدرة . . . ولقد عالج

مجلة « الايكونوميست » اللندنية هذا الموضوع ، فى مقال بعنوان « الامبريالية ، والا لمبالاة » ، عدت فيه العوامل التى لو أخذت لوحدها ، لجعلت من الولايات المتحدة أقوى دولة فى العالم ، ثم مضت تقول ...

« ولكن بالرغم من ان هذه الأمور ، تؤلف عناصر جوهرية فى قيام دولة عظمى ، الا انها لا تعتبر العناصر الوحيدة . فمن الضرورى أن تكون هناك الارادة والقدرة ، على استخدام الموارد الاقتصادية فى دعم السياسة القومية . ولا ينتظر ان يتمكن حكام روسيا السوفياتية لجيل قادم على الأقل ، من ان يصبحوا حائزين لأوراق رابعة فى أيديهم ، تضاهى تلك الموجودة عند الأمريكين . ولكن طبيعة نظامهم القائم على السلطة المركزية ، والرقابة الفولاذية ، تمكنهم من أن يفرضوا « اللعبة » التى يشاءونها . وتحفل أوراق أمريكا بالأوراق الرابعة ، ولكن هل ستستخدمها ؟ وما الهدف الذى تتوخاه من استخدامها ؟ » (١) .

وتمثل فرنسا فى الفترة التى انصرمت بين عامي ١٨٩٠ و ١٩١٤ ، الصورة النموذجية للدولة ، التى تمكنت رغم ضعفها فى مختلف النواحي ضعفا بالغ الخطورة ، من استعادة مركزها فى ذروة السلطان بفضل دبلوماسيتها الذكية البارة . فلقد أدت هزيمة فرنسا فى عام ١٨٧٠ على أيدي ألمانيا ، الى تحولها الى دولة من الدرجة الثانية ، وتمكنت فراهة بسمارك السياسية وبراعته ، من الإبقاء عليها فى ذلك المركز عن طريق عزلها . ولكن اقضاء بسمارك عن الحكم فى عام ١٨٩٠ ، أدى الى تحول سياسة ألمانيا الخارجية عن روسيا ، وعدولها عن الرغبة فى تبديد مخاوف بريطانيا العظمى وشكوكها . واستغلت الدبلوماسية الفرنسية هذه الاخطاء فى سياسة ألمانيا الخارجية غاية الاستغلال ، وراحت تضيف فى عام ١٨٩٤ التحالف العسكرى مع روسيا الى التفاهم السياسى الذى كانت قد توصلت اليه معها فى عام ١٨٩١ . وتمكنت فى عامي ١٩٠٤ و ١٩١٢ من عقد اتفاقات غير رسمية مع بريطانيا . ولا ريب فى ان جائحة الحرب العالمية الأولى التى وقعت فى عام ١٩١٤ ، والتى شهدت فرنسا ، وقد وقف الى جانبها حلفاء أقوياء ، وشهدت ألمانيا وقد تخلت عنها حليفة لها هي إيطاليا ، تحتمل أعباء ضعف الحليقات الاخريات وهى النمسا وبلغاريا وتركيا ، كانت ثمرة العمل الذى قامت به مجموعة من كواكب الدبلوماسية

(١) مجلة الايكونوميست عدد ٢٤ مايو ١٩٤٧ ص ٧٨٥ -

الفرنسية المتألقين من أمثال كميل بارير (١) ، سفير فرنسا في إيطاليا ، وجول كامبون (٢) سفيرها في ألمانيا وبول كامبون (٣) سفيرها في بريطانيا وموريس باليوج (٤) سفيرها في روسيا .

ودانت رومانيا في فترة ما بين الحربين بقدرتها على ان تلعب دورا في الشؤون الدولية يفوق حقيقة مركزها ومواردها الفعلية ، الى شخصية رجل واحد ، هو وزير خارجيتها تيتوليسكو . وتمكنت دولة صغيرة ، ذات مركز جغرافي غريب وشاذ كبلجيكا من ان تلعب دورا مماثلا ، فاق فيه سلطانها حقيقة مركزها ، في القرن التاسع عشر ، بفضل رجلين تميزا بالدهاء والبراعة من رجالها ، هما الملكان ليوبولد الاول (٥) وليوبولد الثاني (٦) ولا ريب في ان التقلبات في أوضاع السلطان البريطاني مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتبدلات في نوعية الدبلوماسية البريطانية وكيفها وبينما يمثل الكردينال وولزي ، وكاسلري (٧) ، وكانينج ذروة التفوق الدبلوماسي البريطاني ، وبالتالي ذروة السلطان البريطاني نجد ان اللورد نورت (٨) ونفيل تشمبرلين (٩) يمثلان نهاية انحطاطهما . ترى الى اي درك ، كان

-
- (١) كميل بارير (١٨٥١ - ١٩٤٠) - سفير فرنسا في إيطاليا بين عامي ١٨٩٧ و ١٩٢٤
(٢) جول كامبون (١٨٤٥ - ١٩٢٤) - دبلوماسي فرنسي . هو شقيق بيير . كان سفيراً لفرنسا في الولايات المتحدة ابان الحرب الاسبانية الامريكية ، وفي اسبانيا بين عامي ١٩٠٢ و ١٩٠٧ وفي ألمانيا بين عامي ١٩٠٧ و ١٩١٤ .
(٣) بول كامبون (١٨٤٣ - ١٩٢٤) - دبلوماسي فرنسي . كان سفيراً في إنجلترا بين عامي ١٨٩٨ و ١٩٢٠ . ساعد في عقد الاتفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا في عام ١٩٠٤ ، والاتفاق الانجليزي الروسي في عام ١٩٠٧ . شجع إنجلترا على الاشتراك في الحرب العالمية الاولى .
(٤) - موريس باليوج (١٨٤٩ - ١٩٤٤) - دبلوماسي وكاتب فرنسي . كان سفيراً في روسيا بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٧ .
(٥) ليوبولد الاول ملك بلجيكا بين عامي ١٨٣١ و ١٨٦٥ .
(٦) ليوبولد الثاني ملك بلجيكا بين عامي ١٨٦٥ و ١٩٠٩ .
(٧) روبرت كاسلري (١٧٦٩ - ١٨٢٢) - سياسي بريطاني من حزب المحافظين . كان وزيراً للحرب في عام ١٨٠٥ وبين عامي ١٨٠٧ و ١٨٠٩ ، ووزيراً للخارجية بين عامي ١٨١١ و ١٨٢٢ .
(٨) اللورد فردريك نورت (١٧٣٢ - ١٧٩٢) - رئيس وزراء بريطانيا ابان حرب الاستقلال الامريكي . اى بين عامي ١٧٧٠ و ١٧٨٢ .
(٩) نفيل تشمبرلين (١٨٦٩ - ١٩٤٠) - سياسي بريطاني - هو نجل الوزير جوزيف تشمبرلين . تولى رئاسة وزراء بريطانيا بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٠ ، وكان المدافع الاول عن سياسة الترضية مع المحور . اضطر الى الاستقالة بعد أزمة النروج في ابريل عام ١٩٤٠ .
(المغرب)

ميهبط سلطان فرنسا لو لم يحب بفراهة سياسية لرجال من أمثال ريشليو (١) ومازاران (٢) وتللميران (٣) ؟ وهل كان في وسع المانيا أن تصبح دولة ذات سلطان بدون بسمارك ؟ وهل كانت ايطاليا تحقق النجاح بدون كافور ؟ والى أى مدى يدين سلطان الجمهورية الامريكية الناشئة الى امثال فرانكلين (٤) وجفرسون وماديسون (٥) وجى (٦) والادامزين والى سفرائها ووزراء خارجيتها العديدين ؟

وعلى الأمم ان تعتمد على نوعية دبلوماسيتها كحافز لجميع العوامل المختلفة التى تؤلف سلطانها . ويعنى هذا أننا نطلق اسم سلطان الأمة على تلك العوامل المختلفة التى تستخدمها الدبلوماسية فى التأثير على المشاكل الدولية ولعل هذا هو السبب الذى يقضى بالاهمية البالغة لثبات النوعية الصالحة فى الجهاز الدبلوماسى . ولعل خير ما يضمن هذه النوعية الثابتة ، الاعتماد على الاعراف والنظم الثابتة المستقرة بدلا من الاعتماد على الظهور العارض لافراد بارزين . ولا ريب فى ان بريطانيا العظمى مدينة لتقاليدها واعرافها فى الثبات النسبى لسلطانها من ايام هنرى الثامن حتى الحرب

-
- (١) الدوق الكردينال ارمان جان دى ريشيليو (١٥٨٥ - ١٦٤٢) سياسى فرنسى . كان الحاكم بأمره فى فرنسا كوزير للويس الثالث عشر بين عامى ١٦٢٤ و ١٦٤٢ .
 - (٢) الكردينال جول مازاران (١٦٠٢ - ١٦٦١) - سياسى فرنسى . كان الوزير الاول بين عامى ١٦٤٣ و ١٦٦١ فى مستهل عهد لويس الرابع عشر .
 - (٣) شارل موريس دى تللميران (١٧٥٤ - ١٨٢٨) - وزير خارجية فرنسا بين عامى ١٧٩٧ و ١٧٩٩ وعامى ١٨٠٠ و ١٨٠٧ وعامى ١٨١٤ و ١٨١٥ .
 - (٤) بنيامين فرانكلين (١٧٠٦ - ١٧٩٠) - سياسى أمريكى وناشر وعالم وكاتب . من اكبر دبلوماسيى الثورة الامريكية ، والدولة الحديثة . لعب دورا بارزا فى كسب اعتراف فرنسا ، بالجمهورية الجديدة فى عام ١٧٧٨ وفى عقد الصلح مع بريطانيا فى عام ١٧٨٢ .
 - (٥) جيمس ماديسون (١٧٥١ - ١٨٣٦) - مؤلف ، اشترك مع هاملتون وجى فى اعداد مقالات « الاتحادى » . كان وزيرا للخارجية فى عهد الرئيس جفرسون بين عامى ١٨٠١ و ١٨٠٨ ثم خلفه فى رئاسة الجمهورية بين عامى ١٨٠٩ و ١٨١٧ .
 - (٦) جون جى (١٧٤٥ - ١٨٢٥) - رئيس المؤتمر القارى الأمريكى فى عام ١٧٧٨ . عين وزيرا مفوضا للجمهورية الامريكية الجديدة فى اسبانيا فى عام ١٧٧٩ ، وضمن الاعتراف بها . كان أحد الذين فاضوا على عقد الصلح مع بريطانيا . عين وزيرا للخارجية بين عامى ١٧٨٤ و ١٧٨٩ ، ورئيسا للجنة العليا بين عامى ١٧٨٩ - و ١٧٩٥ .

(المغرب)

العالمية الأولى • ومهما كانت نزوات ملوكها ووزرائها وعبوبهم ، فان تقاليد طبقتها الحاكمة ، وتقاليدها جهازها الدبلوماسي الخارجي في الاوقات الاخيرة ، كانت قادرة لولا استثناءات بارزة قليلة على صياغة متطلبات سلطانها القومي التي حييت بها بريطانيا وتحويلها الى سلطان فعلي عظيم وقد لا يكون من قبيل الصدف العارضة ، انه عندما وصل سلطان بريطانيا نتيجة سياسات ستانلي بلدوين (١) ونيفيل تشمبرلين ، الى ادنى منزلة وصلها في غضون قرون عدة ، لم يكن للدبلوماسيين المحترفين في جهازها السياسي الخارجي أي تأثير في تسيير سياسة بريطانيا الخارجية ، اذ كان هذان الرجلان مسئولين الى حد كبير ، عن هذه السياسة ، وهما يمتنان على اساس التقاليد العائلية العريقة في بريطانيا ، الى طبقة جديدة من رجال الأعمال ، والدخلاء على الارستقراطية البريطانية التي ظلت تحكم البلاد قرونا طويلة • وقد عادت التقاليد الارستقراطية الى التأثير في سلطان بريطانيا القومي عن طريق ونستون تشرشل ، الذي يمت الى احدى الاسر الحاكمة منذ اجيال وقرون ، ولا ريب في ان تفوق الجهاز السياسي البريطاني في تنظيمه بدا بوضوح مؤخرا في البراعة التي اتبعت في انسحاب بريطانيا من الهند ، وفي التوفيق بين التزاماتها على الصعيد العالمي وبين الموارد التي شحت الى حد كبير في سلطانها القومي (٢) •

وتدين المانيا بسلطانها من الناحية الاخرى ، الى شيطانين عبقرين في عقليهما مس ، هما بسمارك وهتلر • وكانت شخصية بسمارك وسياساته ، قد جعلت من المتعذر تطوير الاعراف والنظم بحيث تستطيع ضمان استدامة التسيير الذكي لدقة علاقة الهبوط العميق والمستمر في نوعية الدبلوماسية الألمانية • وقد أدى هذا التدهور المتلاحق في مركز المانيا الدولي ، الى تلك الورطة العسكرية التي واجهتها بها الحرب العالمية الأولى •

(١) ستانلي بلدوين (١٨٦٧ - ١٩٤٧) - زعيم من زعماء المحافظين • كان وزيرا للمالية بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ثم رئيسا للوزراء بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٢٩ ثم بين عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٧

(٢) قد يكون المؤلف الى حد ما محقا في تعليقه هذا الى حد ما ، لا سيما ومن المعروف ان سياسات بريطانيا الخارجية لم تكن تختلف كثيرا قبل خمسينات هذا القرن ، رغم اختلاف الحكومات القائمة من محافظة أو حرة أو عمالية • لكنه غالبا كما اعتقد في تقدير أهمية الدور الذي تلعبه التقاليد الارستقراطية في السياسة البريطانية الخارجية ، الا اذا شئنا القول بأن سياسة بريطانيا المقررة ثابتة رغم اختلاف الاتجاهات بين الحكومات المتعاقبة •

(العرب)

وكانت قوة الدبلوماسية الألمانية وضعفها في عهد هتلر متركزين في عقل الفوهرر نفسه . وكانت الانتصارات التي حققتها هذه الدبلوماسية بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٤٠ ، نتيجة النصر الذي حققه عقل رجل فرد ، كما كان التدهور الذي لحق بعقل ذلك الفرد بعد ذلك التاريخ السبب في الكوارث التي تميزت بها السنوات الأخيرة من العهد النازي . وكان انتحار المانيا فوميا في الأشهر الأخيرة من الحرب العالمية الثانية ، بعد أن تبين ان المقاومة العسكرية لم تعد مجدية . والتي أسفرت عن التضحية بمئات الألوف من الأرواح ، وخراب عشرات المدن ، وانتحار هتلر في المرحلة الأخيرة من الحرب ، أو بعبارة أخرى ، نحر المانيا لسلطانها القومي ، وانتحار قائدها ، نتيجة عمل رجل واحد . ولم تكن ثمة قيود مفروضة على ذلك الرجل من تلك الضمانات من الاعراف والنظم التي تحاول العهود السياسية السليمة ايجادها لضمان الاستمرار في نوعية الدبلوماسية ، ولمنع انتصارات العبقرية الفذة ، واخطاء الجنون الرهيبة ، من الظهور .

وتقف الولايات المتحدة في موضوع استمرار نوعية السياسة الخارجية وسطا بين النوعية الرفيعة المستمرة للدبلوماسية البريطانية ، وبين النوعية الخفيفة التقليدية التي تتخللها انتصارات قصيرة العمر للسياسة الخارجية الألمانية . ولا يمكن للدبلوماسية الامريكية في النصف الغربي نظرا لتفوقها الطاغى في الموارد المادية والبشرية الموجودة تحت تصرفها . ان تفشل في بعض النواحي ، مهما كانت نوعية سياستها الخارجية . ويصدق هذا القول أيضا والى درجة قليلة على العلاقات بين الولايات المتحدة وبقية ارجاء العالم « فالعصا الضخمة » التي تتخذ شكل التفوق المادى للولايات المتحدة ، تتحدث بلغتها الخاصة ، سواء أعبرت عنها الدبلوماسية الامريكية بصوت خافت أو مرتفع ، وبعبارات واضحة أو مشوشة ، وبأهداف واضحة أو خفية . ولقد أعقبت تلك الحقب الأولى اللامعة في تاريخ الدبلوماسية الامريكية ، فترة طويلة من التفاهة السياسية ان لم يكن العجز السياسى ، لم تقطع الا في فترتين قصيرتين تحت ضغط الأزمات الخطيرة ، أولاهما في عهد وودرو ويلسون (١) والثانية في عهد فرانكلين ديلانو روزفلت . وهكذا بالرغم من ان الدبلوماسية الامريكية كانت تفتقر الى ذلك التفوق التنظيمى الذى تميزت به الدبلوماسية

(١) وودرو ويلسون (١٨٥٦ - ١٩٢٤) - الرئيس السابع والعشرون فى الولايات المتحدة فى ١٩١٣ حتى ١٩٢١ .

البريطانية ، الا انها كانت تفيد من الأوضاع المادية التي تساعد حتى أقل
البراعات السياسية شأنًا على الظهور والبروز . يضاف
الى هذا ان هذه الدبلوماسية تستطيع استيعاء الهامها من بعض التقاليد
القومية التي صنعت في خطبة واشنطن الوداعية ، أو في مبدأ مونرو .
ولا ريب في ان استيعاء التوجيه من هذه التقاليد ، يحمي الدبلوماسية من
الاطفاء المفجعة ، ويضفي عليها مهما كانت عادية تافهة ، صورة تفضل
حقيقتها .

٩ - نوعية الحكم :

ليس في وسع أية سياسة خارجية مهما توخى القائمون عليها ،
اعدادها ، وتنفيذها بمنتهى الخبرة ، ومهما كانت الموارد المادية والبشرية
المتوافرة لديها غزيرة ، ان تصل الى أية نتيجة ، اذا لم تكن هناك حكومة
صالحة تتولى تسييرها . وتعنى الحكومة الصالحة ، كمتطلب مستقل
للسلطان القومى (١) ، ثلاثة أمور ، وهى التوازن بين الموارد المادية
والبشرية التي تدخل في صنع الاستقلال القومى من ناحية ، وبين السياسة
الخارجية التي يجب أن تتبع من الناحية الأخرى ، والموازنة بين هذه
الموارد ، نفسها ، ووجود التأييد الشعبى للسياسات الخارجية المتبعة .

(أ) مشكلة الموازنة بين الموارد والسياسة :

على أية حكومة صالحة والحالة هذه ان تشرع في عملها بأداء عمليتين
فكريتين مختلفتين . فعليها أولا أن تختار أهداف سياستها الخارجية
وأساليبها ، بالنسبة الى ما لديها من سلطان متوافر لدعمها لتحقيق الحد
الأقصى من النجاح . والدولة التي لا تلقى ببصرها بعيدا ، متجاهلة بعض
السياسات الخارجية التي تكون ضمن طاقة سلطانها ، تتخلى بذلك طائفة
عن دورها الشرعى الذى تستحقه في المجمع الدولى . وقد وقعت الولايات
المتحدة الأمريكية في هذه الخطيئة في فترة ما بين الحربين . وقد تفرط
دولة أخرى في التطلع عاليا ، فتتابع سياسات لا تستطيع النجاح في

(١) سبق لنا أن تحدثنا في مكان آخر في هذا الفصل عن نوعية الحكم كمتطلب من متطلبات
المعنوية القومية .

تحقيقها عن طريق القوة المتوافرة لها . وقد تحاول أن تلعب دور الدولة العظمى دون أن تكون لديها المتطلبات الأولية لأداء هذا الدور ، فتأتي لنفسها بالكارثة ، كما فعلت بولندة في فترة ما بين الحربين . وقد تكون دولة عظمى ولكنها تسير على سياسة من الفتح اللامحدود ، محملة قوتها فوق ما تطيق ، كما حدث بالنسبة الى الفاتحين الذين فشلوا في احتلال العالم من أيام الاسكندر الأكبر حتى أيام هتلر .

وهكذا يقرر السلطان القومى المتوافر حدود السياسة الخارجية ، ولا تخرج عن هذه القاعدة الا حالة شاذة واحدة ، وهى ان يتعرض وجود الأمة نفسها الى الخطر ، اذ يتحتم عليها أن تتبع سياسة الحفاظ على الوجود القومى ، متخطية الاعتبارات العقلانية للسلطان القومى ، وعاكسة نتيجة الأوضاع الطارئة للعلاقات العادية بين السياسة واعتبارات السلطان مقرررة الأولوية للسياسة . ويطلب الى الأمة فى هذه الحالة أن تبذل جهدا قوميا، ما كان ليطلب منها أن تبذله فى ظروف عادية معقولة . وهذا هو ما فعلته بريطانيا العظمى فى خريف عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ ، وشتائه .

(ب) مشكلة الموازنة بين الموارد نفسها :

عندما توازن حكومة بين سياستها الخارجية وبين السلطان المتوافر لها ، فانها تجد نفسها مضطرة للموازنة بين العناصر المختلفة التى تؤلف السلطان القومى . ولا يمكن لأية أمة أن تصل بصورة حتمية الى الحد الأقصى من السلطان القومى لأنها غنية جدا بالموارد الطبيعية ، أو لأنها تملك عددا ضخما من السكان ، أو لأنها أقامت جهازا عسكريا وصناعيا هائلا ، لكنها تصل الى ذلك الحد الأقصى ، عندما تجد تحت تصرفها كما وكيفا كافيين من موارد السلطان ، التى يؤدى مزجها الى تمكينها من مقابلة سياسة خارجية مقرررة ، مع وجود الحد الأعلى من الفرصة فى نجاحها . وكانت بريطانيا العظمى وهى فى ذروة سلطانها مفتقرة الى عدد من العناصر التى تؤلف السلطان القومى ، كالموارد الطبيعية ، وضخامة السكان ، وعدد القوات البرية ، ومع ذلك فقد نمت فى سلطانها الى أن بلغت حدا لا يضاهى من التفوق ، عن طريق توسيعها لعنصر واسع من عناصر السلطان وهو الأسطول ، الذى الف اداة ممتازة لسياسة بريطانيا فى التوسع فيما وراء البحار ، وضمن لها فى الوقت نفسه سيلا لا ينقطع من تلك الموارد المستوردة من الخارج ، والمتضمنة المواد الأولية والغذائية ، التى بدونها ما كان يقدر لبريطانيا أن تعيش .

وعلى ضوء هذه السياسة ، كانت الموارد الطبيعية المتوافرة ، والمركز الجغرافى ، وضخامة عدد السكان والجيش العامل ، ستؤلف لبريطانيا ، مصدر اعاقا لا امتداد سلطانها لا موجودا يعززه ويضاعف منه . ولو كانت من الناحية الاخرى ، قد واصلت السير على سياسة التوسع القارى التى سارت عليها فى الجزء الأكبر من القرون الوسطى ، لاحتاجت الى الأسطول والى الموارد الاخرى فى آن واحد .

فغزارة السكان مصدر ضعف لا مصدر قوة ، كما يثبت لنا مثل الهند ، اذا عجزت الدولة عن تأمين الغذاء لهم من مصادرها المتوافرة لها . وتخلق السرعة الهائلة فى بناء الجهازين الصناعى والعسكرى ، بالطرق الجماعية ، بعض عناصر السلطان القومى ، ولكن هذه العملية المتسارعة نفسها قد تحطم بعض العناصر الأخرى ، كالمعنوية القومية ، وما يصيب السكان من تراخ واحجام ، كما حدث فى تطور بعض الدول فى أوربا الشرقية منذ أصبحت تابعة لروسيا السوفياتية . فالاعداد لجهاز عسكرى ضخمة ، لا يمكن للموارد الصناعية القائمة المتوافرة أن تضمن الحفاظ عليه ، يعنى ان تزدى عملية البناء والحفاظ الى التضخم السريع والأزمات الاقتصادية ، وانحطاط المعنويات ، ويعنى بالتالى التخطيط لاضعاف البلاد بدلا من تقويتها . فعلى الحكومة الامريكية مثلا فى حالات الطوارئ ، أى عندما يتعرض وجود البلاد للخطر ، ان تقدم لشعبها المدافع بدل الزبدة ، ولكن عليها اذا عجزت عن ضمان تبين الشعب لهذه الخطوة الطارئة ، ان تؤمن التوازن بين المتطلبات العسكرية والمدنية ، بحيث تخصص شطرا لا بأس به من الانتاج الاقتصادى لاستهلاك المدنيين لكن هناك حكومات أخرى ككوريا مثلا أو الصين ، لا تجد نفسها مضطرة الى أخذ اعتبارات الرفاه الشعبى للمدنيين فى حسابها . ويعنى هذا بعبارة أخرى ، ان ليس فى وسع أية حكومة وهى تقيم سلطانها القومى ان تتجاهل طبيعة الأمة التى تحكمها . فقد ثور أمة على المتاعب والمشاق ولا تحتملها ، وقد ترضى بها أمة أخرى وهى صابرة ، بينما قد تثير أمة ثالثة دهشة العالم ، بل ودهشة أبنائها ، بالتضحيات التى تقدمها وهى راضية للدفاع عن مصالحها ووجودها .

(ج) مشكلة التأييد الشعبى :

لا تؤدى الحكومة المعاصرة ، ولا سبيما اذا كانت خاضعة للنظام الديمقراطى ، الا جزءا من مهمتها ، اذا أقامت طرازى التوازن اللذين

تحدثنا عنهما قبل قليل . فأمامها مهمة أخرى ، بل لعلها أهم المهام التي تواجهها . فعليها أن تضمن موافقة شعبها على سياساتها الخارجية ، وعلى السياسات الداخلية الهادفة الى تعبئة عناصر السلطان القوى التي تؤيد تلك السياسات . وتكون هذه المهمة شاقة ، اذ أن الأوضاع التي يمكن الحصول في ظلها على التأييد الشعبي للسياسة الخارجية ، لا تكون هي عين الأوضاع التي يمكن متابعة أية سياسة خارجية بنجاح عن طريقها . ولقد تحدث توكفيل (١) عن هذه الناحية ولا سيما بالنسبة الى الولايات المتحدة فقال :

.. لا تتطلب السياسات الخارجية الا نادرا ايا من تلك المزايا التي تتصف بها الديمقراطية ، لكنها تتطلب على النقيض من ذلك الافادة الكاملة من جميع المزايا التي تفتقر اليها الديمقراطية . فالديمقراطية صالحة لمضاعفة الموارد الداخلية للدولة ، وهي تشر الثراء والدعة ، وتبعث الروح العامة ، وتعزز احترام القانون عند جميع طبقات المجتمع . ولا ريب في ان جميع هذه المزايا تترك اثرا غير مباشر على العلاقات التي يحملها اى شعب لشعب آخر . لكن الديمقراطية لا تستطيع الا بمنتهى الصعوبة تنظيم تفاصيل اى مشروع هام ، والصمود في مخطط محدد ، والعمل على تنفيذه رغم ما يعترض طريقه من عقبات ، وهي لا تستطيع ان تضيى ستارا من السرية على اجراءاتها او انتظار نتائجها بشئ كثير من الصبر

.. وقد ظهرت النزعة التي ندفع الديمقراطيات عادة الى الاستجابة الى حوافزها بدلا من التذرع بالصبر ، والى تجاهل التخطيط الناضج . للاستعاضة عنه بترفضيات العواطف الآنية المؤقتة في أمريكا بوضوح عند اندلاع الثورة الفرنسية . فقد اتضح آنذاك لكل انسان وبمنتهى البساطة ، كما يتضح اليوم . ان مصلحة الامريكيين تحول بينهم وبين الاشتراك في اى نزاع قد يفرق اوروبا في الدماء ، دون ان يلحق اى ضرر او اذى بأمريكا نفسها . لكن عواطف الشعب الأمريكى كانت مع فرنسا ، وقد اعربت عن اتجاهاتها بمنتهى العنف والقوة ، بحيث لم يكن فى وسع أية قوة ، سوى ما تتسم به شخصية جورج واشنطن من صلابة ، وما تحظى به من تأييد شعبي طاغ، ان تحول دون الأمريكيين وعلان الحرب على انجلترا ، تأييدا منهم لفرنسا وبالرغم من كل هذا ، فإن الجهود الصارمة التي بذلها منطق ذلك الرجل العظيم ، لكبت عواطف مواطنيه الفياضة ، واللامتعقة ، كادت تفقده الجزاء الوحيد الذى استطاع فى اى يوم من الايام ، ان

(١) اليكسيس دى توكفيل (١٨٠٥ - ١٨٥٩) - سياسى فرنسى ومؤرخ وعالم بالنظريات السياسية . زار الولايات المتحدة فى عام ١٨٣١ ووضع كتابه « الديمقراطية فى أمريكا » الذى يعتبر تحليلا رائعا لطبيعة الديمقراطية عامة والديمقراطية الأمريكية بوجه خاص .

يناله من شعبه على ما عمله من أجله ، واعنى به حب ذلك الشعب . وقد استهجننت
غالبية الشعب سياسته فى البداية ، ولكنها ما لبثت ان نالت تأييد الأمة
بأسرها) . (١)

وقد يتعارض طراز التفكير اللازم أحيانا لاتباع سياسة خارجية ،
اتباعا ناجحا ، تعارضا مستقيما مع طراز الاعتبارات التى تتحكم فى
الجمهير وممثلها . فقد لا تجد المزايا الخاصة لعقل السياسى وتفكيره ،
فى جميع الحالات استجابة مواتية فى عقول الشعب . وعلى السياسى أن
يفكر على صعيد المصلحة القومية لدولته التى يعتبرها واحدة من دول
أخرى . أما الشعب ، فهو يناقش دائما ، نظرا لعدم وعيه للاعتبارات
العظيمة التى تحرك تفكير السياسى ، الأمور على صعيد الحدود الخلقية
والشرعية المبسطة ، للخير والشر المطلقين . فعلى السياسى أن ينظر الى
المدى البعيد ، وأن يسير ببطء وعلى مراحل ، وأن يقبل بالحلول الوسط .
أحيانا . معتمدا على عامل الزمن فى تحقيق ما يريد . أما الشعب ، فيريد
دائما النتائج السريعة ، وقد يضحى بمنافع الغد الحقيقية فى سبيل
الحصول على منافع اليوم الظاهرة والزائلة .

وعلى الحكومة وهى تواجه هذه المعضلة المحيرة بين السياسة الخارجية
الصالحة ، والسياسة السيئة التى يطالب بها رأى العام ، أن تتجنب
الوقوع فى أحبولتين . فعليها أن تقاوم اغراء التضحية بما تعتبرها
سياسة صالحة على مذهب رأى العام ، متخلية عن دورها القيادى ،
ومستبدلة المصالح الدائمة والثابتة للبلاد ، بمنافع سياسية قصيرة العمر .
وعليها أيضا أن تتجنب توسيع الشقة التى لا يمكن تجنبها بين متطلبات
السياسة الخارجية الصالحة ، وبين ما يؤثره رأى العام . وهى فى حالة
عزوفها عن التفاهم مع ما يؤثره رأى العام ، وسيرها على السياسة
الخارجية التى تعتقد انها الصالحة ، توسع تلك الشقة ، وتضحى بالتأييد
الشعبى فى سبيل ضمان الثبات والاستقرار فى سياستها الخارجية .

وعلى الحكومة بدلا من ذلك ، اذا رغبت فى النجاح فى سياساتها
الخارجية والداخلية على حد سواء ، ان تنسجم مع ثلاثة متطلبات أساسية .
عليها ان تعترف أولا بأن الصراع بين متطلبات السياسة الخارجية الصالحة
وبين اثار رأى العام ، هو أمر طبيعى ، وانه لذلك وضع حتمى ، وقد

(١) اليكسيس دى توكفيل « الديمقراطية فى أمريكا » (نيويورك - الفريد نويف ١٩٤٥) .

يكون في الامكان حصره ، وتضييق نطاقه ، ولكن لا يمكن ازالته ، عن طريق التسليم للمعارضة الداخلية . وعليها أن تدرك ثانيا ، انها تقود الرأي العام ، ولا تنقاد له ، وان هذا الرأي ليس بالشئ الجامد الذي يمكن اكتشافه وتصنيفه عن طريق الاقتراع والاستفتاء ، كما يكتشف علماء النبات النباتات ويصنفونها ، وانما هو كيان دينامي متحرك ومتبدل ، تقوم القيادات المسئولة بخلقه وبعثه من جديد ، بصورة دائمة مستمرة ، وان الرسالة التاريخية للحكومة ، التأكيد على ذلك الدور القيادي ، مخافة أن تتولى الفوغائية القيام به . (١) وعليها ثالثا أن تميز بين ما هو مرغوب فيه في سياستها الخارجية ، وبين ما هو أساسي وجوهري ، وفي حين قد تكون رغبة في التسليم للرأي العام ببعض القضايا الثانوية ، عليها أن تناضل ، حتى ولو عرضت بقاءها للخطر ، في سبيل ما تعتبره الحد الأدنى الذي لا يمكن التنازل عنه من السياسات الخارجية .

وقد تفهم أية حكومة متطلبات السياسة الخارجية والسياسات الداخلية اللازمة لدعمها فهما صحيحا ، ولكنها اذا فشلت في تعبئة الرأي العام وراء هذه السياسات ، فان جهودها ستذهب ادراج الرياح . ولن يكون في امكانها الافادة من جميع ما لديها وما تزهو به من موجودات السلطان القومي افادة كاملة . ولا ريب في ان سياسات الحكومات الديمقراطية الحالية (٢) ، وبينها حكومة الولايات المتحدة الامريكية ،

(١) تبين اللورد كورويشي الذي ذكر عنه المستر داف كوبر انه احتل مراكز وزارية كبيرة ومهمة في فترة ما بين الحربين ما يبدو على الرأي العام عادة من سوء فهم ، والعلاقة بين الحكومة وبينه ، عندما ذكر في يومياته (الشيوخ ينسون - لندن - هارت ديفز - ١٩٣٥) ، عن نيفيل تشمبرلين ، ما يلي . . . « كانت الخطيئة الكبرى لرئيس الوزراء . في رأيي مزدوجة . فقد آمن بان ماتقوله صحيفة « التايمز » اللندنية هو الرأي العام بعينه ، وان الرأي العام لحزب المحافظين هو ما يبلغه اياه « كراباج الحزب » في مجلس العموم . ومن سوء الحظ ان هذا التقبل السلبي لما يقوله البعض عما يريد الرأي العام ، قد بات لا في انجلترا وحدها في فترة ما بين الحربين ، بل وفي العالم كله ، احدى العقبات الرئيسية في طريق السياسة الخارجية الصالحة .

(٢) يعنى المؤلف بالطبع هنا ، بالدول الديمقراطية ، تلك التي تسير على المفهوم البورجوازي للديمقراطية ، لا على المفهوم الاشتراكي الصحيح لها ، بالرغم من الحقيقة الواقعة وهي ان هذه النظم التي يسميها بالديمقراطية لا تحمل منها الا اسمها ، اذ انها واقعة بفضل نظمها البورجوازية الرأسمالية تحت سيطرة الطبقة المتحكمة اقتصاديا ، نظرا لشمول هذه السيطرة الآفاق السياسية الانتخابية . بالاضافة الى ما يتمثل فيها أو في بعضها على الاصح من تفرقة عنصرية . أما الديمقراطية في المفهوم الاشتراكي فهي ديمقراطية الشعب الاصيل ، وتحرر ارادته الاقتصادية ليسيطر عن طريقها على مقدراته السياسية .

(العرب)

تقدم الدليل الملموس والوافي على صحة هذه الحقيقة (١) .

(د) الحكم الداخلى والسياسة الخارجية :

لا تكفى أية حكومة على أى حال ، بتعبئة الراى العام القومى وراء سياساتها الخارجية . فعليها أيضا ، ان تحظى بتأييد الراى العام فى الدول الأخرى لسياساتها الخارجية والداخلية على حد سواء . ولعل هذا الشرط يعكس التبدلات التى حدثت مؤخرا فى طبيعة السياسة الخارجية وصورتها . وسنرى فيما بعد بكثير من التفصيل أن السياسة الخارجية لم تعد تسير فى عصرنا الحاضر بأسلحة الدبلوماسية التقليدية ، وبالقسوة العسكرية ، بل وبأسلحة الدعاية والاعلام الجديدة أيضا . ولم يعد الصراع على السلطان فى الميدان الدولى اليوم مجرد صراع على التفوق العسكرى والسيطرة السياسية ، وانما بات يدور من أجل التحكم فى عقول الناس الى حد كبير أيضا . وعلى هذا لم يعد سلطان الأمة يعتمد على مهارة دبلوماسيتها ، وقوة قواتها المسلحة فحسب ، وانما بات يعتمد أيضا على ما فى فلسفتها ونظمها السياسية وسياساتها من قدرة على اجتذاب الأمم الأخرى . وينطبق هذا القول بصورة خاصة على الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة الأمريكية ، اللتين لا تتنافسان فقط ، كالدولتين المتفوقتين فى ميدانى السياسة والحرب ، بل وكالمثلتين الأوليين لفلسفتين سياسيتين مختلفتين ولنظامين من أنظمة الحكم ، وطريقتين من طرائق الحياة .

وعلى ضوء هذا يمكن القول ان ما عمله هاتان الدولتان المتفوقتان أو ما لا تعملانه - وينطبق هذا على الدول الأخرى أيضا ، ولكن الى حد أقل ، وان ما تحققانه أو تعجزان عن تحقيقه فى سياساتهما الداخلية أو الخارجية ، يتصل اتصالا مباشرا بمركزهما ، وبقوة تمثيلهما ، وبالتالى بسلطانهما . فالدولة التى تسير مثلا على سياسة التفرقة العنصرية لا تستطيع أن تخسر معركة السيطرة على عقول الشعوب الملونة فى العالم (٢) ، والدولة المتخلفة التى تستطيع الرفع من مستويات الصحة

(١) توسع المؤلف فى هذه النظرية فى موضوعه عن "تسيير السياسة الخارجية الذى كتبه فى كتاب "نواح من الحكم فى أمريكا" من اعداد سيدنى بيلي (طباعة لندن - جمعية هانسارد - ١٩٥٠) . ص ٩٩ . وفى كتابه " دفاعا عن المصلحة القومية (طباعة نيويورك - الفرد نويك ١٩٥١) . ص ٢٢١

(٢) لم يعد فى امكان أية دولة ، بل تلك التى تسير على سياسة التفرقة العنصرية أن تسيطر على عقول الشعوب الملونة . فقد انتهى عهد السيطرة على المقدرات والعقول . وأصبحت جميع الشعوب حريصة على الحفاظ على حريتها ، وعلى رفض أية سيطرة مهما كان شكلها ، وتتبنى ما تراه متفقاً مع واقعها وتطلعاتها من العقائد والمذاهب السياسية .

ومكافحة الأمية والعيش عند شعبها الى حد كبير ، تحقق بذلك زيادة ضخمة وملموسة في سلطانها بالنسبة الى المناطق المتخلفة الأخرى في العالم .

ويميل التمييز التقليدي المعروف بين السياسات الخارجية والداخلية ، الى الانهيار والتوقف عند هذه النقطة ، كما عند نقاط أخرى سنتولى الحديث عنها فيما بعد . وقد يميل المرء الى القول بأنه لم تعد هناك سياسات داخلية مجردة ، اذ ان كل ما تفعله أية أمة أو لا تفعله ، انما يسجل عليها ، اما في صالحها ، أو لغير هذا الصالح ، كانعكاس لفلسفتها السياسية ، ونظام حكمها ، وطريقتها في الحياة . وكل ما تحققه دولة من منجزات داخلية تفهمها الأمم لأخرى ، ضمن اطار تطلعاتها ، لا بد وان يؤدي الى زيادة سلطان تلك الدولة ، كما ان أى فشل داخلي لها ، يكون مفهوما من الأمم الأخرى ، لا بد وأن يؤدي أيضا الى الخفض من سلطانها .

نقد السطان القرمى

٤ - مهمة التقويم :

من واجب المسئولين عن السياسة الخارجية لآى بلاد ، وعن صياغة الراى العام فيها بالنسبة الى الشئون الدولية ، ان يقوموا تقويما صحيحا ، اثر هذه العوامل على سلطان بلادهم ، وسلطان البلاد الاخرى ايضا ، وان يجعلوا تقويمهم هذا صالحا للحاضر والمستقبل على حد سواء . فما اثر ما نسميه بتوحيد القوات المسلحة على نوعية الجهاز العسكرى للولايات المتحدة مثلا ؟ وما اثر القنبلة الذرية على الطاقة الصناعية للولايات المتحدة وغيرها من الدول ؟ وما الذى عناه انتصار الشيوعيين على الكومنتانج (١) ، على طاقة الصين الصناعية وقوتها العسكرية ومعنوياتها القومية ؟ وما الاثر الذى خلفه استقلال الهند السياسى على المعنوية القومية فى الهند ؟ وما اهمية بعث الجيش الالمانى على السلطان القومى لالمانيا ؟ وهل أدت اعادة تثقيف المانيا واليابان الى تغيير شخصيتهما القومية ؟ وكيف كان رد فعل الشخصية القومية لشعب الارجنتين على الفلسفات والاساليب والاهداف السياسية التى سار عليها عهد بيرون ؟ والى اى حد اثر تقدم مجال النفوذ الروسى الى تهر الالب على الوضع الجغرافى للاتحاد السوفياتى ؟ وهل يؤدى هذا الطراز او ذاك فى التبدل او اعادة التنظيم فى وزارة الخارجية الامريكية وموظفيها ، الى تقوية نوعية الدبلوماسية الامريكية او اضعافها ؟ هذه بعض الاسئلة التى يجب الرد عليها ردا صحيحا ، اذا اردنا النجاح للسياسة الخارجية لآية بلاد .

لكن هذه الاسئلة التى تتصل بالتبدلات التى وقعت فى عامل

(١) الكومنتانج اسم الحزب الصينى الذى كان يرأسه تشان كاي شيك .

معين واحد ، ليست هي اكثرها صعوبة على الحل والاجابة . وهناك
اسئلة اخرى تتعلق بتأثير التبدلات التي تقع في عامل واحد على العوامل
الآخري . وهنا تزداد المتاعب ، وتتضاعف الجنادل والعقبات في الطريق .
فما هي مثلاً اهمية التقنية الجديدة في الحرب بالنسبة الى الوضع الجغرافي
للولايات المتحدة ؟ وكيف يمكن بعبارة أخرى للصواريخ الموجهة والطائرات
السريعة أن تؤثر على العزلة الجغرافية للولايات المتحدة عن القارات
الآخري ؟ وإلى أى مدى ستفقد الولايات المتحدة نتيجة هذه التقنية ،
أو تحتفظ بمناعتها التقليدية على الهجمات من وراء البحار ؟
وما الذى تعنيه هذه التطورات التقنية ، مشفوعة بالتفوق الأمريكى فى
السلاح الذرى ، بالنسبة الى الطبيعة الجغرافية للأرض الروسية ؟
والى أى حد تمكنت هذه العوامل من تقليل العمل الوقائى للمساحات
الشاسعة للسهول الروسية ؟ وماذا سيحل على هذا الصعيد بالحماية
التي كانت بريطانيا العظمى تلقاها من قناة المانش منذ بداية التاريخ
البريطانى ؟ وما الذى سيمثله تصنيع البرازيل والصين والهند للقوة
العسكرية لهذه البلاد ؟ وما هي الاهمية النسبية لاسطول امريكا وجيشها
وسلاحها الجوى نتيجة هذه التبدلات فى تقنيات الحرب ؟ وماذا يعنيه
معدل الزيادة المتوقعة فى سكان امريكا فى الحقتين القادمتين ، والزيادة
الاكثر سرعة فى عدد سكان دول امريكا اللاتينية والهند والصين والاتحاد
السوفياتى ، للطاقة الصناعية والقوة العسكرية لهذه البلاد ؟ وكيف
يمكن للتقلبات فى الانتاج الصناعى ان تؤثر على المعنوية القومية للولايات
المتحدة والاتحاد السوفياتى والمانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا ؟ وهل
يمكن للشخصية القومية البريطانية ان تحتفظ بمزاياها التقليدية تحت
وطأة التبدلات الجوهرية ، التي تمر فيها طاقات بريطانيا الصناعية
وتنظيمها الاقتصادى ، وقوتها العسكرية وعزلتها الجغرافية ؟

لكن مهمة المحلل للقضايا القومية ، لا تقف عند هذا الحد على أى
حال . فعليه أن يحاول الرأى على مجموعة أخرى من الاسئلة ، اكثر
صعوبة وتعقيدا . وتنفلق هذه الاسئلة بالمقارنة بين أحد عوامل السلطان
فى بلاد ، مع نفس العامل أو غيره فى بلاد أخرى . . . وهي تتعلق بعبارة
أخرى . بالاهمية النسبية للتبدلات فى العناصر الفردية التي يتألف منها
سلطان الأمم الآخري ، لعلاقات السلطان الشاملة بين هذه الأمم كلها .
فمن أمعن انسان النظر مثلاً ، فى السلطان المقارن لكل من الولايات المتحدة
والاتحاد السوفياتى فى لحظة معينة ، لنقل انها عام ١٩٥٤ فان السؤال
الذى يمثل أمامه ، هو كيف يمكن لعوامل السلطان المختلفة عند كل من

الدولتين ، أن تتجمع ، وعلى أى منهما يقتضى هذا التجمع تفوقا ، وفى أية ناحية من النواحي . وهل يكون تفوق الولايات المتحدة فى السلاح النووى ، وفى ضخامة الاسطول ، وفى القوة الجوية من الناحية التقنية بالرغم من صغر حجمها مع وجود جيش اصغر عددا وان كان مضاهيا فى الكيف ، مؤديا الى تفوقها عسكريا على الاتحاد السوفياتى الذى يملك أسطولا أصغر عددا وادنى كيفا ، وقوة جوية أكبر عددا وادنى كيفا ، وجيشا أضخم عددا واحسن تدريباً ؟ (١) والى أى مدى يعوض التفوق فى الطاقة الصناعية للولايات المتحدة كما وكيفا ، عليها فى مجال الفاعلية العسكرية الشاملة ، حتى ولو كانت ادنى من الاتحاد السوفياتى عددا فى القوة الحربية ؟ وما أوجه القوة والضعف فى وجود مراكز أمريكية أهلة بالسكان وحافلة بصورة مركزة بالصناعات ، تتعرض لخطر الفارات الجوية ولكن تمتاز بسهولة مواصلاتها ، اذا ما قورنت بالمراكز الروسية المتفرقة ، والمحاطة بالسرية فى مواقعها وطبيعتها ، بالرغم مما تواجهه من متاعب ضخمة فى عملية النقل ؟ وما هو السلطان الذى يستمدده الاتحاد السوفياتى من تعرض اوربا الغربية للتسلل المذهبي والعسكري من الشرق ! وما أوجه الضعف التى تلحق به من جراء تعرضه للغارات الجوية والبحرية من المحيط الهادى ؟ وما الاهمية بالنسبة لمراكز السلطان للدولتين ، لوجود جماعات فى الولايات المتحدة تخضع لسياسة روسيا الخارجية ، ولما يمتاز به الراى العام فى الاتحاد السوفياتى من انسجام مفروض عليه فرضا ؟ وما اثر النظام الديمقراطى فى الحكم وما يتبعه من نظام اقتصادى غير موجه على الولايات المتحدة اذا ما قورن بالتنظيم السياسى والاقتصادى الجماعى فى الاتحاد السوفياتى ؟

ويجب أن توجه جميع هذه الأسئلة وأن يرد عليها بالنسبة الى جميع البلاد التى تلعب دورا فعالا على المسرح الدولى . ويجب أن يقرر النفوذ النسبى للعوامل المختلفة فى السلطان القومى عند جميع البلاد التى تتنافس مع بعضها فى ميدان السياسات الدولية . وعلى المرء أن يعرف ما اذا كانت فرنسا أقوى من ايطاليا وفى أى ميدان تفوقها قوة . وعليه أن يعرف أيضا أوجه القوة والضعف على ضوء عوامل السلطان المختلفة فى الهند والصين اذا ما قورنتا بالاتحاد السوفياتى ، وفى اليابان بالنسبة الى الولايات المتحدة ، وفى الأرجنتين بالنسبة الى شيلي وهلم جرا .

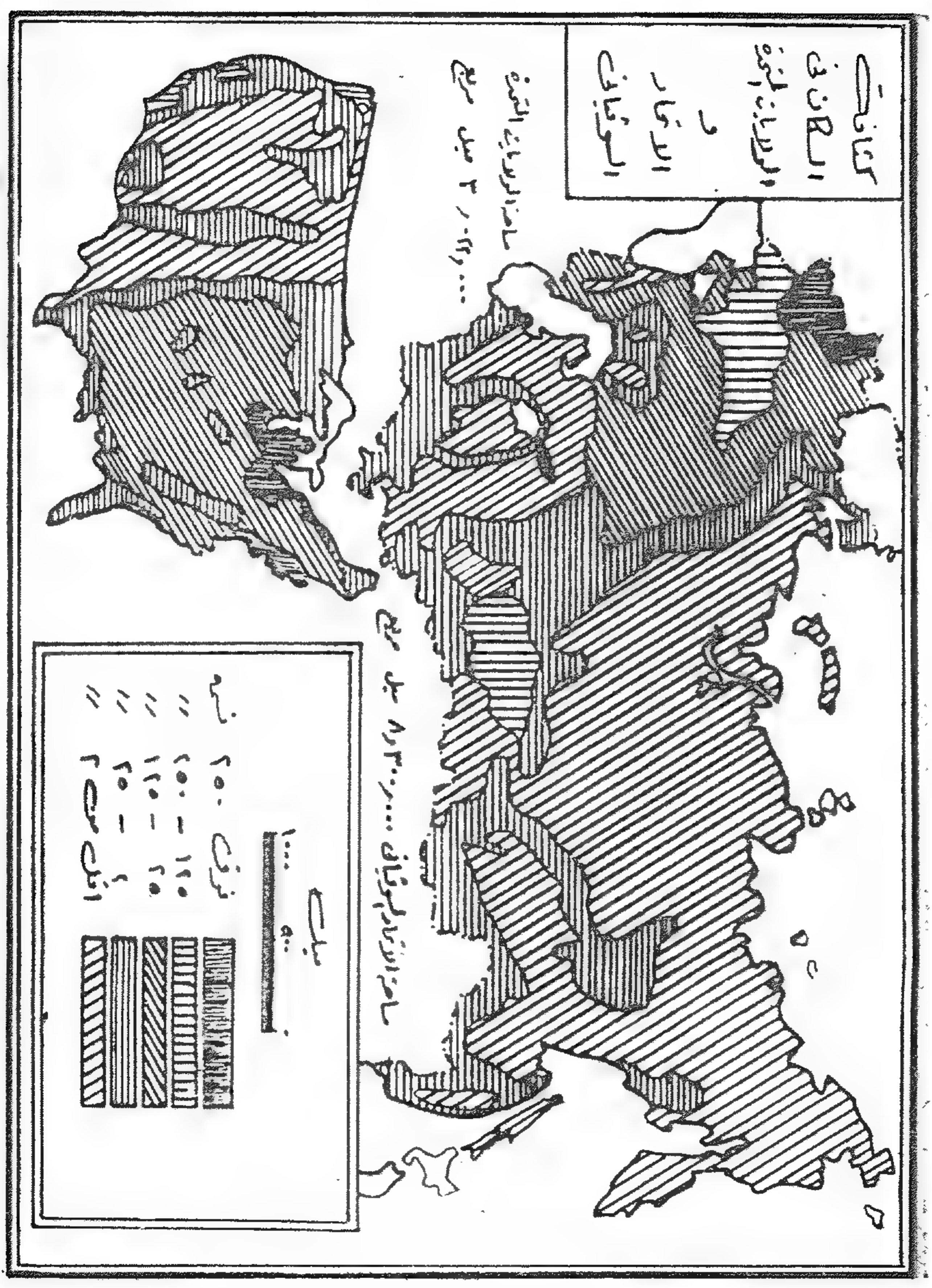
(١) قد لا تكون هذه المقارنة صحيحة اليوم . وبالرغم من أن الدول تحتفظ بسرية قواها العسكرية . فان التوازن يكاد يكون قائما بين العملاقين العالميين وان مال فى بعض النواحي الى جانب الاتحاد السوفياتى . (العرب)

وما زالت مهمة تقدير السلطان وحسابه تفتقر الى الكمال . واذا اردنا أن نحصل على صورة تقريبية صحيحة عن توزيع السلطان على عدد من الأمم ، فإن من الواجب ، إبراز علاقات السلطان على النحو الذى توجد فيه فى لحظة معينة من التاريخ فى المستقبل أيضا . وللوصول الى هذه الغاية ، لا يكفى أن يسأل المرء نفسه ، ترى ما علاقات السلطان بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى فى عام ١٩٥٤ ، وماذا ينتظر أن تصبح عليه فى عام ١٩٥٥ أو عام ١٩٦٠ ؟ فالقرارات فى القضايا الدولية التى تعتمد على علاقات السلطان بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى ، والتى تتصل بها ، يجب ألا تؤخذ بالنسبة الى موعد محدد كعام ١٩٥٤ أو ١٩٥٥ أو ١٩٦٠ ، بل بالنسبة الى كل يوم من الايام . وكل ما يقع من تبدلات يومية مهما كانت ضئيلة أو غير مرئية فى البداية ، فى العوامل التى تؤلف السلطان القومى ، لابد وأن تضيف درهما من القوة الى هذا الجانب وتسلب من الجانب الآخر درهما مماثلا .

ويرتفع هرم السلطان القومى على درجات مختلفة من عدم الاستقرار ، فوق الاسس الجغرافية الثابتة الى حد ما ، ليصل الى القمة ، ممثلة فى عنصر المعنوية القومية السريع الزوال . فجميع العوامل التى ذكرناها ، باستثناء العامل الجغرافى ، فى حالة تمدد مستمر ، مؤثرة بعضها على بعض ومتأثرة بدورها بالتدخل غير المتوقع وغير المرئى من الطبيعة والانسان . وهى تؤلف تيار السلطان القومى ، الذى يرتفع ببطء لينساب بعد ذلك على مستوى عال عدة قرون كما حدث فى بريطانيا العظمى ، أو يرتفع بسرعة ليهبط بانحدار مفاجئ ، كما وقع بالنسبة الى ألمانيا ، أو يرتفع بسرعة ، ليواجه مكنونات الغيب كما وقع بالنسبة الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى ، ولا ريب فى ان رسم سير هذا التيار ، وما يتعرض له من تيارات فرعية تشترك فى تكوينه ، وتوقع التبدلات فى اتجاه سيره وسرعته ، هى المهمة المثالية لمراقب السياسات الدولية .

لكن هذه المهمة المثالية صعبة على التحقيق حتما . . . حتى لو فرضنا ان المسئولين عن السياسة الدولية للأمة كانوا مجبوين بحكمة بالغة متفوقة ، وبمنطق سليم ، وان فى استطاعتهم الاعتماد على أسلم مصادر المعلومات وأكثرها صحة ، فان عوامل مجهولة لا بد وأن تبرز لتضيق عليهم حساباتهم . فليس فى وسعهم أن يتكهنوا بالكوارث الطبيعية كالمجاعات والأوبئة ، ولا بالمصائب التى يخلقها الانسان كالحروب والثورات ، والاختراعات والاكتشافات وظهور القادة الفكرين والعسكريين

الخ. مطلة في (٢) - كثافة السكان في الوديان المنخفضة والحدود السكانية



والسياسيين واختفائهم ، وما يقوم به هؤلاء القادة من أعمال ، وما يراودهم من خواطر ، بالإضافة الى عجائب المعنوية القومية . ويعنى هذا باختصار ، انه يتحتم على أكثر الناس علما واطلاعا ، أن يواجهوا ، حدثان التاريخ وطوارئ الطبيعة . ولا يكون الكمال المفترض فى الإدراك والمعلومات على أى حال ، ومن ناحية فعلية متوافرا . فليس جميع الناس الذين يستقى منهم صانعو السياسات الخارجية معلوماتهم ، حسنى الاطلاع ، وليس جميع الذين يتخذون القرارات حكما . وهكذا تتحول مهمة تقدير السلطان النسبى للأمم بالنسبة الى الحاضر والى المستقبل الى سلسلة من التكهّنات التى لا بد وأن يثبت خطأ بعضها ، فى حين قد تقيم الأحداث اللاحقة الدليل على صحة البعض الآخر . ويتقرر نجاح أية سياسة خارجية أو فشلها على ضوء اعتمادها على مثل هذه الحسابات للسلطان . عن طريق الأهمية النسبية للتكهّنات الصحيحة والخطئة التى يقوم بها أولئك المسئولون عن أية سياسة خارجية معينة لاية بلاد ، أو أولئك الذين يتولون تسيير دفة الشؤون الخارجية للبلاد الأخرى . وقد تصلح الأخطاء التى ترتكبها بلاد ما أوضاع بلاد أخرى تخطئ فى تقديراتها لعلاقات السلطان . وهكذا فإن نجاح أية سياسة خارجية لاي بلاد قد لا يعود الى دقة حسابات تلك البلاد بقدر عودته الى الأخطاء العظيمة التى تقع فيها البلاد الأخرى .

٢ - الأخطاء النموذجية للتقويم :

هناك ثلاثة أشكال متكررة من الأخطاء التى ترتكبها أية بلاد فى تقويم سلطانها وسلطان الأمم الأخرى ، وهى تحسر النقاب عن الاحابيل الفكرية والاضطراب العملية الكامنة فى عمليات التقويم ، وتتطلب المزيد من البحث والمناقشة . أما الخطيئة الأولى فتتجاهل نسبة السلطان عن طريق تجسيد سلطان أمة معينة فى شكل مطلق . أما الخطيئة الثانية فتأخذ دوام عامل معين لعب فى الماضى دورا حاسما ، كشئ مسلم به ، متجاهلة بذلك التبدل المتحرك الذى تتعرض له معظم عوامل السلطان . وتعزو الخطيئة الثالثة الى عامل فرد له أهمية حاسمة ، مهملة العوامل الأخرى . وهكذا تكون الخطيئة الأولى بعبارة أخرى ، فى عدم الربط بين سلطان أية أمة وسلطان الأمم الأخرى ، فى حين تكون الخطيئة الثانية فى عدم الربط بين السلطان الفعلى فى أى وقت من الاوقات ، والسلطان المحتمل فى وقت مقبل ، كما تكون الخطيئة الثالثة فى عدم الربط بين عامل من عوامل السلطان ، وبين غيره من العوامل عند الأمة نفسه .

١ - الطبيعة المطلقة للسلطان :

عندما نشير الى سلطان أية أمة بالقول بأن هذه الأمة قوية وان تلك ضعيفة ، فاننا نعنى بذلك عقد مقارنة بينهما . ويعنى هذا ان مفهوم السلطان يكون نسبيا دائما . وعندما نقول بان الولايات المتحدة الامريكية فى الوقت الحاضر ، هى أقوى أمة فى العالم ، فاننا نعنى بذلك بالفعل ، اننا لو قارنا بين سلطان الولايات المتحدة ، على النحو الذى هو فيه ، بسلطان جميع الدول الاخرى ، نجد ان الولايات المتحدة ، أقوى من غيرها بكثير .

ولعل من أكثر الاخطاء شيوعا ، وبدائية فى السياسات الدولية ، اهمال هذه الطبيعة النسبية للسلطان ، واعتبار سلطان أية أمة من الامم، وكأنها حقيقة مطلقة . ولا ريب فى ان تقويم سلطان فرنسا فى فترة ما بين الحربين العالميتين ، تعتبر قضية نموذجية فى هذا الصدد . فلقد كانت فرنسا فى نهاية الحرب العالمية الاولى أقوى دولة فى العالم ، من الناحية العسكرية . وقد ظلت النظرة الى فرنسا ، قائمة على هذا الاساس حتى عام ١٩٤٠ ، عندما ظهر ضعفها العسكرى الفعلى وأضحى للعيان فى الهزيمة الساحقة التى منيت بها . وقد تحدثت عناوين الصفحة الاولى فى جميع الصحف التى صدرت منذ بداية الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر عام ١٩٣٩ ، حتى هزيمة فرنسا فى صيف عام ١٩٤٠ ، بمنتهى الوضوح والبلاغة عن قصة ذلك الخطأ فى تقدير انقوة العسكرية الفرنسية ، وكان المفروض طيلة تلك الفترة التى أطلق عليها اسم « الحرب الزائفة » ، ان الجيوش الالمانية كانت غير مجترئة على مهاجمة الفرنسيين ، نظرا لقوة هؤلاء المتفوقة ، ونقلت الأنباء فى حالات عدة ، اختراق القوات الفرنسية لخطوط الالمان . وكان يقوم وراء سوء التقدير هذا ، مفهوم خاطئ ، وهو ان قوة فرنسا العسكرية حقيقة مطلقة ، ولاصلة نسبية لها بالسلطان العسكرى للدول الاخرى . ولو أخذت قوة فرنسا العسكرية ، على حقيقتها فى عام ١٩٣٩ ، فانها كانت على الاقل كما كانت عليه فى عام ١٩١٩ ، ولذا اعتقد الناس ان فرنسا فى عام ١٩٣٩ ، قوية تماما ، كما كانت فى عام ١٩١٩ .

ويقوم الخطأ القاتل فى هذا التقويم فى الحقيقة الواقعة ، وهى ان فرنسا كانت فى عام ١٩١٩ أقوى دولة عسكرية فى العالم ، بالنسبة الى الدول الاخرى ، ولا سيما بالنسبة الى جارتها المنافسة لها وهى المانيا ، الخارجية من الحرب مهزومة ، مهينة الجناح ، منزوعة السلاح . ولكن

تفوق فرنسا كقوة عسكرية ، لم يكن في الواقع خاصية فطرية كامنة في الدولة الفرنسية يمكن التثبيت منها بالطريقة نفسها التي يتثبت الانسان فيها من الخصائص القومية للشعب الفرنسي . أو من مركز فرنسا الجغرافي ومواردها الأولية . فلم يكن ذلك التفوق على النقيض من ذلك الا ثمرة تشكيل معين للسلطان . أي ثمرة التفوق النسبي لفرنسا كقوة عسكرية على الدول الاخرى . ولم تكن نوعية الجيش الفرنسي قد هبطت عما كانت عليه في عام ١٩١٩ . ولو قسنا القوة على أساس القوات الفرنسية ومدفيعيتها وطائراتها وضباط أركانها كما وكيف ، لتبين لنا إنها لم تكن قد هبطت في عام ١٩٣٩ عما كانت عليه في عام ١٩١٩ . وهكذا نجد أن خيرا حاذقا في الشئون الدولية ، كالسير ونستون تشرشل ، يقارن بين الجيش الفرنسي في أواخر ثلاثينات القرن ، بالجيش الفرنسي في عام ١٩١٩ ، ويعلن في عام ١٩٣٧ بأن الجيش الفرنسي هو الضمانة الوحيدة للسلام الدولي .

ولقد فارت هو ومعظم معاصريه ، بين الجيش الفرنسي في عام ١٩٣٧ والجيش الفرنسي في عام ١٩١٩ ، الذي كان قد حقق شهرته عن طريق مقارنته بالجيش الألماني في التاريخ نفسه ، بدلا من أن يقارنوا بينه وبين الجيش الألماني في عام ١٩٣٧ . ولو أجروا هذه المقارنة لتبين لهم أن الصورة في أواخر الثلاثينات قد انعكست عما كانت عليه في عام ١٩١٩ . وبالرغم من أن الجهاز العسكري الفرنسي كان لا يزال يحتفظ بما كان عليه من قوة في عام ١٩١٩ ، فإن قوات ألمانيا المسلحة ، كانت قد باتت الآن متفوقة تفوقا طاغيا على الفرنسيين . وكان في وسع أية مقارنة للقوة العسكرية النسبية بين فرنسا وألمانيا ، أن تحسر النقاب ، عما كانت النظرة الى قوة فرنسا العسكرية وحدها كحقيقة مطلقة ، عاجزة عن اظهاره . وكان في الامكان تجنب الكثير من الأخطاء الخطيرة في التقديرات العسكرية والسياسية اللاحقة .

وتميل الدولة التي تجد نفسها في لحظة معينة من التاريخ في قمة مجدها وسلطانها ، الى تجاهل الحقيقة الواقعة وهي ان السلطان والقوة أمران نسبيان ، وهي تميل الى الاعتقاد بأن التفوق الذي حققته ميزة مطلقة لا تضيق الا عن طريق التبلد واهمال الواجب . وتعرض السياسة الخارجية التي تستند الى مثل هذه الافتراضات الى اخطار خطيرة ، وذلك لأنها تتجاهل الحقيقة الواقعة ، وهي ان القوة المتفوقة لتلك الدولة . هي الى

حد ما ثمرة خصائصها ، كما انها ثمرة خصائص الدول الاخرى التى تقارن بخصائصها .

وكان تفوق بريطانيا العظمى ابتداء بنهاية حروب نابليون ، وانتهاء ببداية الحرب العالمية الثانية ، راجعا قبل كل شىء الى مناعتها على الهجمات ، وسيطرتها شبه الاحتكارية على الطرق البحرية الرئيسية فى العالم . وكانت لبريطانيا بعبارة أخرى فى تلك الفترة من التاريخ ، ميزتان لم تكن تملكهما أية دولة أخرى . وما زال هذا الموقع الجغرافى المنيع قائما لم يتبدل حتى اليوم ، وما زال أسطولها اذا استثنينا الاسطول الأمريكى أقوى أسطول فى العالم . لكن دولا أخرى أصبحت حائزة لأسلحة جديدة منها القنابل الذرية والصواريخ الموجهة ، وهى أسلحة أزالى الى حد كبير أهمية تلك الميزتين اللتين كانت بريطانيا تستمد سلطتها منهما . ولا ريب فى أن هذا التبدل فى مركز السلطان البريطانى يلقى كثيرا من الأضواء على المشكلة المفجعة التى واجهت نيفيل تشمبرلين فى السنوات التى سبقت الحرب العالمية الثانية . ولقد أدرك تشمبرلين أهمية عامل النسبة فى تقدير القوة البريطانية بالنسبة الى القوى الاخرى . وأدرك أيضا أن النصر فى الحرب لا يمكن أن يوقف تدهور السلطان البريطانى أيضا ولعل من سخريات القدر أن محاولات تشمبرلين منع الحرب بأى ثمن هى التى جعلت الحرب أمرا محتوما ، وانه وجد نفسه مضطرا الى اعلان الحرب ، التى خشى أن تؤدى الى تحطيم سلطان بريطانيا . ولاريب فى أن مما يقيم الدليل على حكمة السياسة البريطانية (١) ان سياستها الخارجية قامت الى حد كبير منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، على أساس الوعى الكامل بتدهور السلطان البريطانى بالنسبة الى سلطان غيرها من الدول . وقد وعى الساسة البريطانيون الحقيقة القائلة ، بأنه بالرغم من أن قوة الأسطول البريطانى اليوم ، ليست اقل مما كانت عليه قبل عشر سنوات ، ومن أن قناة المانش مازالت على وضعها وسعتها لم تتغير ، فان دولا أخرى قد ضاعفت من قوتها وسلطانها الى الحد الذى أفقد بريطانيا ما كانت تحس به من ميزات قوتها وفاعليتها .

(١) لاريب فى ان هذه الحكمة التى يذكرها المؤلف قد جانبى بريطانيا فى عام ١٩٥٦ ، عندما اشتركت فى مؤامرة العدوان الثلاثى على مصر ، معتبرة نفسها بأنها مازالت تمثل قوة عظمى فى العالم ، ولقد جاء فشل العدوان خير دليل على اظهار خطأ بريطانيا فى حسابها هذا ، وعلى تحولها الى دولة من دول الدرجة الثانية .

«ب) الطبيعة الدائمة للسلطان :

هناك خطأ ثان يتصل بالخطأ الأول ، وان نبع من عملية فكرية مختلفة ، وهو أن بعض الدول بالرغم من ادراكها لنسبية القوة والسلطان ، تبرز عاملا معيناً واحداً من عوامل السلطان أو علاقة واحدة من علاقاته ، يانية تقديرها على أساس أن هذا العامل وتلك العلاقة منيعان على كل تحول وتبدل .

ولقد أتاحت لنا الفرصة حتى الآن للإشارة الى ذلك الخطأ الحسابي والذي أدى الى اعتبار فرنسا حتى عام ١٩٤٠ اقوى دولة عسكرية فى العالم وكان الذين رأوا هذا الرأى ، قد اعتبروا قوة فرنسا حقيقة مطلقة ، ونسوا أن عظمة ذلك السلطان فى عشرينات القرن كانت نتيجة المقارنة ، وأنه لا بد من اختبارها عن طريق المقارنة ، فى عام ١٩٤٠ للتأكد من وجودها وصحتها . وعندما أقامت الهزيمة العسكرية الدليل العملى على ضعف فرنسا الفعلى ، نما هناك ميل لدى فرنسا وغيرها من البلاد الى توقع دوام هذا الضعف واستمراره . وهكذا عوملت فرنسا بكثير من الاهمال والزراية وكأنها ستبقى ضعيفة الى أبد الآبدين .

وسار تقويم السلطان الروسى على الطريقة نفسها ، ولكن فى نسق تاريخى معكوس . فلقد عومل الاتحاد السوفياتى منذ عام ١٩١٧ حتى معركة ستالينجراد ، فى عام ١٩٤٣ ، وكأن ضعفه الذى كان فيه فى مستهل العشرينات سيستمر الى الابد مهما وقع فيه من تبدلات شملت هيادين أخرى . وهكذا نجد أن البعثة العسكرية البريطانية التى أوفدت الى موسكو فى صيف عام ١٩٣٩ ، للوصول الى حلف عسكرى مع الاتحاد السوفياتى توقعا للحرب الوحشية الوقوع مع ألمانيا ، أدت مهمتها ، على اعتبار أن القوة الروسية لا تعدو ما كانت عليه قبل عشر سنوات أو عشرين سنة . ولا ريب فى أن سوء التقدير هذا كان عنصرا مهما من عناصر فشل البعثة فى مهمتها . ولم يكد الاتحاد السوفياتى يحقق من الناحية الأخرى نصره فى معركة ستالينجراد ، وكنتيجة لتأثيرات السياسة الخارجية السوفياتية العدوانية ، ساد الاعتقاد باستحالة التغلب على الاتحاد السوفياتى بصورة دائمة مستمرة ، وبدوام تفوقه فى أوربا ، وأصبح هذا الاعتقاد عقيدة ثابتة متزمتة .

وهناك كما يبدو ميل شديد لا يقاوم فى موقفنا من دول أمريكا اللاتينية الى الافتراض بأن ما كان لأمريكا الشمالية من تفوق هائل عليها

منذ نالت دول النصف الغربى من الكرة الارضية استقلالها ، هو قانون طبيعى ، تستطيع الزيادات فى عدد السكان والاسراع فى التصنيع ، والتطور السياسى والعسكرى ، أن تعدله ، ولكنها لا تستطيع تبديله تبديلا أساسيا بحال من الأحوال . يضاف الى هذا ، أنه لما كان تاريخ العالم السياسى ، طيلة قرون عدة، خاضعا لتقرير دول الاجناس البيضاء، والى أن الاجناس الملونة لم تكن تخرج على حدود التبعية ، فقد بان من العسير على جميع الشعوب أن تتصور وضعها ، لا يعود فيه التفوق السياسى ، فى أيدي هذه الاجناس البيضاء فى حين تشير الحقيقة الواقعة الى احتمال انعكاس هذا الوضع انعكاسا كاملا . ولاريب فى أن عرض القوة العسكرية التى لا تقهر ، هو الذى يستهوى وبصورة غريبة ، عقول أولئك الذين ألفوا تقبل النبوءات المتعجلة ، بدلا من الاعتماد على التحليل الواعى والمتأنى . فهم يميلون الى الاعتقاد بأن التاريخ قد توقف ، وان من يحملون السلطان الذى لا يتعرض للتبدل اليوم ، لا بد وان ينعموا به غدا وبعد غد . وهكذا عندما بلغ سلطان المانيا ذراه فى عامى ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، كان الاعتقاد السائد أن السيطرة النازية على أوربا قد توطدت الى الأبد . وعندما بدت قوة الاتحاد السوفياتى المخبوءة فى عام ١٩٤٣ ، مثيرة دهشة العالم ، حيا الناس ستالين على أنه السيد المقبل لأوربا وآسيا . وعندما كانت أمريكا فى السنوات الأولى التى تلت الحرب ، هى محتكرة القنبلة الذرية ، ساد الرأى فى العالم ، بأن القرن الحالى سيكون « قرن أمريكا » ، وأن أمريكا ستسيطر على العالم ، سيطرة كاملة (١) .

وتقوم جذور هذا الميل الى الاعتقاد بالطبيعة المطلقة للسلطان ، او بدوام الصورة الواحدة والمعينة للسلطان ، فى التباين بين الطبيعة المتحركة والدائمة للتبدل فى علاقات السلطان بين الدول من ناحية ، وفى تعطش العقل الانسانى الى اليقين والى الضمان فى شكل ردود محددة من الناحية الاخرى . ونحن عندما نواجه ما فى الوضع الدولى من احتمالات وغموض ، وافتقار الى اليقين ، نسعى الى تفهم عوامل السلطان التى نقيم عليها سياساتنا الخارجية تفهما واضحا ومحددا . ونحن جميعا نجد أنفسنا

(١) يعتبر جيمس بورنهام ابرز ضحية معاصرة للخطا القائل بالطبيعة الدائمة للسلطان . راجع جورج أروويل فى مقاله « أضواء على جيمس بورنهام » - مجلة «حوار» العدد الثالث مايو ١٩٤٦ . ص ١٣ . ومقال « جيمس بورنهام يستقل ثانية » - مجلة انطاكية المجلد السابع . رقم (٢) صيف ١٩٤٧ . ص ٣١٥ .

فى عين الموقف الذى وقفته الملكة فيكتوريا (١) ، عندما نحت بالمرستون (Ralmareston) (٢) عن الحكم ، بعد أن ضاقت ذرعا بحركاته انلامتوفة واللامدروسة على المسرح الدولى ، وطلبت الى رئيس وزرائها الجديد جون راسل (Russel) (٣) وضع « برنامج منظم ، يحدد العلاقات المختلفة مع الدول الاخرى » . ولا تكون الردود التى نتلقاها دائما من الحكمة على النحو الذى أجاب به جون راسل ملكته فكتوريا ، اذ قال . . . « من العسير وضع أية مبادئ ، لا تتعرض الى الانحراف والخروج عليها بين الفينة والفينة » (٤) لكن الرأى العام الحاطىء التوجيه ، يكون معرضه دائما لايقاع اللوم بالنسبة الى هذه الانحرافات على السياسة المسئولين ، معتبرا أن الانسجام مع المبادئ ، مهما كان شكل توزيع السلطان فضيلة لا رذيلة .

ويحتاج مراقب السياسات الدولية للتقليل الى الحد الأدنى من الاخطاء التى لا يمكن تجنبها فى حسابات السلطان الى خيال خلاق ، ومناعة من الاستهواء والانجذاب الى ما يخلقه السلطان المتفوق فى لحظة من اللحظات من ميول ، والقسرة على التحرر من أسطورة الحتمية التاريخية ، والتفتح لاحتمالات التبديل ، التى تنطوى عليها محركات التاريخ (٥) ولا ريب فى أن الخيال الخلاق من هذا الطراز ، يكون قادرا على تحقيق ذلك الانجاز الفكرى المتفوق ، الذى يكتشف تحت سطح علاقات السلطان الراهنة التطورات الجنينية المولدة للمستقبل ، والذى يجمع بين ما حدث وما قد يكون ، ويكشف جميع هذه الحقائق والعلائم

(١) ملكة انجلترا (١٨٣٧ - ١٩٠١) - تولت عرش امبراطورية الهند بين عامى ١٨٧٦ و ١٩٠١

(٢) هنرى بالمرستون (١٧٨٤ - ١٨٦٥) كان وزيرا للخارجية بين عامى ١٨٣٠ و ١٨٤١ ورئيسا للوزارة بين عامى ١٨٥٥ و ١٨٥٨ .

(٣) اللورد جون راسل (١٧٩٢ - ١٨٧٨) سياسى بريطانى . انضم الى حزب الاحرار بعد ان غدا نائبا فى عام ١٨١٨ . اصبح وزيرا فى عام ١٨٣١ . الف الحكومة فى عام ١٨٤٦ . تولى الحكومة مرات عدة . كان يطالب بالاصلاح البرلمانى .

(٤) راجع كتاب « بريطانيا فى أوروبا » لروبرت سیتون واطسون (نيويورك مكميلان ١٩٣٧ ، ص ٥٣) .

(٥) يتضح من قول المؤلف هنا أنه يرفض التفسير المادى للتاريخ ، ويرفض النظرية العلمية فى هذا التفسير . فهو يسخر من الحتمية التاريخية دون أن يحاول بيان الاسباب التى تدعوه الى هذه السخرية ، مما يضعف من مكانته الموضوعية .

(العرب)

التاريخية ، والمجاهيل في رسم يصور اتجاهات المستقبل المحتملة ، وهي الاتجاهات التي تختلف اختلافا كبيرا عما سيقع فعلا .

(ج) خداع العامل الأوحده :

يتمثل الخطأ الكبير الثالث في تقويم سلطان الأمم المختلفة ، في إضفاء الأهمية الكبرى على عامل واحد من عوامل السلطان ، دون التقيد بالعوامل الأخرى . ويمكن تفسير هذا الخطأ في ثلاثة من أكثر مظاهره تكرارا في العصور الحديثة ، وهي الجغرافيا السياسية والقومية والنزعة العسكرية .

الجغرافيا السياسية : الجغرافيا السياسية شيء يشبه العلم ، إذ تجعل من العامل الجغرافي شيئا مطلقا ، يفترض فيه تقرير السلطان ، وبالتالي مصير الأمم المختلفة ويعتمد هذا العلم في مفهومه الأساسي على الحيز الجغرافي . ولكن بالرغم من ثبات الحيز وجموده ، فإن الشعوب التي تعيش فيه تكون متحركة . وتقول الجغرافيا السياسية ، أن قوانين التاريخ تقضى بتوسع الشعوب عن طريق « احتلال الأحيزة » ، وإن السلطان النسبي للأمم يتقرر - عن طريق العلاقة المتبادلة بين هذه الأحيزة المفتوحة . وكان أول ظهور لهذا المفهوم الأساسي للجغرافيا السياسية في تقرير بعنوان « المحور الجغرافي للتاريخ » تلاه السير هالفورد ماكيندر أمام الجمعية الجغرافية الملكية في لندن في عام ١٩٠٤ قال فيه : « لا تبرز أمامنا ونحن ندرس هذا العرض السريع لتيارات التاريخ الواسعة ، علاقة جغرافية تفرض وجودها على ما ندرسه ؟ أو ليست هذه المنطقة التي نعتبر محور السياسات العالمية ، هي تلك المساحة الشاسعة التي تضم أوروبا وآسيا ، والتي لاتصل إليها السفن ، وإنما كانت منذ أقدم العصور مفتوحة أمام القبائل الرحل ، التي تستخدم الجياد في ترحالها ، والتي لا بد وأن تغطي اليوم بشبكة من السكك الحديدية ؟ » . إنها قلب العالم ، وهي تمتد من الفولجا حتى نهر اليانجتسى ومن جبال الهملايا حتى المحيط المتجمد الشمالي . ثم يمضى قائلا : « وخارج هذه المنطقة المحورية ، هناك فوس داخلي عظيم يضم ألمانيا والنمسا وتركيا والهند والصين كما أن هناك قوسا خارجيا يضم بريطانيا وإفريقيا الجنوبية وأستراليا والولايات المتحدة ، وكندا واليابان » . وقد رأى أن « الجزيرة العالمية » تضم قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا ، وتلتف حولها المناطق الأرضية الأصغر مساحة من العالم . وراح من هذا التركيب الجغرافي للجغرافيا السياسية العالمية

يتوصل الى النتيجة التى تقول بأن « كل من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم ، وان من يسيطر على هذا القلب يسيطر على الجزيرة العالمية ، وأن من يسيطر على هذه الجزيرة يسود العالم بأسره » (١) .

وقد توقع ماكيندر على أساس تحليله هذا ، ظهور روسيا أو أية دولة أخرى تسيطر على المنطقة المشار اليها سابقا ، كالدولة العالمية المسيطرة والمتفوقة . وكان علماء الجغرافيا السياسية من الالمان بقيادة الفريق (الجنرال) هوشوفر ، والذين كانوا ذوى نفوذ ضخم على حسابات القوة فى العهد النازى ، وعلى السياسات النازية ، أكثر تحديفا من ماكيندر . وقد افترضوا أحد أمرين أما تحالف المانيا مع الاتحاد السوفياتى ، أو السيطرة على أوروبا الشرقية ، لتغدو المانيا الدولة المتفوقة فى العالم . ومن الواضح أن هذه الصورة لا يمكن أن تستنتج بصورة مباشرة من الفرضية الجغرافية السياسية . فالجغرافيا السياسية ، هى التى تصور لنا الحيز الذى يجب أن تشغله الدولة الراغبة فى السيطرة على العالم ، بالنسبة الى الأحيزة الأخرى . وهى لا تفصح لنا ، عن الدولة المعنية التى ستكون هذه السيطرة من نصيبها . وهكذا رأينا أنصار المدرسة الألمانية فى الجغرافيا السياسية ، مدفوعين برغبتهم فى اظهار ان رسالة الشعب الالماني احتلال « قلب العالم » ، الذى يمثل المركز الجغرافى للسيطرة العالمية ، يجمعون بين العقيدة الجغرافية السياسية وبين حجة تزايد السكان وضغطهم . كانوا يقولون أن الشعب الالماني « شعب بلا حيز » ، وان « مجالهم الحيوى » ، الذى يجب أن يسيطروا عليه ويحتلوه ، يقوم فى السهول الخالية الواقعة فى أوروبا الشرقية .

وقا قدمت الجغرافيا السياسية على النحو الذى عرضت فيه فى كتابات ماكيندر وفيرجريف ، صورة صحيحة لناحية واحدة من نواحي واقع السلطان القومى ، وهى صورة تبدو من الزاوية الوحيدة والمشوهة ، للواقع الجغرافى ، وتحولت الجغرافيا السياسية فى أيدي هوشوفر وطلابه الى طراز من الغيبيات السياسية ، تستخدم كسلاح مذهبى فى خدمة التطلعات الفرعية لالمانيا (٢) .

(١) كتاب « المثل الديمقراطية والواقع » للسير هاثورد ماكيندر - (طبعة نيويورك - هنرى هولت وشركاه ١٩١٩) ص ١٥٠ .

(٢) تشبه المضامين المذهبية لنظرية العزلة وتضامن النصف الغربى من الكرة الأرضية مضامين الجغرافيا السياسية ، من حيث أنها تستمد مفهوم سياستها الخارجية من عوامل جغرافية =

القومية : ليست الجغرافيا السياسية الا المحاولة الرامية الى تفهم مشكلة السلطان القومى على صعيد الجغرافيا وحدها ، وهى تهبط ابان هذه العملية ، الى طراز من الغيبية السياسية القابعة فى هذر علمى زائف . وتحاول القومية تفسير السلطان القومى على صعيد الشخصية القومية وحدها ، أو على صعيد تغلب هذه الشخصية عليه ، وهى تهبط ابان هذه العملية الى غيبيات ومتاهات سياسية عنصرية . وترى الجغرافيا السياسية ، ان المركز الجغرافى هو المقرر الوحيد للسلطان القومى ، فى حين ترى القومية أن الانتماء الى الأمة هو هذا المقرر . وقد يحدد هذا الانتماء عن طريق اللغة والثقافة ، والاصل العرقى المشترك والعنصر ، أو عن طريق تقرير الفرد نفسه الانتماء الى تلك الأمة . ولكن مهما كان الاساس الذى نعتمد عليه فى ذلك التحديد ، فان الانتماء ينطوى فى جوهره على الاشتراك فى خصائص معينة ، تسمى فى مجموعها بالشخصية القومية ، ويشترك فيها أفراد أية أمة، وتكون تنمية مواهبها الخلاقة الهدف الاسمى للأمة كلها . وتحتاج الأمة لتحقيق هذا الهدف الى السلطان الذى يتولى حمايتها من الامم الاخرى ، والذى يمثل الحافز لها على هذا التطور . ويعنى هذا أن الأمة تحتاج الى دولة . . . على اعتبار أن « لكل أمة دولة واحدة » ، وهو الشعار السياسى الذى يرمز الى القومية ، اذ أن الدولة القومية هى المثل الاعلى للقومية .

ولكن بالرغم من أن الأمة تحتاج الى سلطان الدولة للحفاظ على وجودها ، وتطورها ، فان الدولة تحتاج الى المجتمع القومى للحفاظ على سلطانها وزيادته . وتظهر الشخصية القومية أو الروح القومية فى الفلسفة القومية الالمانية ، وفى كتابات فيخته ، وهيغيل مثلاً ، كالروح الموجهة ، فى حين يظهر التنظيم السياسى كالجسد بالنسبة الى المجتمع القومى الذى يحتاج اليهما معا ، لاداء رسالته بين المجتمعات القومية الاخرى . وتحول القومية مشاعر القرابة ، والاشتراك فى ثقافة واحدة ، وتقاليدها ، والاحساس بالمصير الواحد ، وكلها جوهر الاحساس القومى والوطنية ولبابها الى صوفية سياسية ، تغدو فيه الجماعة القومية والدولة كيانين اسمى فى الكيانات البشرية ، نائبين عن أعضائهما

= مشوهة أو أسطورية. ولقد سبق لنا أن تحدثنا عما فى العزلة من تضليل. أما لفهم الطبيعة الأسطورية للوحدة الجغرافية للنصف الغربى من العالم ، ففى وسع القارىء ان يرجع الى بحث « خرافة القارات » فى كتاب « دائرة العالم » ليوجين ستالى ، - اعداد ويجارت وستيفانسون (نيويورك - مكملان ١٩٤٤) ص ٨٦ - ١٠٨ .

(المؤلف)

من الافراد ، ومتفوقين عليهم ، اذ يفرضان الولاء عليهم كما كانت أصنام
الماضى تفعل مع الوثنيين ، متطلبة منهم القرايين والهدايا من الأرواح
والسلع .

وتصل هذه الصوفية أوجها في العبادة العنصرية للشخصية
القومية . فالأمة هنا تمثل على انها وحدة حياتية (بيولوجية) قائمة
بذاتها هي العنصر الذى يواصل توليد الشخصية القومية فى اقوى
صورها وأروعها طالما احتفظ بنقيائه وصفائه . ويؤدى تخفيف
هذا العنصر عن طريق اختلاطاته بالعناصر الأخرى الى افساد الشخصية
القومية ، وبالتالي الى اضعاف سلطان الدولة . ويبدو الانسجام فى
الأمة والنقاء فى العنصر والحالة هذه كاللباب فى السلطان القومى الذى
يتطلب والحالة هذه أما امتصاص الاقليات القومية ، أو نبذها والقضاء
عليها . وتغدو الشخصية القومية للأمة الواحدة فى النهاية على ضوء هذا
كله ، مستودع خصائص عدة كالشجاعة والولاء والانقياد والكد ، والتحمل
والذكاء والقدرة على القيادة ، وتكون حيازة هذه الخصائص ، المبرر
والوسيلة لممارسة السلطان المتفوق على الأمم الأخرى . ويؤدى الاغراق
فى تقدير الأمة لخصائصها ، وهى الظاهرة التى تشمل جميع القوميات .
إذا ما توقعت ضمن اطار مفهوم « العنصر السيد » الى عبادة الشخصية
القومية وتأليهها . والعنصر السيد ، مؤهل بحكم خصائصه المتفوقة
والمتجسدة فى الشخصية القومية لحكم العالم والسيطرة عليه . وهو
قادر بحكم هذه الخصائص على ممارسة السيطرة العالمية الشاملة ، ومهمة
القيادة السياسية والفتح العسكرى تحويل هذه الطاقات الكامنة
والاحتمالات النائمة الى واقع يتمثل فى امبراطورية عالمية .

ولقد أدت المغالاة الفكرية والسياسية فى تمجيد القومية وما نتج
عنها من عنصرية منحلة الى اثاره الرعب والفرع فى العقول اللاقومية
الى حدود فاقت تأثير الجغرافيا السياسية عليها . ولقد كانت هذه
الجغرافيا محصورة فى المانيا ، وكان التعبير عنها يتم فى صورة سرية
خفية . أما المغالاة فى تمجيد القومية ، فقد كانت من الناحية الأخرى ،
النمو المنطقى لديانة علمية ، كانت قد تجسدت فى التعصبات التى
طبعت حروب الإبادة الدينية بطابعها ، كما طبعت استعباد الشعوب
والرغبة فى الفتح العالمى ، فى عدة قرون ثم اختفت تاركة أثرها فى كل
مكان . ولما كانت القومية قد أبرزت الشخصية القومية على أنها محور

الفلسفة السياسية وبرنامجهما وتطبيقها ، فان المراقبين الناقدين لهما .
مالوا من الناحية الاخرى الى المضي الى الطرف البعيد الثانى ، وانكروا
وجود الشخصية القومية انكارا كلياً . ولما كانوا قد حزموا أمرهم
على اظهار مافى القومية من جوهر ذاتى خرافى ، فان تصميمهم هذا قادهم
الى ان يظهروا بأن اساسها الاختبارى المزعوم ، وهو الشخصية القومية
ليس الا مجرد أسطورة (١) .

وفى وسع المرء ان يتفق مع ناقدى القومية والعنصرية فى ان التقرير
الحتمى المزعوم للشخصية القومية عن طريق « الدم » أى عن طريق
الخصائص الحياتية (البيولوجية) المشتركة للاعضاء المنتسبين الى جماعة
معينه ، ليس الا « فبركة » سياسية لا تقوم على أى أساس من الحقيقة
والواقع . وفى وسع المرء أن يوافقهم أيضاً على أن ما يقال عن دوام مطلق
للشخصية القومية نابع عن ثبات خصائص العنصر النقى ، ليس الا
اساطير سياسية . ولا ريب فى ان وجود الولايات المتحدة الامريكية
كأمة ، وما امتازت به من قوى استيعابية تهضم مختلف القوميات ، هو
الدليل المقنع على خطأ كل من التاكيدىين . لكن انكار وجود الشخصية
القومية ، وما تتركه من آثار على السلطان القومى ، يتعارض من الناحية
الاخرى ، مع حقائق التجارب التاريخية التى كنا قد قدمنا عينات منها
فى فصل سابق . ولا ريب فى ان مثل هذا الانكار يؤلف خطيئة لا تقل فى
ضررها على التقويم الصحيح لسلطان أية أمة بالنسبة الى الامم الأخرى ،
من الضرر الذى يخلفه التآليه القومى للشخصية القومية .

الفلسفة العسكرية :

تقترب الفلسفة العسكرية الحطأ نفسه ، فى موضوع الاعداد
العسكرى الذى تقتربه الجغرافيا السياسية والقومية بالنسبة الى

(١) لا ريب فى أن المؤلف قد حصر حديثه هنا فى القومية المنعصبة اغلقة ، التى أتاح بها
انغلاؤها الى متاهات العنصرية البغيضة التى تمثلت فى الفاشية ، والنازية . أما القومية
المتفتحة ، التى يصدر ايمانها بالقوميات الاخرى عن ايمانها بنفسها ، والتى تمارس دور
الفاعل والمتفاعل مع هذه القوميات، ضمن اطار المجموعة الانسانية الواحدة ، فتغدق سخية
معاًة ، ثمار حضارتها على القوميات الاخرى ، كما تأخذ عنها كل ما يتفق وواقعها المادى
وتعالقاتها الروحية والمادية ، فلا يمكن أن تتهم بمثل هذه الاتهامات ، وذلك لانها
لا تنقوع ضمن مفاهيم السيادة والسيطرة وانما تنفتح على أساس التعاون الحر المطلق
على الصورة العالمية الشاملة .

الجغرافيا والشخصية القومية . فالفلسفة العسكرية هي المفهوم القائل بأن سلطان أية أمة يكون على الغالب ، ان لم يكن بصورة شاملة كاملة ، في قوتها العسكرية التي تقاس على ضوء « الكم » ليس الا . وفي اطار هذا المفهوم ، تفدو الجيوش الضخمة والاساطيل الكبيرة ، والقوى الجوية العظيمة ، معيار السلطان القومي الغالب أن لم يكن الوحيد . وبالرغم من ان هذا التفكير الخاطئ ، قد اتخذ الى حد ما شكلا منظما وواسع النطاق في ألمانيا ، الا ان من واجبتنا ان نبين هنا ، ان لا صحة للافتراض القائل بأن هذه النظرية قد قبلت على نطاق واسع في البلاد الاخرى أيضا .

وتميل الدول التي تتمثل قوتها العسكرية في الاساطيل البحرية لا في الجيوش البرية القائمة والضخمة الى استنكار النزعات العسكرية في ألمانيا أو فرنسا أو الاتحاد السوفياتي ، دون ان تدرك ، انها قد قامت بدورها في تطوير الشكل الخاص بها من الفلسفة العسكرية . فهذه الدول وقد تأثرت بكتاب من أمثال ماهان (Mahan) (١) ، افترضت في التأكيد المغالى على اهمية الاساطيل كما وكيفا للسلطان القومي . ويميل الناس في الولايات المتحدة ميلا كبيرا الى الاغراق في التأكيد على النواحي التقنية للاعداد العسكرية ، كسرعة الطائرات ومداتها ، وتقود الاسلحة . اما الالمان فتستهويهم جماعات الجنود وهي تخطو في مشية الاوزة . ويزي الروسى العادى تفوق القوة السوفياتية في اتساع الآماد ، وضخامة عدد السكان . وفي هذه الحشود التي تملأ الميدان الاحمر في عيد أول مايو . ويفقد الانجليزى العادى احساسه بالنسبة والتناسب ، عندما يزي بارجة حربية ضخمة . واذعن كثيرون من الأمريكين لما بعثته اسرار القنبلة الذرية من استهواء في نفوسهم (٢) وتشترك جميع هذه الميول الى الاعداد العسكرية في الاعتقاد الخاطئ ، بأهمية العامل العسكرى الذى تقرره اعداد الجنود والاسلحة ونوعيتهم في تقرير السلطان على الصعيد الدولى . (٣)

(١) الفريد تاير ماهان (١٨٤٠ - ١٩١٤) - مؤرخ أمريكى وضابط بحرى وناشر . صاحب نظرية القوة البحرية ، التي تركت أثرا كبيرا في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا واليابان وروسيا .

(٢) كان هذا قبل وصول الاتحاد السوفياتى الى مكان المساواة ان لم يكن التفوق على أمريكا في السلاح الذرى .

(٣) شرح آر . اش . تاونى هذه الناحية من الفلسفة العسكرية في كتابه « المجتمع المكتنز » (طبعة نيويورك - هاركورت - برس وشركاه ١٩٢٠) وفي الصفحة (٤٤) بقوله : =

وتنبع عن الخطيئة العسكرية ، خطيئة اخرى حتمية ، وهي ايجاد التعادل بين السلطان القومى والقوة المادية . ويكون الحديث بصوت مرتفع ، وحمل هراوة ضخمة على حد تعبير تيودور روزفلت المشهور ، الأسلوب المفضل فى الدبلوماسية العسكرية . ويبدو ان دعاة هذا الاسلوب ، لا يعرفون ان من الحكمة احيانا الحديث بنعومه مع حمل الهراوة نفسها ، وان من الحكمة أيضا أحيانا ، التخلي عن الهداوة ، والابقاء عليها فى المنزل فى المتناول ، اذا احتاج اليها صاحبها . وتكون النزعة العسكرية ، نتيجة اهتمامها الوحيد بالقوة العسكرية مزدوجة لتعقيدات السلطان وخفاياه . وقد تتمكن الدولة القوية بدون هذه الغوامض من ارباب الامم الاخرى ودفعها الى الاذعان ، وقد تستطيع احتلال غيرها بالقوة الطاغية المجردة ، ولكنها تعجز عن حكم ما احتلته ، اذ انها لا تستطيع ان تضمن التقبل الطوعى لحكمها . ويتحتم على سلطان النزعة العسكرية أن يخضع فى النهاية لسلطان مخفف بالكوابح الذاتية التى تنشأ الحصول على فاعلية السلطان القومى دون اللجوء كثيرا الى استخدام القوة العسكرية . ولا ريب فى ان فشل الفلسفات العسكرية الاسبارطية والالمانية واليابانية اذا ما قورن بانتصارات السياسات الرومانية والبريطانية فى بناء الامبراطوريات ، يظهر النتائج العلمية المفجعة لذلك الخطأ الفكرى الذى نسميه بالفلسفة العسكرية .

ويترتب على هذا أن يضفى خطأ الفلسفة العسكرية ، مضاء جديدا على بنىان السلطان القومى وتقليباته . فالعسكرية تعجز ، وهنا تمثل زبدة الخطأ فيها ، عن فهم الاحجية التى تقسول بأن الحد الأقصى فى السلطان العسكرى لا يعنى ، بحكم الضرورة حدا اقصى من السلطان

= تعتبر النزعة العسكرية خاصة لا تتعلق بالجيش بل بالمجتمع . وليس جوهر هذه النزعة صفة معينة او معيارا من الاعداد العسكرى ، بل حالة عقلية ، تنتهى أخيرا عن طريق تركيزها على عنصر واحد معين فى الحياة الاجتماعية الى تمجيد هذا العنصر تمجيدها . يحملها على السماح له بالتحكم بالعناصر الاخرى . وينسى الهدف الذى من أجله توجد القوات المسلحة . ونظن انها تقف الى جانب حقها ، ولا تحتاج الى مبرر . وبدلا من اعتبارها كاداة ضرورية فى عالم مفتقر الى الكمال . فان افرادها يسمون الى ان يغدوا موضع الاجلال الاسطورى ، وكان العالم سيكون مكانا تافها سيئا بدونهم . بحيث تسحق المنظمات السياسية والترتيبات الاجتماعية والفكر والاخلاق والدين وتحول الى قالب يصلح لمجال واحد من مجالات النشاط وتعتبر غيره نشاطا ثانويا فى المجتمع العاقل كالشرطة وادارات السجون ، وتنظيف المجارى .

(المؤلف)

القومى الشامل . ولاريب فى ان الدولة التى تلقى فى موازين السياسات الدولية بالحد الاقصى من السلطان المادى الذى تستطيع تجميعه ، تجد نفسها وقد واجهت الحد الاقصى من جهود منافسيها فى الوصول الى مستوى سلطانها أو التفوق عليه . وستجد نفسها أنها باتت بدون اصدقاء وكل ما أمامها اما اعداء أو اتباع . ولم تفلح أية دولة منذ ظهور النظام الجديد للدولة الحديثة فى القرن الخامس عشر فى فرض ارادتها مدة طويلة من الزمن على بقية انحاء العالم ، باستخدام القوة المادية وحدها . ولم تجد أية دولة حاولت اتباع طرق الفلسفة العسكرية ، نفسها قوية الى الحد الذى يمكنها من التغلب على المقاومة المتحدة للدول الأخرى ، وهى المقاومة التى استفزتها قوتها المادية المتفوقة وحفزتها الى التوحد .

ولعل الدولة الوحيدة التى استطاعت فى العصور الحديثة الحفاظ على ثبات مركزها فى التأهب والاستعداد ، تجد نفسها مدينة الى مزيج غريب من السلطان المتفوق المتوقع ، ومن الاشتهار بالسلطان المتفوق ، ومن اللجوء الى استخدامه بين آونة وأخرى . وهكذا تمكنت بريطانيا العظمى من ناحية من التغلب على كافة التحديات الخطيرة لتفوقها ، وذلك لأن ما امتازت به من ضبط النفس قد اكسبها حلفاء أقوياء ، مما جعلها دائمة التفوق الفعلى . وكان فى وسعها من الناحية الأخرى التقليل من الحوافز على تحديها ، اذا ان تفوقها لم يكن يحمل طابع التهديد لوجود الدول الأخرى . وعندما وقفت بريطانيا العظمى على عتبة سلطانها العظيم ، كانت تصيخ السمع للتحذير الذى صدر اليها عن مفكرها السياسى العظيم ، ادموند بيرك (١) ، وهو تحذير ، مازال صالحا اليوم على النحو الذى كان صالحا فيه عندما صدر عنه فى عام ١٧٩٣ ، اذ قال ...

« قد لا يكون من الخطأ ، اذا ما ضمنا الى الاحتياطات التى نتخذها ضد الطموح ، احتياطا آخر من جانبنا ، ضد طموحنا الذاتى ، وانى لأجد نفسى مضطرا الى القول ، باننى اخشى قبل كل شئ قوتنا وطموحنا ، اجل انى اخشى أن يفرط الناس فى التخوف منا . وقد يكون من المضحك القول باننا لسنا من الناس ، واننا اذا كنا من الناس فان علينا أن ننتأى عن الرغبة فى تمجيد انفسنا بطريق

(١) ادموند بيرك (١٧٢٩ - ١٧٩٧) - من ابرز الساسة والخطباء والبرلمانيين البريطانيين . كان محافظا متفتحا فى اتجاهاته . ومن ابرز الكتب التى وضعها « انطباعات عن الثورة الفرنسية » .

أو بآخر . فهل في وسعنا أن نقول ، أننا حتى في هذه الساعة ، لانجد من يحسدنا على امجادنا وعظمتنا ؟ اننا نسيطر على تجارة العالم بأسره . و'مبراطوريتنا في الهند شيء رهيب ومخيف ولو قدر لنا ان نصبح في وضع لايمكننا من تحقيق هذا التفوق كله في مجال التجارة ، بل ان نغدو قادرين قدرة مطلقة دون اية سيطرة ، على ان نقبض على قاصية التجارة الخاصة بالدول الكبرى ، بالرغم من استقلالها الكلي عنا ، وأن نخضعها لرغباتنا ، فسيكون في استطاعتنا أن نقول بأننا لا نسيء استعمال هذا السلطان المدهش والذي لم يسبق له نظير من قبل . لكن جميع الدول الاخرى ستفكر بأننا سنسيء التشرف في هذا السلطان ، وقد يكون هذا مستحيلا ، ولكن هذا الوضع ، لابد وان يخلق ان عاجلا وان آجلا . تحالفا ضدنا ، لابد وان يصل في النهاية بنا الى دمارنا (١)

(١) مؤلفات ادموند بيرك « ملاحظات عن سياسة الحلفاء تجاه فرنسا » (طباعة جوسطن - ليتل براون وشركاه ١٨٩٩) المجلد الرابع . ٧٥٧

القسم الرابع

حدود السلطان القومي..توازن القوى

توازن القوى

يؤدي التطلع الى السلطان من جانب دول عدة ، تسعى كل واحدة منها اما الى الحفاظ على الوضع القائم او الى الاطاحة به ، بحكم الضرورة الى صورة او تشكيلة تسمى بتوازن القوى والى سياسات تهدف الى الحفاظ عليه . وقد استعملنا هنا تعبير « بحكم الضرورة » ، عن عمد وقصد ، وذلك لاننا نواجه هنا ايضا المفهوم الاساسى الخاطيء الذى حال بيننا وبين تفهم السياسات الدولية . وجعل منا فرائس للاوهام ، والخيالات . ويؤكد هذا المفهوم الخاطيء ، ان الناس يختارون بين سياسات القوة ، وما يتفرع عنها من توازن حتمى للقوى من ناحية وبين طراز افضل ، وجد مختلف من العلاقات الدولية من الناحية الاخرى . وهو يؤيد ايضا بأن السياسة الخارجية التى تقوم على توازن القوى ليست الا واحدة من عدة سياسات خارجية محتملة ، وان الاشرار والبلداء من الناس وحدهم هم الذين يؤثرون الخيار الاول ، ويرفضون الخيار الثانى .

وسنرى فى الصفحات المقبلة ان توازن القوى فى الشئون الدولية ليس الا مظهرا معيننا لمبدأ اجتماعى عام ، تدين له جميع المجتمعات التى تضم عددا من الوحدات المستقلة ، باستقلال اجزائها المؤلفة لها ، وان

(١) استخدمت تعبير توازن القوى فى هذا الفصل فى أربعة معان مختلفة.....المعنى الاول كسياسة تهدف الى حالة معينة من الأوضاع . أما المعنى الثانى فكوضع فعلى . وأما الثالث فكتوزيع تقريبي متكافئ للقوة . وأما الرابع فكمجرد توزيع للقوى . وعندما نستعمل التعبير دون أية نعوت أو أوصاف أخرى ، فإنه يشير الى حالة فعلية من الأوضاع تكون القوة فيها موزعة بين عدد من الدول بشيء تقريبي من التعادل .
(المؤلف)

توازن القوى والسياسات الهادفة الى الحفاظ عليه ليست حتمية فحسب ، بل وتؤلف عامل استقرار اساسى فى مجتمع للدول المستقلة ذات السيادة ، وان مايمثل فى توازن القوى على الصعيد الدولى من افتقار الى الاستقرار لا يرجع الى خطأ فى الهدف بل الى الاوضاع المعينة ، التى يجب ان يعمل المبدأ فى ظلها فى مجتمع للدول المستقلة ذات السيادة .

١ - التكافؤ الاجتماعى

(أ) توازن القوى كمفهوم شامل :

يستخدم مفهوم « التكافؤ » كمرادف عن « التوازن » فى كثير من العلوم كالطبيعة والحياة والاقتصاد والاجتماع والسياسة . ويعنى « التوازن » هنا الاستقرار ضمن اطار نظام يضم عددا من القوى المستقلة . وعندما يتعرض هذا التكافؤ للاضطراب اما بفعل قوة خارجية ، او نتيجة تبدل فى عنصر او اكثر من العناصر التى تؤلف النظام ، فان هذا النظام يبدى ميلا اما لاعادة التكافؤ الاصلى او لاقامة تكافؤ جديد . . . وهكذا يوجد التكافؤ فى الجسم البشرى . وبينما يتعرض الجسم للتبدل فى أثناء عملية النمو ، يستمر التكافؤ ، طالما ان التبدلات الطارئة الواقعة ، فى مختلف أعضاء الجسم ، لا تؤثر على استقرار الجسم ، ولا تحدث الاضطراب فيه . ويتحقق هذا الوضع اذا كانت التبدلات النوعية والكمية فى مختلف أعضاء الجسم ، متناسبة مع بعضها . ولكن عندما يصاب الجسم بجرح ، او يفقد أحد أعضائه ، عن طريق تدخل خارجى ، او يمر بتجربة نمو غير طبيعى ، او تحول مرضى فى أحد أعضائه ، فان التعادل يضطرب ، ويحاول الجسم التغلب على الاضطراب الناشئ ، عن طريق اعادة التكافؤ الى ما كان عليه ، اما فى المستوى نفسه او على مستوى آخر ، يختلف عن ذاك ، الذى تحقق له قبل وقوع الاضطراب . (١)

(١) للمزيد من الاطلاع على هذه المقارنة الرائعة بين التكافؤ فى الجسم الانسانى والتكافؤ فى المجتمع ، راجع كتاب وولتر . بي . كانون عن « حكمة الجسد » (طباعة نيويورك نورتون وشركاه لعام ١٩٣٢) ص ٢٩٢ و ٢٩٤ حيث يقول « . . . لعل من المدير »

ويستخدم هذا المفهوم نفسه للتكافؤ في علم اجتماعي خاص آخر ، هو علم الاقتصاد ، وذلك على صعيد العلاقات بين العناصر المختلفة للنظام الاقتصادي . أى بين الوفور والاستثمارات وبين الصادرات والواردات ، والعرض والطلب ، والتكلفة والسعر . وكثيرا ما وصفت الرأسمالية المعاصرة بأنها نظام « للقوى المتكافئة » (١) وتنطبق هذه التسمية على المجتمع كله . فنحن نبحث عن التوازن بين المناطق الجغرافية المختلفة كالشرق والغرب والشمال والجنوب ، وبين مختلف أشكال النشاط والعمل . كالزراعة والصناعة ، والصناعات الثقيلة والخفيفة ، والمشروعات الاعمالية الصغرى والكبيرة ، والمنتجين والمستهلكين وادارات الاعمال والعمال ، وبين الفئات العملية المختلفة كالمدينة والقرية ، والشيوخ والشبان والكهول ، والميدان السياسى والميدان الاقتصادى ، والطبقات الوسطى والطبقات العليا والدنيا .

= بالملاحظة فى البداية أن البنيان السياسى نفسه يعرض بعض الظواهر التى تشير إلى عمليات استقرارية رتيبة وغير ناضجة . ولقد سبق لى فى الفصل السابق أن بينت أن وجود حد معين من الثبات فى أى نظام معقد ، هو فى حد ذاته دليل على أن فروع ذلك النظام تعمل أو على استعداد لأن تعمل للحفاظ على ذلك الثبات . يضاف إلى هذا ، أنه فى حالة بقاء أى نظام على ثباته ، فإن هذا النظام إنما يفعل ذلك ، لأنه يواجه أى ميل إلى التبدل ، بمزيد من الفاعلية فى العامل أو العوامل التى تقاوم التبدل . وهناك حقائق معروفة كثيرة ، تقيم الدليل على أن هذه الأقوال صحيحة إلى حد ما بالنسبة إلى المجتمع ، حتى فى أوضاعه الراهنة اللامستقرة . وأى عرض للنزعة المحافظة يثير ثورة متطرفة ، لا تلبث أن تخلف بدورها ، بعودة إلى المحافظة . ويصل الحكم الذين الرخو ، وما يخلقه من نتائج ، بدعاة الإصلاح إلى الحكم ، ولكن ما يفرضونه من كوابح صارمة فورية ، لا تلبث أن تثير الكثير من القلق والرغبة فى الانطلاق من هذه القيود . وكثيرا ما تعقب الحماسة النبيلة والتفانيات التى تعرضها الشعوب أيام الحروب ، حالات من التقزز الأخلاقى والاغراق فى الاثرة والأنانية . ويندر أن يستمر أى ميل لدى أية أمة من الأمم فى طريقه حتى يصل إلى مرحلة الكارثة ، إذ تقوم القوى المعدلة على الفور ، لتكبح تلك الميول قبل وصولها إلى النهاية المتطرفة ، وتسود إلى الحد الذى يمكنها من خلق حالة من رد الفعل . وقد تقودنا دراسة طبيعة هسده الميول الاجتماعية وما يعقبها من ردود الفعل ، إلى تفهم وسائل الحد من هذه الاضطرابات وتطبيقها . ونحن نرى فى هذه الحالة أن التحديد ضيق النطاق ، وأنه يشير على الغالب إلى وجود مرحلة مبكرة من مراحل اتزان أجزاء الجسم » . (وولتر كانون - فى كتابه (حكمة الجسد » . نيويورك ، نورثون وشركاه لعام ١٩٣٢) .

(المؤلف)

(١) كتاب « الرأسمالية الأمريكية ومفهوم القوة المتكافئة » لجون جولبريث (بوسطن - موخلين - لعام ١٩٥٢) .

وهناك افتراضان يقومان وراء مثل هذه التكافؤات ، وأولهما ان العناصر التي يجرى التوازن بينها ضرورية للمجتمع ، أولهما الحق في الوجود وثانيهما ، انه في حالة الافتقار الى التوازن ، فان عنصرا من العناصر لابد وان يتفوق على العناصر الاخرى ، متجاوزا حقوقها ومصالحها ، وملحقا بها في النهاية الخراب والدمار . ومن الطبيعي ان يكون هدف مثل هذه العمليات التكافؤية ، الحفاظ على استقرار النظام دون تحطيم ظاهرة التعدد في العناصر التي تؤلفه . واذا كان الهدف هو الاستقرار وحده ، فانه يتحقق عن طريق السماح لعنصر واحد بتحطيم العناصر الاخرى والتغلب عليها ، والطول محلها . ولما كان الهدف هو الاستقرار زائدا الحفاظ على جميع العناصر المؤلفة للنظام ، فان على التكافؤ ان يهدف الى الحيلولة دون اى عنصر من هذه العناصر ، من تحقيق التفوق على العناصر الاخرى . وتتألف الوسائل التي تستخدم للحفاظ على التكافؤ من السماح للعناصر المختلفة ، بمتابعة اتجاهاتها المتعارضة ، حتى النقطة التي يفدو فيها ميل احدها قويا الى الحد الذي لا يتغلب فيه على ميول العناصر الاخرى ، ولكنه قوى للحيلولة دون تغلب العناصر الاخرى عليه . وفي هذا يقول روبرت يريد جيز (١) .

« ليس استقرارنا الا توازنا ... »

« وعقل الحكمة في قدرتنا على التصرف بالغيب . »

ولم يسبق لحيل التكافؤ الاجتماعي ووسائله ، ان شرحت شرحا رائعا ، مع تناء في البساطة ، كذلك الشرح الذي ورد في مجموعة «الاتحادى» ففي المقال الواحد والخمسين من هذه المجموعة حديث رائع عن نظام الكوابح والتوازن في الحكم الامريكى هذا بعض ما فيه .

« ويمكن اكتشاف سياسة الاستعاضة بالمصالح المتعارضة والمتنافسة عن عيون الحوافز الفضل ، في نظام الشئون الانسانية كلها من خاصة وعامة . فنحن نراها ماثلة بصورة خاصة ، في جميع عمليات توزيع السلطان ، حيث يكون الهدف الدائم ، تقسيم الدوائر المختلفة وتنظيمها . بطريقة تكون الواحدة منها رقيبا على

(١) روبرت سيمور بريدجيز (١٨٤٤ - ١٩٣٠) - شاعر بريطاني . درس في أوكسفورد الطب ، ولكنه مال الى الشعر . من أبرز دواوينه « روح الانسان » و « القناع » . (المغرب)

الآخري وكابحا لها ، وتكون المصالح الخاصة لكل فرد الحارس الامين على الحقوق العامة . (١) ولا ريب في ان هذه الابتكارات المتأينة اقل ضرورة في توزيع القوى المتفوقة للدولة .

«ب) توازن القوى في السياسات الداخلية :

عشر مفهوم التسكافؤ أو التوازن على أكثر تطبيقاته أهمية خارج الميدان الدولي ، في مجالات الحكم والسياسات المحلية (٢) . فلقد أقامت الهيئات البرلمانية فيما بينها في كثير من الحالات، نوعا من توازن القوى . ويؤمن نظام الاحزاب المتعددة بوجه خاص وجود مثل هذا التطور . ففي مثل هذا النظام ، تقوم مجموعتان ، تمثل كل منهما أقلية من أعضاء الهيئة التشريعية ، بالوقوف موقف التعارض ، ويكون تشكيل الاغلبية معتمدا على أصوات جماعة ثالثة . وتميل الجماعة الثالثة عادة الى الاتفاق مع أضعف الجماعتين واقعا أو احتمالا ، فارضة بذلك شكلا من أشكال

(١) هذا المفهوم واضح في نزعة الرأسمالية . فهو يعنى ان المصالح الخاصة هي الحارس الامين على الحقوق العامة . وبالتالي المقررة لها . أى ان الطبقة ذات السلطان الاقتصادي . والسياسي في الوقت نفسه تكيف الحقوق العامة حسب مصالحها الخاصة ، وتتولى حراستها ، ومن هنا تنبعث حتمية الثورة الاشتراكية . فالمعروف ان المصالح الخاصة تمثل طبقة ، لانها تمثل افرادا ينتمون الى نفس الطبقة ، ويشتركون في نفس المصالح .

(العرب)

(٢) قد لا تكون ثمة حاجة الى القول بأن توازن القوى بالرغم من شموله كظاهرة عالمية ، يختلف في أعماله ونتائجه في السياسات المحلية عنه في السياسات العالمية . فهو يعمل في السياسات المحلية ضمن اطار ثابت لمجتمع متكامل ، يوحد بينه اجماع قوى ، وسلطان لا يتحدى عادة للحكومة المركزية ، أما على المسرح الدولي ، حيث يكون الاجماع ضعيفا ، ولا وجود لسلطة مركزية ، فان استقرار المجتمع وحرية العناصر التي تؤلفه ، يعتمدان الى حد كبير على عمليات توازن القوى نفسها . وسنعود الى الحديث عن هذه الناحية بشيء من التفصيل في الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب .

وفي وسعنا أن نرجع أيضا الى كتاب «نحو الحكم الدستوري وانحطاطه» لمؤلفه اللين سميث (طبعة نيويورك - هنري هولت وشركاه لعام ١٩٣٠) حيث يقول في الصفحتين ٢٤١ و ٢٤٢ مانصه : « لاتتوق كل دولة في حالة الافتقار الى وجود جهاز مشترك ومحايد لتفسير القانون الدولي . والاشراف على العلاقات الدولية . الى زيادة سلطتها فحسب ، وانما تتوق أيضا الى الحد أن أمكنها من أية زيادة في سلطة الدول التي تناقسها . وتعمل غريزة الدفاع عن النفس في عالم يضم عددا من الدول المستقلة ، على ان تجعل كل دولة منها ترغب في تأمين نفسها ضد خطر العدوان الخارجي . ولا ريب في أن عجز أية بلاد بمفردها عن الصمود في وجه أى تحالف محتمل للدول =

الكبح على الجماعة الاقوى . وقد عرض نظام الحزبين فى الكونجرس الامريكى أيضا هذه الصورة النموذجية لعملية الكبح والتوازن ، عندما ألف ديمقراطيو ولايات الجنوب فى أواخر عهد فرانكلين روزفلت وفى عهد ترومان ، فريقا ثالثا يقترح فى كثير من الحالات الى جانب الاقلية الجمهورية . وهكذا كانوا يعملهم هذا لا يكبحون جماع الاغلبية الديمقراطية فى الكونجرس وحدها ، بل والفرع التنفيذى من الحكومة الذى يسيطر عليه الحزب الديمقراطى أيضا (١) .

= المعادية يجعل تشكيل المحالفات والمحالقات المضادة التى تسعى الدول عن طريقها لتأمين العون الذى تحتاج اليه فى حالة تعرض سلامتها لخطر خارجى ، أمرا لا بد منه . وكثيرا ما يشار الى هذا الوضع بالنضال فى سبيل الحفاظ على توازن القوى : وهو فى الواقع مجرد تطبيق لنظرية الكواكب والتوازن فى الدولة تجاه السياسات الدولية . وكثيرا ما افترض ، وكان هذا الفرض صحيحا ، انه فى حالة حصول أية دولة على مركز متفوق فى السياسات الدولية فان هذا المركز يؤلف خطرا واضحا يهدد مصالح بقية أرجاء العالم الأخرى وسعادتها . وبالرغم من أن السلطان قد يعتبر كوسيلة للحماية الا أنه قد يفتدو خطرا على السلام الدولى ، فى اللحظة التى تصبح الدولة ذات السلطان شاعرة بأنها أقوى من أية دولة أخرى قد تعادلها . ولعل الحفاظ على التوازن فى القوى فى السياسات الدولية لا يقل ضرورة عن الحاجة الى الحيلولة بين مصلحة خاصة وبين الحصول على وضع متفوق وممتاز فى الدولة نفسها . ولكن لما كانت فكرة توازن القوى تقوم على الخوف من الهجوم ، وتفترض من كل دولة أن تكون مستعدة للحرب ، فانها لا يمكن أن تعتبر بحال من الأحوال ، وعلى أى صعيد فعلى ضمانه لبقاء السلام الدولى . (راجع أيضا كتاب « تاريخ كمبريدج الحديث » المجلد الخامس . نيويورك . مكميلان ١٩٠٨) ص ٢٧٦ .

(١) راجع حول هذا الموضوع المناقشة العامة الرائعة للمشكلة فى كتاب « نظرات فى الحكم التمثيلى » - لجون ستيوارت ميل (نيويورك هنرى هولت وشركاه ١٨٨٠) ص ١٤٢ حيث يقول : « لو كان فى الامكان فى حالة مجتمع يؤلف على هذا النوع أن يكون هذا المجتمع كاملا ، ولو كان فى الامكان الحفاظ عليه فى ذلك الوضع ، فان تنظيمه يجب أن يكون على نحو يضمن أن تكون الطبقتان ، طبقة العمال اليدويين ومن يلف لفهم ، وطبقة أصحاب الأعمال ومن هم على شاكلتهم ، فى شكل متوازن فى النظام التمثيلى ، بحيث يكون لكل منهما عدد متساو من الأصوات فى البرلمان ، ولما كان المفروض فى أن أغلبية ممثلى كل طبقة ستقف الى جانب مصالحها الطبقية فى أى خلاف يقوم بين الجانبين ، فان أقلية ستكون فى كلا الجانبين تتحكم فى رأيها اعتبارات المنطق والعدل وخير المجموع . واذا ما انضمت الأقلية من ممثلى أية طبقة مع أغلبية الطبقة الأخرى ، فانها ستقلب الميزان ضد أية مطالب تتقدم بها غالبية طبقتها الخاصة » . راجع أيضا ص ١٤٣ وحول موضوع توازن القوى فى الدول الاتحادية راجع ص ٣٢١ - ٣٢٢ .

(المؤلف)

وتعتبر الحكومة الامريكية النموذج العصري البارز ، لنظام الحكم الذى يعتمد فى الحفاظ على استقراره على وجود تكافؤ فى الاجزاء المختلفة التى تؤلفه . وفى هذا يقول اللورد برايس (١) :

« كان الدستور منذ وضعه ، أداة لفرض الكوابح ، واقامة الموازنات . وكان يقضى بأن يقوم كل فرع من فروع الحكم بفرض الكوابح على الأجهزة الأخرى واقامة التوازن بين مجموع الفروع . وكان على السلطة التشريعية أن توازن صلاحيات السلطة التنفيذية ، كما كان على السلطة القضائية أن توازن صلاحيات السلطتين معا . وكان على كل مجلس من مجلسي البرلمان أن يوازن المجلس الآخر ، كما كان على الحكومة المركزية بمجموع فروعها ، أن توازن سلطان حكومات الولايات المختلفة . ولما كان هذا التوازن فى السلطان ، قد وضع تحت حماية وثيقة لا تتبدل الا عن طريق الشعب نفسه ، فإن ايا من فروع الحكم المركزى بات عاجزا عن امتصاص الفروع الأخرى او تخطيها واصبح كل فرع منها يحافظ على استقلاله ، كما بات قادرا على تعدى الفروع الأخرى ضمن حدود معينة . »

« لكن هناك بحكم الضرورة صراعا دائما بين الهيئات والمناصب السياسية ، او بين الأشخاص الذين يشغلون هذه المناصب بين وقت وآخر ، ويكون هذا الصراع من أجل البقاء على النحو الذى ذكر داروين (٢) انه يقوم بين الحيوانات والنباتات . ويحفظ هذا الصراع فى المجال السياسى كما بين النباتات والحيوانات ، كل هيئة او منصب على بذل كل جهد ممكن للحفاظ على نفسها او نفسه ، وتنمية طاقاتها وقواها فى اى اتجاه يكون فيه التطور ممكنا . ولقد حاول كل فرع من فروع الحكومة الامريكية كل ما وسعه الجهد ، توسيع مداه وطاقاته ، وتمكن من تحقيق التقدم فى بعض الاتجاهات المعينة ، لكنه فى الاتجاهات الأخرى وجد ما يعد من تقدمه ، بقوى وضغوط مكافئة او أقوى منه ، صادرة عن الفروع الأخرى (٣) . »

وأوضحت المقالة الواحدة والخمسون من الاتحادى ، ايضا كما تاملنا تركيب السلطان لهذا « التكافؤ الدينامى المتحرك » أو « متوازى اصلا

(١) جيمس برايس (١٨٣٨ - ١٩٢٢) - مؤرخ انجليزى وسياسى دبلوماسى ومشرع . اشتهر أمره فى الولايات المتحدة بدراسته الكلاسيكية للمجتمع الامريكى والسياسات الامريكية . من أشهر كتبه « الجمهورية الامريكية » . وكان سفيرا لبريطانيا فى الولايات المتحدة بين عامى ١٩٠٧ و ١٩١٣ .

(٢) شارل داروين (١٨٠٩ - ١٨٨٢) من أشهر الفلاسفة الحديثين فى انجلترا ومن علماء الطبيعة ، وقد اشتهر بالنظرية التى عرفت باسمه . وأولع منذ حداثة بعلم الحياة وجمع الفراش . وتعرف نظرياته بعلم أصول الأجناس عن طريق الاختيار الطبيعى .

(٣) كتاب الجمهورية الامريكية (طبعة نيويورك - شركة مكميلان ١٨٩١) الجزء الاول ص ٣٩٠ - ٣٩١ .

القوى المتحركة » كما أسماه تشارلز بيرد ، (١) الذى قال «... ومن الواجب سد النقص ، بطريقة تضمن أن يصبح الجهاز الداخلى للحكم ، كما تكون الاجزاء الدستورية الاخرى ، عن طريق علاقاتها المتبادلة قادرة على الحفاظ على وضع كل منها فى مكانه الصحيح... ولعل خير ضمانة من التركيز المتدرج المختلف الصلاحيات فى دائرة واحدة معينة تكون فى تأمين الوسائل الدستورية اللازمة والحواجز الشخصية للقائمين على كل دائرة من الدوائر ، لمقاومة أى تجاوز من الآخرين... ومن الواجب أن يكون تأمين وسائل الدفاع فى هذه الحالة وغيرها من الحالات معادلا لخطر الهجوم القائم . وعلى الطموح أن يواجه الطموح ويرده . ومن الواجب أن ترتبط مصلحة الانسان بالمصالح الدستورية للمكان الذى يعيش فيه... » ولعل الهدف من هذه الاجراءات الدستورية « حماية جزء من المجتمع ، من مظالم الاجزاء الاخرى . فاختلاف المصالح أمر حتمى الوجود لدى الطبقات المختلفة من المواطنين . واذا وحدت المصالح المشتركة بين الاغلبية ، فان حقوق الاقلية تصبح فى خطر » .

وسواء أكان كاتب هذا المقال ، هو هاملتون أم ماديسون ، فانه كان يتوقع حماية حقوق الاقلية عن طريق استيعاب المجتمع لعدد كبير ومختلف من اصناف المواطنين وفئاتهم ، بحيث يصبح تشكيل الاغلبية الظالم أمرا غير محتمل ، ان لم يكن غير عملي... وسينقسم المجتمع نفسه فى مثل هذه الحالة الى عدد من الاقسام والمصالح والطبقات التى تمثل المواطنين ، بحيث تصبح حقوق الافراد ، أو حقوق الاقلية فى خطر من مجموعات المصالح المترابطة للاغلبية . وتغدو الضمانة فى « تنوع المصالح » كما تغدو درجة الضمانة « معتمدة على عدد المصالح » . ويلخص تشارلز بيرد فلسفة الحكم فى أمريكا على النحو التالى : « ولقد فهم الزارعون أن السلطان ، هو عمل الحكومة . وقد حاولوا استشارة الاطماع ، والمصالح والقوى التى تمثل الناس فى جهات السلطة الثلاث ضد بعضها البعض بطريقة تحول دون تمكز أية جهة واحدة من القبض على ناصية السلطان كله ، ومن التحول الى قوة خطرة كل الخطورة » (٢) .

(١) تشارلز بيرد (١٨٧٤ - ١٩٤٨) - مؤرخ أمريكى ومن علماء السياسة . أشهر كتبه الذى اقتبس المؤلف منه كتاب « الجمهورية » (نيويورك - مطبعة فايكينج ١٩٤٤) . ص ١٩٠ - ١٩١ .

(ز العرب)

(٢) نفس المصدر . راجع أيضا كتاب جون كالهون « بحث عن الحكم » . (كولومبيا جونستون عام ١٨٥١) المجلد الاول ص ٣٥ - ٣٦ و ص ٣٨ - ٣٩ .

وإذا ما استعاضى المرء عن مفاهيم « الاتحادى » واللورد برايس ، وتشارلز بيرد فى تحليل جهاز الحكم فى أمريكا وأسالييه ، بتعاير السياسات الدولية ، ظهرت له العناصر الرئيسية التى يشترك فيها نظام الكوابح والتوازن فى الدستور الأمريكى والتوازن الدولى للقوى على الصعيد الخارجى ، وهو يستطيع أن يتبين أيضا ، أن القوى المحركة نفسها ، قد خلقت النظام الأمريكى للكوابح والتوازن ، كما خلقت النظام الدولى لتوازن القوى . وينشد النظامان أداء الغايات نفسها لضمان الاستقرار والاستقلال للعناصر التى تؤلفها ، مهما كانت درجة اختلافها فى الوسائل التى تستخدمها ودرجة تحقيقها لتلك الأهداف . ويخضع النظامان لنفس العمليات الحركية الدينامية للتبدل ، والافتقار الى التكافؤ ، واقامة توازن جديد على مستويات مختلفة .

ترى ما الصور الرئيسية للتوازن الدولى للقوى ؟ وما هى الاوضاع النموذجية التى تنشأ عنها هذه الصور ، وتعمل ضمن اطارها ؟ وما المهام التى تؤديها هذه الصور ؟ والى أى طراز من التحولات تعرضت هذه الصور فى الآونة الأخيرة .

٢ - صورتان رئيسيتان لتوازن القوى :

هناك عاملان يقومان فى جذور المجتمع الدولى ، أولهما ، هو التنوع والتعدد فى العناصر التى تؤلفه وهى الدول المختلفة ، وثانيهما هو العداء بينهما . ويمكن لتطلعات السلطان عند الدول المختلفة أن تتصادم ، وتعمل بعضها ان لم يكن جلها بطريقتين مختلفتين ، فى أية لحظة تاريخية معينة . ويعنى هذا ان الصراع على السلطان فى المسرح الدولى يمكن أن يقع فى شكلين مختلفين ونموذجيين .

(أ) صورة المعارضة المباشرة :

قد تلجأ الدولة (أ) الى سياسة امبريالية تجاه الدولة (ب) ، وقد ترد هذه على سياسة تلك . باتباع سياسة الوضع القائم ، أو بسياسة امبريالية خاصة بها . ولا ريب فى أن معارضة فرنسا وحلفائها لروسيا فى عام ١٨١٢ ، واليابان للصين بين عامى ١٩٣١ و ١٩٤١ ، والامم المتحدة (الحلفاء) ، ضد المحور منذ عام ١٩٤١ ، انما تمت الى هذه الصورة ، التى تمثل المعارضة المباشرة من دولة ترفض الاذعان لدولة أخرى تسعى الى فرض سلطانها عليها .

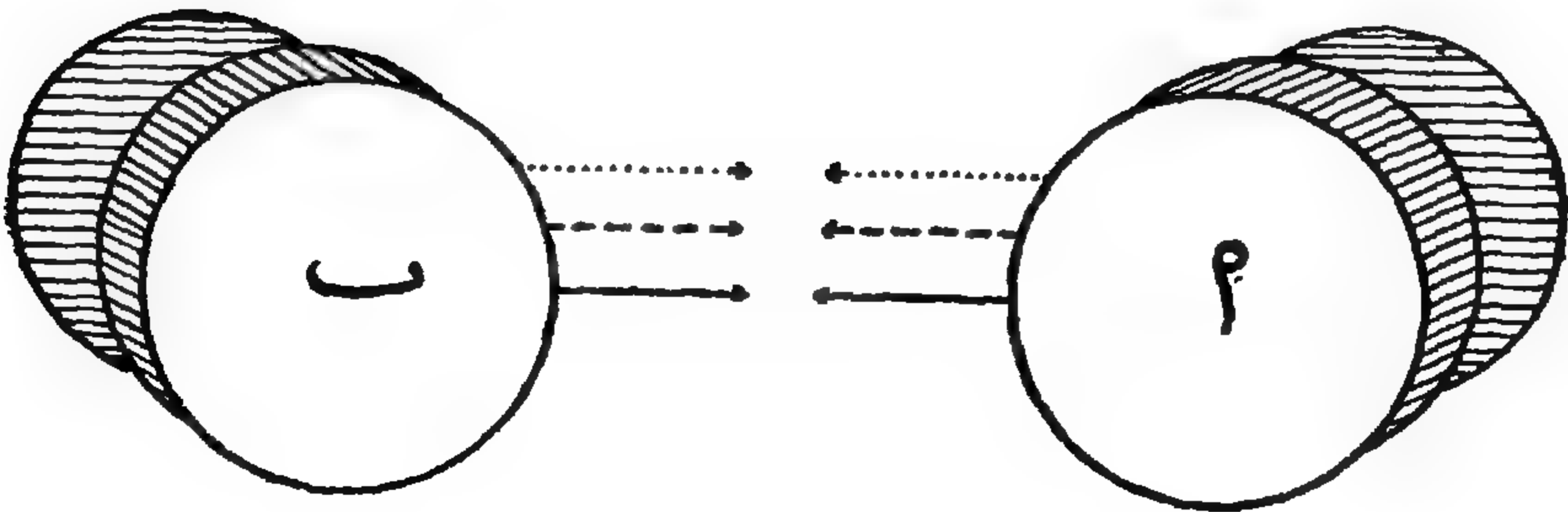
وقد تسير الدولة الأولى (أ) على سياسة امبريالية تجاه الدولة (ج) ، التي قد تقاوم هذه السياسة وقد تستكين لها ، في حين قد تشير (ب) على سياسة الوضع القائم أو على سياسة امبريالية أيضا تجاه (ج) . وتصبح السيطرة على (ج) في هذه الحالة ، هدفا لسياسة (أ) ، في حين تعارض (ب) سياسة (أ) من الناحية الأخرى ، لأنها تريد اما الحفاظ على الوضع القائم بالنسبة الى (ج) أو السيطرة عليها لنفسها . وتكون صورة الصراع على السلطان بين (أ) و (ب) هنا ، مجسدة للتنافس لا للتعارض ، اذ يجسد هذا التنافس الرغبة في السيطرة على (ج) ، ويقوم الصراع على السلطان بين (أ) و (ب) ضمن اطار هذا التنافس . وتتضح هذه الصورة مثلا في التنافس بين بريطانيا وروسيا على السيطرة على ايران ، وهي التي تجسد فيها الصراع على السلطان بين الدولتين بصورة متكررة طيلة المائة سنة الماضية . وتتضح هذه الصورة أيضا في التنافس على السيطرة على المانيا وهي السياسة التي ميزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية العلاقات بين فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ويمثل التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على السيطرة على بلاد جنوب شرقي آسيا نموذجا آخر من نماذج هذه الصورة .

وتؤدي سياسة توازن القوى عملها ، بصورة نموذجية في أوضاع كهذه . وهي تنبع في حالة المعارضة المباشرة ، من رغبة كل من الدولتين المتنافستين في رؤية سياساتها متفوقة على سياسات منافستها . فالدولة (أ) تحاول توسيع سلطانها على (ب) الى الحد الذي يمكنها من السيطرة على قراراتها ، والوصول بسياستها الامبريالية الى النجاح . وعلى الدولة (أ) بدورها أن تضاعف سلطانها لتتمكن من مقاومة سياسة (ب) الامبريالية من ناحية ولتتابع سياساتها هي ، آملة في النجاح . ويستمر هذا التوازن في القوى المتعارضة ، فاية زيادة في سلطان أية من الدولتين وقوتها يتطلب من الدولة الأخرى ، توسعا نسبيا في سلطانها وقوتها ، وهو وضع يستمر الى ان تبدل الدولتان المعنيتان اهداف سياساتهما الامبريالية ، هذا اذا لم تتخليا عنها كلية ، أو الى أن تحقق احدهما ما يخيّل لها انها حققت تفوقا حاسما على الدولة الأخرى . وتتقرر نتيجة التنافس في هذه الحالة اما باذعان الضعيفة للدولة الأقوى ، أو بتحوّله الى حرب مكشوفة يكون فيها القول الفصل .

وتؤدي سياسة توازن القوى مهمتين طالما انها تعمل بنجاح في مثل هذه الاوضاع . فهي تخلق استقرارا غريبا في العلاقات بين الدولتين

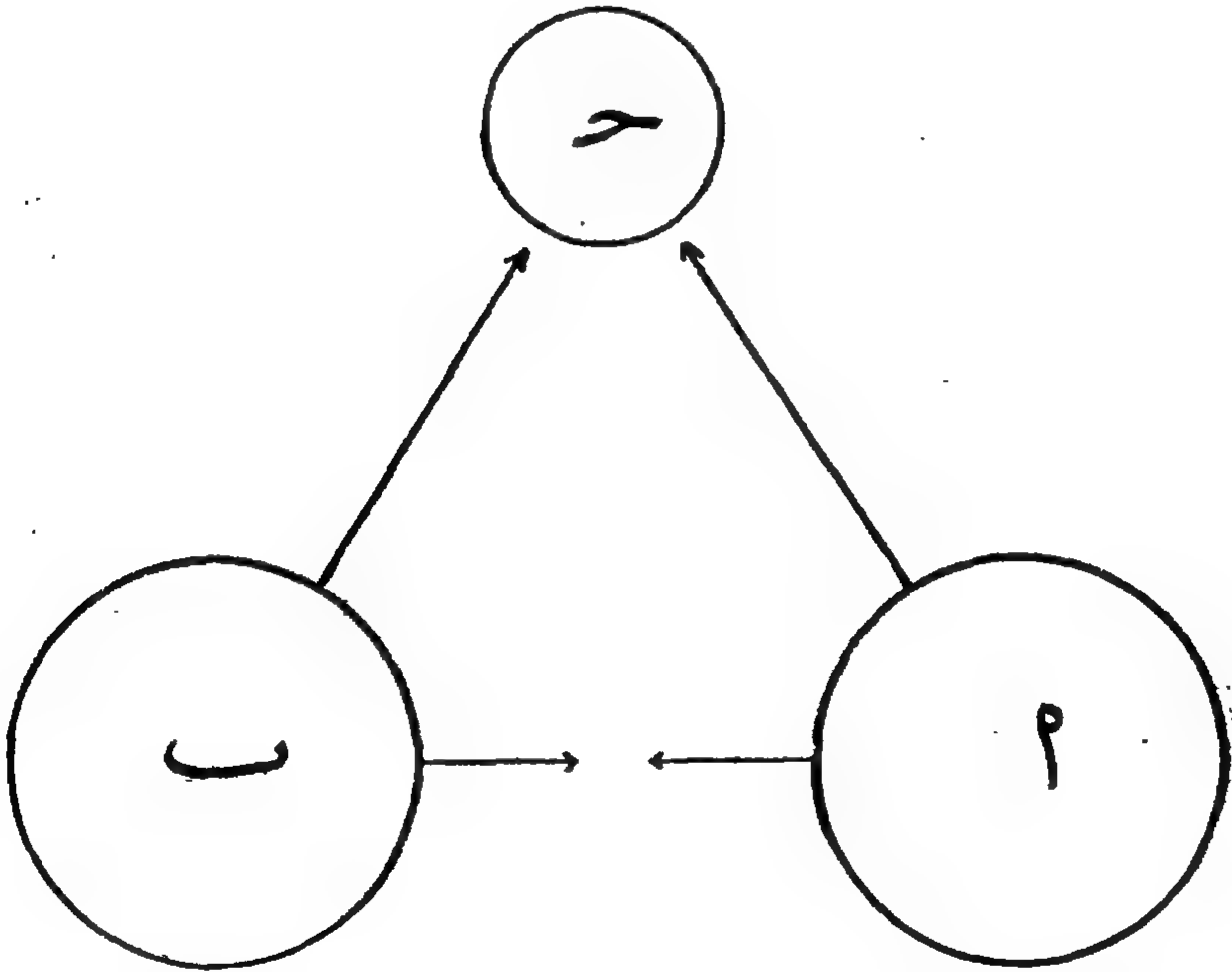
المعنيين ، لان هذا الاستقرار يظل معرضا للاضطراب ، ويكون والحالة هذه في حاجة دائمة الى اعادة فرضه . لكن هذا الاستقرار هو على اى حال الشكل الوحيد الممكن فى مثل هذه الاوضاع المفروضة لصورة السلطان . فنحن نواجه هنا ، تناقضات ذاتية حتمية فى سياسة توازن القوى نفسها . فالاستقرار فى علاقات السلطان بين الدول ، هو احدى المهمتين اللتين يفترض فى توازن القوى أن يؤديهما . لكن هذه العلاقات نفسها تتعرض بطبيعتها كما سبق لنا أن قلنا الى حالة من التبدل المستمر . فهي تفتقر الى الاستقرار قبل كل شيء . ولما كانت الموازين التى تقرر الاوضاع النسبية للدول تميل الى التبدل باستمرار ، عن طريق الاتجاه نحو الزيادة او النقصان ، فان أى استقرار يحققه توازن القوى ، لابد وان يكون غريبا ومقلقا ، ومعرضا لسلسلة دائمة من التبدلات التى تتفق مع التبدلات الجديدة المتدخلة . أما المهمة الثانية التى يؤديها أى توازن ناجح فى السلطان ، فى ظل هذه الاوضاع ، فهو تأكيد تحرر اية دولة من سيطرة دولة أخرى .

ولما كان توازن القوى بطبيعته ، يحمل صورة الحركية وعدم الاستقرار ولما كانت هذه الحركية وذلك الا استقرار ، ليسا عارضين ، ولفترة زمنية محدودة بل طبيعيين ويحملان صفة الدوام ، فان استقلال الدول المعنية يكون على الغالب ، مقلقا ومعرضا للخطر . ويجب أن يقال هنا أيضا ، ان استقلال هذه الدول ، لا يرتكز ضمن اطار الاوضاع التى تمثلها صورة السلطان ، على أية قاعدة سوى تلك التى تقول بأن قوة اية دولة مفردة هى التى تحول دون تجاوز قوى الدول الأخرى على حريتها . وتشرح الصورة التالية هذا الوضع .

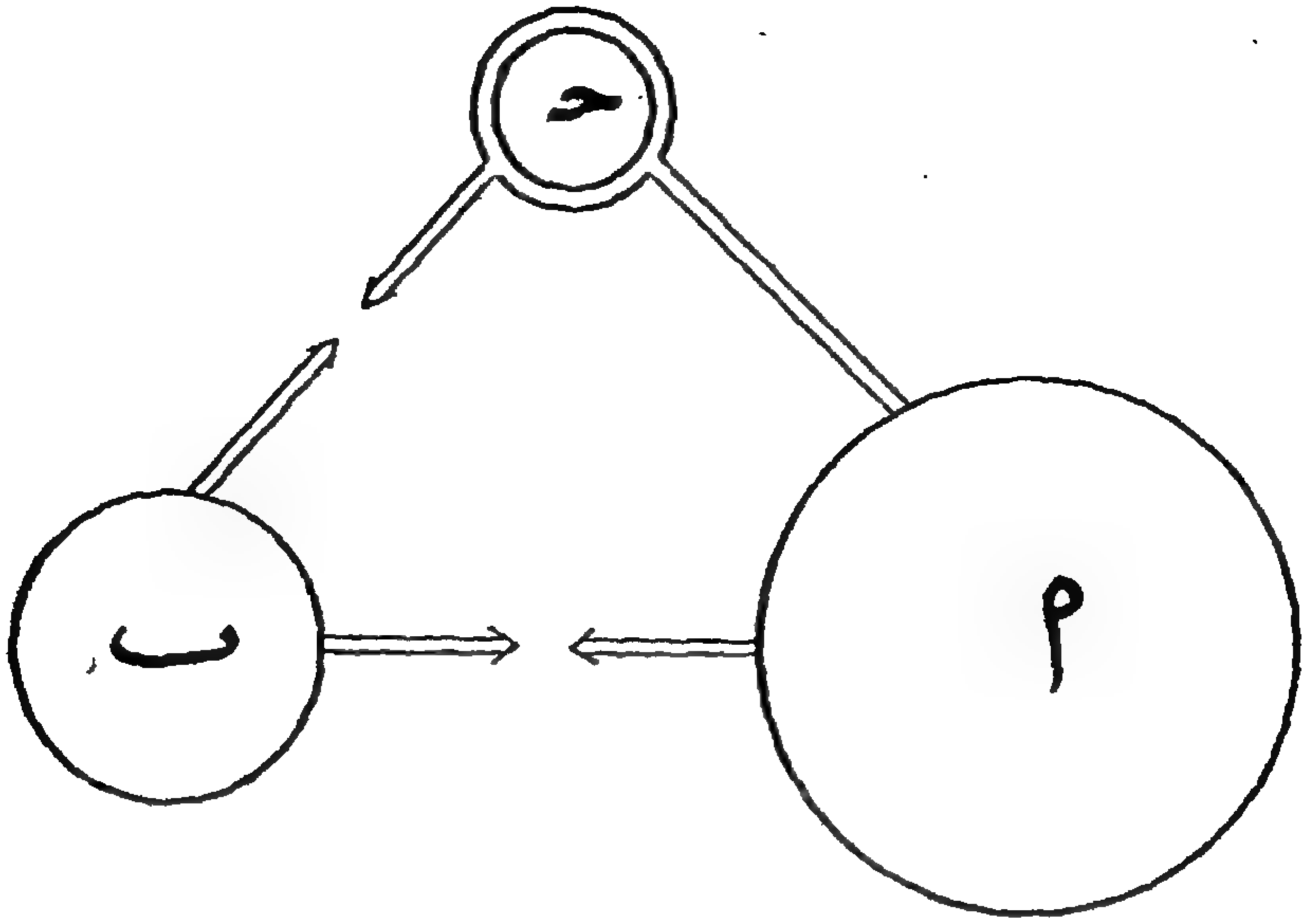


«ب» صورة التنافس :

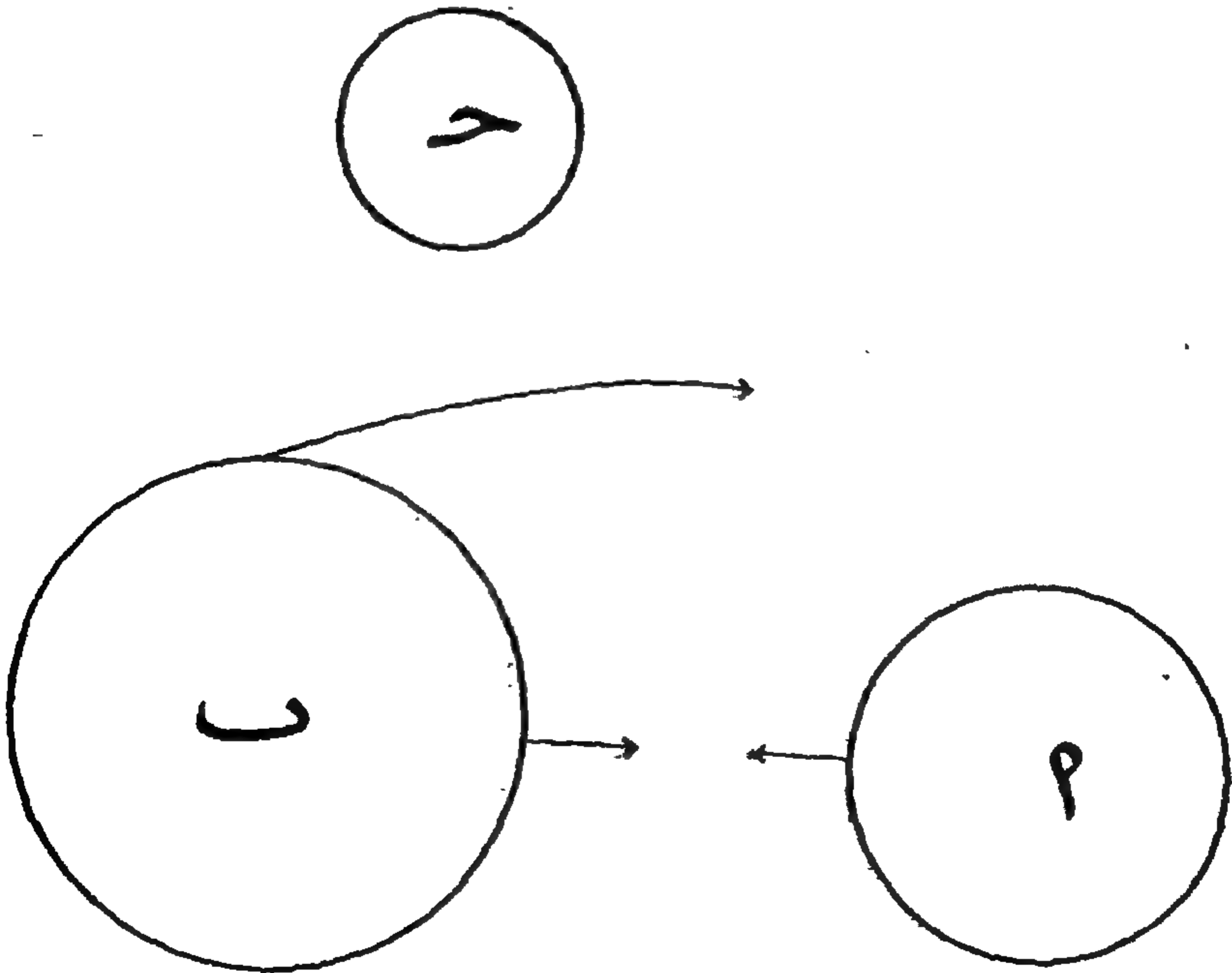
وتختلف اساليب توازن القوى وحيله في الصورة الاخرى ، وهي صورة التنافس عن تلك التي تحدثنا عنها في الصورة السابقة ، وهي صورة التعارض ، فالقوة التي تحتاج اليها الدولة (أ) للسيطرة على الدولة (ج) في وجه معارضه (ب) ، تتوازن ان لم تقل عن قوة (ب) ، في حين تتوازن قوة (ب) التي تحتاج اليها للسيطرة على (ج) بقوة (أ) ان لم تقل عنها . ويؤدي التوازن هنا دورا آخر غير خلق الاستقرار المتغلغل ، والضمان غير الطبيعي في العلاقات بين أ و ب ، وهو حماية استقلال (ج) من أي اعتداء من هذه أو تلك . ويكون استقلال (ج) والحالة هذه ، مجرد عمل من أعمال علاقات السلطات القائمة بين أ و ب .



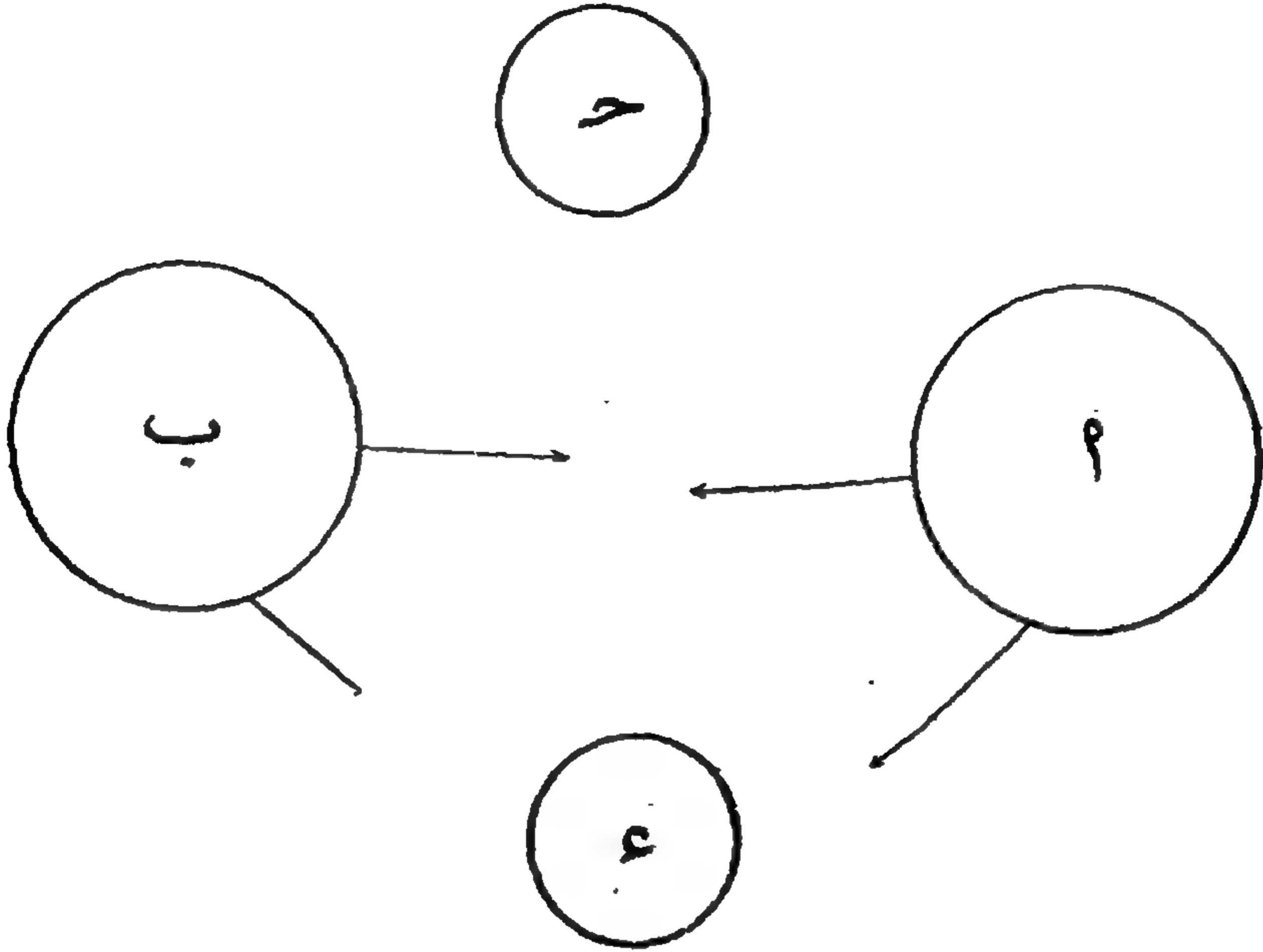
ولو قدر لهذه العلاقات ان تأخذ دورا حاسما في مصلحة دولة امبريالية ولنقل انها (أ) ، فان استقلال (ج) ، يتعرض فورا للخطر ...
كما في الصورة



ولو قدر لدولة الوضع القائم أى (ب) ، ان تحقق نصرا حاسما
ودائما فان حرية (ج) ، تصبح مضمونة ضمن اطار هذا النصر على النحو
التالى



واذا ما تخلت الدولة الامبريالية (أ) أخيرا عن سياساتها الامبريالية
كلية ، او تحولت بها بصورة نهائية عن (ج) الى هدف آخر ولنقل انه
الدولة (د) ، فان حرية (ج) تصبح في مأمن بصورة دائمة على النحو التالي :



ولم يسبق لاحد ان شرح مهمة توازن القوى في الحفاظ على استقلال
الدول الضعيفة بصورة أوضح ولا أجلى من آدموند بيرك ، المستودع
العظيم للحكمة السياسية في الفكر الانجليزي . فهو يقول في عام
١٧٩١ ، في كتابه « آراء في الشئون الفرنسية ما نصه » ..

« وظالما ظل هذان الاميران اى ملك بروسيا وامبراطور المانيا على خلاف .
فان حريات المانيا ، تظل في مأمن من الخطر . ولكن اذا تحقق التفاهم بينهما ،
بعيث اقتنعا ، بان لهما مصالح مباشرة ومحددة في التوسع النسبي المتبادل ،
تفوق مصلحتهما في الحد المتبادل من توسعهما ، اى اذا تفهما معا ، ان تقسيم
الغنيمة بينهما ، انفع لهما ، واجزل عطاء من متابعة السياسة القديمة ، في ان
يمنع الواحد منهما الآخر ، من سلب الآخرين مالهم ، فان حريات المانيا ، لا يعود
لها وجود » (١)

(١) مؤلفات بيرك (بوسطن - لينل براون وشركاه ١٨٨٩) - المجلد الرابع . ص ٣٣١

وتدين الدول الصغرى دائما باستقلالها ، اما لتوازن القوى ، كالوضع بالنسبة الى بلجيكا ودول البلقان حتى الحرب العالمية الثانية ، أو الى وجود دولة حامية لها تتمتع بالتفوق الطاغى كدول الأمريكيتين الوسطى والجنوبية والبرتغال ، أو لأنها لاتستهوى الاطماع الامبريالية ، كسويسرا واسبانيا . ولا ريب فى ان الفضل فى تمكن مثل هذه الدول الصغيرة من الحفاظ على حيادها ابان الحروب التى تحيط بها ، يعود الى احد هذه العوامل او اليها كلها معا . ولا ريب فى ان خير امثلة على هذا القول ، اوضاع هولندا والدنمارك والنرويج فى الحرب العالمية الاولى اذا ما قورنت باوضاعها فى الحرب الثانية ، وأوضاع سويسرا والسويد فى كلتا الحربين .

وتعتبر هذه العوامل ايضا مسئولة عن وجود ما يسمى بالدول العازلة ، وهى دول ضعيفة تكون محايدة للدول القوية ، وتخدم اغراض سلامتها العسكرية . ولا ريب فى ان تاريخ بلجيكا منذ استقلالها فى عام ١٨٣١ حتى الحرب العالمية الثانية يعتبر المثل الواضح والبارز لهذه الدولة العازلة المدينة بوجودها لتوازن القوى . ولا ريب ايضا فى ان الدول التى تنتمى الى ما يسمى « بحزام الامن الروسى » ، والملتزمة على حدود الاتحاد السوفياتى الغربية والجنوبية الغربية ابتداء بفنلندا وانتهاء ببلغاريا ، مدينة ببقائها الى سماح جارتها القوية ، لان وجودها يخدم اغراض هذه الجارة العسكرية والاقتصادية .

(ج) كوريا وتوازن القوى :

اثررت هذه العوامل كلها مجتمعة على مصير كوريا وأوضاعها . فلقد وجدت كوريا بسبب وضعها الجغرافى محايدة للصين ، كدولة مستقلة طيلة تاريخها الطويل بفضل سلطان جارتها القوية وتدخلها . وكانت دولة أخرى هى اليابان عادة ، تسارع الى التدخل فى اية لحظة تضعف فيها قوة الصين وتصبح غير كافية لحماية استقلال كوريا ، محاولة فرض موطن قدم لها فى شبه جزيرة كوريا . ولقد ظل الوضع الدولى لكوريا منذ القرن الاول قبل الميلاد خاضعا الى حد كبير اما لتفوق سلطان الصين ، او للتنافس بينها وبين اليابان على السيطرة على شبه جزيرة كوريا .

وكان توحيد كوريا نفسه فى القرن السابع الميلادى نتيجة التدخل الصينى . وظلت طيلة المدة التى أنقضت بين القرن الثالث عشر وبين اضمحلال قوة الصين فى القرن التاسع عشر فى موقف التبعية لهذه ، تتصرف كدولة تابعة لها ، وتقبل قيادتها لها فى ميسادين السياسة

والخضارة • وكانت اليابان بعد ان فشلت في غزو كوريا في نهاية القرن السادس عشر ، قد اخذت تنافس الصين في السيطرة على البلاد • وقد تمكنت من تحقيق غايتها هذه بعد انتصارها على الصين في حرب عام ١٨٩٤ - ١٨٩٥ • وسرعان ما انبرت روسيا لتحدي اليابان في سيطرتها على كوريا ، وبات النفوذ الروس - هو الغالب منذ عام ١٨٩٥ • وانتهت المنافسة بين روسيا واليابان على السيطرة على كوريا بهزيمة الاولى في الحرب الروسية - اليابانية لعام ١٩٠٤ - ١٩٠٥ • ولكن السيطرة اليابانية التي توطدت اقدمها منذ ذلك التاريخ انتهت بهزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية ، وحلت الولايات المتحدة محل اليابان في الحد من مطامع روسيا في كوريا • وعادت الصين بتدخلها في الحرب الكورية ، تستأنف مصالحها التقليدية في السيطرة على شبه الجزيرة • وهكذا نرى ان مصير كوريا ظل طيلة اكثر من الفى عام ، يتقرر اما بسيطرة دولة واحدة • تتصرف فيها ، أو بتوازن القوى القائم على التنافس بين دولتين • على هذه السيطرة •

الطرائق المختلفة لتوازن القوى

تم عملية التوازن أما بالتقليل من قوة الدولة ذات الوزن الثقيل،
أو بزيادة قوة الدولة ذات الوزن الخفيف .

١ - فرق تسد :

وجدت هذه الطريقة التعبير النموذجي عنها ، في قاعدة « فرق تسد » بالاضافة الى فرض الشروط الملزمة الصارمة في معاهدات الصلح ، وفي التحريض على أعمال الخيانة والثورة . ولقد لجأت بعض الدول الى هذه الطريقة كمحاولة منها للابقاء على ضعف منافسيها . أو لتمزيق صفوفها أو الحفاظ على التمزق القائم فيها . ولا ريب في أن خير النماذج على هذه السياسة في العصور الحديثة ، السياسة التي اتبعتها فرنسا تجاه المانيا ، وتلك التي اتبعتها الاتحاد السوفياتي بالنسبة الى بقية ارجاء اوربا . ولقد تركزت السياسة الخارجية الفرنسية منذ القرن السابع عشر حتى اليوم . على مبدأ ثابت لا تحول عنه ، وهو تأييد تجزئة الامبراطورية الالمانية الى عدد من الدول الصغيرة المستقلة ، أو الحيلولة دون اندماج هذه الدول ، في دولة موحدة . ولا ريب في أن مالمقيه الامراء البروتستانت الالمان من تأييد ريشليو ، وما لقيته عصبة مدن الراين من تأييد نابليون الأول ، وما وجدته امراء المانيا الجنوبية من تأييد نابليون الثالث ، ومالمقيته الحركات الانفصالية الفاشلة في المانيا بعد الحرب العالمية الأولى من تأييد فرنسا ، والمعارضة الراهنة لتوحيد المانيا بعد الحرب العالمية الثانية . كلها ظواهر ، تجتمع في اتجاه واحد ، هو توازن القوى في أوروبا ، الذي يفرض على فرنسا حالة من الشعور بالخطر من جراء قيام دولة المانية قوية واحدة . وعارض الاتحاد السوفياتي بصورة مماثلة منذ عشرينات القرن الحالي حتى اليوم وبصورة مستمرة

جميع الخطط الرامية الى توحيد أوروبا على اعتبار أن تجميع القوى المجزأة للدول الأوروبية في «كتلة غربية» واحدة ، يؤمن لاعداء الاتحاد السوفياتي القوة الكافية لتهديد أمنه وسلامته .

اما الطريقة الأخرى في ايجاد التوازن في قوى مجموعة من الدول فتمثل في ضم هذه القوى بحيث تؤمن المزيد من المناعة للدولة الضعيفة فيها . ويمكن اتباع هذه الطريقة بوسيلتين مختلفتين ، اما ان تزيد (ب) في قوتها بصورة تكفي لقلب ميزان القوى بالنسبة الى (أ) ، أو للتفوق عليها ، والعكس بالعكس ، أو ان تضم (ب) قوتها الى قوى جميع الدول التي تسير على سياسات مماثلة لسياستها تجاه (أ) ، مما يرغب هذه على ضم قوتها الى قوى جميع الدول التي تسير على سياسات مماثلة لسياستها تجاه (ب) وتتجسد الطريقة الأولى في سياسات التعويضات وسباق التسلح ونزع السلاح ، في حين تتجسد الثانية في سياسة الاحلاف .

٢ - التعويضات :

كانت التعويضات ذات الطبيعة الإقليمية الاسلوب الشائع في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، للحفاظ على توازن القوى ، الذي كان لابد له من ان يضطرب من جراء التوسع الإقليمي لدولة واحدة . وقد اعترفت معاهدة أوترخت التي عقدت في عام ١٧١٣ في نهاية حرب الوراثة الإسبانية (١) لأول مرة ، بمبدأ توازن القوى عن طريق التعويضات الإقليمية . فقد نصت المعاهدة على تقسيم معظم الممتلكات الإسبانية في أوروبا وفي المستعمرات بين أسرتي هابسبورج (٢)

(١) كانت أوروبا تنتظر في عهد شارل الثاني ملك اسبانيا (١٦٦٥ - ١٧٠٠) موت الملك الذي لاوريث له على العرش لاقتسام مملكته التي تطمح فيها كل من فرنسا والنمسا وبافاريا . وقد عقدت معاهدات سرية لهذا الاقتسام . لكن شارل أوصى قبل موته وبرضاء شعبه بانتقال العرش وكل ممتلكاته الى فيليب دوق انجو حفيد لويس الرابع عشر ملك فرنسا الذي أصبح ملكا على اسبانيا في عام ١٧٠٠ . لكن هذا ادى الى حرب الوراثة الإسبانية التي انتهت بمعاهدة أوترخت التي قضت بانتزاع الممتلكات الإسبانية في أوروبا وفي الخارج منها ، لتصبح بعد ذلك من الدول الضعيفة .

(٢) الأسرة المالكة التي حكمت الامبراطورية الرومانية المقدسة ثم الامبراطورية النمساوية ابتداء بأول امبراطور رودلف في عام ١٢٧٣ وانتهاء بأخر امبراطور فرنسوا جوزيف في عام ١٩١٨ .

والبوربون (١) حفظا « للتوازن الدولي في أوروبا » على حد تعبير المعاهدة .

ولا ريب في أن القسّمات الثلاث لبولنده في اعوام ١٧٧٢ و ١٧٩٣ و ١٧٩٥ ، والتي ترمز الى حد ما الى نهاية الفترة التاريخية لتوازن القوى ، لاسباب سندرسها فيما بعد ، تؤكد تطبيق مبدأ التعويضات عليها . اذ لما كان التوسع الاقليمي على حساب بولنده من جانب اى من الدول الثلاث ذات المصلحة ، وهى النمسا وبروسيا وروسيا ، سيحرم الدولتين الاخرين ، ويثير الاضطراب فى التوازن الدولي ، فقد اتفقت الدول الثلاث على اقتسام بولنده فيما بينها ، بطريقة تضمن ان يكون توزع السلطان بين الدول الثلاث بعد الاقتسام معادلا لماكان عليه قبلها . وقد نصت المعاهدة التى عقدت بين النمسا وروسيا فى عام ١٧٧٢ على ان « التوسع سيكون متعادلا » بين الدولتين بحيث لاتنال احدهما مساحة اكبر مما تناله الاخرى .

وكان خصب التربة ، وعدد السكان ونوعيتهم ، من المقاييس الوضعية ، التى تستخدم فى تقرير الزيادة فى السلطان الذى تكتسبه الدولة الواحدة من جراء حصولها على اراض جديدة ، وبينما كان هذا المعيار قد استخدم بصورة فجأة فى القرن الثامن عشر فان مؤتمر فيينا فى عام ١٨١٥ (٢) أدخل اصلاحات على سياسة التعويضات عن طريق تعيين لجنة احصائية مهمتها تقويم الاقاليم بمعايير للكم والكيف وطراز السكان .

واستخدم مبدأ التعويضات من جديد فى النصف الاخير من القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين ، وبصورة متعمدة ومدروسة فى توزيع المستعمرات ، ووضع الحدود لمناطق النفوذ الاستعمارية وشبه الاستعمارية . وكانت افريقيا بوجه خاص فى غضون هذه الفترة هدفا لمعاهدات عدة حددت مناطق النفوذ فيها بين الدول الاستعمارية الكبيرة . وتم تخطيط مناطق النفوذ فى الحبشة لتسوية التنافس عليها بين فرنسا وبريطانيا وايطاليا على غرار تقسيم بولنده ، وذلك فى معاهدة عام ١٩٠٦ ،

(١) الاسرة المالكة التى حكمت فرنسا ثلاث قرون ابتداء بهنرى الرابع فى عام ١٥٨٦ وانتهاء بلويس السادس عشر الذى اعدمته الثورة عام ١٧٩٣ .

(٢) مؤتمر الصلح الذى عقد بعد انتهاء عهد نابليون واشتركت فيه دول أوروبا كلها .
(المغرب)

التي قسمت البلاد الى ثلاث مناطق للنفوذ ، لاقامة توازن للقوى في المنطقة بين الدول الثلاث المعنية . وأدت المنافسة كذلك بين بريطانيا وروسيا على ايران الى المعاهدة الانجليزية الروسية لعام ١٩٠٧ ، التي أقامت منطقتي نفوذ للفريقين المتعاقدين فيها ، ومنطقة محايدة ، لا ينازع السلطان الايراني فيها منازع . ولا ينطوي التعويض هنا على التسليم الفوري بالسيادة الاقليمية على أية أرض ، وانما ينطوي على الاحتفاظ ، لمنفعة دولة واحدة معينة ليس الا ، ببعض الاقاليم بقصد الاستغلال التجاري ، والتسلل السياسي والعسكري ، وفرض السيادة المطلقة في النهاية ، وهذا يعنى أن هذه الدولة المعنية تصبح صاحبة الحق ، دون أن تفرض سيادتها الكاملة على الأرض المعنية ، بالعمل ضمن منطقة نفوذها . دون أية معارضة أو منافسة من أية دولة أخرى . ومن حق الدولة الأخرى ، أن تطالب في منطقة نفوذها الخاصة بها بنفس الامتناع عن المعارضة أو المنافسة من جانب الدولة الاولى .

ولا يغيب مبدأ التعويض في الحالات التي لا يطبق فيها بوضوح ، عن الترتيبات السياسية الاقليمية أو غيرها ، التي يتم اجراؤها ضمن نطاق توازن القوى . وان كان لا يتخذ ذلك الشكل الصريح الذي اشرنا اليه آنفا ، فعلى أساس هذا النظام ، لاتوافق أية دولة ، على التنازل لدولة أخرى ، عن أية مزايا وفوائد سياسية ، دون ان تتوقع ، سواء أكان توقعها قائما على أسس سليمة أم لا ، الحصول على مزايا وفوائد مماثلة من الجانب الثاني . وليست المساومة في المفاوضات الدبلوماسية التي تؤدي الى الحلول السياسية الوسط ، الا تطبيق مبدأ التعويض في صورته العامة الشاملة ، وهي في هذه الحالة مرتبطة ارتباطا عضوية سليما بتوازن القوى .

٣ - التسليح :

يعتبر التسليح الاداة الرئيسية التي تحاول أية دولة عن طريقها وبما يقع تحت تصرفها من قوى ، الحفاظ على التوازن القائم للقوى ، أو إعادة فرضه . وليس السباق على التسليح الذي تحاول الدولة (أ) ان تحافظ عن طريقه ، على موازنة قواها وسلاحها مع الدولة (ب) ، أو التفوق عليها ، الا الاداة النموذجية لتوازن دائم الحركة ومفتقر الى الاستقرار في السلطان . ويؤدي هذا السباق بصورة حتمية الى نتائج تزيد باستمرار من أعباء الاعداد العسكرية الذي يبتلع حصة تتزايد باستمرار من الموازنة القومية ، ويخلق مخاوف وشكوكا وافتقارا الى الأمن مستمرة التزايد .

ولا ريب في أن الوضع الذي سبق الحرب العالمية الأولى، والتنافس البحري بين ألمانيا وبريطانيا ، والمنافسة بين جيوش ألمانيا وفرنسا ، إلا امثلة على هذا الوضع .

ولا ريب في أن ادراك هذه الاوضاع وما يماثلها ، هو الذي ادى منذ انتهاء حروب نابليون . الى محاولات متكررة ، لخلق توازن مستقر في القوى . في حالة تعذر فرض سلام دائم ، وذلك بواسطة النزاع النسبي لأسلحة الدول التي تجرى المقارنة بينها . ويشبه أسلوب تثبيت توازن القوى عن طريق الحفض النسبي للسلاح ، الى حد كبير أسلوب التعويضات الاقليمية . ويتطلب كلا الاسلوبين تقويما كميًا للنفوذ الذي يفرضه هذا الاجراء على السلطان النسبي لكل دولة على انفراد ، وقد أدت المتاعب في تحقيق مثل هذا التقويم الكمي ، كالمقارنة مثلا بين قوة الجيش الفرنسي الحربية في عام ١٩٣٢ ، بالقوة العسكرية التي ينتظر أن تحققها طاقات ألمانيا الصناعية ، الى فشل جميع المحاولات التي بذلت لخلق توازن مستمر للقوى عن طريق نزع السلاح . وقد تكون معاهدة واشنطن البحرية التي عقدت في عام ١٩٢٢ ، هي المثل الوحيد لنجاح هذا الاسلوب ، اذ اتفقت بريطانيا والولايات المتحدة واليابان وفرنسا وايطاليا على تخفيضات نسبية في السلاح البحري لهذه الدول كلها . على أي حال ، يجب أن يلاحظ ، بان هذه المعاهدة كانت جزءا من تسوية سياسية واقليمية شاملة في المحيط الهادي ، هدفت الى استقرار علاقات السلطان في تلك المنطقة على أساس التفوق الانجليزي - الأمريكي فيها . وسنعود الى بحث مشكلة نزع السلاح بكثير من الاسهاب والتفصيل في الفصل الثالث والعشرين من هذا الكتاب .

٤ - الأحلاف :

لا تمثل أبرز المظاهر على الصعيد التاريخي لتوازن القوى، في التكافؤ الذي يقوم بين دولتين معزولتين ، بل في العلاقات التي تقوم بين دولة وأخرى أو بين حلف من الدول وحلف آخر .

(أ) الاحلاف مقابل السيطرة العالمية :

بالرغم من الحقيقة الواقعة ، وهي ان توازن القوى ، كالنتيجة الطبيعية والحتمية للصراع على السلطان ، قديم قدم التاريخ السياسي نفسه ، فان الانعكاسات النظرية المنظمة لهذه الحقيقة ، شرعت ابتداء من القرن السادس

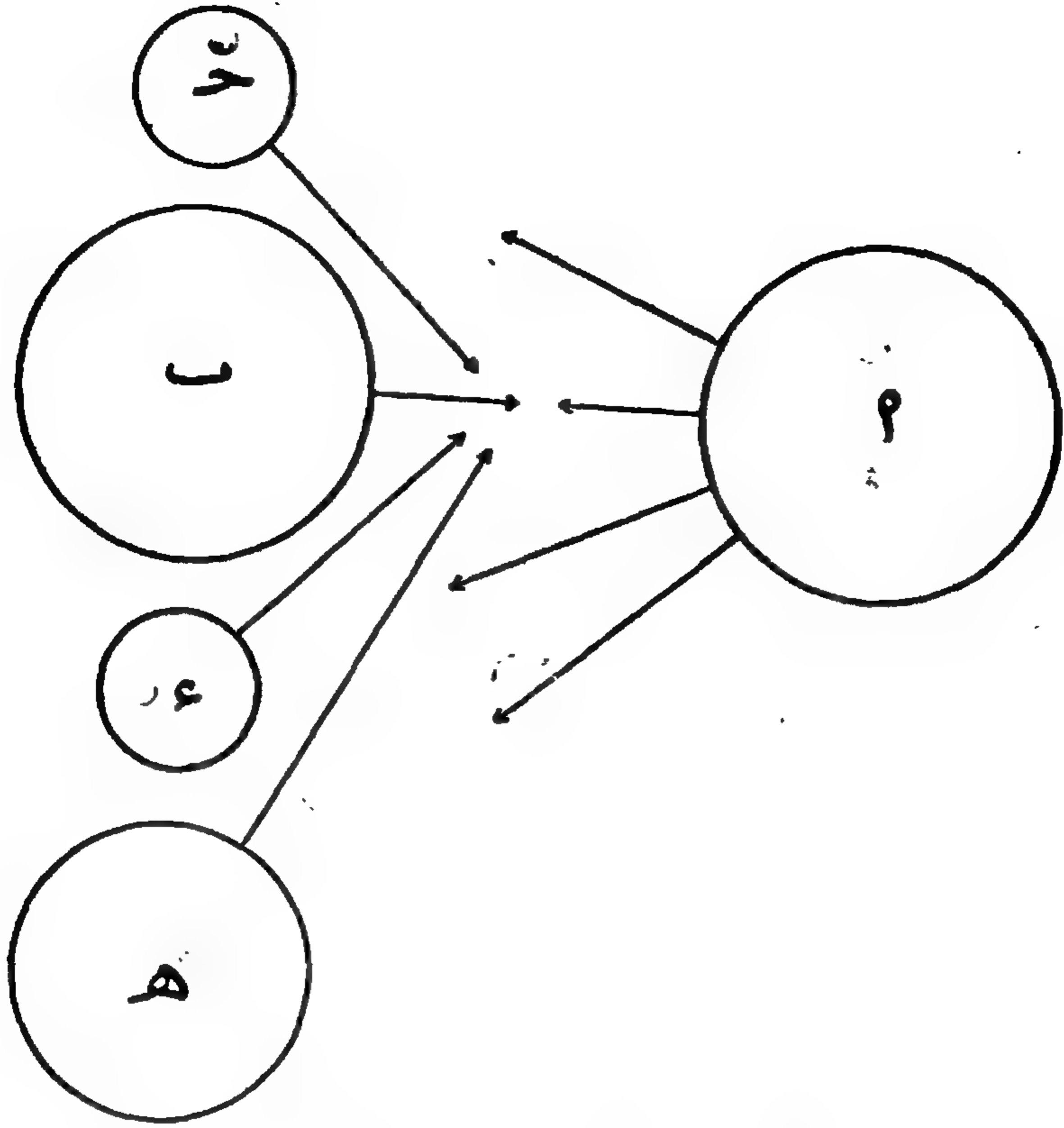
عشر ، ووصولاً الى الذروة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في اعتبار توازن القوى بوجه عام الاداة الواقية على صورة حلف لعدد من الدول ، تتوق الى الحفاظ على استقلالها ضد أطماع دولة اخرى في السيطرة العالمية كانت تسمى في تلك الأيام ، بالملكية الراغبة في السيطرة على العالم .
 قالدولة (ب) ، وقد أضحت مهددة تهديدا مباشرا من الدولة (أ) تعمل على التحالف مع دول اخرى تتعرض للتهديد نفسه، كدول (ج) و (د) و (هـ)،
 لاحتياط مشاريع الدولة المهددة .

وكان فرانسيس بيكون (Francis Bacon) (١) أول من ادرك بعد المؤرخين والسياسيين الفلورنسيين البارزين روسيللي Ruocellai (٢) وجويكارديني (Guicciardini) (٣) ، جوهر توازن القوى عن طريق الاحلاف ، فهو يقول في مقاله عن « الامبراطورية » ما نصه :

« فليس في الامكان اولا ، وضع قاعدة عامة ، بالنسبة الى الدول المجاورة ، مهما اختلفت الأوضاع والحالات ، سوى تلك التي تقول : ان على الأمراء ان يظلوا يقظين ساهرين ، حتى يحولوا دون افراط احدى جاراتهم في النمو ، اما عن طريق التوسع في اراضيها ، او تعزيز تجارتها ، او الاستيلاء على بعض المنافذ والطرق الأساسية بحيث تصبح مصدر ازعاج لهم . وكانت مثل هذه اليقظة قائمة في عهد الثالث الملكى الذى مثله هنرى الثامن ملك انجلترا (٤) ، وفرنسوا الاول ملك فرنسا (٥) ، والامبراطور شارل الخامس (شارلكان) (٦) ، بحيث لا يستطيع أى منهم ان يكسب شبرا واحدا من الأرض ، الا ويسارع الآخرون الى اعادة التوازن اما عن طريق افادة اتحاد تعاونى (كونفيداريشين) او عن طريق الحرب اذا تطلب الأمر ، ولا يقبلان بأى سلام على حساب مصالحهما . ولم تكن العصبة التى تآلفت في ايطاليا ، والتى وصفها جويكارديني بأنها مبعث الأمن لاطاليا ، وضمت فرديناندو ملك نابولى ، والفراد اسر لورنزو ، والمديشى ، وسفورزا من أمراء فلورنسة وميلان الا صورة من صور هذه الاحلاف . »

-
- (١) فرانسيس بيكون (١٥٦١ - ١٦٢٦) - فيلسوف انجليزى
 (٢) برنارد روسيللي (١٤٤٩ - ١٥١٤) - مؤرخ دبلوماسى - ايطالى .
 (٣) فرانشيسكو جويكارديني (١٤٨٣ - ١٥٤٠) - مؤرخ دبلوماسى ايطالى .
 تتلمذ على يدى مكياڤلى . وقد عرف بالتاريخ الذى وضعه عن عهد الحروب الايطالية
 (٤) هنرى الثامن ملك انجلترا بين عامى ١٥٠٩ و ١٥٤٧ .
 (١٤٩٢ - ١٥٣٣) .
 (٥) فرانسوا الاول ملك فرنسا بين عامى ١٥١٥ و ١٥٤٧ .
 (٦) شارل الخامس - امبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة بين عامى ١٥١٩ و ١٥٥٨ وملك اسبانيا بين عامى ١٥١٦ و ١٥٥٨

(العرب)



وتعتبر الاحلاف التي عقدها فرنسوا الاول ملك فرنسا مع هنرى الثامن ملك انجلترا ، ومع سلطان تركيا ، للحيلولة بين شارل الخامس ، امبراطور آل هابسبورج ، وبين تثبيت دعائم امبراطوريته وتوسيعها اول نموذج عصرى على نطاق واسع ، لتوازن القوى ، بين حلف من الدول ، وبين دولة واحدة ، مصممة على اقامة سيطرة عالمية ، ومثل لويس الرابع عشر ملك فرنسا فى النصف الثانى من القرن السابع عشر ، الدور الذى كانت اسرة هابسبورج ، تؤديه من قبل ، مما استثار رد فعل مماثل لدى الدول الأوروبية . وقد تألفت الاحلاف متخذة من انجلترا وهولنده قاعدتيهما وغرضها حماية الدول الاوربية من السيطرة الفرنسية ، واقامة توازن جديد للقوى بين فرنسا وبقية انحاء أوروبا .

وتعرض الحروب التى شنت على فرنسا فى عام ١٧٨٩ وضد نابليون الصورة نفسها ، صورة الدولة القوية الواحدة التى تهدف الى السيطرة العالمية ، والتى تعترضها مجموعة من الدول ، تسعى الحفاظ على

استقلالها . وقد أعلن البيان الذي أصدره الحلف الذي تأسس في عام ١٧٩٢ للشروع في هذه الحروب ان ليس في وسع أية دولة تهتم بالحفاظ على توازن القوى في أوروبا ، ان تنظر بدون اكتراث الى فرنسا . التي كانت تؤلف في يوم ما عنصرا مهما في هذا التوازن العظيم . وقد تغلبت عليها الاضطرابات الداخلية ، وسادتها مخاوف الفوضى والافتقار الى الأمن بعد أن حطمت وجودها السياسي . وعندما اقتربت هذه الحروب من نهايتها ، أعلن ميشاق باريس في الثالث والعشرين من ابريل عام ١٨١٤ أن هدف الدول المتحالفة « إنهاء ما تعانيه أوروبا من شقاء ، وضمان الراحة والهدوء لها ، عن طريق التوزيع العادل للقوى ، بين الدول التي تؤلفها » أي عن طريق التوزيع الجديد للقوى فيها . وكانت الاحلاف التي خاضت غمار الحرب العالمية الثانية ضد المانيا واليابان ، مدينة بوجودها ، لنفس مشاعر الخوف التي أحست بها جميع الدول الأعضاء فيها ، من السياسات الامبريالية التي تتبعها الدولتان ، ولذا فقد سارت على هدف واحد ، وهو الحفاظ على استقلالها في ميزان جديد للقوى . وقد سارت الاحلاف الغربية وسياسات التسليح الغربي منذ اخريات الاربعينات على سياسة العمل لتحقيق هدف واحد وهو وقف التوسع الامبريالي للاتحاد السوفياتي عن طريق خلق ميزان عالمي جديد للقوى .

(ب) الموازنات مقابل الاحلاف المضادة :

لعل الصراع بين الاحلاف الدولية التي تدافع عن استقلال أعضائها ضد فاتح محتمل واحد ، هو ابرز الصور الناتجة عن تصارع القوى وتوازنها . فوجود حلفين متعارضين يسير الواحد منهما او كلاهما معا على سياسة متابعة الاهداف الامبريالية ، وحماية استقلال اعضاء كل منهما ضد الاطماع الاستعمارية عند الحلف الآخر ، هو الصورة المتكررة المظهر في نظام توازن القوى .

فهناك امثلة بارزة في التاريخ على هذه الاحلاف المتعارضة ، كالاحلاف التي خاضت غمار حروب الثلاثين سنة بقيادة فرنسا والسويد من ناحية وقيادة النمسا من الناحية الاخرى . وكان كل حلف منها يسعى لتحقيق الاهداف الامبريالية ، لكل من السويد والنمسا من الناحية الاولى والحد من مطامع الجانب الآخر من الناحية الثانية . وقد حاولت المعاهدات العديدة ، التي هدفت الى استقرار الاوضاع في أوروبا بعد حروب الثلاثين سنة ، ايجاد توازن للقوى يساعد على هذا الاستقرار . وكانت الغاية من حروب الاحلاف التي شغلت الفترة بين معاهدة اوترخت في عام ١٧١٣ ،

وتقسيم بولندة الاولى فى عام ١٧٧٢ ، الحفاظ على التوازن الذى أقرته معاهدة اوترخت ، والذى زعزعه تدهور سلطان السويد كدولة اوربية قوية ، وبروز قوى جديدة تمثلها بروسيا وروسيا وبريطانيا . ولقد اذهلت التبدلات المتكررة فى الاحلاف ، حتى عندما كانت الحرب دائرة الرعى ، المؤرخين ، وجعلت القرن الثامن عشر يبدو فى مظهر الذى لامباده له ، والحالى من جميع الاعتبارات الخلقية . ولا ريب فى ان خطبة واشنطن الداعية التى وجهها الى الشعب الامريكى ، كانت تهدف الى تحذيره من هذا الطراز من السياسة الخارجية .

لكن هذه الفترة التى ازدهرت فيها هذه السياسة الخارجية بالذات كانت العصر الذهبى من الناحيتين النظرية والتطبيقية لتوازن القوى . ولا ريب فى ان معظم ما كتب عن توازن القوى ، ظهر فى هذه الفترة بالذات التى كان أمراء أوربا وملوكها فى ابانها ، ينظرون الى توازن القوى كالمبدأ الاسمى الذى يوجه سلوكهم وتصرفاتهم فى الشئون الخارجية . ومن الصحيح ان يقال ، ان هؤلاء الامراء ، سمحوا لهذه النظرية فى ان توجههم ليفيدوا منها فى حماية مصالحهم . وكان من الحتمى ، أنهم بعملهم هذا ، قد يتحولون من جانب الى جانب ، وقد يتخلون عن حلفائهم القدماء للدخول فى احلاف جديدة ، عندما يتبين لهم ان توازن القوى قد اضطرب ، وان الحاجة باتت ماسة الى توزيع جديد لتحالف القوى لاعادة ذلك التوازن . ولا ريب فى ان السياسة الخارجية ، كانت فى تلك الآونة ، ملهاة للملوك ، لا يحملونها على محمل الجد ، الا كمقامرة او لعبة يلعبونها ، لاهداف محددة كل التحديد وتخلو من اية مبادئ سامية ومتفوقة مهما كان شكلها .

ولما كانت هذه هى طبيعة السياسات الدولية ، فان كل ما يبدو الآن وعلى سبيل الرجوع بالصورة الى الوراء ، كخدعة لا اخلاقية ، لم يكن آنذاك أكثر من مجرد مناورة كيسة متأنقه ، بل خطة جريئة ، او حركة تكتيكية بارعة ، وكانت جميع هذه المناورات والخطط والحركات ، تنفذ طبق قواعد مقررّة يعتبرها جميع اللاعبين ملزمة لهم ، وكان توازن القوى فى تلك الايام ، مسألة من مسائل العشق لا من مسائل اللااخلاقية ، وكانت القواعد الفنية لفن السياسة هى معاييرها الوحيدة ، وكان ما تمتاز به من مرونة لعلها مزيتها الوحيدة ، من الناحية الفنية ثمرة عدم التقيد بالاعتبارات الاخلاقية ، كالصدق والوفاء والاخلاص ، مما يؤلف عيبا أخلاقيا يستحق منا كل تثريب وملامة .

وكانت الدول الاوربية منذ بداية نظام الدولة الحديثة فى نهاية القرن

الخامس عشر حتى انتهاء الحروب النابوليونية في عام ١٨١٥ ، العناصر
الفعالة في توازن القوى . وكانت تركيا هي الحالة الشاذة الوحيدة .
وكانت الاحلاف والاحلاف المضادة تشكل وتحل ، للحفاظ على التوازن أو
لإعادة فرضه . وشهد القرن الذي بدأ بعام ١٨١٥ وانتهى بنشوب الحرب
العالمية الاولى ، توسعا متدرجا للتوازن الاوربي ، متحولا بذلك الى نظام
عالمى شامل . وفي وسع الانسان ان يقول ان هذه الفترة ابتدأت برسالة
الرئيس الامريكى مونرو الى الكونجرس في عام ١٨٢٣ ، متضمنة ما سمي
بمبدأ مونرو . فلا ريب في ان الرئيس الامريكى باعلانه الاستقلال السياسى
المتبادل لكل من أوربا والنصف الغربى من العالم ، وبتجزئته الكرة الارضية
الى نظامين سياسيين ، قد وضع الأسس المبدئية لتحويل التوازن الاوربي
للقوى الى نظام للتوازن العالمى الشامل .

وقد صور جورج كانينج وزير خارجية بريطانيا في الخطاب الذى
القاء في مجلس العموم فى الثانى عشر من ديسمبر عام ١٨٢٦ ، هذا
التحول للمرة الاولى تصويرا واضحا ، مجسدا اياه بشكل بارز ، اذ كان
هذا الوزير قد تعرض للنقد الشديد من جراء اعلانه الحرب على فرنسا
لإعادة التوازن الدولى ، الذى كانت فرنسا قد أزعجته بغزوها اسبانيا .
وأراد كانينج اسكات ناقديه ، فصاغ نظرية جديدة للتوازن الدولى ، اذ
ادخل جمهوريات أمريكا اللاتينية الحديثة التحرر ، عن طريق اعتراف
بريطانيا باستقلالها ، كعناصر فعالة فى ميزان القوى وراح يقول :

« ولكن ألم تكن هناك وسائل أخرى غير الحرب لإعادة توازن القوى ؟ وهل
يؤلف توازن القوى معيارا ثابتا لا يتحول ولا يتغير ؟ او لا يكون معيارا دائم
التغير ، نتيجة ما يطرا على الحضارة من تقدم ، وميلاد دول جديدة ، تحتل مكانها
فى المجتمعات السياسية المستقرة والثابتة ؟ فقبل قرن من الزمن ، كانت فرنسا
واسبانيا وهولندا والنمسا وانجلترا هي التى تقرر توازن القوى فيما بينها . ولم
تمض سنوات ، حتى كانت روسيا تحتل مكانتها البارزة فى السياسات الاوربية .
ثم انقضت سنوات أخرى ، وظهرت بروسيا لا كمجرد دولة ثانوية ، بل دولة
متفوقة لها قوتها ووزنها . وهكذا بينما ظل ميزان القوى على حاله من ناحية
المبدأ ، نراه يواصل التكيف والتبدل ، بحيث أصبح أكثر تنوعا وأوسع شمولاً .
فقد توسعت هذه السبل بالنسبة الى عدد الأقاليم التى تتحول الى هذه الكفة او
تلك من الميزان ... اذن ألم تكن هناك طريقة أخرى للمقاومة الا بالهجوم المباشر
على فرنسا ، او بحرب تنور على أرض اسبانيا نفسها ؟ وما الموقف اذا تمكنا من
جعل مركز اسبانيا غير مؤذ لنا اذا وقع فى ايد تنافسنا ، ولا قيمة له بالنسبة
الى هؤلاء المنافسين ؟ أولا يمكن الحصول على تعويض عن الاهانة .. بسبيل الفصل
تكميلا مع الوقت الحاضر ؟ ولو قامت فرنسا باحتلال اسبانيا ، أمن الضرورى ،
تجنبنا لنتائج ذلك الاحتلال ، ان تفرض حصارنا على قادش ؟ لا . انا انظر الى

الموضوع من زاوية أخرى ، وارى ، مادة للتعويض فى نصف آخر من العالم .
ولما كنا نتصور اسبانيا على النحو الذى عرفها فيه اسلافنا ، فقد قررت انه اذا
كان لا بد لفرنسا من احتلال اسبانيا ، فانها يجب ان تكون اسبانيا « بدون
مستعمراتها فى الغرب » . وقد استنفرت العالم الجديد الى الوجود ، لاحقق عن
طريقه التوازن الذى اضطرب فى العالم القديم (١) .

وقد استكمل هذا التطور فى طريق تحقيق توازن عالمى للقوى ،
عن طريق الاحلاف والاحلاف المضادة سيره فى الحرب الكونية الاولى ، التى
اشتركت فيها تقريبا ، جميع دول العالم ، اشتراكا فعليا اما الى هذا الجانب
او ذاك . ولا ريب فى ان تسمية تلك الحرب بالعالمية ، يشير الى استكمال
هذا التطور وتمامه .

وكانت الجذور المسببة للحرب العالمية الاولى ، مخالفة لاسباب
الحرب الثانية ، فى الخوف من اضطراب التوازن الدولى للقوى فى اوربا ،
فى منطقتين رئيسيتين هما البلقان وبلجيكا . فلقد وجدت بلجيكا هذه
نفسها على الحدود الشمالية الشرقية فى فرنسا ، تتولى حماية المداخل
الشرقية لقناة المانش . وقد أضحت محور الاهتمام فى تنافس عالمى ضخم
دون ان تكون لديها القوة الكافية للاسهام اسهاما فعليا فى هذا التنافس .
وكان استقلال بلجيكا امرا لا بد منه لتوازن القوى فى اوربا ، نظرا لأهميته
كمحور من محاور السلطان ، اذ أن قيام أى من الدول الاوربية العظمى ،
لضمها اليها ، لابد وان يزيد فى سلطان تلك الدولة زيادة هائلة بحيث
تصبح خطرا يهدد أمن الدول الاخرى . وقد ادركت جميع الدول هذه
الحقيقة منذ اللحظة التى نالت بلجيكا فيها استقلالها ، بمساعدة بريطانيا
العظمى والنمسا وروسيا وبروسيا وفرنسا . وكانت هذه الدول قد
اجتمعت فى مؤتمر عقدته فى لندن واعلنت فى التاسع عشر من فبراير
عام ١٨٣١ ان « من حقها كما ان الاحداث تفرض عليها ، أن تتأكد من ان
المقاطعات البلجيكية وقد استقلت لن تؤثر على السلامة العامة لأوربا ،
ولن تخلق أى اضطراب فى توازن قواها » (٢) .

وقد وقعت الدول الخمس المعنية الحاقا بهذه المعاهدة ، على معاهدة
أخرى فى عام ١٨٣٩ ، اعلنت فيها « استقلال بلجيكا وحيادها الدائم » ،
فى ظل ضمانات جماعية من الدول الموقعة الخمس . وكان القصد من هذا

(١) خطب الراتب أونورابل جورج كايتننج (لندن ١٨٣٦) المجلد السادس ص ١٠٩ - ١١١ .

(٢) بروتوكولات مؤتمرات لندن بالنسبة الى القضايا البلجيكية « ١٨٣٠-١٨٣١ » ص ٦٠ .

البيان ، الخيلولة الى الابد دون اشتراك بلجيكا ، الى أى جانب من الجوانب فى التوازن الاوربي للقوى ، وكان انتهاك الألمان لحياذ بلجيكا فى عام ١٩١٤ هو الذى جسد الخطر على التوازن الدولى للقوى من جانب المانيا وهو الذى برر لبريطانيا العظمى الاشتراك فى الحرب الى جانب فرنسا وروسيا وحلفائهما .

وقد تزامن اهتمام النمسا وبريطانيا وروسيا بالحفاظ على توازن القوى فى البلقان مع مالحق بالسلطان التركي فى تلك المنطقة من ضعف . وقد خاضت فرنسا وبريطانيا حرب القوم بين عامى ١٨٥٤ و ١٨٥٦ الى جانب تركيا ضد روسيا ، للحفاظ على التوازن الدولى فى البلقان . وكانت معاهدة التحالف التى وقعت فى الثالث عشر من مارس عام ١٨٥٤ قد أعلنت ان « وجود الامبراطورية العثمانية فى حدودها الحالية يعتبر أمرا فى منتهى الاهمية لتوازن القوى بين دول أوربا » . وكانت الحروب والمنافسات اللاحقة ولا سيما فى الاحداث التى أدت الى مؤتمر برلين فى عام ١٨٧٨ ، وحروب البلقان فى عامى ١٩١٢ و ١٩١٣ ، قد نشأت عن الخوف من ان تتمكن احدى الدول التى يهملها البلقان من الحصول على مزيد من السلطان فى تلك المنطقة ، بالنسبة الى سلطان الدول الاخرى المعنية بالمنطقة .

وازدادت أهمية توازن القوى فى البلقان فى السنوات التى سبقت الحرب العالمية مباشرة ، اذ كان التحالف الثلاثى بين النمسا ومانيا وايطاليا ، متوازنا تقريبا مع الاتفاق الثلاثى بين فرنسا وروسيا وبريطانيا فان الكتلة الدولية التى كانت ستكسب مزية حاسمة فى البلقان ، كان لابد وان تحقق فائدة ضخمة فى الميزان الدولى الشامل للقوى فى اوربا . وكان هذا الخوف هو الذى حفز النمسا فى يوليو عام ١٩١٤ على محاولة تسوية حساباتها مع دولة الصرب مرة والى الابد ، والذى دفع المانيا الى مساعدة النمسا فى مشروعها هذا بلا قيد او شرط . ولا ريب فى ان الخوف نفسه ، هو الذى حمل روسيا على المسارعة الى نصرة دولة الصرب ، ودفع فرنسا الى الهروع لمساعدة روسيا . ولا ريب فى ان قيصر روسيا كان موفقا كل التوفيق فى تلخيصه للوضع فى البرقية التى بعث بها الى جورج الخامس ملك انجلترا فى الثانى من اغسطس عام ١٩١٤ ، عندما ذكر أن تغلب النفوذ النمساوى على صربيا « سيقرب التوازن الدولى فى البلقان رأسا على عقب ، وهو التوازن الذى يهمل امبراطوريتى كما يهمل جميع الدول التى ترغب فى الحفاظ على توازن القوى فى أوربا . . . وانى لا أشك لحظة واحدة

في ان بلادكم ستساعد فرنسا وروسيا في سعيهما للحفاظ على التوازن الدولي في أوربا ، (١) .

وحافظت فرنسا بعد الحرب العالمية الاولى على احلافها الدائمة مع بولندة وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا ورومانيا ، واقامت في عام ١٩٣٥ حلفا ، مع الاتحاد السوفياتي ، لم يوضع موضع التنفيذ على أى حال ، ويمكن فهم هذه السياسة على انها من سياسات التوازن الدولي الوقائية ، التي توقعت عودة المانيا الى البروز ، وحاولت الحفاظ على الوضع القائم الذي خلقته فرساي ، لمواجهة مثل هذا الاحتمال . وكان القصد من تشكيل حلف بين المانيا وايطاليا واليابان في عام ١٩٣٦ ، اطلاق عليه اسم المحور ، لمواجهة الحلف بين فرنسا ودول أوربا الشرقية ، وتجميد الاتحاد السوفياتي في الوقت نفسه .

وهكذا تقف الفترة بين الحربين العالميتين في الواقع تحت تأثير توازن القوى عن طريق الاحلاف والاحلاف المضادة ، بالرغم من أن هذا المبدأ كان من الناحية النظرية قد أبطل ليحل محله مبدأ آخر هو مبدأ السلامة الجماعية ممثلة في عصبة الامم . لكن مبدأ السلامة الجماعية لم يظل في الواقع ، وكما سنرى بكثير من التفصيل فيما بعد مبدأ توازن القوى ، وانما راح يؤكد ، في شكل تحالف عالمي ضد أى معتد محتمل ، على اعتبار ان مثل هذا التحالف لابد وان يكون متفوقا من ناحية القوة على سلطان أى معتد متوقع . لكن السلامة الجماعية أو الامن الجماعي ، يختلف على أى حال عن توازن القوى ، عن طريق مبدأ الترابط الذي يتم تشكيل الحلف على اساسه . فأحلاف توازن القوى ، تؤلف من دول مغيضة على أساس فردي ، ضد دول مفردة أو ضد حلف يضمها ، على اساس ما تعتبره هذه الدول فرادي ، مصالح قومية فردية ، خاصة بها . أما المبدأ المنظم للامن الجماعي ، فهو يعنى احترام الالتزامات الاخلاقية والقانونية باعتبار أى هجوم تقوم به أية دولة على أية دولة مشتركة في حلف ، كهجوم على جميع الدول الاعضاء في ذلك الحلف . يضاف الى هذا ان المفروض في مبدأ الامن الجماعي ان يطبق بصورة آلية رتيبة ، أى ان يؤدي العدوان الى عمل الحلف المضاد فورا ، والى قيامه بحماية السلام والامن بمنتهى الكفاية المعقولة . وتكون الاحلاف في نظام توازن القوى من الناحية الثانية غير

(١) الوثائق البريطانية الرسمية عن أسباب الحرب (١٨٩٨-١٩١٤) - (لندن مطبعة الحكومة

١٢٦) - الجزء التاسع . ص ٢٧٦ .

مؤكد على الغالب من ناحية عملها الفعلي ، طالما انها تعتمد على الاعتبارات السياسية لكل دولة على انفراد . ولا ريب في ان خروج ايطاليا على الحلف الثلاثي في عام ١٩١٥ ، وانحلال نظام الاحلاف الذي أقامته فرنسا بين عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٩ ، يشرحان هذا الضعف في تطبيق توازن القوى .

٥ - من يحفظ التوازن ؟

ألف التاريخ الغربي ان يحقق توازن القوى عن طريق الاحلاف وهنا لابد من التمييز بين شكلين محتملين من أشكال هذه الاحلاف ، ولو شئنا ان نستعمل مجاز التوازن ، فان هذا النظام سيتألف من كفتين ، توجد في كل منهما دولة أو مجموعة دول ، تسير على نفس السياسة ، سواء أكانت سياسة الوضع القائم أم امبريالية توسعية . ولا ريب في ان دول أوروبا القارية قد طبقت توازن القوى بهذه الطريقة وبصورة عامة .

ولكن النظام قد يتألف من كفتين يضاف اليهما عنصر ثالث ، هو القابض على الميزان أو الحافظ للتوازن . ولا يكون هذا الحافظ للتوازن مرتبطا دائما بسياسات مقررة لدولة واحدة أو مجموعة من الدول . ويكون هدفه ضمن اطار النظام دائما الحفاظ على التوازن دون الاهتمام بالسياسات المحددة التي يحققها . وسيلقى هذا الحافظ ، بثقله نتيجة هذه السياسة ، في هذا الجانب من الميزان حيناً ، وفي الجانب الآخر منه حيناً آخر يوجهه اعتبار واحد ليس الا ، وهو الوضع النسبي للميزان . فهو يلقي بثقله دائما في الجانب المرتفع من الميزان ، ليثقله . وقد يغدو في فترة قصيرة من الزمن والحالة هذه صديقا وعدوا لجميع الدول الكبرى ، هذا اذا هددت هذه الدول توازن القوى عن طريق الاقتراب من نقطة التفوق على الدول الاخرى ، أو أصبحت مهددة من غيرها من الدول الساعية الى تحقيق هذا التفوق . وفي الوقت الذي لا تكون فيه للحافظ للتوازن صداقات دائمة ، فهو لا يتعرض لعداوات دائمة أيضا .

ويكون الحافظ للتوازن في وضع من « العزلة الرائعة » ، فهو معزول باختياره اذ في الوقت الذي تتنافس فيه الكفتان على اضافة ثقله الى ثقلهما لتحقيق الترجيح اللازم لأي منهما لتأمين النجاح ، فان عليه ان يرفض الدخول في علاقات دائمة مع أي منهما . وعليه أن يظل واقفا في منتصف الميزان ، مراقبا بكثير من الحياد ، رؤية أي من الكفتين ينتظر أن ترجح كثيرا ، ليلقى بثقله في الجانب الآخر ، لضمان بقاء التوازن . وتكون عزلته رائعة ، اذ لما كان تأييده أو الضن به يعتبر عاملا حاسما في الصراع من اجل

السلطان ، فان سياسته الخارجية ، اذا سیرت بصورة ذكية ، تستطيع أن تستخلص من الجانب الذى تؤيده ، أبهظ الجزاء . ولكن لما كان هذا التأييد ، مهما كان الثمن الذى يدفع للحصول عليه ، معرضا للتحويل دائما من جانب الى آخر ، طبقا لتأرجح الميزان نفسه ، فان سياسات المرجح أو الحافظ للتوازن ، تكون عرضة دائما للاستنكار والاستهجان على أسس خلقية . وهكذا نجد أن الأقوال قد انصبت على أحدث مرجح وأبرزه فى العصور الحديثة ، وهو بريطانيا ، بانها تدع الدول الاخرى تخوض الحروب من أجلها ، وانها تعمل للإبقاء على تجزئة أوروبا لتحافظ على سيطرتها عليها ، وان سياساتها قائمة على الخداع بحيث يغدو أى تحالف معها ، مستحيلا ولا قيمة له . وكثيرا ما أطلق عليها اسم « العجوز البيضاء الشعر الغادرة » ، وكان مطلقوه اما أولئك الذين فشلوا فى الحصول على تأييدها ، بالرغم من الجهود التى بذلوها ، أو أولئك الذين فقدوا هذا التأييد بعد أن ابتاعوه بثمن غال كل الغلاء .

ويحتل المرجح موضع الاهمية فى نظام التوازن الدولى ، اذ ان موقفه هو الذى يقرر نتيجة الصراع على السلطان . ولعل هذا الموقف هو الذى أدى الى تسميته « بالحكم » الذى يقرر الفائز والخاسر فى الصراع . وهو يعمل عن طريق وقوفه حائلا بين أية دولة أو مجموعة من الدول . وبين تحقيق التفوق على الدول الاخرى ، على الحفاظ على استقلاله ، واستقلال الدول الباقية ، ويمثل بذلك عاملا فى منتهى القوة والسلطان فى السياسات الدولية .

ويستطيع المرجح أن يستخدم سلطانه فى ثلاث طرق مختلفة . ففى وسعه أن يجعل من انضمامه الى هذه الدولة أو تلك ، أو هذا الحلف أو ذاك ، أمرا يعتمد على بعض الاوضاع المعينة الاخرى والمواتية للحفاظ على التوازن أو اعادته . وفى وسعه أن يجعل من تأييده لتسويات الصلح ، متوقفا على أوضاع مماثلة . وهو قادر أيضا على أن يضمن أخيرا فى كل من الحالتين ، أن تكون أهداف سياسته القومية ، بالاضافة الى توازن القوى ، متحققة فى عملية موازنة قوى الدول الاخرى .

ولقد حاولت فرنسا فى عهد لويس الرابع عشر ، وايطاليا فى الحقبة التى سبقت الحرب العالمية الاولى أن تلعبا دور الحكم فى توازن القوى فى أوروبا . لكن فرنسا فى تلك الايام كانت مفرطة فى تورطها فى الصراع على السلطان فى القارة الاوربية ، وكانت مغالية فى كونها جزءا من ذلك التوازن ، ومفتقرة كل الافتقار الى ذلك التفوق البالغ المسيطر ، مما جعل

من المتعذر عليها أن تؤدي ذلك الدور بكل نجاح . أما إيطاليا فلم تكن تملك من الناحية الأخرى ذلك الثقل الكافي ليضمن لها ما قذفته في ناحية ذلك المركز الهام في توازن القوى . ولعل هذا هو السبب الذي عرضها للفوز بالاستنكار الأخلاقي الذي يتعرض له من يؤدي هذا الدور، دون أن تفوز بالاحترام ، الذي حققته بريطانيا باتباعها سياسات من هذا الطراز . ولعل البندقية في القرن السادس عشر ، وبريطانيا العظمى منذ أيام هنري الثامن ، كانتا الدولتين الوحيدتين القادرتين على أن تجعلا من توازن القوى بين الدول الأخرى، حجر الزاوية في سياساتهما الخارجية؛ بعد أن استخدمتا الطرائق الثلاث التي تحدثنا عنها من قبل ، أما فرادى أو بصورة مجتمعة .

ولقد ظهرت هذه الفكرة أول ما ظهرت بالنسبة إلى البندقية في رسالة بعثت بها ماري ملكة المجر في عام ١٥٥٣ إلى السفير الإمبراطوري في انجلترا . وبعد أن بينت أن الحق في جانب الإيطاليين في معارضتهم لفرنسا ، راحت تقول . . . «ولعلك تعرف مدى خشيتهم من سلطان هذا الأمير أو ذاك (تعني الإمبراطور شارل الخامس وفرنسوا الأول ملك فرنسا) ، وكيف يهتمون كل الاهتمام بخلق التوازن بين قوتيهما (١) . ولقد وصف السياسة الفرنسيون في السنوات التسالية ، وبعد رفض البندقية عروض فرنسا المتكررة لها للتحالف معها ، سياسة البندقية على هذا النحو ، مؤكدين جوانب العزلة فيها والبعد عن التحالف مع أي من الجانبين . ويقال إن سفيرا من سفراء البندقية قد ذكر في عام ١٥٥٤ على سبيل المثال ، إن هنري الثاني ملك فرنسا فسر رفض البندقية عروضه بأنه ناجم عن خوفها من أن تغدو أسبانيا في حالة وفاة الإمبراطور شارل الخامس ، في وضع أدنى من وضع فرنسا ، محاولة الإبقاء على شيء من التوازن بينهما . وذكر سفير بندقية آخر في عام ١٥٥٨ ، إن الفرنسيين يفسرون سياسة البندقية الخارجية بأنها ناجمة عن التخوف من اتساع سلطان أي من الدولتين أي فرنسا وأسبانيا . وهم يرون أن ماتسعى إليه البندقية هو الحيلولة دون رجحان أي من الكفتين . وأضاف السفير أن هذه «السياسة موضع تقدير الأذكاء من الناس واطرائهم . فالضعيف في مثل هذه الأوقات الجائشة بالاضطراب ، لا يجد الحماية إلا في جمهورية

(١) الأوراق الرسمية للكردينال دي جرانفيل (باريس ١٨٤٣) المجلد الرابع ص ١٢١ -

البندقية ، ولذا فان جميع الايطاليين يرغبون بصورة خاصة فى بقائها مستقلة ، ويرحبون بتسلحها وقوتها ، (١)

لكن بريطانيا العظمى ، مثلت على أى حال ، النموذج الرائع للمرجح أو للحافظ للتوازن . وينسب الى هنرى الثامن القول المأثور . . . « ان من أويده هو الذى يفوز » . ويقال انه سمح لأحد الرسامين بتصويره وهو يحمل فى يمينه ميزانا فى وضع التوازن الكامل ، وقد احتلت فرنسا إحدى كفتيه ، والنمسا الكفة الأخرى ، بينما حمل فى يسراه ثقلا ، على استعداد لوضعه فى إحدى الكفتين . وكان يقال عن انجلترا فى عهد اليصابات الأولى بان « فرنسا وأسبانيا تمثلان كفتى الميزان فى أوروبا ، وان انجلترا تمثل المرجح أو الحافظ للتوازن » (٢) . ودعت نشرة فرنسية صدرت فى عام ١٦٢٤ الملك الى السير على غرار الملكة اليصابات أو هنرى الثامن « الذى برع فى أداء دوره بين الامبراطور شارل الخامس والملك فرنسوا الاول . بحيث باتا يخافانه ويتقربان اليه ، وكأنه يمسك بناحية الموازنة بينهما » .

وعندما ظهر لويس الرابع عشر فى فرنسا ، وأخذ يتطلع الى السيطرة العالمية ، أصبح من الشائع فى انجلترا ، بل وفى كل مكان فى أوروبا ان رسالة بريطانيا تتلخص فى أداء « دور الحكم فى أوروبا » عن طريق الإبقاء على التوازن بين فرنسا وأسرة هابسبورج النمساوية . وقد طبق نفس المعيار ولكن بصورة ناقدة على السياسات الخارجية للملكين شارل الثانى (٣) وجيمس الثانى (٤) ، اذ اتفقا مع لويس الرابع عشر ، أقوى منافس لسلطان بريطانيا ضد هولنده ، ضد السياسات المناهضة لفرنسا التى أتبعها ويليام الثالث . وقد تحول هذا المعيار بعد حرب الوراثة الاسبانية ، الى عقيدة ثابتة ، ولا سيما فى انجلترا . وقد ظل هذا المعيار قائما ومطبقا ، ضد أية كتل دولية جديدة ، دون أن

(١) كتاب « العلاقات بين سفراء البندقية ومجلس شيوخها » ليوجنيو البرتو - الحلقة الاولى ، (فيريزى ١٨٦٢) المجلد الثانى ص ٢٨٧ و ص ٤٦٤ .

(٢) كتاب « قصص من تاريخ أشهر أميرات انجلترا ، الملكة الظافرة اليصابات » لويليام كامدين . (لندن ١٦٣٥) . ص ١٩٦ .

(٣) شارل الثانى : ملك انجلترا واسكوتلنده وايرلنده بين عامى ١٦٦٠ و ١٦٨٥ .

(٤) جيمس الثانى ملك انجلترا بين عامى ١٦٨٥ و ١٦٨٨ . خلع عن العرش . وخلفته ابنته ماري وزوجها ويليام ملك هولنده .

يتعرض للتحدى ، الى ان قام الليبراليون (الاحرار) فى مانشستر بعد منتصف القرن الماضى ينادون بالنأى الدائم والكامل عن شئون القارة الاوربية ، أى بسياسة العزلة ، كالمبدأ الذى يجب أن يوجه السياسة الخارجية فى بريطانيا . لكن هذا التقليد فى السياسة البريطانية وتطبيقها ، ظل قائما ومستمر ، ولم يهتف الا فى السنوات الاخيرة بعد هبوط سلطان بريطانيا أمام النمو المتزايد فى سلطان أمريكا وروسيا.

تركيب توازن القوى

١ - الانظمة المسيطرة والتابعة :

تحدثنا حتى الآن عن توازن القوى ، وكأنه نظام واحد فرد ، يضم الدول جميعها ، اذا كانت ناشطة في عملها على صعيد السياسات الدولية . وتحسر الملاحظة الدقيقة عن كثب ، النقاب عن ان مثل هذا النظام كثيرا ما يتألف من عدد من الانظمة الفرعية المترابطة ببعضها ، وان كانت تحفظ في داخلها بتوازن خاص بها وبقواها . وتكون علاقة الترابط بين الانظمة المختلفة ، علاقة تبعية على اعتبار ان احدها يسيطر بسبب الثقل الضخم نسبيا والمتجمع في كفة ميزانه ، بينما تكون الانظمة الفرعية الاخرى مرتبطة في واقعها بكفته المسيطرة والراجحة .

وهكذا نجد ان التوازن المسيطر للقوى في القرن السادس عشر كان يعمل بين فرنسا واسرة هابسبرج ، بينما كان هناك نظام مستقل آخر ، يبقى على التوازن قائما بين الدول الايطالية المتعددة . وظهر في النصف الاخير من القرن السابع عشر ، نظام خاص آخر بتوازن القوى في أوروبا الشمالية ، بعد التحدي الذي واجه به ظهور الدولة السويدية الدول المجاورة لها في منطقة بحر البلطيق . وأدى تحول بروسيا الى دولة قوية من الدرجة الاولى في القرن الثامن عشر الى ظهور توازن الماني خاص للقوى ، تحتل بروسيا احدي كفتيه وتحتل النمسا كفته الثانية الرئيسية ، ولم يحل هذا النظام المستقل الذي كان يمثل « أوروبا صغيرة داخل أوروبا الكبيرة » الا في عام ١٨٦٦ ، عندما تقرر طرد النمسا من الاتحاد التعاوني الالماني (الكونفدرالي) ، نتيجة انتصار بروسيا في حربها مع النمسا في تلك السنة نفسها . وشهد القرن الثامن عشر ايضا ، نمو توازن شرقي للقوى ،

تخرج عن ظهور تفوق روسيا في المنطقة . وكانت عمليات التقسيم البولندية على أساس مبدأ التعويض بين روسيا وبروسيا والنمسا ، المظهر البارز الأول لهذا النظام الجديد .

وظل توازن القوى في البلقان طيلة القرن التاسع عشر ، محط عناية وقلق جميع الدول في أوروبا . ففي عام ١٧٩٠ عقدت تركيا معاهدة مع بروسيا تعهدت فيها هذه ، بالمضي الى محاربة النمسا وروسيا بسبب ما اثاره عبور هاتين الدولتين لنهر الدانوب من آثار ضارة بتوازن القوى الضروري والمستحب في البلقان ، وبدأ الناس في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، يتحدثون عن توازن افريقي في القوى ، بالاشارة الى نوع من التكافؤ بين الممتلكات الاستعمارية للدول الكبرى . وسرعان ما أضيفت فيما بعد أنظمة جديدة للتوازن في النصف الغربي من الكرة الأرضية ، والمحيط الهادي والشرقين الأدنى والاقصى ، الى قائمة المصطلحات الدبلوماسية، وتحدث البعض حتى عن « توازن نمسوى » ، وكثيرا ما قيل عن المملكة النمساوية بما تضمنه من قوميات مختلفة ومتعادية ، بانها « تبذل قصارى جهدها ، لتطبق في داخلها ، نفس قواعد السلوك ، التي كانت دول أوروبا بما بينها من منافسات دائمة مستمرة تتابعها مع بعضها البعض » (١)

وليس من قبيل الصدفة العارضة ، ان يكون استقلال هذه الانظمة المحلية للتوازن الدولي ، هو الظاهرة الأعم ، وان تكون تبعيتها للانظمة الكبيرة المسيطرة هي الظاهرة الاقل شيوعا ، فكلما كانت هذه الانظمة اكثر نأيا من الناحية الجغرافية عن مراكز التصارع على السلطان ، كلما كان غمطها على هوامش الانظمة المسيطرة ، بعيدا عن متناول الدول القوية الغالبة وثقوذها . وهكذا كان في وسع التوازن الايطالي المحلي للقوى ان ينمو ويتطور في القرن الخامس عشر بصورة مستقلة نسبيا ، بينما كانت دول أوروبا الكبرى مشغولة في مناطق أخرى ، وظلت أنظمة توازن القوى المختلفة في آسيا وافريقيا . وأمريكا بعيدة عن تصوير الدول الأوروبية ، طيلة الجزء الأكبر من تاريخ الحضارة الغربية ، الى الحد الذي جعلها تجهل الكثير عنها ، بل ولا تكاد تعرفها .

ويدين توازن القوى في النصف الغربي من الكرة الأرضية حتى للحرب العالمية الثانية وفي أوروبا الشرقية حتى نهاية القرن الثامن عشر ،

(١) كتاب « أوروبا والثورة الفرنسية » لالير سوريل (باريس ١٩٨٥) المجلد الأول

بوجودهما المستقل نسبيا ، وتطورهما ، الى موقعهما الجغرافى على هوامش مراكز القوى فى عصريهما . وقد تم اقتسام بولندة فى مراحلها الثلاث ، هادفا الى الحفاظ على توازن القوى فى أوروبا الشرقية ، بعيدا عن تدخل أية دولة أخرى . ولم تكن للحلف الذى عقد فى عام ١٨٥١ بين البرازيل وأوروغواى ضد الأرجنتين بقصد الحفاظ على توازن القوى فى أمريكا الجنوبية، إلا علاقة طفيفة للغاية بالتوازن الأوروبى للقوى . ولقد بات فى الامكان من الناحية الأخرى ، التحدث عن توازن افريقى مستقل للقوى . فلم تعد افريقيا بعد ان شرعت شعوبها الافريقية فى التنافس بعضها مع بعض على السلطان ، ومع الدول اللافريقية من الناحية الأخرى ، قارة وحيدة معزولة ، وان كانت لا تزال الى حد كبير هدفا لتصارع القوى المركزة فى أماكن أخرى . ولا ريب فى ان هذا الوضع يمثل صورة من صور تأثير التوازن الأوروبى والعالمى فى القوى بعناصر أخرى تمت الى أمم ثانية (١) .

وكلما كان ارتباط التوازن المحلى للقوى أشد وثوقا بالتوازن الأكبر والأكثر سيطرة على صعيد أوسع قلت الفرصة المتاحة أمامه للعمل بصورة مستقلة وكثر ميله ، الى أن يغدو مظهرا محليا من مظاهر التوازن الأكبر والمسيطر على القوى . ولا ريب فى ان توازن القوى ضمن اطار الاتحاد التعاونى الألماني (السكونفدرالى) منذ ايام فريدريك الأكبر (٢) حتى حرب عام ١٨٦٦ ، يمثل وضعاً مرحليا بين الاستقلال الكامل ، والاندماج الكلى . فهو يجمع بين درجة معينة من الاستقلال ، وبين

(١) قد اتفق مع المؤلف فى قوله بأن القارة الافريقية برغم استقلال الجزء الأكبر من شعوبها ، ما زالت هدف التصارع بين القوى العالمية الموجودة فى خارجها اذ أن ما شهدناه فى الكونجو فى السنوات الأخيرة ، وما نزال نشهده فيها بعد مجيء تشومبى الى الحكم فيها ، وفى بعض المناطق الافريقية من نصارع على النفوذ بين دول الاستعمارين القديم والجديد من جراء تضارب مصالحها ، إلا صورة لهذا الاضطراع . ولكننى أخالف المؤلف فى قوله بأن التصارع بين الدول الافريقية نفسها على السلطان ، قد تقوى واشتد ، اذ أن قيام منظمة الوحدة الافريقية لم يكن فى الواقع إلا ثمرة الرغبة فى تجنب هذا التصارع ، وفى عدم السماح للخلاف بين الدول الاستعمارية ذات المصالح ، بالتأثير على العلاقات بين الدول الافريقية نفسها .

(٢) فريدريك الثانى أو الأكبر ، ملك بروسيا بين عامى ١٧٤٠ و ١٧٨٦ ، وقد تمكن بأساليبه العسكرية البارة وخطته ، ولاسيما فى حرب الوراثة النمساوية بين عامى ١٧٤٠ و ١٧٤٨ وفى حرب السنوات السبع بين عامى ١٧٥٦ و ١٧٦٣ فى أن يجعل من بروسيا ، أقوى دولة عسكرية فى أوروبا .

(المغرب)

الاندماج في النظام الاكبر المسيطر . فبينما كان تعادل القوى بين بروسيا والنمسا ، شرطا أساسيا ، كما سبق لنا أن رأينا ، للحفاظ على حريات الدويلات الاعضاء في الاتحاد التعاوني الألماني نجد ان هذا التعادل شرط حتمي أيضا ، للحفاظ على التوازن الاوربي للقوى ككل ومجموع .

وهكذا نجد ان التوازن الألماني ، حقق هدفا مزدوجا ، وهو ايجاد التكافؤ ضمن اطاره الخاص . وخلق شيء من التوازن في النظام العام الذي يؤلف جزءا منه . وكان اندماج بروسيا والنمسا من الناحية الاخرى ، أو سيطرة احدهما على الاخرى ، يعنى تحطيم استقلال الدويلات الألمانية الاعضاء في الاتحاد الألماني من ناحية ، كما يعنى تهديد حرية الدول الاوربية الاخرى من الناحية الثانية . ولو قدر لاوروبا كما قال ادموند بيرك ، ألا تدرك أهمية « استقلال اجزاء الامبراطورية ومايينها من تعادل ، للباب نظام التوازن الاوربي وجوهره ... لكانت سياسات أوروبا كلها ، لمدة تربو على قرنين من الزمن ، مخطئة كل الخطأ (١) » ويمكن القول على هذا الاساس ان استمرار التوازن بين بروسيا والنمسا ، لم يكن في مصلحة الدويلات الاخرى الاعضاء في الاتحاد التعاوني الألماني وحدها ، بل وفي مصلحة جميع الدول الاوربية الاخرى أيضا .

وعندما حققت بروسيا نتيجة حرب عام ١٨٦٦ ، التفوق النهائي الدائم على النمسا . واصبحت تسمى بألمانيا ، كان هذا التطور محطما للتوازن بين الدولتين اذ جعل من ألمانيا الدولة المتفوقة في أوروبا ، واصبحت مهمة التوازن الاوربي الجديد للقوى ، الحفاظ على استقلال النمسا على الاقل من اعتداء جارتها القوية ولا ريب في ان هذه المصلحة الاوربية الدائمة ، هي التي دفعت الحلفاء المنتصرين في نهاية الحرب العالمية الاولى ، الى ابتكار الوسائل القانونية والاقتصادية والسياسية لمنع اندماج النمسا في ألمانيا . ولا ريب في ان منطق هذا الوضع بالذات ، هو الذي دفع هتلر الى اعتبار ضم النمسا مرحلة وثوب لا بد منها في طريقه الى الاطاحة بالتوازن الاوربي للقوى .

وقد حقق توازن القوى في البلقان نفس المهمة منذ الحقب الأخيرة

(١) كتاب ايدموند بيرك « انطباعات عن الثورة » الجزء الرابع ص ٢٣٠ .

(العرب)

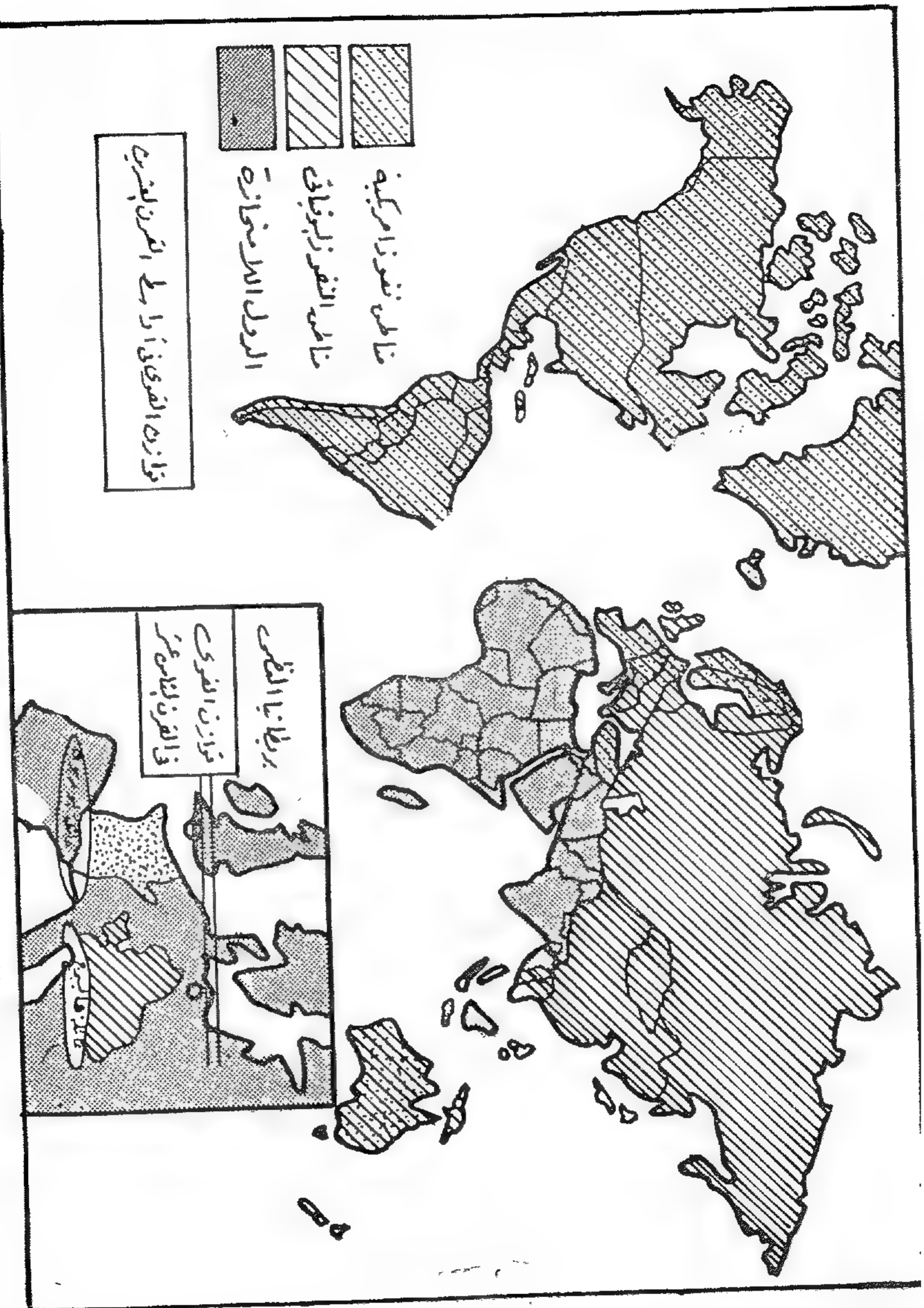
من القرن التاسع عشر . . وقد اعتبر الحفاظ على التوازن بين دول
البلقان في هذه المنطقة شرطا أوليا لا بد منه للحفاظ على التوازن الاوربي
وكانت الدول الأوربية العظمى تسارع الى التدخل ، كلما رأت الخطر
يهدد التوازن المحلي . لاعادة الامور الى نصابها . . ولا ريب في ان
برقية القيصر الروسى الى ملك بريطانيا في مستهل الحرب العالمية
الاولى ، والتي اشرنا اليها في الفصل السابق ، تفسر هذا الارتباط اتم
تفسير واوضحه .

٢ - التبدلات التركيبية في توازن القوى (١)

اظهرت العلاقات بين التوازن الاكبر والمسيطر للقوى وبين انظمة
التوازن المحلي ، ميلا متزايدا في الآونة الاخيرة ، نحو التبدل المهدد
لاستغلال الانظمة المحلية . وتقوم أسباب هذا التطور ، في التبدلات
التركيبية في التوازن الاكبر والمسيطر للقوى ، والتي وقعت منذ الحرب
العالمية الاولى ، وأصبحت واضحة كل الوضوح في الحرب العالمية
الثانية . ولقد سبق لنا أن بينا التوسع المتدرج في نظام التوازن الاكبر
والمسيطر من أوربا الغربية والوسطى الى بقية ارجاء القارة ومنها الى
القارات الاخرى ، حتى شهدت الحرب العالمية الاولى جميع دول العالم
مشتركة اشتراكا فعليا في توازن عالمي شامل للقوى .

وقد سار تحول في الموازين الرئيسية في القوى من أوربا الى
غيرها من القارات ، جنبا الى جنب مع استكمال هذا التوسع فقد كانت
الاثقال الرئيسية للقوة عند مستهل الحرب العالمية الاولى في عام
١٩١٤ ، في أوربا على الغالب ، ممثلة في بريطانيا العظمى وفرنسا
وروسيا في احدى الكفتين وألمانيا والنمسا في الكفة الثانية .
أما في نهاية الحرب العالمية الثانية ، فقد أصبحت الاثقال الرئيسية في
كل من الكفتين أما دول لا أوربية كالولايات المتحدة مثلا ، أو دول تقع
في غالبيتها خارج أوربا كالاتحاد السوفياتي مثلا . وقد ادى هذا الى
تبدل كلي في التوازن العالمي للقوى . وهكذا كانت الكفتان في نهاية
الحرب العالمية الاولى ، بل وفي بداية الحرب العالمية الثانية في أوربا ،
وان كانت الاثقال التي تشترك فيهما ، تمت الى جميع ارجاء الدنيا .
لكن العناصر الرئيسية في توازن القوى ، والاهداف الاساسية التي
جرت الحرب بسببها ، كانت لاتزال أوربية على الغالب . ولو شئنا

(١) راجع الفصل السابق وكذلك الفصل الواحد والعشرين في هذا الكتاب .



انجریطہ رقم (۱) قوزت القوی فی اولی القریست القریست

تكرار ما قاله جورج كانينج في العبارة التي سبق لنا ان أوردناها ،
لقلنا ان الدول غير الأوروبية كانت تستدعى لاصلاح ما يقع من اضطراب
في توازن القوى في اوربا . وفي وسعنا هنا أيضا ان نردد ما قاله تشرشل
في عام ١٩٤٠ من ان « العالم الجديد بسلطانه وقوته ، يخطو الى الامام ،
لانتقاذ العالم القديم وتحريره » .

ولم يعد توازن القوى في اوربا اليوم ، محور السياسات العالمية
تلتف حوله التوازنات المحلية وتتجمع ، سواء اكان هذا الالتفاف وثيق
الارتباط أو على درجة من الاستقلال ، كبرت أو صغرت . فلقد غدا
التوازن الاوربي للقوى في هذه الايام ، عملا من أعمال التوازن العالمي
الشامل ، ومهمة من مهماته . وهو التوازن الذي تؤلف الولايات المتحدة
والاتحاد السوفياتي الثقليين الرئيسيين فيه تحتل كل منهما كفة من
ميزانه ، وبات توزع السلطان في أوربا احدي القضايا المحددة التي
يجرى عليها الصراع على السلطان بين الولايات المتحدة والاتحاد
السوفياتي .

ولا ريب في انه ينطبق على الانظمة المحلية التقليدية لتوازن القوى
ما انطبق في السابق على النظام الكبير المسيطر . فقد اشترك توازن
القوى في البلقان وتوازنها في الشرقين الأدنى والاقصى ، مع النظام الاوربي
لتوازن القوى في نفس المصير (١) . وأصبحت جميع هذه الانظمة
الفرعية ، عملا من أعمال التوازن العالمي الجديد الشامل ، بل ومسرحا
من مسارحه ، أو حلبة من حلباته حيث يدور الصراع على السلطان بين

(١) بالرغم من الحقيقة الواقعة ، وهي أن النفوذ الغربي المباشر أو غير المباشر ما زال مسيطرا
على بعض أرجاء الشرق الأدنى ، بما فيها بعض أجزاء الوطن العربي ، الا أن في وسعنا
القول بأن الجزء الكبير من هذه البقعة في العالم ، قد تحرر بفضل ثورة عبد الناصر ،
واتجاهاتها اللا انحيازية الصحيحة من النفوذ الغربي ، فلقد جهدت الدول الغربية وفي
مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا في محاولة جر الوطن العربي الى منطقة الأحلاف
الغربية في صراعها مع الاتحاد السوفياتي ، تحت ستار حلف الدفاع عن الشرق الأوسط
حيننا ، وحلف بغداد حيننا آخر ، ومشروع أيزنهاور حيننا ثالثا . ولكن المعركة الباسلة
التي خاضها الوطن العربي بقيادة الرئيس عبد الناصر ضد هذه الأحلاف الغربية ، قد
قضت على مشروعات الغرب وأحلامه ، وبات في وسعنا القول بأن الجزء المتحرر من
الوطن العربي بعيد ومتحرر عن التأثير بصراع التوازن هذا ، الا في حدود اصراره على
الدفاع عن هذه الحرية ضد أي اعتداء يقع عليها .

الخصمين الرئيسيين المتصارعين . وفى وسع المرء ان يقول ، ان النظام
الامريكى الجنوبى لتوازن القوى ، هو الوحيد من بين الانظمة الفرعية ،
الذى احتفظ بحد ما من الاستقلال ، متمتعا بالحماية التى يضيفها عليه
تفوق الولايات المتحدة فى ذلك الجزء من العالم (١) .

(١) يمكن القول ، أن هذا الاستقلال قد فقد أيضا ، بعد ثورة كوبا العظيمة الناجحة . وبعد
أن شرعت تيارات التحرر من السيطرة الامريكية تجتاح عددا كبيرا من جمهوريات أمريكا
اللاتينية . ولعل وفرة عدد الدول اللاتينية الامريكية التى اشتركت فى مؤتمر اللانحياز
الاخير فى القاهرة دليل على هذا الاتجاه التحررى الذى أخذ يجتاح دولا كانت تعتبر الى
عهد قريب دائرة فى فلك أمريكا .

(المغرب)

تقويم توازن القوى

إذا أخذنا بعين الاعتبار ما طرأ على بنيان توازن القوى وتركيبه من تبدل وتطور ، جاز لنا أن نتساءل ، عن الطريقة التي نستطيع فيها تقويم توازن القوى ، وتقدير مدى ما فيه من نفع في المستقبل في الحفاظ على السلام والأمن الحديث ؟

ولقد سبق لنا في الحديث عن طبيعة التوازن وطريقة عمله، ان أكدنا العلاقة الحتمية التي تربطه بنظام الدول المتعددة ، وما يضيفه عليه من حماية ورعاية . وقد حققت سياسة توازن القوى في تاريخها الطويل الذي يمتد الى أكثر من أربعمئة عام ، مهمتها في الحيلولة دون تمكن دولة واحدة من فرض سيطرتها على العالم . ونجحت كذلك في الحفاظ على وجود جميع الدول التي تشترك في عضوية نظام الدول الحديثة ، ابتداء من نهاية حروب الثلاثين سنة في عام ١٦٤٨ ، وانتهاء بالتقسيمات الثلاثة لبولندة في نهاية القرن الثامن عشر . لكن الحروب المتكررة كانت الثمن للحيلولة دون سيطرة دولة واحدة على العالم ، فقد ظلت الحروب دائرة بشكل مستمر تقريبا بين عامي ١٦٤٨ و ١٨١٥ ، وراحت في القرن العشرين ، تشمل العالم بأسره في حربين متعاقبتين . وقد سبقت فترتي الاستقرار النسبي اللتين تلتا عامي ١٦٤٨ و ١٨١٥ ، أوضاع من ازالة الدول الصغيرة من الوجود بالجملة ، لتقطعها كما حدث في تحطيم استقلال بولندة مجموعة من الأحداث المتفرقة ذات الطبيعة المماثلة .

وتهمنا في حديثنا هنا حقيقة واحدة ، هي أن جميع هذه الأعمال كانت تتم تقريبا تحت ستار مبدأ توازن القوى نفسه ، وهو المبدأ الذي يدعى أول ما يدعى ، الحفاظ على نظام الدول الحديثة ، وأن هذا الحفاظ أمر لا بد منه للحفاظ على الاستقلال الفردي لدوله الأعضاء . لكن هذا المبدأ فشل في الحفاظ على استقلال بولندة ، كما أن مبدأ التعويضات

الاقليمية لكل دولة رغبة في التوسع على حساب الدول الاخرى ، أدى الى تحطيم الدولة البولندية . ولم يكن تقسيم بولندا تحت ستار الحفاظ على توازن القوى ، الا العمل الأول والابرز في سلسلة من عمليات الاقتسام والضم وتحطيم استقلال الدول المستقلة ، وهى عمليات تمت منذ عام ١٨١٥ حتى اليوم تحت ستار تطبيق ذلك المبدأ نفسه . ولا ريب فى أن فشل هذا المبدأ فى تأدية الغايات المتوخاة منه للدول الفردية ، وفشله فى تأديتها بالنسبة الى النظام الدولى فى مجموعه ، الا عن طريق الحرب الفعلية أو المحتملة (الباردة) يشيران الى وجود ثلاثة أوجه للضعف فى توازن القوى ، كالمبدأ الموجه للسياسات الدولية ، وهى افتقاره الى اليقين والى الواقع ، والكفاية .

١ - افتقار توازن القوى الى اليقين :

اشتقت فكرة التوازن بين مجموعة من الدول ، للحيلولة دون احداها ، ودون اكتساب القوة الكافية لتهديد استقلال الدول الاخرى . كاستعارة مجازية ، من علم الميكانيكا . ومن المحتمل أن تكون هذه الفكرة، صالحة لطراز التفكير الذى ساد القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، وهو التفكير الذى كان يميل الى تصوير المجتمع ، بل الكون كله ، كآلة ضخمة هائلة ، أو كجهاز ، أو كتركيب ساعة ، خلقها الصانع الالهى الاعظم ، وهو الذى يتولى الابقاء على حركتها ، وكان يظن بأن العلاقات المتبادلة بين الاجزاء الفردية التى تؤلف ذلك الجهاز وضمن اطاره واطارات الاجهزة الصغيرة التى يضمها ، تتقرر على ضوء الحسابات الآلية ، وان فى الامكان مسبقا حساب حركاتها ، والحركات المضادة لها . ومن هنا نجد أن جذور استعارة الميزان بكفتيه ، اللتين تتوازنان عن طريق أثقال متكافئة فى جانبي الميزان ، وتضيفان بتوازنهما الاستقرار على الميدان الدولى ، موجودة فى هذه الفلسفة الآلية الميكانيكية . وقد طبقت على القضايا العملية للسياسات الدولية طبقا لروح تلك الفلسفة وفكرتها .

ويحتاج ميزان القوى على ضوء هذا المفهوم الآلى ، الى معيار كمى يمكن تمييزه بسهولة ، وتقاس على أساسه القوى النسبية لعدد من الدول كما تجرى الموازنه بينها . فمثل هذا المعيار وحده ، الذى يقاس بالارطال والدراهم ، التى تستخدم فى ميزان حقيقى ، هو القادر وحده ، على تمكين الانسان من أن يقول بدرجة من التأكد ، بأن هذه الدولة ، تميل الى مضاعفة

قوتها بالنسبة الى دولة أخرى ، أو أن تلك تميل الى الحفاظ على توازن القوى بينها وبين الدول الأخرى . يضاف الى هذا أن هذا المعيارا نفسه هو الذى يستطيع أن يحول التباينات فى القوى الى وحدات عديدة ، تنتقل من كفة فى الميزن الى أخرى لاعادة التوازن . وقد وجدت نظرية توازن القوى وتطبيقها ، كما سبق لنا أن رأينا من قبل هذا المعيار ، فى حدود الارض والسكان والتسلح . ولقد مثلت سياسات التعويض الاقليمى ، والسباق على التسلح ، طيلة تاريخ النظام الدولى الحديث ، التطبيق العملى لذلك المعيار .

ولكن هل تقوم قوة أية دولة فعلا وسلطانها ، فى توسع أراضيها ؟ وهل تزداد قوة الدولة ويتسع سلطانها ، كلما اتسعت مساحات الأرض التى تملكها ؟ لقد أثبتت تحرياتنا عن العوامل التى تخلق سلطان الدولة ، أن الرد على هذين السؤالين ، يمكن أن يكون ايجابيا اذا اقترن بشروط وقيود هى من الاتساع والشمول ، بحيث تزيل من الرد طبيعته الايجابية فلقد كانت مساحة الاراضى الفرنسية فى نهاية عهد لويس الرابع عشر ، أوسع بكثير من مساحتها فى بداية عهده ، لكن فرنسا كانت عند نهاية العهد ، أضعف منها عند بدايته . ويمكن اظهار التناسب العكسى نفسه بين مساحة الارض والسلطان القومى ، عن طريق المقارنة بين مساحة بروسيا وقوتها عند وفاة فردريك الاكبر فى عام ١٧٨٦ ، وبين مساحتها وقوتها بعد عشر سنوات من هذا التاريخ . وظلت أسبانيا وتركيا تملكان حتى مستهل القرن التاسع عشر ، أراضى تزيد فى مساحتها الكبيرة على كل ما كانت تملكه أى من الدول العظمى الأخرى فى أوروبا . لكنهما كانتا تعتبران فى الواقع من أضعف الدول التى تشترك اشتراكا فعليا فى السياسات الدولية . وبينما ظل المركز الجغرافى الذى يعتبر التوسع الاقليمى جزءا منه ، عاملا فعليا فى خلق السلطان القومى ، إلا أنه ظل على أى حال ، عاملا واحدا من مجموعة عوامل . وحتى لو أخذ المرء فى عين اعتباره ، على ضوء طبيعة التعويضات الاقليمية التى شهدتها نهاية القرن الثامن عشر ، نوعية الارض التى تضمنتها تلك التعويضات ، وكم السكان فيها وكيفهم ، فإن ما سيعالجه فى هذا الصدد ، سيظل أقل بكثير من العوامل التى تؤلف سلطان أية دولة . ويصح نفس رأى ، اذا جعل الانسان من كم التسلح وكيفه معيار المقارنة الذى يعتمد عليه .

وما زالت الشخصية القومية ، وفوقها المعنوية القومية ، ونوعية الحكم القائم ولا سيما فى ادارة دفة الشئون الخارجية أهم العوامل التى

تؤلف السلطان القومى ، وان كانت اصعبها على التحديد . وقد يكون من العسير على مراقبى الاوضاع المعاصرة ، أو الباحثين عن الاتجاهات المقبلة، تقويم ما تقدمه هذه العناصر من اسهامات نسبية فى خلق سلطان الدول المختلفة ، تقويما تقريبا . يضاف الى هذا أن نوعية هذه الاسهامات تخضع لتبدلات مستمرة ، لا تظهر فى لحظة التبدل نفسها ، ولكنها تنكشف وتظهر جلية فى لحظة تعرضها للمحك الفعلى للاختبار ، ممثلا فى الازمات والحروب . وهكذا تغدو الحسابات العقلانية للقوة النسبية عند عدد مختلف من الدول ، وهى لباب مبدأ توازن القوى ، مجموعة من التكهّنات التى لا يمكن الحكم على صحتها الا بعد أمد طويل ، فى حالة التفكير اللاحق بما جرى .

وقد حاول معارض لمبدأ توازن القوى ، اظهار ما فى الحسابات التى كانت سائدة فى أيامه ، من سخف ، عن طريق توجيه السؤال عن أى الأمرين هو الأقوى ، أهو ذاك الذى يملك ثلاثة ارطال من القوة العسكرية واربعة ارطال من النزاهة السياسية وخمسة ارطال من الحماسة ورطلين من الطموح ، أم ذاك الذى يملك اثنى عشر رطلا من القوة العسكرية ورطلا واحدا من جميع المقومات الأخرى ؟ ويقول هذا المؤلف المعارض ، أن الأمر الأول هو الأقوى ، ولكن صحة تقديره فى جميع الظروف والاضاع معرضة للتساؤل ، حتى ولو افترضنا مجرد افتراض ، امكان التقرير الكمى لما فى كل من هذه المقومات المختلفة من ثقل نسبى .

والافتقار الى اليقين و الصحة فى حسابات القوى والسلطان ، كامن فى طبيعة السلطان القوى نفسه . وهو يظهر بوضوح وجلاء حتى فى أبسط أشكال توازن القوى واقلها تعقيدا ، أى عند ما تقف دولة واحدة موقف التعارض من دولة أخرى . لكن هذا الافتقار يبدو على أى حال فى شكل ضخّم وواسع عندما تكون الاثقال فى أى من كفتى الميزان أو فى كليهما ، ممثلة فى أحلاف دولية لا فى دولة فرادى . ففى مثل هذه الحالة يغدو من الضرورى ، عدم الاكتفاء بحساب الدولة الواحدة لقوتها ، أو لقوة خصمها القومية ، للربط بينها ومقارنتها ، بل والقيام بالعملية نفسها بالنسبة الى السلطان القومى لحلفائها من ناحية ، وحلفاء خصمها من الناحية الأخرى . وتزداد خطورة التخمين، شدة وحدة ، عندما يصل التقويم فى حتمية الى حساب سلطان دول تمت الى حضارات تختلف عن حضارة الدولة التى تقوم بالعملية الحسابية . وقد يكون من العسير كل العسر تقويم سلطان بريطانيا العظمى أو فرنسا ، ولكن ما هو عسر منه ، اجراء تقويم صحيح لسلطان الصين أو اليابان ، أو حتى الاتحاد السوفياتى . ولعل ذروة هذا

الافتقار الى اليقين تتمثل في الحقيقة الواحدة ، وهي أن اية دولة لا تستطيع أن تكون على ثقة دائمة ، من أن هذه الدول هي حليفة لها ، أو انها قد تنقلب الى خصوم في أى حين ، فالاحلاف التي تقررها معاهدات التحالف • لا تكون دائما هي عين الاحلاف التي تصبح متعارضة بالفعل في حالة نشوب الحرب الفعلية •

وقد لفت فريدريك الاكبر ، الذي يعتبر من اقطاب التوازن الدولي واساتذته ، انظار خلفائه الى هذه المشكلة ، بعد أن علمته التجارب المرة ، الحكمة وبعد النظر فقال في وصيته السياسية التي كتبها في عام ١٧٦٨ •

« هناك فن خادع للنظر في غالب الأحيان في التخمين والحدس ، يعتبر اساسا في معظم الخطط السياسية العظيمة ، فالمرء يشرع كنقطة بداية بواحد من العوامل الموثوقة والمؤكدة التي يعرفها ، ثم يضم هذا العامل الى غيره من العوامل التي لا يجيد معرفتها، ثم يحاول ان يستخلص منها كلها ، اصدق الاستنتاجات التي يريد ، وللمزيد من الايضاح لهذه النقطة بالذات ، ارى ان اورد مثلا هنا • فروسيا تتطلع الى تأييد ملك الدانمرك ، وهي تعدد بدوقية هولشتاين-جوتورب ، التي يملكها الفرانكوف الروسي ، وتأمل عن طريق هذا الوعد ، في كسب تأييده الى الابد • لكن ملك الدانمارك ، ضعيف ومتردد ، وكيف يمكن للمرء ان يتصور كل ما يجول في ذهن الملك الشاب ؟ او لا يمكن لأصفيائه والمقربين اليه من وزراء ، وعشيقات ، الذين يسيطرون على تفكيره ، والذين قد يعرضون عليه فوائد أخرى من دولة ثانية قد تبدو له اكبر واهم من تلك التي تعرضها روسيا ، ان يؤثروا عليه وان يدفعوه الى تغيير موقفه ومخالفاته ؟ وهناك حالات مماثلة من عدم اليقين والوثوق ، وان كانت دائما في اشكال أخرى ، تسيطر على جميع عمليات السياسة الخارجية ، تجعل الاحلاف الكبرى ، تؤدي في غالب الأحيان الى نتائج معاكسة تماما لما يتوخاه الاعضاء المشتركون فيها منها » (١) •

ولم تفقد هذه العبارات ، التي كتبت عندما اقترب العهد التقليدي للتوازن الدولي من نهايته ، شيئا من قيمتها وصدقها ، عندما تختبر على ضوء أحداث التاريخ الحديث • فلقد اختلف تركيب الاحلاف والاحلاف المضادة عند بداية الحرب العالمية الثانية عما كان متوقعا أن يكون فيه قبل نحو من عام أي في أغسطس عام ١٩٣٨ ، أي قبيل حل المشكلة التشيكوسلوفاكية ، بل عما تحول اليه بعد سنتين نتيجة الهجوم على ميناء اللؤلؤ (بيرل هاربور) • ولم يكن في وسع أي من رجال السياسة مهما أوتى من العلم والحكمة وبعد النظر ، أن يتوقع مثل هذه التطورات وأن يقيم سياساته في توازن القوى على أساسها •

(١) الوصية السياسية لفريدريك الاكبر (برلين ١٩٢٠) • ص ١٩٢ •

ولم يكن من الواضح قبيل اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى في يوليو عام ١٩١٤ ، ما اذا كانت ايطاليا ستبقى بالتزاماتها بموجب معاهدة التحالف الثلاثي ، فتتضم الى ألمانيا والنمسا في أية حرب ضد فرنسا وبريطانيا وروسيا ، أو أنها ستلتزم جانب الحياد ، أو تنضم الى الجانب الآخر . ولم يكن السياسة المسئولون في ألمانيا والنمسا على ثقة أيضا حتى في الثلاثين من يوليو عام ١٩١٤ ، من أن روسيا ستعترض طريق النمسا للحفاظ على توازن القوى في البلقان . فقد نقل السفير البريطاني في ألمانيا الى حكومته ، الرأي الذي كان يسيطر على هؤلاء السياسة ، من أنهم لا يرون احتمالا لوقوع حرب عالمية ، اذ أن روسيا لا تستطيع خوض الحرب ، ولا تريدها ، (١) . ويقول السفير البريطاني في فيينا في تقاريره الى حكومته ، ان السياسة فيها كانوا يحملون نفس الرأي أيضا . ولم يكن من الواضح كذلك لجميع الناس أيضا أن بريطانيا ستخوض غمار الحرب العالمية الأولى الى جانب فرنسا وروسيا . فلقد أعلن وزير الخارجية البريطانية في الأول من يونيو عام ١٩١٤ في مجلس العموم ، مؤكدا ما سبق لرئيس وزرائه أن أعلنه قبل نحو من عام من أن بريطانيا ليست ملزمة بموجب أى تعهد لا يعرفه البرلمان والرأي العام في بريطانيا ، بالدخول في أية حرب . وكانت الحكومة البريطانية على ثقة من أن الرسائل السرية المتبادلة بين وزير خارجيتها وبين السفير الفرنسي في نوفمبر عام ١٩١٢ ، لا تؤثر على حريتها في العمل ، في حالة نشوب حرب في القارة الأوروبية . وكانت الحكومتان الفرنسية والروسية تعتمدان على تدخل بريطانيا دون أن تكونا على ثقة من وقوع هذا التدخل (٢) . ونقل السفير البريطاني في برلين الى حكومته في

(١) « وثائق بريطانيا السرية » نفس المصدر . ص ٣٦١ .

(٢) يتبين غموض الوضع الذي خلقتة هذه الرسائل المتبادلة ، في نص الرسالة التي بعث بها السير ادوار جراي وزير خارجية بريطانيا في الثاني والعشرين من نوفمبر عام ١٩١٢ الى المسيو بول كامبون سفير فرنسا في بريطانيا العظمى ، والتي عاد السفير فكرر محتوياتها تقريبا في الرد الذي بعث به في اليوم التالي الى الوزير .

« ظل الخبراء البحريون والعسكريون الفرنسيون والبريطانيون ، يتشاورون بين يوم وآخر طيلة السنوات الماضية . وكان المفهوم دائما للحكومتين أن هذه المشاورات لا تحد من حرية أى منهما ، في تقرير ما اذا كانت ستساعد الحكومة الاخرى بقواتها المسلحة في أى وقت من الأوقات . وقد اتفقتا على أن هذا التشاور بين الخبراء ، يجب ألا يعتبر بحال من الاحوال التزاما يربط أيا من الدولتين بوجوب العمل في حالة طارئة لم تنشأ بعد ، وقد لا تنشأ أبدا . . فالتوزيع الراهن مثلا للأساطيل الحربية الفرنسية والبريطانية ، لا يقوم على أساس الالتزام بالتعاون في حالة وقوع الحرب . =

الثلاثين من يوليو عام ١٩١٤ ، بأن السفير الفرنسي يواصل « تعنيفه على الغموض الذى يرافق موقف انجلترا ، مؤكدا أن الطريقة الوحيدة لتجنب الحرب ، هى أن تعلن انجلترا ، أنها ستحارب الى جانب فرنسا وروسيا (١) . وكانت الحكومتان الألمانية والنمساوية ، تجهلان جهلا مطبقا هذه الرسائل المتبادلة ، وظلت تجهلان وجودها ، حتى أعلن عنها بعد نشوب الحرب العالمية الأولى بصورة فعلية . وهكذا فقد ظلتا تفترضان كما روى السفير البريطانى فى برلين لحكومته ، ان بريطانيا ستظل على الحياد » حتى اللحظة الأخيرة ، وأنها لن تدخل الحرب على الاطلاق ، (٢) . ولهذا فانهما كانتا تريان أن توازن القوى يعمل لمصلحتهما . وقد بدأت فرنسا وروسيا بفرضية مناقضة ، ثم وصلت الى نتيجة معاكسة .

وكثيرا ما وجه النقد الى السرية فى السياسة البريطانية فى صدد التزاماتها تجاه فرنسا ، على اعتبار أن ألمانيا ما كانت لتشن الحرب ضد فرنسا وروسيا لو أنها عرفت مسبقا بأن بريطانيا العظمى ستتنضم الى هاتين الدولتين ، أى لو أنها أقامت حساباتها لتوازن القوى ، على أساس معرفتها بالاتفاق الانجليزى - الفرنسى المعقود منذ نوفمبر عام ١٩١٢ . لكن بريطانيا نفسها ، وكذلك فرنسا وروسيا ، لم تكن تعرف على

= « لكنك أشرت على أى حال ، الى أن من حق كل من الحكومتين أن تعرف وفى الوقت المناسب ، فى حالة توقعها الصحيح لهجوم من دولة ثالثة لم يسبقه أى استفزاز من جانبها ، ما اذا كان فى وسعها الاعتماد فى مثل هذا الوضع على المساعدة العسكرية من الحكومة الاخرى .

« وانى لأتفق معك ، أنه فى حالة وجود أسباب جدية لدى احدى الحكومتين ، تدعوها الى توقع هجوم عليها لم يسبقه استفزاز من جانبها ، من دولة ثالثة ، أو فى حالة وجود ما يهدد السلام العام ، فان على الحكومة الاخرى أن تبادر على الفور الى البحث معها ، فيما اذا كان الوضع يتطلب من الحكومتين العمل معا لدفع العدوان والحفاظ على السلام ، وتقرير الاجراءات التى يجب اتباعها بصورة مشتركة فى حالة وصولها الى قرار من هذا النوع . واذا انطوت هذه الاجراءات على العمل المشترك . فمن الواجب دراسة الخطط التى يضعها أركان حرب الدولتين فورا ، وتستطيع الحكومتان آنذاك تقرير مدى تنفيذها » . (مجموعة الوثائق الدبلوماسية المتعلقة بنشوب الحرب الاوربية . لندن - مطبعة الحكومة لعام ١٩١٥ . ص ٨٠) .

وقد شرحت برقية قيصر روسيا التى أوردناها سابقا هذا الغموض الذى صاحب الوضع أيضا .

(١) الوثائق البريطانية - نفس المصدر . ص ٣٦١ .

(٢) المصدر نفسه ص ٦٣ ٠٣ .

(المؤلف)

سبيل الجزم والتأكيد معرفة مسبقة ما كان هذا الاتفاق يعنيه لتوازن القوى في أغسطس عام ١٩١٤ ، ولهذا فلو فرضنا أن الحكومة الألمانية نفسها قد عرفت فعلا بوجود هذا الاتفاق، فإنها ما كانت لتعرف بصورة مؤكدة ، ما سيكون عليه توزيع القوى عشية نشوب الحرب العالمية الأولى . وعلى المرء أن يبحث عن أسباب فشل توازن القوى في الحيلولة دون نشوب الحرب العالمية الأولى ، في هذا الوضع من الافتقار الكلى الى اليقين الكامن في أى نظام لتوازن القوى يضم الاحلاف الدولية . ولقد أعرب وكيل وزارة الخارجية البريطانية عن هذه الحالة من الافتقار الى الطمأنينة الناجمة عن نظامي الاحلاف والاحلاف المضادة عندما قال للسفير البريطانى فى الاول من أغسطس عام ١٩١٤ بأن المانيا وفرنسا « وحتى انجلترا على الغالب » ، قد أجبرت على الحرب ، دون أن تكون لأى منها رغبة فيها ، وأن هذا الوضع انما نشأ عن هذا النظام الميت للأحلاف الذى يعتبر لعنة العصور الحديثة ، (١) .

٢ - اللا واقع فى التوازن الدولى :

لا يجعل افتقار حسابات القوة والسلطان الى اليقين ، توازن القوى عاجزا فقط ، عن التحول الى تطبيق عملى ، وانما يؤدى الى سلبية فعلية فيه ايضا من الناحية العملية . ولما كانت أية دولة لاتستطيع التيقن من أن حساباتها لتوزيع القوى فى أية فترة معينة من التاريخ ، صحيحة ودقيقة ، فان عليها على الاقل ، أن تتيقن من أن الاخطاء التى قد تقتربها ، لن تعرضها للخطر والضرر فى أى صراع على السلطان والقوى . فعلى الدولة بعبارة اخرى ، أن تضع حدا لسلامتها ، يسمح لها باجراء بعض الحسابات الخاطئة دون أن يؤثر خطأها على توازن القوى . وهذا يعنى ايضا أن على الدول المشتركة فى الصراع على السلطان ان لاتتطلع الى مجرد التوازن أو التكافؤ فى القوى ، بل والى التفوق أيضا من جانبها . ولما كانت أية دولة لا تستطيع التكهن بسخامة أخطائها الحسابية ، فان عليها جميعها فى الواقع ان تنشدد الحصول على الحد الاقصى من السلطان والقوة ، يمكن لها ان تحصل عليه فى ظل الأوضاع التى تحيط بها . ولعل هذه هى الطريقة الوحيدة التى تمكنها من الحصول على الحد الاقصى من الطمأنينة والسلامة ، بحيث يتفق مع الحد الاقصى من الاخطاء التى قد تقع فيها . ولا ريب فى أن التطلع

(١) نفس المصدر . (الوثائق البريطانية) . ص ٢٨٤ .

اللامحدود الى السلطان ، والمائل بصورة دائمة ومستمرة ، كما سبق
لنا ان راينا ، في اندفاعات الدول من اجل السلطان ، يجد في توازن
القوى ، حافزا قويا يدعو الى التحول الى واقع .

ولما كانت الرغبة في الوصول الى الحد الاقصى من السلطان ،
عالمية وشاملة ، فان على الدول كلها ، ان تظل في خوف دائم ، من ان
تؤدي حساباتها الخاطئة للقوى ، والزيادة المستمرة في قوى الدول
الآخري ، الى ضعف وتدن في مركزها ، عليها ان تحاول تجنبه مهما
كان الثمن . ومن هنا يكون الميل لدى جميع الدول التي حققت شيئا
من التفوق على منافساتها ، ان تستغل هذا التفوق وتثبت اقدامه ،
وتستخدمه لتغيير توزيع القوى بصورة دائمة لمصلحتها . ويمكن تحقيق
هذا عن طريق الضغط الدبلوماسي بفرض كل ما لذلك التفوق الذي
حققته من ثقل على الدول الآخري ، مرغمة اياها على تقديم التنازلات
التي تضمن تحويل تلك الميزة المؤقتة من التفوق الى تفوق دائم . ويمكن
تحقيق ذلك عن طريق الحرب أيضا . ولما كانت جميع الدول تعيش في
اي نظام لتوازن القوى في خوف دائم من ان يحرمها منافسوها في
أول فرصة تتاح لهم من سلطانتها ، فان مصلحة هذه الدول كلها تكون
في توقع مثل هذا التطور . وفي أن تنزل بالآخرين ما لا تريد منهم أن
ينزلوه بها .

وليست الحرب الوقائية وهي اصطلاح كره في اللغة الدبلوماسية،
ومكره من الراي العام الديمقراطي الا النتيجة الطبيعية لتوازن القوى.
وتكون الأحداث التي أدت الى الحرب العالمية الاولى ، موحية بالكثير
في ذلك الصدد ، وذلك لانها كانت الفرصة الأخيرة للسير بالسياسيات
الخارجية طبقا للقواعد التقليدية لتوازن القوى . فلقد عازمت النمسا
على تغيير التوازن في البلقان لمصلحتها في ضربة واحدة ونهائية . وكانت
تعتقد أنه بالرغم من عدم استعداد روسيا للدخول في الحرب ، فان
قوتها آخذة في الازدياد ، وان أي تأجيل للعمل الحاسم سيجعل توزيع
القوى في وضع غير موات لها . وأجرت برلين حسابات مماثلة بالنسبة
الى توزيع القوى بين المانيا وروسيا . أما هذه فكانت عازمة من الناحية
الآخري على عدم السماح للنمسا باجراء تبدل في توزيع القوى لمصلحتها
عن طريق سحقها لبلاد الصرب . وقد قدرت ان مثل هذه الزيادة
الفورية في قوة عدوتها المقبلة ، ستكون أكبر من أية زيادة محتملة في
المستقبل في سلطانتها . ولا ريب في أن بريطانيا العظمى وهي تدرس
حسابات الروس هذه ، شعرت بالرغبة في أن ترفض حتى اللحظة

الآخيرة الاعلان بصراحة عن تأييدها للتحالف الفرنسى - الروسى . وكانت هذه هى الصورة التى رسمها سفير بريطانيا فى برلين لحكومتها فى تقريره فى الثلاثين من يوليو عام ١٩١٤ عندما قال . . . « ولا ريب فى أن بياننا يصدر عنا فى هذه المرحلة ، قد يحمل ألمانيا على التردد ، ولكنه قد يحدث روسيا فى الوقت نفسه على المضى فى طريقها ، حتى اذا ما هاجمت النمسا ، اضطرت ألمانيا الى الدخول فى الحرب ، سواء اكانت تخشى الاسطول البريطانى أم لا تخشاه » (١) .

وقد يظل من المستحيل ، حتى النهاية ، تأييد الادعاء القائل بأن توازن القوى بما يفرضه من استقرار قد عمل على تجنب الكثير من الحروب ، أو نفيه نفيًا قاطعًا . وليس فى وسع المرء أن يتابع سير التاريخ ، جاعلا من وضع يقوم على اساس الغرض ، نقطة البداية التى يشرع منها ، ولكن بالرغم من استحالة تعداد الحروب حال توازن القوى دون نشوبها ، فإن من السهل على المرء أن يرى أن أسباب معظم الحروب التى وقعت منذ بداية نظام الدولة الحديثة ، تمت الى توازن القوى ذاته . وهناك ثلاثة أشكال من الحروب ، تتصل اتصالا وثيقا بدقائق توازن القوى وأساليبه ، وهى الحروب الوقائية التى أشرنا اليها سابقا ، والتى يسير فيها الطرفان على سياسات امبريالية ، والحروب المناهضة للامبريالية ، والحروب الامبريالية نفسها .

ويؤدى التعارض فى اوضاع توازن القوى بين دولة أو مجموعة متحالفة من الدول التى تتبنى سياسة الوضع القائم وبين دولة امبريالية أو مجموعة من الدول الامبريالية ، فى الغالب الى نشوب الحرب ولقد أدى فى معظم الحالات منذ أيام شارل الخامس حتى أيام هتلر وهيروهيتو الى الحرب فعلا . وتعجز دول الوضع القائم ، المكرسة نفسها بحكم هذا التعريف لسياسات سليمة . تقوم على اساس الرغبة فى الاحتفاظ بما لديها ، عن اللحاق بالغد الدينامى السريع فى طريق القوة والسلطان الذى تجسده الدولة التى حزمت امرها على التوسع الامبريالى .

وتقدم لنا المقارنة بين الزيادة فى قوى بريطانيا وفرنسا من ناحية وقوة ألمانيا من الناحية الأخرى بين عام ١٩٢٣ وبداية الحرب العالمية

(١) الوثائق البريطانية - نفس المصدر . ص ٣٦١

الثانية في عام ١٩٣٩ ، صورة واضحة كل الوضوح . عن الاختلاف في سرعة الفذ والحركة في زيادات القوة بين دول الوضع القائم والدول الامبريالية . ولا بد لدول الوضع القائم من أن تخسر السباق على التسليح ، ولا بد لمركزها الدولي من أن يتدهور بسرعة متزايدة كلما طال أمد السباق . فعامل الزمن الى جانب الدول الامبريالية ، وكلما انصرم الوقت ثقلت موازينها في معايير القوة والسلطان ، وخفت موازين دول الوضع القائم . وتزداد الصعوبة امام هذه للحاق بتلك واعادة الميزان الى وضعه السابق . ولذا يصح من الحتمى بالنسبة اليها ، أن تدرك ، انها ما لم تعمل على وقف هذا الاتجاه وعكسه بالقوة ، فان وضع الدول الامبريالية يقدو عسيرا على الاقتحام ، في الوقت الذي تضع أمامها كل فرصة ممكنة في اعادة الميزان الى ما كان عليه . وكان هذا الوضع الذي وجدت بريطانيا وفرنسا نفسيهما فيه في سبتمبر عام ١٩٣٩ . وتقدو الحرب في مثل هذا الوضع بكل ما فيها من احتمالات لا يمكن حسابها ، السبيل الوحيد المفتوح للخلاص من الدوبان المعيب في محور سلطان الدولة الاستعمارية . وتؤدي حيل السياسات الدولية على النحو الذي تمثله بين دول الوضع القائم والدول الامبريالية ، بحكم الضرورة الى اضطراب في توازن القوى ، بحيث تبدو الحرب وكأنها السياسة الوحيدة ، التي تؤمن لدول الوضع القائم ، فرصة على الأقل لاعادة توازن القوى لمصلحتها .

لكن عملية اعادة التوازن الى وضعه الاصلى ، تحمل في طياتها ، عناصر اضطراب جديد . وتجعل حيل سياسات القوة على النحو الذي شرحناه سابقا هذا التطور أمرا حتميا . فالمدافع بالامس عن سياسة الوضع القائم يتحول عن طريق النصر الى امبريالى اليوم الذي يعمل مهزوم الامس على الثأر منه في الفد . ويؤدي طموح المنتصر ، الذي حمل السلاح ، ليعيد التوازن الى وضعه السابق ، وسخط الخاسر الذي عجز عن الاطاحة به ، الى أن يجعل من التوازن الجديد نقطة انتقال غير مرئية من اضطراب الى آخر . وهكذا نجد أن عملية التوازن كثيرا ما تؤدي ، الى استبدال دولة غالبية متفوقة تقلق التوازن وترعجه بدولة اخرى . فلقد كانت فرنسا هي التي أحبطت خطط شارل الخامس امبراطور آل هابسبورج لتحقيق السيطرة العالمية ، ليخلفه ملكها لويس الرابع عشر في مطامحه التي وحدت أوروبا بأسرها لمقاومته . ولم يكد التوازن يعود الى نصابه ، حتى ظهر عامل اضطراب جديد ممثلا في فريدريك الاكبر ملك بروسيا . واعقب فشل نابليون الأول في تحقيق

مسعاه للسيطرة على العالم ، تطلع مماثل في الحلف المقدس الذي تزعمته أقوى دولتين معاديتين لنابليون وهما النمسا وروسيا الى سيطرة مماثلة . وادت هزيمة الحلف الى ظهور بروسيا وتطلعها الى السيطرة على ألمانيا ، وتطلع هذه بعد وحدتها الى السيطرة على أوروبا . ولم ينقض عشرون عاما على هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الاولى ، حتى كانت قد غدت مرة ثانية الدولة المتفوقة في أوروبا ، في الوقت الذي بلغت فيه اليابان وضعاً مماثلاً في آسيا . ولم تكدهاتان الدولتان تغيبان عن صورة التوازن الدولي كعاملين فعالين ، حتى ظهر صراع جديد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

منهية توازن القوى :

انحصر بحثنا حتى الآن في الافتراض بأن توازن القوى وسيلة لدفاع الدول التي تحس بالتهديد الموجه الى استقلالها ووجودها من جراء الزيادة المفرطة في قوى دول أخرى ، عن نفسها . لكن ما قلناه عن هذا التوازن لا يصح الا على أساس الافتراض بأنه يستعمل بقصد الدفاع عن الذات ليس الا . ومع ذلك فقد سبق لنا ان رأينا كيف تتحكم الاندفاعات عند الدول من أجل السلطان في المبادئ المثالية وكيف تحولها الى مذاهب عقائدية ، تختفي وراءها ، في محاولات عقلانية لتبرير أعمالها . وقد فعلت هذا مع توازن القوى ، ولا ريب في أن ما قلناه عن انتشار مذاهب مناهضة الاستعمار ينطبق بصورة عامة على توازن القوى .

وكثيراً ما تدعى الدولة الراغبة في اقامة امبراطورية لها ، أن جل ما تنشده ، هو تحقيق التوازن . اما الدولة المتطلعة الى الحفاظ على الوضع القائم ، فتحاول ان تضي على أي تبدل يقع في هذا الوضع صورة الاعتداء على توازن القوى . وعندما وجدت بريطانيا وفرنسا نفسيهما في حالة حرب في مستهل حرب السنوات السبع في عام ١٧٥٦ ، راح الكتاب البريطانيون يبررون سياسة بلادهم ، على ضوء متطلبات التوازن الأوربي ، بينما ادعى دعاة فرنسا ، أن بلادهم وجدت نفسها مرغمة على مقاومة السيطرة الانجليزية على البحار ، وعلى أمريكا الشمالية ، لاعادة ما اسموه « بالتوازن التجاري » .

وانتارت الدول المتحالفة مبدأ التوازن الدولي ، عندما تقدمت في عام ١٨١٣ ، بشروطها للصالح الى نابليون ، ولجأ هذا في رفضه للشروط

الى ما أسماه « بتوازن الحقوق والمصالح » . وعندما واجه الحلفاء في مستهل عام ١٨١٤ ، ممثل نابليون ، بانذار طلبوا فيه من فرنسا ، تحت ستار توازن القوى ، التخلي عن جميع ما فتحته من أراض منذ عام ١٧٩٢ ، رد الممثل الفرنسي قائلا : « او لم يرد الملوك المتحالفون اقامة توازن عادل في أوروبا ؟! او لا يزالون يعلنون حتى اليوم ان ما يريدونه هو هذا التوازن ؟ ان كل ما تنشده فرنسا فعلا ، هو الحفاظ على نفس السلطان النسبي الذي كان لها دائما ، لكن أوروبا اليوم ، لم تعد عين أوروبا التي كنا نعرفها قبل عشرين عاما » . وتوصل من ذلك الى الاستنتاج ، بأن احتفاظ فرنسا بالصفة الشرقية من نهر الراين ، لا يكون كافيا على ضوء الاوضاع الجغرافية والسوقية (الاستراتيجية) لاعادة توازن القوى في أوروبا الى ما كان عليه . ورد ممثلو الحلفاء على ذلك بقولهم : ستظل فرنسا بتراجعها الى حدودها قبل عام ١٧٩٢ ، احدى الدول القوية في القارة الاوربية بفضل مركزها الجغرافي المتوسط ووفرة عدد سكانها ، وثراء تربتها وطبيعة حدودها ، وعدد مواقعها الحصينة وتوزعها » . ونرى من هذا ان كلا الجانبين اراد تطبيق مبدأ توازن القوى على نفس الوضع ، وانهما توصلا الى نتائج متضاربة ، مما أدى الى فشل الجهود الرامية الى انتهاء الحرب .

ولقد تكرر نفس الوضع بعد أربعين عاما ، نتيجة عوامل مماثلة . ففي مؤتمر فيينا الذي هدف في عام ١٨٥٥ الى انتهاء حرب القرم ، وافقت روسيا خصومها ، على ان يجعلوا من الحفاظ على توازن القوى في البحر الاسود ، أساس تسوية الصلح المقترحة . ولكن بينما اعلنت روسيا أن « تفوقها في البحر الاسود ، شرط لازم للتوازن الاوربي » ، نجد اعداءها ، يحاولون وضع حد لهذا التفوق ، ويعلنون أن الاسطول الروسي ، « مازال قويا جدا اذا ما قورن بالاسطول التركي » ، ولم يعقد الصلح الا بعد عام ، وطبقا لشروط الحلفاء أعداء روسيا .

وأدت صعوبة تقدير مواقع القوة والسلطان النسبية لمختلف الدول تقديرا صحيحا ، الى ان يغدو تطبيق توازن القوى ، مذهباً مستحبا في السياسات الدولية . وهكذا يتبين أن هذا التعبير بات يستخدم بطريقة مطاطة وغير دقيقة . فعندما تود دولة أن تبرر خطوة من خطواتها على الصعيد الدولي ، نراها تشير الى ذلك المبدأ ، وتعلن أن خطواتها تخدم الحفاظ على التوازن الدولي أو اعادته . وعندما تود

دولة أخرى ، أن تحمل على سياسات أخرى معينة تتبعها دولة ثانية ، نراها ، تصم تلك السياسات بأنها تؤلف خطرا على التوازن الدولي ، أو مصدر ازعاج له . ولما كان الاتجاه المتأصل لتوازن القوى فى معناه الصحيح ، الحفاظ على الوضع القائم ، فاننا نرى أن هذا التعبير بات يعنى فى لغة دول الوضع القائم ، المرادف لهذا الوضع ، ولأى توزيع للقوى قائم فى أية فترة معينة من فترات التاريخ . وعلى هذا فكل تبدل فى التوزيع القائم للقوى والسلطان يعتبر فى عرفها باعثا لاضطراب توازن القوى ، وتجب مقاومته ومعارضته . وعلى هذا تحاول كل دولة يهتمها الحفاظ على توزيع معين للسلطان ، أن يبدو موضع اهتمامها ، نتيجة للمبدأ الاساسى الشمولى التقبل لنظام الدولة الحديثة ، وأن يمثل المصلحة المشتركة لجميع الدول أيضا . وبدلا من أن تظهر الدولة بمظهر المدافع عن مصلحة انانية معينة ، تبدو وكأنها الحامى للمبدأ العام ، أو الوكيل المنتدب للجماعة الدولية .

وعلى هذا الصعيد ، نرى الناس يتحدثون مثلا ، عن توازن القوى فى النصف الغربى من الكرة الارضية المهدد من سياسات دول لا أمريكية، وعن توازن القوى فى البحر المتوسط الذى يجب أن يدافع عنه ضد التدخل الروسى . وكل ما يرمى أمثال هؤلاء القائلين الى الدفاع عنه ، ليس توازن القوى فى الواقع ، وإنما التوزيع المعين للسلطان والقوى ، الذى يرون فيه أمرا موافقا لمصلحة دولة معينة أو مجموعة من الدول . ولقد كتبت صحيفة النيويورك تايمز تقول فى إحدى برقياتها التى نشرتها حول مؤتمر وزراء الخارجية الذى عقد فى موسكو فى عام ١٩٤٧ : قد تكون الوحدة الجديدة بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ، مؤقتة ، ولكنها تحدث تبديلا ملحوظا فى توازن القوى . ولم يكن ما عنته الصحيفة بقولها فعلا ، توازن القوى فى المعنى الصحيح للكلمة ، وأن هذا التوازن قد تبدل ، وإنما عنت توزعا للسلطان والقوى ، نشأ بعد المؤتمر ، وكان أفضل لمصلحة الدول الغربية من التوزيع الذى كان قائما قبل المؤتمر .

ويزيد استخدام توازن القوى كمذهب زيادة كبيرة فى المتاعب الأصلية التى يواجهها المراقب المحايد من حيل توازن القوى وأساليبه القائمة . ولكن فى وسعنا القول بأن تقبل التوازن لاستعماله كمذهب وعقيدة ليس بالشئ العارض على الإطلاق ، وإنما هو ميل أصيل كامن فى جوهره وطبيعته . فالمفارقة بين ما فيه من دقة مزعومة ، وبين ما

فيه من افتقار فعلى اليها . بل وبين تطلعه المزعوم الى التوازن وبين هدفه الفعلى فى السيطرة ، وهى مفارقة ، كامنة كما سبق لنا أن رأينا فى جوهر المبدأ ، تجعل منه ، الى حد ما ، مذهباً من المذاهب قبل كل شئ . وهكذا نرى أن توازن القوى يكتسب واقعا ويدعى عملاً ، ليسا له فى الواقع ، ويميل نتيجة لذلك الى اخفاء حقائق السياسة الدولية واستعقالها وتبريرها .

٣ - افتقار توازن القوى الى الكفاية :

فى وسعنا أن نلقى ضوءاً جديداً على طبيعة توازن القوى ، عن طريق دراسة مدى اسهامه الفعلى ، فى عصور ازدهاره فى القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر ، فى استقرار نظام الدول الحديثة ، وفى الحفاظ على استقلال الدول الاعضاء فى هذا النظام . ترى : هل كان توازن القوى وحده هو الذى حقق هذه النتائج النافعة ؟ أو : هل كان هناك عامل آخر فى تلك الفترة التاريخية، يعمل عمله أيضاً ، ولم يكن فى وسع توازن القوى ، بدونه ، أن يحقق شيئاً من هذه النتائج التى حققها ؟

(١) التأثير الكليج للاجماع الخلقى :

أشار جيبون الى وجود مثل هذا العامل فى عام ١٧٨١ ، عندما كانت بلاده تخوض حرباً خاسرة مع مستعمراتها الأمريكية ومع فرنسا وأسبانيا وهولنده ، اذ اقترح قائلاً ..

« هناك اعتبار بأن أوروبا تؤلف جمهورية واحدة عظمى ، حصل سكانها المتعدون الاجناس على نفس المستوى فى الكياسة والثقافة وقد يستمر توازن القوى فى التارجح ، وقد يرتفع رخاء بلادنا والممالك المجاورة لنا ، وقد يهبط على سبيل التعاقب ، لكن مثل هذه الاحداث ، لا تستطيع أن تضار بصورة رئيسية ، وضع السعادة العامة الذى نعيش فيه ، ولا انظمة فنوننا وقوانيننا وعاداتنا ، التى تميز البلاد الاوربية ومستعمراتها تميزاً واضحاً عن بقية افراد الجنس البشرى (١) . »

(١) نظرة عنصرية بغضه من جانب المؤرخ البريطانى المشهور جيبون ، فاذا جاز له أن يتحدث على هذا النحو من التفوق الحضارى والرخاء الاقتصادى عن الشعوب الاوربية

ويؤدي النفوذ المشترك للخوف والاحساس بالخجل ، الى الحد من مساوىء الطغيان ، وقد حققت الجمهوريات النظام والاستقرار ، وادخلت الملكيات مبادئ الحرية او الاعتدال على الاقل فى نظمها ، وادت الاوضاع العامة للاخلاق والعادات فى هذا العصر الى ادخال بعض الاحساس بالشرف والعدالة فى معظم الدساتير الناقصة . وادى التبارى بين عدد من المتنافسين الذين يمتازون بالحيوية الى تقدم المعرفة والصناعة تقدما سريعا فى اوقات السلم ، اما فى اوقات الحرب ، فان الصراعات الهادئة وغير العاسمة هى التى تميز اعمال القوى الاوربية » (١) .

فى عهده ، فقد نسى أن هذا الرخاء انما تحقق عن طريق استغلال الدول الاوربية لشعوب مستعمراتها ، وان شعوبا أخرى ، من غير القارة الاوربية ، نعمت بمثل هذا التفوق فى عصور تاريخية سابقة ، فى الوقت الذى كانت فيه شعوب القارة الاوربية تعيش فى غمرة الجهل والظلام .

(المغرب)

(١) كتاب « انحلال وسقوط الامبراطورية البريطانية » (طبعة المكتبة المصرية - الجزء الثانى . ص ٩٣-٩٥) . وهناك عرض رائع آخر ، للنتائج المفيدة التى حققها توازن القوى ، فى مقال غفل من التوقيع نشرته مجلة « ادنبره ريفيو » فى عددها فى الاول من يناير عام ١٨٠٣ ، وفى الصفحة ٣٤٨ جاء فيه : « ولو لم تكن هناك تلك الغيرة النافعة عند الدول المتنافسة والمتجاورة ، وهى غيرة شرع الساسة المحدثون فى الاعجاب بها ، لوقع هناك مالا عد له ولا حصر من الفتوحات والتبدلات الاقليمية ، بدلا من الحروب التى تضيع فيها بضع ارواح بصورة لا مجدية ، وتبدد فيها الملايين من الاموال بلا نفع . او ما كانت اجزاء جميلة وكثيرة من العالم ستصطبغ بالدماء بدلا من مئات البحارة الذين يتقاتلون دون أى اذى يلحق بهم على امواج المحيطات ، وبدلا من ألوف الجنود ، يقومون بنظام علمى ومنظم وهادىء من الحروب ، فى بلاد اصطفت لحوضها ، على ميادين قيل أن على أرضها تتقرر الصراعات بين الدول ؟ وفى وسعنا فى الواقع أن ننظر الى تاريخ القرون الاخيرة ، كالفترة المجيدة فى قصص التاريخ الانسانى ، اذ انها تميزت بالعلم والمهارة والدأب والمثابرة ، والنضال الملتطف والتفكير المنطقى والتأنق فى الحكم ، والنشر المتعادل للحرية ، والمعرفة الكاملة والعميقة بفنون الادارة ، كما تميزت بوضع بعض القواعد العامة للسلوك بين الدول ، حائلة دون تهاوى الامبراطوريات وابتلاع الجارات القويات للدول الضعيفة ، وتحديد طريق الفتوحات ، بالاضافة الى اعتبارها اشهار السيوف آخر اجراء تلجأ اليه ، بينما كان هذا الاشهار أول ما يلجأ اليه فى الاوقات الاخرى » .

(المؤلف)

وقد وعى كبار كتاب السياسة فى ذلك العصر هذه الوحدة الفكرية والخلقية تمام الوعى ، وأقاموا عليها قواعدهم للتوازن الدولى مما مكنهم من الحصول على احسن الفوائد من عمليات هذا التوازن . وسنذكر هنا ثلاثة من هؤلاء الكتاب وهم فينيلون (١) وروسو (٢) وفاتيل (٣) .

فلقد كتب فينيلون ، الفيلسوف العظيم فى عصر لويس الرابع عشر ومربى حفيده ، فى كتابه « استكمال البحث فى الضمير عن واجبات الملكية » يقول :

.. وتضمن هذه العناية بالحفاظ على شكل من المساواة والتكافؤ ، بين الدول المتجاورة الهدوء والطمأنينة لها جميعا . وتؤلف جميع الدول المتجاورة والتي ترتبط بعلاقات تجارية ، هيئة كبيرة ، بل وطرزا من الأسرة الدولية . فالمسيحية تؤلف على سبيل المثال ، نوعا من أنواع الجمهوريات العامة التي يشترك أفرادها فى نفس المصالح والمخاوف ، وأعمال الحيلة . ويلتزم جميع الأعضاء فى هذه الهيئة الكبيرة ، تجاه بعضهم البعض بما فيه الخير لهم جميعا ، كما يلتزمون أيضا تجاه أنفسهم ، لما فيه الخير للسلامة القومية ، ويرتبطون باحباط أية خطوة من جانب أية دولة واحدة من الدول الأعضاء ، قد تعمل على ازالة التوازن ، وتحقيق الخراب الحتمى لجميع الدول الأعضاء فى نفس الهيئة . ولا ريب فى أن كل ما يحدث تبدا ، فى النظام الأوروبى العام أو يهدده بالخطر ، يعتبر أمرا فى منتهى الخطورة ، ويجز فى أذياله ، شرورا لا حدود لها . (١) .

وقد طلع روسو بنفس الفكرة عندما قال : « تؤلف دول اوربا فيما بينها دولة واحدة لا منظورة ... ففى النظام الفعلى فى اوربا ، درجة عظيمة من التماسك والتضامن ، تبقى عليه فى حالة مستمرة من

(١) فرانسوا فينيلون (١٦٥١ - ١٧١٥) - مؤلف فرنسى وعالم باللاهوت . كان رئيسا لأساقفة كامبريه .

(١) فرانسوا فينيلون (١٦٥١ - ١٧١٥) - مؤلف فرنسى وعالم باللاهوت . كان رئيسا الاجتماعى ، وتقوم نظريته على أن من واجب الفرد أن يتخلى عن حقوقه الطبيعية ، الى المجموع كله ، تحت اشراف « الارادة العامة » لهذا المجموع وتوجيهها .

(٣) راميريك دى فاتيل (١٧١٤ - ١٧٦٧) - فيلسوف ومشروع سويسرى . يعتبر من كبار الثقات فى القانون الدولى .

(٤) مصنفات فينيلون (باريس ١٨٧٠) . الجزء الثالث . ص ٣٤٩ و ص ٣٥٠ .

(العرب)

الاضطراب ، دون أن تطيح به (١) أما فاتيل ، أكثر كتاب القرن الثامن عشر تأثيرا فى القانون الدولى فيقول :

« تؤلف أوربا نظاما سياسيا ، اذ ترتبط جميع دولها بالعلاقات والمصالح المختلفة للدول التى تقيم فى هذا الجزء من العالم . ولم تعد قارتنا كما كانت عليه فى الماضى ، مجموعة مضطربة من القطع المتفرقة والمجزأة ، تظن كل واحدة منها ، أن ليس من شأنها الاهتمام بمصائر الأجزاء الأخرى ، ولا تعنى الا نادرا ، بالأمور التى لا تمسها بصورة مباشرة . ويجعل اهتمام الملوك المحصور والمحدد فى أوربا طرازا من الجمهوريات ، يتحد أعضاؤها رغم استقلالهم ، عبر وشائج المصلحة المشتركة ، فى الحفاظ على النظام والحرية . ومن هنا نشأ ذلك المخطط المشهور فى التوازن السياسى ، او توازن القوى ، وهو المخطط الذى يفهم عن طريقه ، وجود ذلك الوضع الذى لا يمكن اية دولة من السيطرة سيطرة مطلقة ، وفرض قوانينها على الدول الأخرى » (٢) .

ورجعت بيانات الساسة ، صدى أقوال هؤلاء الكتاب . وقد اعتبر الملوك ومستشاروهم بين عامى ١٦٤٨ الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ ، الوحدة المعنوية والسياسية لأوربا حقيقة قائمة ، وراحوا يتحدثون عن « جمهورية أوربا » وعن « اسرة الامراء المسيحيين » وعن « النظام السياسى فى أوربا » وكأنها أشياء طبيعية . لكن ما خلقتة امبراطورية نابليون من تحديات ، ارغمتهم على ايضاح الاسس الخلقية والفكرية التى كاد توازن القوى القديم يستند اليها . وليس الحلف المقدس ، و « الاتفاق الاوروبى » ، اللذين سنتحدث عنهما بالتفصيل فى جزء لاحق من هذا الكتاب ، الا محاولات لاكساب هذه القوى الخلقية والفكرية التى ألقت لباب توازن القوى وشريان حياته ، شيئا من التوجيه التنظيمى والقيادى .

ولم تفرض معاهدة الحلف المقدس التى عقدت فى السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٨١٥ على جميع موقعيها ، وهم ملوك أوربا قاطبة باستثناء ثلاثة منهم ، أكثر من مجرد التعامل مع بعضهم البعض ومع رعاياهم طبقا للمبادئ المسيحية . لكن المعاهدات الأخرى التى وقعت فى نفس السنة ، والتى حاولت إعادة بناء النظام السياسى فى أوربا ، المشهورة ايضا باسم « الحلف المقدس » : كانت موجهة

(١) المؤلفات الكاملة . الجزء التاسع . ص ٤٦٩ .

(٢) قانون الدول (فيلادلفيا عام ١٨٢٩) ، الكتاب الثالث ، الفصل الثالث . ص ٣٧٧ -

للحيلولة دون تكرر الثورة في أى مكان في العالم ، ولا سيما في فرنسا .
ولما كانت الثورة الفرنسية قد مثلت القوة الحركية العظمى التى حطمت
توازن القوى ، فقد كان الرأى السائد بأن أية ثورة لابد وأن تحمل معها
نفس الخطر . وهكذا كان مبدأ الشرعية ، وعدم المساس بحدود عام
١٨١٥ ، حجرى الزاوية فى صرح البناء السياسى الاوروبى الجديد
الذى حاولت النمسا وبروسيا وروسيا اقامته .

وعندما حصلت فرنسا فى عام ١٨٦٠ على نيس وسافوى كتعويض
مقابل الزيادة الاقليمية التى حصلت عليها سردينيا فى ايطاليا ، راحت
انجلترا تتدخل مثيرة احد المبادئ التى انطوت عليها معاهدات عام
١٨١٥ . وكتب اللورد راسل وزير خارجية بريطانيا آنذاك ، الى السفير
البريطانى فى فرنسا يطلب اليه أن يبين للحكومة الفرنسية بأن « قيام
دولة قوية كفرنسا ، باكتساب بعض الاراضى من جاراتها ، لابد وأن
يؤدى - لا سيما وان سياستها السابقة وغير البعيدة فى التوسع
الاقليمى ، كانت قد انزلت بأوربا كوارث لا تعد ولا تحصى - الى اثاره
الشكوك والمخاوف عند جميع الدول المعنية بتوازن القوى وبالحفاظ
على السلام العام فى العالم بأسره » .

ولقد غدا « الاتفاق الأوروبى » وهو السياسة الدبلوماسية التى
قضت بعقد مؤتمر للدول الكبرى لمواجهة الاخطار التى تهدد النظام
السياسى بعمل موحد ومتفق عليه ، الأداة التى تحقق عن طريقها أول
مبدأ من مبادئ الحلف المقدس فى البداية ، كما تحققت المصالح الاوربية
المشتركة بعد انحلال ذلك الحلف الذى بلغ ذروته فى ثورات اوربا
التحررية والبرالية فى عام ١٨٤٨ . ولقد طبق « الاتفاق الاوروبى »
فى مناسبات عدة طيلة القرن الذى انصرم بين وضعه فى عام ١٨١٤ ،
وبداية الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ . ولقد أشير الى المفهوم الذى
كان أساس هذا الاتفاق ، وهو الوحدة السياسية لأوربا أو هى على
حد تعبير السياسى البريطانى كاسلرى Castlereagh (١) «النظام
الاوروبى العام» ، فى عدد من البيانات الرسمية . ولهذا راحت دول
الحلفاء تعلن فى نهاية عام ١٨١٣ ، أنها « لن تلقى سلاحها ، قبل أن يتم

(١) روبرت كاسلرى (١٧٦٩ - ١٨٢٢) - سياسى بريطانى من حزب المحافظين . أصبح
وزيرا للحرب فى عام ١٨٠٥ وبين عامى ١٨٠٧ و ١٨٠٩ ووزيرا للخارجية بين عامى
١٨١١ و ١٨١٢ .

التثبيت من جديد في الوضع السياسي في أوروبا ، وقبل أن تكون المبادئ الصحيحة قد استخلصت حقوقها من الادعاءات الزائفة لضمان السلام الحقيقي في أوروبا . « وراح ممثلو النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا يعلنون في البلاغ الرسمي الذي أصدروه في الخامس من فبراير عام ١٨١٤ ، والذي يعتبر تاريخ مولد الاتفاق الاوربي ، انهم لا ينطقون باسم بلادهم فحسب وانما « باسم أوروبا كلها التي تؤلف كلا واحدا لا يتجزأ » .

ولقد اقرت هذه الدول ذاتها بعد أن انضمت اليها فرنسا في اتفاق لندن لعام ١٨٣١ ، الذي صدر في الملحق التاسع عشر لقرارات مؤتمر لندن ، استقلال بلجيكا ، كما ضمنت بصورة مشتركة حيادها لمصلحة توازن القوى . وراحوا يبررون قرارهم هذا قائلين . . « لكل دولة قوانينها الخاصة بها ، ولكن لأوروبا أيضا قانونها الخاص ، وهو القانون الذي منحها اياه نظامها الاجتماعي » . وراح الوزير الفرنسي تييرز Thiere (١) ابان الحرب الفرنسية - البروسية في عام ١٨٧٠ ، يبذل جهوده عبثا للحصول على تأييد الدول الاوربية الاخرى للحيلولة دون اطاحة المانيا بالتوازن الدولي ، ويعلق على فشله بشيء من المرارة قائلا : « لقد فقدت أوروبا نفسها » . ولقد أعرب في عباراته هذه عن اجلاله لنفس مبدأ الوحدة الاوربية الذي ظل منذ عام ١٦٤٨ : مصدر الحياة لتوازن القوى . ولقد ناشد السير ادوارد جراي ، وزير الخارجية البريطانية في عام ١٩١٤ ، الدول الاوربية عبثا تطبيق نفس المبدأ عندما دعاها الى مؤتمر عشية نشوب الحرب العالمية الاولى لتسوية ما بينها من خلافات . وفي مكنة المرء أن يقول أيضا ، ان نيفيل تشمبرلين رئيس وزراء بريطانيا في عام ١٩٣٨ ، كان يعمل بوحى الفرضية الخاطئة التي تقول بوجود وحدة خلقية وفكرية وسياسية لأوروبا وبأن المانيا النازية تؤلف جزءا لا يتجزأ منها ، عندما راح يرغم تشيكوسلوفاكيا على التخلي عن بلاد السوديت الى المانيا النازية .

(ب) الاجماع الخلقى في نظام الدولة الحديثة :

لا تنبع الثقة في استقرار نظام الدولة الحديثة المستمدة من جميع هذه البيانات والاقوال والافعال ، من توازن القوى نفسه ، بل من مجموعة

(١) لويس أدولف تييرز (١٧٩٧ - ١٨٧٧) - سياسي فرنسي وصحفي ومؤرخ ألف الوزارة

ثلاث مرات وكان أول رئيس للجمهورية الثالثة بين عامي ١٨٧١ و ١٨٧٣ .

(المؤلف)

من العناصر الفكرية والخلقية في طبيعتها يستند اليها نظام توازن القوى نفسه واستقرار نظام الدولة الحديثة ايضا . ويقول جون ستيوارت ميل John Stewartl mil (١) « ان القوة التي تعمل على الابقاء على دوران الآلة وتحركها ، يجب ان يبحث عنها في علم السياسة كما في علم الميكانيكا ، خارج الآلة نفسها ، أما اذا كان من المتعذر ظهور مثل هذه القوة ، او كانت من النوع الذي لا يكفي لتذليل العقبات التي يتوقع منطقيا وجودها ، فان هذا الاسلوب المبكر لابد وان يفشل (٢) . ولا ريب في ان ما اشار اليه جيبون بمنتهى الفصاحة وبعد

(١) جون ستيوارت ميل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) - فيلسوف بريطاني معروف ، وعالم اقتصادي من أشهر مؤلفاته « مبادئ الاقتصاد السياسي ، والحرية والحكومة التمثيلية » . بشر بمذهب النفعية ، وكان مؤسساً لجمعية « وسجن في مشكلة الارض في ايرلندا » . وكان من دعاة حرية الفكر والقول .

(المعرب)

(٢) كتاب « آراء في الحكم التمثيلي » . « نيويورك هولت وشركاه لعام ١٨٨٢ ص ٢١ وما بعدها » .

راجع أيضا ، ملاحظاته النافذة والصائبة في صفحتي ٢٣٥ و ٢٣٦ ، عن أهمية العامل الخلقى في الحفاظ على توازن القوى في السياسات الداخلية اذ يقول « . . . وعندما يقال ان القضية لا تعدو أن تكون مشكلة من مشاكل الاخلاقية السياسية ، فان هذا لا يقلل من أهميتها على الاطلاق . ولا تقل قضايا الاخلاقية الدستورية أهمية من الناحية العملية ، عن تلك المتعلقة بالدستور نفسه . فلا ريب في أن الوجود المجرد للحكومات ، وكل ما يدعو للحكومات الاخرى الى البقاء والاستمرار ، يعتمدان على التطبيق العلمي لعقائده الاخلاقية الدستورية ، وعلى النظريات التقليدية المسيطرة على عقول عدد من السلطات المنظمة القائمة ، التي تعدل مجالات استخدام صلاحياتها . وتكون هذه القواعد في الحكومات اللامستقرة ، كالملكية المطلقة ، والارستقراطية الصافية والديمقراطية المجردة ، الحاجز الوحيد الذي يحول بين الحكومة وبين الايفال في التطرف في اتجاه ميولها الخاصة بها . أما في الحكومات المفتقرة الى الكمال في التوازن ، وحيث تقوم بعض المحاولات لوضع القيود الدستورية على نزعات السلطان الأقوى فيها ، لكن قوته تكون من الضخامة ، بحيث تتخطى هذه القيود ، دون أن تتعرض مؤقتا للخسارة أو القصاص ، فان عقائده الاخلاقية الدستورية التي يعترف بها الرأي العام ويقرها ، هي وحدها القادرة على الحفاظ على شيء من الاحترام لهذه القيود والكوابح الدستورية . وإما في الحكومات الحسنة التنظيم والتوازن ، حيث تتجزأ السلطة العليا ، ويبقى كل مشترك نفسه من اغتصاب الآخرين وسيطرتهم بالاسلوب الدفاعي الوحيد المتيسر ، وهو أن يسلح لأغراض الدفاع بنفس الاسلحة التي يستخدمها أولئك في الهجوم ، فان الحكومة تحتفظ بدوامها ، عن طريق امتناع جميع الفرقاء المشتركين فيها عن ممارسة التطرف في صلاحياتهم وقواهم الا اذا تعرضوا للاستفزاز من تصرف مماثل من جانب الآخرين المشتركين في السلطان . وفي وسعنا أن نقول في هذا =

النظر ، كالوقود الذى يبقى على حركة آلة التوازن ، من الاسس الفكرية والخلقية للحضارة الغربية هو فى الواقع مجموعة الاجواء الفكرية والخلقية التى وجهت عظماء مجتمعات القرن الثامن عشر وسيطرت على جميع افكارهم وافعالهم . فلقد كان هؤلاء الناس ، يرون اوربا كجمهورية واحدة عظمى لها معاييرها المشتركة « للكياسة والثقافة » ولها نظام مشترك « فى الفن والقانون وطرائق السلوك » . وكان الوعي

= الصدد ، ان احترام قواعد الأخلاقية الدستورية هو الذى يبقى على الدستور قائما . وفى وسع القارئ أن يراجع فى هذا الصدد وجه الشبه بين الحرب الصناعية والتوازن الدولى فى القوى ، فى كتاب « المجتمع المكتنز » لمؤلفه آر . اش . تونى . (نيويورك . هاركورت بريس وشركاه ١٩٢٠ . ص ٤٠ وص ٤١) حيث يقول . . . « ويخلق ذلك الحافز الحرب الصناعية لا كحادث عارض يدعو الى الاسف بل كنتيجة حتمية . وهو يخلق الحرب الصناعية لأن تعاليمه تقضى بأن لكل فرد أو مجموعة الحق فى ما يستطيعان الحصول عليه ، كما ينفى أن هناك أى مبدأ سوى تركيب السوق من عرض أو طلب ، يقرر ما يجب أن تحصل عليه . اذ لما كان الدخل المتوافر للتوزيع محدودا ، ولما كان تجاوز حدوده منه ، يقع أحيانا ، فان ما تربحه فئة معينة ، لا بد وأن تخسره فئة أخرى ، ويتضح من هذا ، انه اذا لم تكن أعمال الفئات المختلفة هى التى تقرر دخولها النسبية ، فليس ثمة طريقة أخرى سوى التأكيد الذاتى المتبادل تقرر هذه الدخول . وقد تدفعها المصلحة الذاتية بالفعل الى الامتناع عن استخدام قوتها الكاملة فى فرض مطالبها ، ويتقرر السلام فى هذه الحالة فى الصناعة كما حاول الناس أن يقرروه فى الشئون الدولية ، عن طريق توازن القوى . لكن الحفاظ على مثل هذا السلام يعتمد على تقدير الفرقاء المشتركين فيه ، بأن اشتباكهم فى أى صراع مكشوف يؤدي الى خسائر تصيبهم تفوق ما يتوقعونه من أرباح ، وعلى ان هذا الصلح ليس ثمرة تقبلهم لمعيار من الجزاء يعتبرونه تسوية عادلة لمطالبهم . وعلى هذا لا بد أن يكون هذا السلام غريبا وقصير الأمد ومفتقرا الى الاخلاص . ولا تكون له غاية ، اذ لا يمكن أن يكون ثمة مبدأ غائى ، فى مجرد زيادة تصيب عوائد الدخل ، كما لا يوجد مثل هذا المبدأ فى ارضاء أية رغبة فى المكاسب المادية . وعندما يتم التسليم بالمطالب . يستأنف الصراع من جديد ، ولا بد من أن يستأنف طالما أن الناس يسعون الى انهاءه عن طريق زيادة الجزاء لا عن طريق العثور على مبدأ تقوم عليه جميع صور المكافآت صغيرة كانت أو كبيرة) .

وفى وسع القارئ أن يعود أيضا الى الصفحة الحسنيين من الكتاب حيث يقول . . « لكن الميزان سواء أكان فى السياسات الدولية أو فى الصناعة ، يظل مفتقرا الى الاستقرار ، وذلك لأنه لا يستند الى الاعتراف الشائع بمبدأ ، يحدد للأفراد والدول مطالبها ، وانما يستند الى محاولة العثور على تعادل يتجنب الصراع دون التوصل بتأكيد الطلبات التى لا حدود لها . ولا يمكن العثور على مثل هذا التعادل ، اذ انه مفقود فى هذا العالم الذى لا حدود فيه لاحتتمالات زيادة الطاقات العسكرية والصناعية .»

(المؤلف)

المشترك بهذه المعايير المشتركة ، هو الذى يكبح جماح المطامع عن «طريق الاثر المشترك للخوف والاحساس بالخجل»، ويفرض «الاعتدال» على الاعمال ويزرع فى نفوس الناس جميعا شيئا من « الاحساس بالشرف والعدالة » وكان الصراع على السلطان على المسرح الدولى ، نتيجة ذلك كله ، من طبيعة « الصراعات المعتدلة واللاحاسمة » .

ولم يكن توازن القوى السبب فى اعتدال الصراعات السياسية وافتقارها الى الحسم بين عام ١٦٤٨ وحروب نابليون ، وبين عامى ١٨١٥ و ١٩١٤ فحسب ، بل كان أيضا « التعبير المجازى والرمزى عنها ، والاسلوب المتبع فى تحقيقها . وكان على الدول المتنافسة ، قبل ان يتمكن توازن القوى من فرض كوابحه على تطلعات السلطان عند الأمم ، عن طريق التفاعل الآلى بين القوى المتعارضة وتداخلها ، ان تكبح جماح نفسها ، عن طريق تقبل نظام توازن القوى نفسه كالاتار المشترك الذى يضم جميع محاولاتها وجهودها . ومهما كانت رغبتها فى تغيير توزيع الثقل فى كفتى الميزان ، فقد كان عليها ان تتفق ولو فى اتفاق صامت ، على انه مهما كانت نتيجة الصراع ، فان من الواجب الابقاء على كفتى الميزان فى مكانهما . وكان عليها ان تتفق أيضا ، انه مهما بلغ ارتفاع احدى الكفتين ، وهبطت الكفة الثانية ، فان الميزان سيظل قائما ، وستظل الكفتان مترابطتين ، تتصلان بنفس العمود ، وترتفعان وتنخفضان من جديد ، تبعا للتوزيع المقبل فى الاتقال . ومهما كانت التبدلات التى تنشدها بعض الدول فى الوضع القائم ، فان عليها ان تعتبر جميعا ، ان هناك عاملا واحدا لا يتبدل ولا يتغير ، وهو وجود كفتى ميزان ، أى وجود « وضع قائم » لتوازن القوى نفسه . واذا حدث ومالت دولة ما الى تجاهل هذا الشرط الأساسى الذى لا مندوحة عنه للاستقلال والاستقرار ، كما فعلت النمسا فى عام ١٧٥٦ بالنسبة الى بروسيا أو كما فعلت فرنسا بين عامى ١٩١٩ و ١٩٢٣ بالنسبة الى ألمانيا فان اجماع الدول الاخرى كلها ، لن يسمح لها بتجاهل هذا الشرط مدة طويلة .

ولقد نما هذا الاجماع فى ظل الاجواء الفكرية والخلقية للعصر ، واستمد قوته من علاقات السلطان الفعلية التى جعلت اية محاولة فى ظل الاوضاع العادية ، المألوفة للإطاحة بنظام توازن القوى مشروعا لا امل فيه . ولقد اثر هذا الاجماع بدوره ، كقوة خلقية وفكرية ، على الاجواء الفكرية والخلقية وعلى علاقات السلطان التى تعزز

الاتجاهات نحو الاعتدال والتوازن . ويقول الاستاذ كونيس رايت
ما نصه :

« نظمت اوضاع الدول وخطت حدودها ، بحيث بات اى اعتداء معرضا
للفشل الا اذا اتصف بالاعتدال ، والا اذا كان موجها بحيث يقره الراى
السائد عند الدول الكبرى . وقد تم الحصول على هذا الاقرار وما يعنيه من
موافقة ، فى ثورات البلقان التى تمكنت بصورة متدرجة من تفسيح
الامبراطورية العثمانية وفى ثورة بلجيكا التى حققت انفصال بلادها عن
هولنده ، وفى الاعتداءات البروسية والسردينية التى وحدت المانيا وايطاليا
الحديثين ، وفى عدد لا حصر له من الاعتداءات فى افريقيا وآسيا والمحيط
الهادى التى وسعت الامبراطوريات الغربية . ونشرت الحضارة الغربية فى
هذه المناطق ، (١) .

ولا ريب فى ان هذا الاجماع سواء اكان سببا او نتيجة ، وسواء
اكان على المعايير الخلقية المشتركة ، والحضارات الواحدة ، او كان
على المصالح المشتركة ، هو الذى حد من الرغبات اللا محدودة فى
السلطان، وهى الرغبات المتأصلة دائما، كما نعرف فى جميع الامبرياليات
وحال بينها وبين التحول الى واقع سياسى . ويعجز توازن القوى ،
عندما يفقد هذا التوازن او يضعف ولا يعود واثقا من نفسه . كما
حدث فى الفترة التى تبدأ بتقسيم بولنده وتنتهى بالحروب النابليونية
عن تحقيق مهمته فى الاستقرار الدولى والاستقلال الوطنى .

ولقد ساد هذا الاجماع بين عامى ١٦٤٨ و ١٧٧٢ وبين عامى ١٨١٥
و ١٩٣٣ . وكان النظام الدولى فى الفترة الاولى ، لا يشبه اكثر من
مجتمع تنافسى يضم الامراء والملوك ، الذين يقبل كل واحد منهم ، منطق
الدولة ، بما يعنيه من متابعة عقلانية ضمن حدود خلقية معينة ، لأهداف
السلطان للدول على انفراد ، كالمعيار الاخير لسلوك الدول وتصرفها .
وكانت كل واحدة منها تتوقع ، ولها الحق فى ذلك ، ان تشترك كافة
الدول الاخرى فى هذا المعيار . وخضعت الاندفاعات العاطفية التى

(١) مقتبس من كتاب « بوصلة العالم » من فصل « توازن القوى » لويجارت وستيفانسون ،
(نيويورك - مكيلا - ١٩٤٤ . ص ٥٣ و ٥٤) .

لا ريب فى ان هذا الحديث عن نشر الحضارات الغربية فى المستعمرات حديث
شائع مألوف عند الدول الاستعمارية ، مع أن ما فيه من ادعاء يكذبه الواقع المتمثل
فى التخلف الثقافى والاقتصادى القائم فى معظم الدول التى تحررت من ربة الاستعمار
فى آسيا وافريقيا .

(العرب)

رافقت الحروب الدينية لما تمثل في عصر التنور من عقلانية واعتدال شكى في القضايا الغيبية . ولم يكن في وسع الكراهيات القومية والعداءات الجماعية ، التي تغذيها مختلف المبادئ أن تزدهر وتعيش في مثل هذه الأجواء المتسامحة . واصبح كل انسان يعتقد ان الحوافز الانوية الذاتية التي تدفعه الى ما يقوم به من اعمال ، هي التي تحفز الآخرين على القيام بأعمال مماثلة . وكانت قضية التفوق تعتمد والحالة هذه على الحظ والبراعة معا . وغدت السياسات الدولية تسلية ارسنقراطية ، بل ملهاة للامراء ، اذ يعترفون جميعا بنفس القواعد للعبة ، ويفامرون فيها بنفس القوى المحدودة .

وخلق الخوف المزدوج من الثورة الفرنسية ومن تجدد الامبريالية الفرنسية في الفترة التي تلت الحروب النابليونية ، اخلاقية الحلف المقدس بما فيها من مزيج من المبادئ المسيحية والملكية والاوروبية . واضاف الاتفاق الاوربي في النصف الاخير من القرن التاسع عشر ، وعصبة الامم بعد الحرب العالمية الاولى ، الى هذا التراث فكرة الدولة القومية . فلقد غدت ، هذه الفكرة مبدءا من مبادئ تقرير المصير القومي ، وحجر الزاوية في الصرح السياسي المستقر الذي حاولت الاجيال المتعاقبة ، بين الثورات التحررية في عام ١٨٤٨ وبين نشوب الحرب العالمية الثانية ، اقامته وبناءه . واصبح ما كتبه وزير خارجية فرنسادي لافاليت Delavalatte في عام ١٨٦٦ الى احد الممثلين الدبلوماسيين الفرنسيين احد المعتقدات الأساسية في هذه الفترة التاريخية . وعاد وودرو ويلسون يؤكدها ويجعل منها أحد المعايير التي قامت عليها معاهدات الصلح في عام ١٩١٩ . وقد جاء في رسالة الوزير الفرنسي ما نصه . . . « لا يرى الامبراطور مجالا للتوازن الفعلي الا في ارضاء رغبات الدول الاوربية » (١) .

(١) أوضح الفريد كوبان أهمية العامل الخلقى في الحفاظ على استقلال الدول الصغيرة ايضا رانعا في كتابه « تقرير المصير القومي » (شيكاغو - مطبعة جامعة شيكاغو لعام ١٩٤٨ . ص ١٧٠ و ١٧١) . اذ قال . . . « وتتاثر سياسات الامبراطوريات العظمى ذاتها بأجواء الرأي العام ، اذ كان ثمة منذ عهد طويل ، ميل الى تأييد حقوق الدول المستقلة الصغيرة . وقد لا يعنينا البحث عن مصادر هذا الميل ، لكن دارس السياسات الدولية لا يستطيع تجاهل وجوده حقا . ولمختلف العوامل التي ذكرناها ، أهميتها ولا شك . ولكننا نرى ، ان ما حمى معظم الدول الصغيرة في أوروبا والتي لا يتجاوز حجم بعضها مدينة واحدة من أن تبتلعها الدول الكبرى ، لم يكن قوة المشاعر القومية في الدول الصغرى ، ولا تأثيرات توازن القوى ، وانما كان الاعتراف الشامل السائد ، بأن حطم =

تري ما الذى بقى من هذا التراث حتى اليوم ؟ وما هو طراز
الاجماع الذى يوجد بين دول العالم فى هذه الفترة التى أعقبت الحرب
العالمية الثانية ؟ لا ريب فى أن على دراسة العناصر التى تؤلف هذا
الاجماع ، يتوقف تقدير الدور الذى ينتظر من توازن القوى أن يؤديه
اليوم لحرية الاسرة الدولية واستقرارها .

= استقلال دولة ذات سيادة، عمل يحمل طابع الشفوذ ، ولا يمكن تبريره بصورة عامة .
وكان الرأى المعاصر حتى فى القرن الثامن عشر ، عندما كان سلطان الدول الكبرى
ينمو بسرعة ، متأثرا الى حد كبير ، بفكرة « الدولة المدنية » التقليدية ، وكان ينظر
الى الدول الصغرى بعين الاعجاب ، وكان استقلالها محط الايمان . وقد أدى نمو فكره
الدولة القومية فى القرن التاسع عشر الى هدم هذه النظرية وتقويضها ، لكنها ظلت
تمارس شيئا من النفوذ حتى عام ١٩١٩ ، كما سبق لنا أن رأينا من قبل » .
(المؤلف)

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقدمة العرب	٥
الاهداء	١١
مقدمة . الطبعة الانجليزية الثانية	١٣
تقديم الطبعة الاولى	١٧
القسم الاول :	
السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق	٢١
القسم الثاني :	
السياسة الدولية كصراع على السلطان	٥١
القسم الثالث :	
السلطان القومي	١٤٧
القسم الرابع :	
حدود السلطان القومي . توازن القوى	٢٣٥

اللائحة القومية للطبائفة والنشئة

الدَّاءُ الْقَوْمِيَّةُ لِلطَّبَائِعَةِ وَالنَّشَبَةِ



Bibliotheca Alexandrina



0675030